



محكمة النقض

المكتب الفني

محمد عتيق

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة التاسعة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٥٨

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالي، القاهرة

١٩٥٨
١

الدائرة الجنائية تقابات

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : ميثان رمزي ، وفهيم يسي جندى ،
والسيد أحمد عفيفي ، وعمود حلي خاطر المستشارين .

(١)

طعن رقم ٣ سنة ١٩٥٦ :

(أ) تقابات . محاماة . صدور عفو شامل عن العقوبات المحكوم بها على طالب القيد
في جدول المحامين . بناء أمره محل تقدير السلطة التي تفصل في طلبه .
(ب) حقوبة . العفو عن العقوبة . أثره .

١ - إن أمر العفو الصادر لطالب القيد في جدول المحامين وإن تناول
العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم بإدانته في الجرائم التي
اوتكبها - إلا أنه لا يكسبه حقا خالصا في القيد بجدول المحاماة بل يبقى أمره
محل تقدير السلطة التي تفصل في طلبه .

٢ - إن أمر العفو عن العقوبة المحكوم بها وإن شملت العفو عن العقوبات
التبعية والآثار الجنائية المترتبة عليها ، فإنه على أي حال لا يمكن أن يمس الفعل
في ذاته ولا يحو الصفة الجنائية التي تظل عالقة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما
نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا .

الموضوع

حصل الطالب على ليسانس الحقوق من جامعة عين شمس دور يونيه سنة ١٩٥٥ بدرجة مقبول ، وتبين من الاطلاع على ملف خدمته انه عين كاتباً بوزارة الزراعة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨ الى أن صدر قرار وزاري بفصله من الخدمة اعتباراً من ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ لاتهامه في حادث الشروع في نسف دار النيابة يوم ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في جنائيتين عسكريتين في سنة ١٩٤٩ . وقد تقدم الطالب للجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة بطلب قيد اسمه بمجدول المحامين ، فقررت هذه اللجنة في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ برفض طلبه . فعارض في هذا القرار ، وقررت اللجنة في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٦ حضورياً برفض معارضته وتأييد القرار المعارض فيه .

فقرر الطالب الطعن في القرار الأخير بطريق الاستئناف بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن القرار المطعون فيه حين ذهب في رفض معارضة الطاعن إلى القول بأن "العفو الصادر لم يتناول إلا باقي العقوبة المحكوم بها والآثار الجنائية المترتبة عليها فلا تأثير للعفو على حالة عدم الأهلية التي تظل معلقة بالطاعن وأن انعدام الأهلية ، والحرمان لا تزول آثارهما إلا برد الاعتبار" . حين قال ذلك قد أخطأ إذ أغفل حكم القانون وتجاهل أمر العفو الذي تناول العقوبات التبعية والآثار الجنائية مما تضمنه النص وأشارت إليه المذكرة التي رفعت بالتماس هذا العفو — ولما كان لا مجال للاجتهاد مع النص وكان لا محل في هذا المقام لاشتراط رد الاعتبار ، وكان الطاعن وآخرين حكم عليهم معه قد أعيذوا إلى أعمالهم بمصالح الحكومة كما قيد أحدهم بنقابة الأطباء الشرعيين وآخر بمجدول المحامين وذلك بعد صدور العفو عنهم فإن القرار المطعون فيه يكون معيباً .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن اتهم في قضية الجناية العسكرية رقم ٥ سنة ١٩٤٩ عابدين بالاشتراك مع آخرين في ارتكاب جناية قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز سلاح ناري بدون ترخيص واتهم كذلك في قضية الجناية رقم ١٩ سنة ١٩٤٩ عسكرية الدرب الأحمر بأنه استعمل آلة مفرقة بقصد ارتكاب قتل سياسي وأنه شرع في قتل طائفة كبيرة من موظفي ومستخدمي النيابة العمومية ومحاكم النقض والاستئناف ومصر... وأحدث عمدا بمبنى محكمة استئناف مصر وبالمباني الأخرى المسكونة المحيطة به إتلافا وتخريبا... إلخ . وعرض عمدا حياة الناس وأموالهم للخطر... وأحرز بدون رخصة أو مسوغ شرعى مفرقات... وقد قضى نهائيا في كلتا القضيتين بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة مع تبرئته من تهمة استعمال آلة مفرقة بقصد ارتكاب قتل سياسي وفي ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ و ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدر أمران ملكيان بالعفو عن باقي عقوبتي الأشغال الشاقة المؤبدة المقضى بهما على الطاعن في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ و ١٠ من مارس سنة ١٩٤٩ وعن العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة عليهما — لما كان ذلك وكان العفو عن العقوبة وإن كان يقتضى إسقاطها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها فهو لا يسقط العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم بالإدانة ما لم ينص في أمر العفو على خلاف ذلك ” المادة ٧٤ من قانون العقوبات “ وهو على أى حال لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يحو الصفقة الجنائية التى تظل معلقة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا . ومن ثم فإن أمر العفو وإن تناول العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم بإدانة الطاعن إلا أنه لا يكسبه حقا خالصا في القيد بمجدول المحاماة بل يبقى أمره محل تقدير السلطة التى تفصل في طلبه — لما كان ما تقدم وكان قانون المحاماة قد

استوجب فيمن يقيد اسمه بالحدول أن يكون حسن السمعة حائزا بوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة وكانت اللجنة عندما رفضت قيد الطالب استنادا إلى ما ثبت في حقه مما سبق بيانه قد استعملت سلطتها في التقدير وكان تقديرها سائنا تقرها عليه هذه المحكمة وتأخذ به بفض النظر عما استطردت فيه من حديث لا يؤثر لا في جوهر فهمها لحدود حقها ولا في النتيجة التي انتهت إليها — ولما كان الأمر كذلك فلا وجه لاستدلال الطاعن بالسوابق على صلاحيته . ومن ثم فإن طعنه يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا ، وتأيد القرار المطعون فيه .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨

بميادة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وهيثم رمزي ، والسيد احمد حفيظ المستشارين .

(٢)

طعن رقم ٢ سنة ١٩٥٥ .

تقابات . محاماة . خلو الجدول من اسم المحامي أمام المحاكم المختلطة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . امتناع نقل اسمه إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية . م ١ من ق رقم ٥١ سنة ١٩٤٩ .

مضى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن سبق أن شطب اسمه من جدول المحامين أمام المحاكم المختلطة بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ بقرار أصدرته محكمة الاستئناف المختلطة بمحكمة بهيئة مجلس تأديب لتتهم التي نسبت إليه وظل الجدول خلوا من اسمه تنفيذا للقرار المذكور حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهو التاريخ الذي نص عليه القانون رقم ٥١ سنة ١٩٤٩ ، فانه يتمتع قانونا نقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية وذلك تطبيقا للسادة الأولى من القانون سالف الذكر .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا التظلم في أن المتظلم والسيد تيجران اسادوريان ، تقيد اسمه بجدول المحامين المختلط بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩١١ وفي ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ حكمت المحكمة المختلطة بهيئة تأديب بشطب اسمه من الجدول . ثم تقدم بمويضة مؤرخة في ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ إلى المحكمة المذكورة بإعادة قيد اسمه بالجدول ووافقت لجنة قبول المحامين على إعادة قيد اسمه وحولت الأوراق على لجنة قبول المحامين أمام المحكمة المختلطة لتكلمة الاجراءات . وبسبب المصلحة

القضائية لم يبت في الأمر . وبتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ألغيت المحاكم المختلطة . وتقدم بعد ذلك بعريضة مؤرخة في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلى لجنة قبول المحامين الوطنيين التي حلت محل لجنة قبول المحامين المختلطة التمس فيها إعادة قيد اسمه ، فقررت اللجنة غيايبا بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ رفض طلبه . فعارض في هذا القرار وتأيد بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٥١ فطن في هذا القرار بطريق النقض وقضت هذه المحكمة برفضه بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٢ وبعد مضي سنتين جدد المتظلم طلب إعادة قيد اسمه ، فقررت اللجنة بتاريخ ٦ من يونيو سنة ١٩٥٥ رفض طلبه . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ برفضها . فطن في القرار الصادر بعدم قبول المعارضة القاضي برفض قيد اسمه بمجدول المحامين .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يدعى طعنه على القرار المطعون فيه الصادر برفض المعارضة على أن القرار المطعون فيه إذ قضى برفض إعادة قيد اسم الطاعن بمجدول المحامين قد أخطأ في تأويل أحكام القانون رقم ٥١ سنة ١٩٤٩ وأن لجنة القيد سبق أن قررت قيد أسماء بعض المحامين مع أنهم لم يكونوا مقيدين بالمجدول حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

وحيث إن القرار المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن في طعنه ورد عليه بقوله : " إن اللجنة سبق أن قررت بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٠ رفض الطلب لأن اسم المعارض لم يكن مقيدا بمجدول المحامين المختلطة حتى ٣١/١٢/١٩٤٨ تطبيقا للقانون رقم ٥١ سنة ١٩٤٩ " ولما كان هذا الذي انتهى إليه القرار المطعون فيه واستند إليه في رفض المعارضة صحيحا في القانون إذ ما دام أن الثابت من الأوراق أن الطاعن سبق أن شطب اسمه من جدول المحامين أمام المحاكم المختلطة

بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ بقرار أصدرته محكمة الاستئناف المختلطة منعقدة
بهيئة مجلس تأديب للتهمة التي نسبت إليه ، وظل الجدل خلو من اسمه تنفيذاً
للقرار المذكور حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهو التاريخ الذي نص عليه
القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ فإنه يتمتع قانوناً نقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين
أمام المحاكم الوطنية ، وذلك تطبيقاً للسادة الأولى من القانون السالف الذكر
ولما كان باقى ما يعترض به الطاعن فى طعنه قد تولى القرار المطعون فيه الرد عليه
بأسباب سائغة مقبولة تقرها هذه المحكمة وتأخذ بها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً وفضله موضوعاً .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة الجنائية

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وعثمان رمزي ، والسيد أحمد مفيدي المستشارين .

(١)

طعن رقم ١٦١٠ سنة ٢٧ ق .

حكم . ببراءة . خطأ الحكم في المادة المنطبقة . انتهازه إلى النتيجة الصحيحة . لا يجب .
إن خطأ الحكم في رقم المادة المنطبقة على واقعة الدعوى لا يعيبه ما دام
قد انتهى إلى نتيجة يقرها القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفتة موظفا عموميا صراف ناحية المفاردة مركز
البدارى ، أخذ من عبد الفتاح عبد الحميد أحمد مبلغ سبعين قرشا على سبيل الرشوة
لأدائه عملا من أعمال وظيفته وهو أن يوقع له على استمارة طالب سلفة لزراعتة
وخدمة بساتين من بئلك التسليف الزراعى التعاونى وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات
لمحاكمته بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣
فقررت بذلك ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام مع

تطبيق المادتين ٢٧٤١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنين
وبتفريجه ألف جنيه وبغزله من وظيفته ومعاملته بالسجن معاملة حرف "أ" .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو فساد الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون .
فقد دفع الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن المبلغ المضبوط دفع إليه على أنه
مصاريف حجز سبق أن أرفقه على ثمار حديقة للمبلغ لكن الحكم اطرح هذا
الدفاع ولم يأخذ به رغم ما ثبت من وجود حجز حرر محضره في تاريخ سابق
ولم تمتد إليه يد الطاعن بالعبث وقد ذهبت المحكمة فيما أخذت به من اعتبار الواقعة
رشوة إلى أن دعوى الججز منشوبة بالشك لما تبين من أن الطاعن لم يسجل محضره
بدفاتر المركز ولم يعاين المحجوزات في اليوم المحدد لبيعها ولم يحضر محضرا بالتبديد
ولم يبلغ الجهة المختصة بمحصله وهي إذ فعلت قد أخذت المتهم بالشك بدلا
من أن تفسره لصالحه وأهدرت حجية ورقة رسمية بغير حق ولم تدل على أن عدم
تسجيل الججز قد وقع عمدا . كما أنها لم ترفيا اعتذر به الطاعن من كثرة العمل سببا يبرر
ما وقع منه من إهمال ومخالفات بشأن هذا الججز ولم تبين المحكمة كذلك مقدار السلفة
المطلوبة ولم تسمع شهادة المبلغ مكتفية بتلاوة أقواله مع ما سبق لها من التقرير
بإعلانه لسماع شهادته وكان عليها — وقد ادعى الطاعن بتلفيق التهمة — أن تناقش
المبلغ فيها . وأخيرا فقد أخطأت المحكمة حين طبقت المادة ٢٧ من قانون
العقوبات التي تقضى بأنه في حالة الحكم على المتهم بالحبس يحكم عليه بالعزل مدة
لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه ثم قضت مع ذلك بعدموبة
السجن وبالعزل الذي لم تحدد مدته ذلك أن مفهوم أخذها بالمادة ٢٧
سابقة الذكر أنها رأت توقيع عقوبة الحبس عملا بنص المادة ١٧ من قانون
العقوبات . لكنها لم تفعل وهي إذ طبقت المادة ٢٧ من قانون العقوبات
فقد كان عليها عندئذ أن تبين مدة العزل لكنها أطلقتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية
لجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي
إلى مارتبه عليها — لما كان ذلك . وكان الحكم قد فند دفاع الطاعن بأدلة
سائغة منها اضطرابه في بيان سبب وجود مبلغ الرشوة معه والشك في صحة الججز
المدعى به بسبب عدم تسجيله في دفاتر المركز . وفقا للتعليمات وعدم معاينة المحجوزات
في اليوم المحدد للبيع وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتبليغ عن التبيد ثم عدم
اتخاذ إجراءات جديدة لاقتضاء الحق المقول بتوقيع الججز السابق من أجله مما
جعل المحكمة لا تطعن إلى جدية هذه الدعوى ولا تأخذ بدفاع الطاعن فير
متجاوزة في ذلك حدود حقها ولا مجافية فيه للنطق — لما كان ما تقدم —
وكان لا يعيب الحكم أن يطرح دليلا لم يطعن إليه وكان الطاعن لم يطلب من
المحكمة سماع أقوال المبلغ أو غيره من الشهود . وكانت المحكمة قد حققت شفوية
المرافعة ولم تر من جانبها ضرورة له اع أحد غير من سمعت مكتفية بما تم من
إجراءات ولما كان باقى ما أورده الطاعن في الوجه الأول من طعنه لا يعدو في
حقيقته أن يكون محاولة جديدة لمناقشة الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة مما لا يقبل
منه أمام محكمة النقض . لما كان كل ذلك وكانت المحكمة لم تخطئ حين
أوقعت على الطاعن عقوبة السجن بمقدارها الوارد بالحكم إعمالا لنص المسادين
١٠٣ ١٧٦ من قانون العقوبات . ولما كانت الجريمة التي قارفها الطاعن
والعقوبة التي نزلت به يلزم عنهما عزله كعقوبة تبعية غير محددة المدة طبقا للسادة
٢٥ من قانون العقوبات فإن للنص على هذه العقوبة في منطوق الحكم لا يؤثر
في سلامته كما أنه لا يعيبه أن يخطئ في رقم المسادة المطبقة ما دام قد انتهى
إلى نتيجة يقرها القانون .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمّد إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢)

طعن رقم ١٥٩٦ سنة ٢٧ ق .

دفاع . تحقيق . خلو الملف المطبوع من ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجدت بملابس المتهم .
لا إخلال بحق الدفاع .

إذا كان الملف المطبوع قد اغفل ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجدت بملابس المتهم فإنه لا يجوز النحي على المحكمة بأنها أخلت بحقه في الدفاع ، ذلك أنه كان في وسع محامي المتهم وقد لاحظ هذا النقص أن يستوفيه بطلب الإطلاع على أصل التقرير المودع بملف القضية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما الأول - قتل عمدا محمد الدمرداش اسماعيل مع سبق الإصرار والترصد بأن عقد النية على قتله وأعد لذلك سكيناً مشحوناً وترصد له في الطريق حتى إذا ما ظفر به طعنه بالسكين في بطنه وباقي جسمه فأصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياته . الثاني - اشترك بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة مع المتهم الأول على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معه وحرضه على ارتكابها وساعده على ذلك بأن قدم له سكيناً مشحوناً ليرتكب بها هذه الجريمة وقد تمت بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض وتلك المساعدة وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٠/١/٢/٣ و٤١ و٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٢

من قانون العقوبات ففسرت بذلك . وعكسة جنايات المنصورة قضت
حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة
المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمعاينة الثاني بالأشغال الشاقة لمدة
خمسة عشرة سنة .

فقطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق القرض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنين يذنيان طعنهما على أن الحكم المطعون فيه شابه القصور
وتخاذل أسبابه والخطأ في الإسناد فضلا عن الإخلال بحق الدفاع وبطلان
إجراءات التحريز وفي تفصيل ذلك يقرل الطاعنان إن المجنى عليه عندما مثل
في محضر جمع الاستدلالات وصف الجاني بأنه شخص طويل القامة في حين أن
الطاعن الأول قصيرها وقد أبدى الدفاع ذلك للمحكمة فلم ترد عليه في حكمها كذلك
استندت المحكمة في إدانة الطاعن الأول إلى ضبط معطف أسود اللون بمنزل
الطاعن الثاني وتبين أنه يناسب جسم المتهم الأول مع أن أقوال الشهود
بالجلسة أن الشخص الذي رآوه بمكان الحادث كان يرتدى معطفا أصفر
اللون وما كان يصح الاستناد إلى هذين الدليلين مع لئمارضهما ، هذا
إلى أن الثابت في الحكم المطعون فيه أن جلباب الطاعن الأول ظهر به بقع دموية
بالتاحية اليسرى منها عند الصدر والكتف وقال المتهم عنها إنها من دم البراغيث
وفي موضع آخر من الحكم ذكرت المحكمة أن البقع التي وجدت بجلباب المتهم
الأول من دم آدمي مع أن الجلباب عندما عرض على المحقق وجد عليه آثارا
أشعر حولها وتحليل هذه الآثار لم يتضح وجود دم وإنما عثر في أسفل فتحة الجلباب
الأيسر على بقعة حمراء ظهر من التحليل أنها من دماء آدمية وهذه البقعة لم يكن
مؤشرا عليها ولم يثبتها المحقق في محضره وما كان للمحكمة أن تستند إليها كدليل
خصوصا وأنه لم يثبت أنها من فصيلة دماء المجنى عليه ، هذا إلى أن المحكمة
لم تكشف في حكمها كيف وصلت هذه البقعة الدموية إلى مكانها من الجلباب
مع ملاحظة أن المتهم كان يرتدى فوقه معطفا وقد تناول دفاع الطاعن الأول

الإشارة إلى ذلك غير أن الحكم اكتفى في رده بما قاله من أن تقرير التحليل أثبت أن البقع التي وجدت بجلباب الطاعن من دماء آدمية على خلاف ما ادعاه الطاعن من أنها من دم البراغيث وبين من الاطلاع على تقرير التحليل المنسوخ بالملف المطبوع أنه لم يشر إلا إلى تحليل البقع التي وجدت بالجلباب ولم يتضمن شيئاً عن نتيجة تحليل البقع التي وجدت بالصديري الثابتة بأصل هذا التقرير وقد أدى هذا النقص في النسخ إلى أن عمى الطاعن لم يتمكن من إبداء دفاعه بشأن هذه البقع التي أظهر التحليل أنها من دماء آدمية ومع أن المحقق لم يثبت سوى بقعة واحدة بالصديري في الكتف الأيسر دون بقعة الظهر التي أشار إليها تقرير التحليل ولم يتبين أن دماء هاتين البقعتين من فصيلة دماء المجنى عليه ويقول الطاعن الأول أيضاً إن النيابة أرسلت خطاباً إلى مأمور المركز تطلب فيه إعادة تحرير ملابس المجنى عليه وملابس المتهم الأول ولم ينسخ هذا الخطاب بالملف المطبوع مع أن القانون يوجب أن يكون التحرير بمعرفة النيابة وترتب على ذلك أن الدفاع لم يتمكن من أن يدفع أمام محكمة الجنايات ببطلان إجراءات التحرير لخلو صورة الجناية من هذه الخطابات وفي ذلك إخلال بمحققة الدفاع كما أخطأ الحكم في الاسناد عندما تحدث عن الشاهدين عبد الحميد الحسيني زاهر وزميله محمد زكي نوار أنهما لما سمعا ما قصه عليهما محمد حسين السلكاوي عن رؤيته لهما الأول جالاً بهما فرأيا المتهم المذكور متدثراً ببالطو أسود ومائماً بلثام لا يظهر غير عيديه مع أنه بالرجوع إلى أقوال هذين الشاهدين في التحقيقات الابتدائية وبالجلسة تبين أنهما لم تتحققا من هوية هذا الشخص المثلث وإنما علما بأنه المتهم الأول من زميلهما محمد السلكاوي . فضلاً عن أن الشاهدين المذكورين لم يعين أيهما في التحقيق أون المعطف . وشهد محمد زكي نوار وزملاؤه في الجلسة بأن المعطف أصفر اللون وكان الحكم أراد أن يقيم صلة بين المعطف الذي رآه الشهود على المتهم وبين المعطف الأسود المضبوط بمنزل المتهم الثاني وذلك في سبيل تأييد الاتهام وأخطأ الحكم في الاسناد من ناحية أخرى حين أثبت أن محمد صبري الإبراهيمي شهد بأنه صاحب المتهم الثاني عند زيارته لإبراهيم متولى منصور شاحذ السكاكين وبالرجوع إلى أقوال هذا الشاهد في التحقيق — لأنه لم يحضر أمام المحكمة —

يبين أنه ما كان يعرف اسم السنان المذكور . وقد ظهر فيما بعد أن اسمه محمد حسين الزينى وليس ابراهيم متولى منصور وأخيرا فإن المحكمة لم تبين واقعة التحريض المنسوبة لاتهم الثانى ولم تورد دليلا على أن السكين التى استعملت فى ارتكاب الحادث هى التى شحذت ولا على أن الطاعن الثانى سلم الطاعن الأول سكيناً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله " إن المتهم الثانى اسماعيل اسماعيل الرواد من مواطنى سندوب بمركز المنصورة شك فى قيام علاقة آثمة بين زوجته وبين المجنى عليه محمد الدمرداش اسماعيل وصار الشك يقينا لديه . ثم أصبح هما مقبلا مقعدا ملك عليه حواسه ودفعه للتخلص من غريمه فشحذ سكيناً قدمها لابن أخته السيد حسن مسعود المتهم الأول واتفق معه على قتل المجنى عليه فترصد له هذا فى الطريق ليلة ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٤ وهو ملثم بلباس يخفيه حتى إذا ما قدم المجنى عليه ابتدره بطعنتين من السكين أولاهما فى بطنه وأدت إلى وفاته " ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة قبل الطاعنين أدلة سائغة منها شهادة شهود الإثبات والتقارير الطبية . ولما كان ما أثاره الدفاع من طول قامة الشخص الذى اعتدى على المجنى عليه أخذاً بمأجاء بأقوال هذا الأخير بمحض البوايس هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة مادام هذا الرد مستفاداً ضمناً من قضائها بإدانة الطاعن الأول لأدلة الثبوت العديدة التى أوردتها ، وإفضالاً عن ذلك فإن المحكمة لم تعول فيما استدلت به على وقوع الجريمة من المتهم الأول على ما أدلى به المجنى عليه قبل وفاته . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على صورة الجناية المقدمة من الطاعنين مع أسباب الطعن أن الشهود محمد السيد على وردة ومحمد زكى نوار ومحمد الحسينى السلكاوى وعبد الحميد الحسينى زاهر قد اقتصرُوا فى تحقيق النية على القول بأن الطاعن الأول عندما شوهد واقفاً بمكان الحادث كان يرتدى معطفاً وملئاً ولم يذكر أحد منهم شيئاً عن لون هذا المعطف وأثبت الحكم أنه بتفتيش منزل الطاعن الثانى ضبط به معطف أسود اللون بمقاسه على الطاعن الأول وجد مناسباً لجسمه وقد استنتجت المحكمة من ذلك بحق أنه هو المعطف

الذى أشار إليه شهود الإثبات في التحقيق الابتدائي وإذا كان الحكم قد جرى في سياق أسبابه على وصف المعطف الذى كان يلبسه الطاعن الأول بأنه معطف أسود اللون فإن معنى ذلك أن المحكمة لم تأخذ بما قرره هؤلاء الشهود أمامها بالجلسة عن لون المعطف وأنها في سبيل تكوين عقيدتها جمعت بين الدليل المستمد من أقوال الشهود في التحقيق وبين الدليل المستمد من التفتيش واستقر في عقيدتها أن المعطف الذى كان يرتديه المتهم الأول هو المعطف الأسود الذى ضبط وليس في ذلك ما يعيب الحكم بخطأ الاسناد أو تخاذل الأسباب كما يذهب الطاعن وإنما هو استدلال سليم استخلصته المحكمة من وفاء الدعوى وما اطمانت إليه من أدلتها التي لها أصلها الثابت في الأوراق، لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت استنادا إلى تقرير التحليل وجود بقع من دماء آدمية بجلباب الطاعن الأول واتخذ من ذلك دليلا على كذب دفاعه الذى زعم فيه أن ما علق بجلبابه هو من دماء البرافيت . وكان ما يقوله الطاعن من أنه كان يجب لصحة الاستدلال بهذه البقع أن يثبت أنها من فصيلة دم المجنى عليه لا وجه له مادام التقرير الكيماوى قد أشار إلى أن العينات التي أخذت لا تكفى لبحث الفصائل، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على صورة الجناية المقدمة مع أسباب الطعن أن وكيل النيابة المحقق قد أصدر قرارا (الصحيفة ٣٥ من الصورة المذكورة) بإرسال ملابس المتهم سيد حسن مسعود (وهو الطاعن الأول) لمصلحة الطب الشرعى لفحصها وبيان ما إذا كانت بها بقع دموية آدمية أم لا ، ولما كان واضحا من عموم صيغة هذا القرار أن المحقق لم يقتصر طلبه على تحليل الآثار التي شاهدها هو بل طلب أن يشمل الفحص كل ما يثر عليه (الطيب) الشرعى بهذه الملابس من بقع دموية — لما كان ذلك . وكان ما يشكوه منه الطاعن الأول من أن الملف المطبوع قد أخفل ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجدت بالصديري والتي تبين أنها من دماء آدمية وأن هذا قد حال دون تمكنه من إبداء دفاعه بشأن هذا الدليل فإنه فضلا عن أن الحكم قد خلا من الاستناد إلى نتيجة تحليل البقع التي شوهدت بهذا الصديري فإنه كان في وسع محامى الطاعن وقد لاحظ هذا النقص أن يستوفيه بطلب الاطلاع على أصل التقرير المودع بملف

القضية أما وهو لم يفعل فانه لا يجوز له من بعد أن ينسب كل المحكمة أنها اخلت بحقه في الدفاع . لما كان ذلك وكان يبين من نص خطاب النيابة العامة أن مأمور مركز المنصورة كما أورد الطاعنان في الوجه الخامس من أسباب الطعن أن الاحراز وردت من مصلحة الطب الشرعى بعد إرسالها إليها ، وذلك لإعادة تحريزها جيدا . ولما كان هذا الإجراء قد قصد به إصلاح ما لحق بالاحراز وأختامها من عطب بعد أن كان قد تم تحريزها أول مرة على يد وكيل النيابة المحقق وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المواد ٥٥ وما بعدها مما يجعل الأمر فيها واجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي . وكانت المحكمة قد اطمأنت لسلامة هذه الإجراءات . كما أن الطاعن الأول لم يدع من جانبه أن هبنا وصل إلى محتويات هذه الاحراز عند إعادة تحريزها . فإن ما يثيره الطاعن من بطلان إجراءات التحريز لا يكون مقبولا . لما كان ذلك وكان خطأ الحكم في إسم الشخص الذي أبرى شحذ السكين للطاعن الثاني قبل وقوع الحادث وخط بين هذا الإسم وإسم ابراهيم متولى منصور الحصاد الذي أعد السكين لهذا الطاعن قبل شحذها هو من قبيل الخطأ المادى الذى لا يعيب الحكم وكان الاشتراك بالتحريض والاتفاق ليس له مظاهر خارجية يستدل لها بأفعال مادية فانه يكفي لسلامة الحكم بحصول الاشتراك بهما أن تكون المحكمة قد علمت ما استنتجته من قيامهما على نحو يسوغ اعتقادها بحقيقة حصوله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن الثانى هو صاحب المصلحة فى إزهاق روح المجنى عليه وأنه هو الذى شحذ السكين استعدادا للجريمة التى انتوى بها القضاء على المجنى عليه وجعل من المتهم الأول آلة فى يده وعاملا لتحقيق مآربه ورتبت على ذلك أنه شريك للمتهم الأول فى القتل فإن الحكم يكون قد بين عناصر الاشتراك بيانا كافيا لا قصور فيه “ — لما كان ذلك وكان الحكم قد استنتج فى منطق سليم من ظروف الدعوى ومن الوقائع التى سهقت ارتكاب القتل ان السكين التى أهداها الطاعن الثانى وشحذها قبل الحادث بأيام هى التى استعمالها الطاعن الأول فى ارتكاب الجريمة فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ونفسه موضوعا .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٥٨

رئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وميثان ومزى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٣)

طعن رقم ١٦٠٧ سنة ٢٧ ق .

(أ) رشوة . نقض " المصلحة في الطعن " . اعدام مصلحة المتهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه . م ١٠٣ ج .

(ب) رشوة . وجوب اختصاص المرشئ بجميع العمل المتعلق بالرشوة . غير لازم .

١ - ساوت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات في التجريم والعقاب بين طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذه للمعطية ومن ثم فلا مصلحة لمتهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه .

٢ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشئ هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بصفتهم موظفين عموميين وكاتبين بإدارة الكهرباء والغاز ، طلبا لنفسيهما وأخذا مبلغ مائة قرش من سامى زكريا دانيال على سبيل الرشوة لاداء عمل من أعمال وظيفتهما هو التعجيل بعرض الأوراق الخاصة بتوصيل الكهرباء إلى منزله على مهندس المنطقة المختص . وطلبت إلى فرقة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمتها بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا

بمادة الاتهام والمادة ١١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل منهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة ألف جنيه . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من طعنهما أنه بني على إجراءات باطلة ذلك أنهما تمسكا أمام المحكمة ببطلان التفتيش الواقع على ثانيهما استنادا إلى أن الأمر بالتفتيش صدر باسم الطاعن الأول فلما توجه ضابط المباحث برفقة المجنى عليه لتنفيذ هذا الإذن عقب تسليم المجنى عليه المبلغ المتفق عليه إلى الطاعن الأول رفض هذا الأخير استلامه فسأله المجنى عليه إلى الطاعن الثاني وأخبر الضابط بذلك فقام بتفتيشه وضبط المبلغ معه على الرغم من عدم ورود ذكره في أمر التفتيش ودون أن تصرح النيابة بتفتيش من يوجد مع الطاعن الأول وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع واستند في قضائه بذلك إلى أن الواقعة كانت في حالة تلبس يجوز معها لضابط المباحث أن يفتش الطاعن الثاني بمقولة إن المجنى عليه قد أبلغه بالجويزة عقب وقوعها وأن ما شاهد الضابط بنفسه يعتبر من الدلائل الكافية على ارتكاب جنائية الرشوة التي تستوجب القبض والتفتيش وهو قول غير سديد في القانون لأن مجرد التبليغ بالحادث عقب وقوعه لا يغير من حالات التلبس الواردة على سبيل الحصر إذ يشترط لقيامها أن تتوفر مظاهر خارجية تضيء بذاتها عن وقوع الجريمة وأن ما شاهد الضابط لا يعتبر من الدلائل الكافية على ارتكاب الجريمة إذ قرر أنه لم يشاهد سوى أن المجنى عليه جلس بجوار الطاعن الأول ثم حضر الطاعن الثاني ووقف بجوارهما وقرر في التحقيق وأمام المحكمة بأنه لم يشاهد واقعة تسليم الجنيه إلى الطاعن الثاني حتى اعتقد أن المجنى عليه سلمه إلى الطاعن الأول لولا أن نبه هذا الأخير إلى أن الطاعن الثاني هو الذي تسلم المبلغ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على الدفع ببطلان التفتيش فقال ” وبما أن الحاضر من المتهم الثاني دفع ببطلان إجراءات تفتيش هذا المتهم لأن أمر النيابة

ينصرف إلى المتهم الأول وحده وهذا الدفع مردود بأن الواقعة كانت في حالة تلبس إذ أن سامي دانيال قد أبلغ عنها عقب وقوعها فوراً وأن ما شهدته الضابط بنفسه يعد من الدلائل الكافية على ارتكاب هذا المتهم جناية الرشوة الأمر الذي يستوجب القبض عليه وتفتيشه " لما كان ذلك وكان يبين مما تقدم أن المحكمة أجازت التفتيش على أساس قيام حالة التلبس وتوفر الدلائل الكافية على ارتكاب الطاعن الثاني لجناية الرشوة وكانت المحكمة قد انتهت إلى قيام حالة التلبس استناداً إلى أن المجنى عليه قد أبلغ الضابط بالجريمة عقب وقوعها لا أن الضابط هو الذي شاهدها بنفسه في إحدى حالات التلبس الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية — وكان لا يكفي لقيام التلبس الذي يخول مأمور الضبط القضائي قسماً من سلطة التحقيق أن يكون المأمور قد تلقى نبأ عن طريق الرواية عن شاهده — فإن ما قالته المحكمة لا يتفق مع القانون إلا أنه لما كان الثابت من واقعة الدعوى أن المجنى عليه والطاعنين كانوا على صراى من ضابط المباحث وشاهد المجنى عليه يسمح على رأسه إعلاناً بأنه قد دفع مبلغ الرشوة ثم أخبره بأنه قد دفعه للطاعن الثاني وهو ما يفيد من الدلائل الكافية على وقوع جناية الرشوة ويجوز معها لمأمور الضبط القضائي القبض على الطاعن الثاني طبقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية سواء كانت الجناية متلبساً بها أو في غير حالات التلبس — ويكون التفتيش الذي أجراه عليه صحيحاً في القانون إعمالاً لنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن هذا الوجه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطاعن الأول يأخذ على الحكم المطعون فيه في الوجه الثاني من أوجه الطعن الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه بفرض صحة وقائع الدعوى فإنه لم يطلب النقود لنفسه لإنجاز عمل يدخل في اختصاصه أو يزعم أنه يدخل في اختصاصه بل طلبها للمهندس المختص بقسم الصيانة على أن تدفع عن طريق الطاعن الثاني الأمر الذي لا يتوافق معه أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٠٣ من قانون العقوبات وأهمها أن يكون الموظف المرشئ مختصاً بالعمل الذي طلب النقود لأدائه أو للامتناع عن أدائه أو زعم أنه من اختصاصه

كما أن ركن طلب العطفة وما في حكمها غير متوافر ما دام الطاعن — دافع الرواية الشهود — لم يطلب شيئا لنفسه وإنما كان يشير على المجنى عليه بدفع النقود للمهندس المختص عن طريق غيره وهو ما يدل كذلك على عدم توفر القصد الجناحى وأن ما قالته المحكمة من أن الطاعن طلب لنفسه وأخذ مبلغ مائة قرش على سبيل الرشوة لأداء عمل من أهمال وظيفته هو التعجيل بإتمام إجراءات تنفيذ ما طلبه المذكور — لا يؤيده الدليل وأيسر له سند في الأوراق ويبدو أن الأمر قد التبس على المحكمة فاعتقدت أن الطاعن يقوم بعمل المهندس المختص بقسم الصيانة خلافا لما قرره الشهود من أنه لا صلة بين عمله وعمل المهندس كما أن الطاعن يعمل كاتباً باليومية في قسم التركيبات وهو قسم مستقل تماماً عن قسم الصيانة ولم تنبه المحكمة إلى أن الأوراق سرت على مهندس المقاسات وعادت ثانية إلى الطاعن ثم خرجت من عنده نهائياً إلى قسم الصيانة وظنت أن المهندس المختص الذى طلب النقود له هو مهندس المقاسات الذى أرسل له الطاعن الأوراق في بادئ الأمر وهو فهم خاطيء وعلى الحالين فإن الطاعن ليس مختصاً بالعمل الذى دفعت النقود لانجازه .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن الأول بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تنتهى إلى ما رتبته عليها بما مؤداه أن سامى زكريا دانيال أنشأ عمارة بحى شبرا وقدم طلباً إلى إدارة الكهرباء والغاز لعمل التركيبات اللازمة لإدخال التيار الكهربائى بها ودفع الرسوم المقررة ولما تأخرت الإجراءات لتنفيذ ذلك توجه إلى الإدارة وسأل المتهم الثانى مصطفى على الجتزورى الواقف خلف شباكها عن الأوراق الخاصة به فطلب منه الدخول إليه وأرشده إلى المتهم الأول عبد الله على السيد الذى أجلسه بمجواره وكانت عنده أوراق وأراها له وألقى فى روعه أنها فى سبيل إرسالها إلى قلم الصيانة ولأنه إذا أراد الإمراع فى إنجازها أن يدفع خمسة جنيهات لإعطائها إلى المهندس المختص فاستكثر هذا المبلغ وعرض دفع جنيهين فقط فقبض المتهم الأول إلى المتهم الثانى وأسر له حديثاً ثم عاد إليه وأظهر موافقته على هذا المبلغ واتفق على أن يدفع جنيهها إذا اتخذت الأوراق

سيرها وأن يدفع الجنيه الآخر عند إتمام التركيبات وقد أرسل المتهم الأول الأوراق فعلا إلى مهندس التركيبات وقد صعد المحبى عليه إلى مكتب المهندس المختص فأخبره أن الأوراق وصلت له الآن فتطوشت أخذ سيرها يوم الاثنين — وكان ذلك يوم السبت ثم عاد إلى المتهم الأول وأبلغه ذلك فاستمهل إلى ذلك اليوم وقد يرجع إليه يوم الثلاثاء فأخبره بأن الأوراق أعيدت من المهندس وأرسلها إلى قلم الصيانة لتنفيذها وقد بعثه مع المتهم الثانى للتأكد من ذلك فوجد المهندس المختص مشغولا ثم استأذن المحبى عليه لمدة نصف ساعة على زعم أن له عملا فى مصلحة التليفونات ولكنه توجه إلى قسم بولاق وأبلغ بالحادث فحرر ضابط المباحث الملازم عبد الحميد بدوى محضرا بذلك وعرضه على النيابة واستصدر منها إذنا بضبط المتهم الأول أثناء استلامه مبلغ الجنيه وقد رصد وكيل النيابة رقم الورقة المالية التى سيسلمها إلى المتهم الأول وقد عاد المحبى عليه إلى إدارة الكهرباء وجلس بجوار المتهم الأول ثم حضر إليهما المتهم الثانى وقد عرض المحبى عليه المبلغ على المتهم الأول فطلب منه أن يسلمه إلى المتهم الثانى فأعطاه له وعند ذلك وضع يده على رأسه وهى العلامة التى اتفق مع ضابط المباحث عليها التى تدل على دفع المبلغ وكان ضابط المباحث فى ذلك الوقت واقفا بالصالة المعدة للانتظار الجمهور وكان هؤلاء الأشخاص جميعا على مرأى منه وعند ذلك دخل الضابط ولاقاه المحبى عليه وأبلغه أن المبلغ تسلمه المتهم الثانى ففتشه وأخرج الجنيه السابق رصد رقمه من جيب سترته الأيسر — لما كان ذلك وكانت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات قد ساوت فى التجريم والعقاب بين طلب الموظف العمومى الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذ العطية وكان الحكم المطعون فيه حسبا تقدم قد استخلص فى حق الطاعن الأول أنه طلب للمهندس المختص مبلغ خمسة جنيهات كرشوة مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته وأنه أخذ بواسطة الطاعن الثانى مبلغ الرشوة المتفق عليه فانه لا مصلحة للطاعن فى التعدى بأنه لم يطالب الرشوة لنفسه — ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الغرض من الرشوة هو الإسراع فى إنجاز الأوراق وعدم تعطيلها وأن الطاعن الأول هو المختص بإرسال الأوراق إلى المهندس المختص ثم إرسالها إلى قلم الصيانة وأنه قد أرسلها إلى مهندس التركيبات

عقب طلب الرشوة من المجنى عليه واتفقهما حل دفعهما — وكان لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوه هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص سمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة — لما كان ذلك كله فإن الحكم المطعون فيه إذ قال بأن الطاعن الأول طلب وأخذ رشوة لأداء عمل من أعمال وظيفته يكون سديدا في القانون ويكون ما قاله الطاعن من أن المحكمة اعتقدت أن الطاعن يقوم بعمل المهندس المختص بقسم الصيانة وأنه طلب الرشوة لمهندس المقاسات الذي أرسلت له الأوراق بادئ الأمر لاصحة له ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن المقدم من الطاعن الأول أن المحكمة استندت في اقتناعها على أسس لا أصل لها بالأوراق إذ قالت بأن ضابط المباحث شاهد وقائع الجريمة مع أن الضابط نفى هذا الأمر في التحقيق وأمام المحكمة وظنت أن المهندس الذي طلب النقود له وهو مهندس المقاسات مع أن المقصود هو مهندس الصيانة الذي يتبع قسما آخر غير قسم المقاسات والقسم الذي يعمل به الطاعن وقالت بأن المتهمين طلبا عطية مقابل عدم تعطيل الأوراق مع أن أحدا لم يقل ذلك وأن الأوراق لم تعطل لديهما بل خرجت نهائيا من عندهما قبل الحادث بيوم ويبدو أن المحكمة قد خلطت بين تعطيل الأوراق عند المتهمين وتعطيلها عند مهندس الصيانة المختص الذي لا شأن للتهمين به .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه إذ عرض لأقوال ضابط المباحث ذكر بأنه شاهد المجنى عليه يجلس بجوار المتهم الأول ثم توجه إليهما المتهم الثاني وبعد قليل مسع المجنى عليه فوق رأسه ففهم أن الرشوة قد دفعت وهو قول شهد به الضابط أمام المحكمة وثبت في محضرها — وكان يكفي لوقوع جريمة الرشوة أن يطلب الموظف العمومي العطية لغيره أيا كان هذا الغير فانه لا جدوى من تحديد شخصية المهندس الذي طلبت الرشوة له وهو ما لم يعن الحكم يبحثه خلافا لما قاله الطاعن — لما كان ذلك وكان باق ما أرده الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير أدلة

الثبوت فيها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض — فإن هذا الوجه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من أوجه طعن الطاعن الأول هو التصور في البيان إذ أغفلت المحكمة الرد على ما أثاره الدفاع من مسائل جوهرية وخاصة فيما يتعلق بتوافر أركان جريمة الرشوة والتناقض الواضح في أقوال الشهود وما يحيط بها من شك .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافق به عناصر جريمة الرشوة التي دان الطاعن بها كما سلف القول وما أثاره الطاعن أمام المحكمة بشأن عدم توافر أركان هذه الجريمة قد ضمنه وجهي الطعن السابقين وقد سبق تفنيدهما . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشهود وهي ليست ملزمة أن تقبل دفاع الطاعن الموضوعي وترد عليه على استقلال ما دام قضاؤها بالإدانة بناء على أدلة الثبوت التي أوردتها فيه فهي أطراح هذا الدفاع فإن هذا الوجه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن المقدم من الطاعن الثاني أن الحكم المطعون فيه قد جاء قاصرا إذ لم يبين الدلائل الكافية التي استند إليها في صدد الرد على الدفع ببطلان التفتيش حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون وأن المحكمة قالت بأنه هو المختص بإرسال الأوراق إلى قسم المقاسات على الرغم من أن عميل المقاييسات قد فرغ منه المجنى عليه قبل اتصاله بالطاعنين وانتقل الأمر إلى قسم التركيبات وهو مالا علاقة للطاعن به وقد قرر كل من المهندس والباشمهندس في التحقيقات أنه لا علاقة للطاعن بما طلبه المجنى عليه .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه قد استند في الرد على الدفع ببطلان التفتيش على أن ضابط المباحث قد قامت لديه ما يعتبر دلائل كافية على وقوع جريمة الرشوة إذ بين الحكم أن الضابط قد شاهد الطاعنين مع المجنى عليه ومسح هذا الأخير على رأسه إعلانا بأنه قد دفع المبلغ المتفق عليه

كذلك لا محل للقول بأن العمل المسند إلى الطاعن الثانى قد تم قبل إتصال المجنى عليه به مادام أن هذا العمل له علاقة بالأعمال التى وعد الطاعن بأدائها وهى سرعة إنجاز الأوراق وعدم تعطيلها . لما كان ذلك وكان باقى ما أورده الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى مما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض فإن ما يشير الطاعن فى هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنين برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار وبحضور السادة : محمود إبراهيم ، اسماعيل ، ومصطفى فاضل ، وعثمان رمزي ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٤)

طعن رقم ١٥٤٩ سنة ٢٧ ق

محكمة الموضوع ، دفع . حكم "تسيب كان" . الدفع بشيوع التهمة . مدم استلزام ردا خاصا من المحكمة .

إن الدفع بشيوع التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم ردا خاصا ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بالإدانة للأدلة الواردة به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما أولا : المتهم الأول قتل خريب على حامى البيطاني عمدا بأن طعنه بآلة حادة (مديّة) في ساعده الأيسر فأحدث به الإصابات الميينة بالتقوير الطبى الشرعى والتي تخالف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى ضمور بسيط بالعضلات الصغيرة لمشط اليد اليسرى وبالكوة الصغرى لهذه اليد وانعدام الحساسية الجلدية لتخضر والبنصر اليسرين واثثناء فى المفاصل السلامية لأصابع اليد اليسرى وبسط بمفاصل السلامية المشطية لها . وطلبت غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١/٢٣٤ من قانون العقوبات للأول والثانى بالمادة ٢/٢٤٠ من القانون المذكور . فصدر قرارها بذلك وأدعت الست جليلة محمد على شرايى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر بحق مدنى قدره ١٠٠٠ ج قبل المتهم الأول على سهيل

التعويض ، وذلك بقرار معافاة رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٥ امكندرية الابتدائية .
ومحكمة جنيات الاسكندرية قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون
العقوبات للأول والمادة ١/٢٤٠ من القانون المذكور للثاني مع تطبيق المادة ١٧
من القانون المذكور له بمعاقبة على سيد أحمد عطية بالأشغال الشاقة لمدة سبع
سنوات والزامه بأن يدفع للدمية بالحق المدني جليلة محمد على شرابي مبلغ خمسمائة
جنيه والمصروفات المدنية المناسبة وبمعاقبة محمد محمد تقي الدين بالحبس مع الشغل
تلمدة سنتين . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... وحيث إن الطاعنين سعيان على الحكم المطعون فيه خطأ الاسناد مع
القصور في البيان ... وقالوا شرعا لذلك إن الحكم قد اعتمد أقوال كل من
رمضان ابراهيم البيطاني وابنته سعاد ضمن أدلة الثبوت التي عول عليها في حق
الطاعن الأول مستبعدا أقوال باقي الشهود الآخرين ومنهم من شهد أن
عبد المنعم سيد أحمد هو الذي كان يحمل السكين وطعن المجنى عليه الأول واعتبر
الحكم أقوال رمضان وسعاد متناسقة مع بعضها مؤيدة لما ورد بالتقارير الطبية
داعما لمذهبه هذا في الإدانة بوجود دماء بأرضية ردهة منزل الطاعن الأول وما
ثبت من وجود دماء بملابسه وإصابات بجسمه وبجسم الطاعن الثاني مع أن مذهب
الحكم في الأخذ بأقوال رمضان وسعاد دون باقي الشهود الذين أسس الطاعن
الأول دفاعه الموضوعي على أقوالهم هو من باب المصادرة على المطلوب لأنه
مذهب تقريرى لا تدلى ، إذ النظر فيه وارد بلا دليل . وقول الحكم ”ويظهر
أن توجيه الاتهام الى عبد المنعم إنما جاء لتخفيف المسؤولية عن المتهم الأول“
تعبير ينطوى على الشك الذى كان يجب تفسيره لمصلحة المتهم خصوصا إذا كان
من شهد ضد عبد المنعم دون الطاعن الأول هما أخ المجنى عليه وابن خاله ، بينما
لا دليل يدعم صدق أقوال رمضان وابنته سعاد في إتهام الطاعن والقول بأن
شهادتهما تتفق مع التقرير الطبي هو قول ينقضه ما شهد به رمضان عن موضع
الاصابة وما قررته سعاد من أنها لا تعرف هذا الموضع ، كما أن المعاينة كذبت

أقوال هذه الشاهدة فيما قررت من إمكانها الرؤية أما وجود آثار دماء بملايس الطاعن الأول فهو ليس دليلا عليه وإنما هو نتيجة إصاباته هو التي اعتبرها الحكم من أدلة الثبوت في حقه مع أنه لا الطاعن ينكر وجوده بمكان الحادث ولا ثبت من جهة أخرى أن الدماء التي بملايسه من فصيلة دماء المجنى عليه وأضاف الطاعنان في هذا الوجه أن الحكم لم يحصل مضمون شهادات الشهود الآخرين التي لم يعتمدوا ليرد على ما جاء فيها من إجماعهم على قيام معركة كان طرفاها أمرقي المجنى عليه والطاعنين مما ينطوى على معنى الشبوح في التهمتين المسندتين إليهما بدليل تعدد أوصاف التهمة والمتهمين في أوراق التحقيق ، واستناد النيابة واقعة قتل المجنى عليه الأول إلى أكثر من واحد في بادئ الأمر مما كان يتعين معه استعراض الحكم لهذا التطور في الاتهام حتى يؤول لم تقدم القضية بالقييد الأول للتهمة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استبعد نية القتل عن الطاعن الأول وبين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجريمة الضرب المفصلي إلى الموت والعاهة المستديمة اللذين دان الطاعنين بهما ، وأورد على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها — لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بما تظمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وأن تطرح ما عداها مما لا تظمن إليه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما شهدت به الزوجة ووالدها من أن الطاعن الأول قد طعن المجنى عليه الأول في كتفه الأيمن وأطرحت في حدود سلطتها التقديرية أقوال الشهود الذين أسندوا الضرب إلى الزوج ، وكانت أقوال هذين الشاهدين كما أوردها الحكم وكما جاءت بحضور جلسة المحاكمة تتفق مع التقرير الطبي الشرعي ولا تعارض بينهما وبين المعاينة التي أجريت في الدعوى ، وكان التناقض في أقوال الشهود بصدد بعض التفاصيل لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا صائغا بما لا تناقض فيه — لما كان ذلك جميعه وكان الدفع بشبوح

التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بالإدانة للأدلة الواردة به ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بعد ذلك خطأ الحكم في تطبيق القانون . أولا : لعدم اعتباره الطاعنين في حالة دفاع شرعى ولو لم يدفع المدافع عنهما بذلك ما دامت ظروف الدعوى ترشح لقيام تلك الحالة . ثانيا : لفصل محكمة الجنايات بالجنحة عن الجنائية رغم ما هو واضح من قيام حالة الدفاع الشرعى أو بالأقل قيام الاشتباك بين الفريقين مما ينتفى معه كل قول بانعدام الارتباط الذى برر في نظر المحكمة فصل الجنحة عن الجنائيتين .

وحيث إنه لما كان الطاعنان لم يدفعا التهمة أمام محكمة الموضوع بأنهما كانا في حالة دفاع شرعى ، كما أن واقعة الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه لا تدل بذاتها على قيام هذه الحالة ولا ترشح لها ، وكان التمسك بهذا الحق غير جائز لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا — لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت لمحكمة الجنايات — إذا أحيات إليها جنحة مرتبطة بجناية ورات قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط — أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية وهو ما فعلته المحكمة بصدد جنحة الضرب المسندة إلى متهم ثالث ، ثم مضت بعد ذلك في نظر الجنائيتين الموجهتين إلى الطاعنين دون أن يبديا اعتراضا على هذا الفصل أو يثيرا ما يدعيانه في طعنهما من وجود ارتباط ذى أثر على الحكم بين الجنائيتين والجنحة ، وكان ارتباط الجنحة بالجنائية المحالة إلى محكمة الجنايات من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة ولا يضار المتهم بذلك في دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما يتعلق منها بالجنحة ، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وعثمان رمزي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٥)

طعن رقم ١٥٨٦ سنة ٢٧ ق

حكم . بآثاته . إشارة الحكم إلى المواد التي طلبت النيابة معاقبة المتهمين بها وإلى اطلاعها
على تلك المواد . كفاية ذلك في بيان نصوص القانون الذي طبقت المحكمة .
متى كان الحكم قد أشار في صدره إلى المواد التي طلبت النيابة معاقبة المتهمين
بها ، ثم انتهى في منظومة بذكر عبارة "وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر"
فإن في إيراد ذلك ما يكفي في بيان نصوص القانون الذي طبقت المحكمة وأدانت
المتهمين بمقتضاها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - أبو كلب حسن ضمرائي و٢ - محمود
عثمان ابراهيم و٣ - محمود محمد ضمرائي ، بأنهم المتهمان الأول والثاني : قتل
شحات عبدالنعم حسن عمدا ومع سبق الاصرار والترصد ، بأن عقدا العزم على
قتله وأحد كل منهما سلاحا ناريا وتربصا به حتى إذا ما ظفرا به أطلقا عليه
حيارين ناريتين قاصدين قتله فأحدثا به الأصابات الموصوفتين بتقرير الصفة
التشريعية والتي أودت إحداهما بحياته - والمتهم الثالث اشترك بطريق الاتفاق
والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق
معهما على ارتكابها وتوجه معهما إلى مكان الحادث لشد أزرها فوقعت الجريمة بناء
على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة والمتهم الثاني أيضا : أحرز السلاح الناري المبين بالمحضر
(فرد غير مششخن) بغير ترخيص . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات

لمعاقبتهم بالسواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٤٠ — ٤١ و ٣ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ من هذا القانون . فقررت إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد ساقفة الذكر . وادعت سائلة شعبان علم الدين زوجة المجنى عليه وابنه أبو الفضل شحات بحق المدنى قدره مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنائيات قضا قضت بحضور يا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٣٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه أيضا للأول والثاني والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للثالث أولا : بمعاقبة المتهمين الأول والثاني أبو كلب حسين ضمرائى ومحمود عثمان ابراهيم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وبالزامهما بأن يدفعا متضامنين للدية بالحق المدنى سائلة شعبان علم الدين زوجة المجنى عليه مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المناسبة ومبلغ ثلاثة جنيها مقابل أتعاب المحاماة وبعدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة للقاصر أبو الفضل شحات ابن المجنى عليه وبالزامه بباقي مصروفات الدعوى المدنية . ثانيا — ببراءة المتهم الثالث محمود محمد ضمرائى وبرفض الدعوى المدنية قبله . وثالثا — بمصادرة السلاح المضبوط .

فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنين يبنيان طعنهما على أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور وبخطأ الاستدلال والاسناد ذلك أن المحكمة قضت بادانة الطاعن الثانى بجريمة إحراز السلاح بغير رخصة ولم تشر لنص القانون الذى أقامت عليه قضاءها ومخالفة بذلك لما توجبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يسد هذا النقص أن تكون المحكمة لم توقع إلا عقوبة جنائية القتل باعتبارها العقوبة المقررة لأشد الجريمتين إذ هى قضت بالمصادرة دون إيراد النص القانونى الخاص بهذه العقوبة ، ثم إن الحكم عندما تحدث عن سبق الاصرار

اقتصر على القول بقيام ضغينة بين المتهم الأول والمجنى عليه وهو ما لا يؤدي إلى مساءلة المتهم الثاني من القتل ، لأن العيار الذي قيل إنه أطلقه لم يتسبب عنه الوفاة وتؤول بذلك مسئولية الجناية إلى فعل نفسه مستقلا عن فعل زميله ، وفوق ذلك أبدى الدفاع أن ضبط الفرد كان دليلا اصططنعه ضابط المباحث ولم ترد المحكمة بشئ على هذا الدفاع ولم تبين ظروف العثور على هذا الفرد . هذا إلى أن المحكمة دونت في حكمها أن الكشف الطبي يؤيد أقوال المجنى عليه وابنه من ناحية المسافة بين الضارب والمضروب وإذا كانت الشهود قد شهدوا بأن إطلاق النار كان في المواجهة فإن مقتضى ذلك أن يكون مسار المقذوف من الأمام إلى الخلف وهو ما لم يثبت من التقرير الطبي وأخيرا فإن المصائب لم يذكر أمام النيابة أن ابنه كان معه وقت الحادث كما أسنده الحكم إليه أما رواية المجنى عليه في محضر البوليس والتي قال فيها إن ابنه كان معه وقت الحادث فهي رواية لا تتفق مع ما ذكره الحكم من أنها ذكرت في تحقيق النيابة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أشار في صدره إلى أن النيابة طلبت معاقبة المتهمين بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ من هذا القانون ثم انتهى في منطوقه بذكر عبارة "وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر" وكان في إيراد ذلك ما يكفي في بيان نصوص القانون الذي طبقته المحكمة وأدانت الطاعنين بمقتضاه ، فلا يصح النفي على الحكم بعد ذلك بمقولة إنه خلا من ذكر النصوص القانونية التي طبقها المحكمة لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تحدث عن ظرفي سبق الإصرار والترصد بقوله (إن سبق الإصرار والترصد مترافق من قيام الضغينة بين المتهم الأول والمجنى عليه بسبب ما قام في اعتقاد المتهم من أن المجنى عليه بدد إراد ما كيته التي كان يحرمها ، مما أحفظ نفسه عليه وجعله يهر على قتله مستعينا في ذلك بالمتهم الثاني الذي انفق معه على ارتكاب الجريمة وتنفيذا لإصرارهما الإجرامي ترصدا له في زراعتهما المجاورة وانتهزا فرصة جلوسه في نهاية زراعته وفاجأه كل منهما بإطلاق العيار الناري عليه ...) ولما كان ما قاله الحكم يتوافق به ظرفا سبق الإصرار والترصد

قبل كل من الطاعنين اللذين أثبت الحكم أنهما كانا متفقين من قبل على قتل المجنى عليه مما يبرر مساءلتهم عن جناية القتل العمد الذي وقع نتيجة لما ارتكبه بقصد مشترك ومصرين على تنفيذه ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ضبط الفرد بمكان الحادث وأنه لا لهم الثاني وذلك تحصيلاً مما شهد به الشهود وأيدت ذلك بما ذكرته من أن الطبيب الشرعي أثبت في تقريره أن إصابة رأس المجنى عليه تحدث من عيار أطلق من هذا الفرد في وقت يتفق وتاريخ الحادث — لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الدفاع تشكيكا في كيفية العثور على هذا الفرد بعد وقوع الحادث هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بتناولها برد صريح في حكمها إذ الرد عليها يستفاد من قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها — لما كان ذلك ، وكان استدلال الحكم بما ورد بالتقرير الطبي الشرعي وقوله إن ما جاء بهذا التقرير يؤيد ما ذكره المجنى عليه وابنه من المسافة وأن العيار الذي أصاب بطن القاتل من بندقية ، هو استدلال سليم لا خطأ فيه ، كما أن تعليل الحكم لاتجاه هذا العيار من أهلى لأسفل بأن القاتل كان جالسا وقت أن أصيب بهذا العيار الذي كان مطلقه واقفا هو تعليل مقبول يتفق وما أثبتته الحكم من وقائع الدعوى — لما كان ذلك ، وكان الإيجاز نوعا من حسن التعبير وكان ما أورده الحكم من أقوال المجنى عليه أمام البوايس ومحضر تحقيق النيابة جملة وتفاديا من التكرار لا يعيب الحكم مادام لهذه الأقوال أصلها الثابت في الأوراق وكان الطاعنان لا ينكران أن القاتل قبل وفاته قد ذكر في محضر جمع الاستدلالات أن ابنه كان معه ، فإن ما يزعمانه من خطأ الاسناد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داردالمستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومطفى كابل ،
وابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٦)

طعن رقم ١٦٤٧ سنة ٢٧ ق

مشردون ومشتبه فيهم . عود للاشتباه . القضاء ببراءة المتهم استنادا إلى أن الجريمة المتخذة
أساسا للعود بجريمة بسيطة لا تدل على خطر المتهم . صحيح .

حتى كان الحكم قد أفصح في مدوقاته على أن الجريمة التي قارفها المتهم بجريمة
العود للاشتباه والمتخذة أساسا للعود بجريمة بسيطة لا تدل على خطر في المتهم أو
تكشف عن ميله إلى الاجرام وقضى بالبراءة استنادا إلى ذلك ، فإن ما قوره
الحكم بالمطعون فيه يكون صحيحا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه — عاد إلى حالة الاشتباه بأن اتهم
في اللجنة ١١٤٦ سنة ١٩٥٥ أبو طشت في جريمة ضرب بعد الحكم عليه بالمراقبة
في لجنة الاشتباه رقم ١١٨١ سنة ١٩٥١ . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ١ — ٢ و ٨
و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، ومحكمة أبو طشت الجزئية
نظرت هذه الدعوى وقضت فيها غيابيا بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٥٦ عملا بمواد
الاتهام ببراءة المتهم بلا مصروفات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ٩ يناير
سنة ١٩٥٦ وفيد هذا الاستئناف برقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٦ . ومحكمة قنا الابتدائية
بعد أن أتمت سماع هذا الاستئناف قضت حضوريا اعتباريا بتأييد الحكم
المستأنف . فطعن الطاعنة (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم المطعون ضده عن تهمة العود لحالة الاشتباه على الرغم مما انتهى إليه من سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس بوصفه مشتبهاً فيه وارتكابه بعد ذلك جريمة من جرائم الاعتداء على النفس مع أن الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا تشترط أكثر من ذلك لاعتبار المتهم حائداً لحالة الاشتباه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده بأنه " حاد لحالة الاشتباه بأن اتهم في اللجنة رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٥٥ في جريمة ضرب بعد الحكم عليه بالمراقبة في لجنة الاشتباه رقم ١١٨١ لسنة ١٩٥٦ وطلبت معاقبته بالمواد ١٠ و ٩ و ٨ و ٢ و ١/٦ و ٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فقضت محكمة أول درجة غيابياً ببراءة المتهم (المطعون ضده) فاستأنفت النيابة فقضت محكمة ثاني درجة برفض استئناف النيابة وتأييد الحكم المستأنف وأسست قضاءها على أن الجريمة التي قارفها المتهم (المطعون ضده) والمتخذة أساساً للعود للاشتباه جريمة بسيطة لا تدل على خطر من المتهم أو تكشف عن ميله إلى الإجرام لما كان ذلك وكان الاشتباه وصفاً يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية وهذا الوصف ليس فعلاً مما يحس به في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود كما هو الحال في الجرائم الأخرى وإنما انترض الشارع بهذا الوصف ككون خطر في شخص المتصرف به ورتب عليه إذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر وجوب إنذاره أو عقابه بوضعه تحت مراقبة البوليس كما نص على معاقبته على تجديد حالة الاشتباه فيه كلما اتصل فعلة الحاضر وماضيه الذي انترع منه هذا الوصف وأُنذر من أجله أو وضع تحت مراقبة البوليس بسببه — وكان يتعين على المحكمة المرفوعة إليها تهمة العود إلى حالة الاشتباه أن تبحث ما إذا كان المتهم قد أتى عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه غير مفيدة بمصير الاتهام الأخير المبني على ذلك الفعل باعتباره جريمة أخرى ومستهدفة

للمعرض الذي من أجله وضع القانون وهذا الغرض مؤديا بالطبيعة إلى القول بأن مناط للعقاب هو دلالة الخطر وتأصله في نفس المتهم فإذا وقع منه فعل يدل على كونه الخطر في نفسه واتصاله بماضيه حتى العقاب . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أفصح في مدوناته على أن الجريمة التي قارنها المتهم المطعون ضده والمتخذة أساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر في المتهم أو تكشف عن ميله إلى الاجرام وقضى بالبراءة استنادا إلى ذلك فإن ما قرره الحكم المطعون فيه يكون صحيحا في القانون ويكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومهان رمزي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٧)

طعن رقم ١٢٠٤ سنة ٢٧ ق

حكم . بآفاته . عقوبة . ظروف مخففة . إزال المحكمة حكم المادة ١٧ ع دون الإشارة إليها . لا ميب .

إن إزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير تلك العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه خلال أربعة أشهر سابقة على سؤاله في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، أولا — بصفته من مأموري التحصيل ناظر محطة الفرافرة اختلس مبلغ ٧٥ جنيها و ٦١٠ مليات خمسة وسبعين جنيها وستمائة وعشرة مليات المملوك للحكومة والمعد من الأموال الأميرية والذي كان في عهده وقد سلم إليه بسبب وظيفته المذكورة . وثانيا — بصفته موظفا عموميا ناظر محطة الفرافرة فير بقصد التروير موضوع السندات الرسمية وهي دفتر قيد التذاكر والحفاظ الانضامية والأرانيك ٢٨ المعدة لإثبات بيان التذاكر المنصرفة بمعرفته وقيمتها حال تحريرها المختص بوظيفته يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بترويرها بأن أغفل قيد بعض التذاكر التي صرفها وقبض ثمنها فعلا —

ثالثا — استعمل المحررات المزورة سالفة الذكر بأن أرسل الحوافظ الانضامية والأرانيك ٢٨ إلى مصلحة السكة الحديد وقدم دة تر قيد التذاكر لمفتشى المصلحة عند حضورهم للتفتيش على أعماله وذلك مع علمه بتزويرها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والمواد ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضوريا عملا بالمواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والمواد ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضوريا عملا بالمواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ عن التهمة الأولى وبالمواد ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات عن التهمتين الثانية والثالثة مع تطبيق المادة ١/٣٢ من القانون المذكور بمعاقبة على السيد قابيل بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين وبعزله من وظيفته وبإلزامه برد المبلغ المختلس وقدره ٧٥ جنيها و ٦١٠ مليات خمسة وسبعون جنيها وستمائة وعشرة مليات وتغريمه ٧٥ جنيها و ٦١٠ مليات فطمنت الطاعنة (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تقيم طعنها على خطأ الحكم في تطبيق القانون وتفسيره وقالت في بيان ذلك إنه وإن كانت الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات تنص على عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لكل موظف عمومي يختلس أموالا سلمت إليه بسبب وظيفته إلا أن الفقرة الثانية من نفس المادة تنص على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي كان يتعين القضاء بها على الطاعن — متى كان الموظف من مأموري التحصيل أو المندوبين أو الأمناء على الودائع أو الصيارف المنوطين بحساب النقود كما أن المادة ١١٨ من قانون العقوبات التي أعملت المحكمة نصوصها في حق المتهم تقض بأن لا تقل الغرامة عن خمسمائة جنية على أي حال . وأنه لما كان ذلك وكانت المحكمة لم تأخذ المتهم بموجهات الرافعة فلم تشر

في حكمها إلى المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن الطاعنة تطلب نقض الحكم وتصحيحه طبقا للقانون سواء بالنسبة للعقوبة البدنية أو العقوبة المالية .

وحيث إنه وإن كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قد دان المتهم بجناية اختلاس أموال أميرية مع جناية التزوير في الأوراق الرسمية واستعمال المحررات المزورة وكان تطبيق عقوبة جناية الاختلاس المشار إليها يتعين معه أصلا معاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه فضلا عن العزل من وظيفته وإلزامه برد المبلغ المختلس وقدره ٧٥ جنيها و ٦١٠ مليات . وكانت المحكمة لم تشر فعلا إلى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم إلا أنه لما كان انزال المحكمة حكم تلك المادة دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة البدنية التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير تلك العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته . لما كان ذلك وكان مقتضى المادة المذكورة لا يجرى على العقوبة المالية التي لا يجوز أن تقل عن خمسمائة جنيه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى على المتهم بغرامة دون هذا الحد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه جزئيا وتصحيحه بالنسبة لعقوبة الغرامة ورفض الطعن موضوعا قبا عدا ذلك .

جاسة ١٤ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، والسيد أحمد مهنى ، و ابراهيم عثمان يوصف المنشارين .

(٨)

طعن رقم ١٢٠٧ سنة ٢٧ ق

- (ا) اشتراك . الاشتراك بالاتفاق والمساعدة . متى يتحقق ؟
(ب) اشتراك . قبض بدون وجه حق . حكم "نسيب معيب" . استناد الحكم في إدانة المتهم بالاشتراك في جناية القبض على المجنى عليه وتعذيبه إلى وساطة في إمادة المجنى عليه وقبض الفدية . قصور .

١ — لا يتحقق الاشتراك في الجريمة إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقومها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة .

٢ — متى كان قوام الأدلة التي أوردها الحكم في حق المتهم بالاشتراك بالاتفاق والمساعدة في جناية القبض على المجنى عليه وحجزه وتعذيبه هو الوساطة في إمادة المجنى عليه وقبض الفدية ، دون أن يبين الرابطة التي تصل المتهم بفاعلي الجريمة أو يدلل على قصد الاشتراك لديه . وكانت هذه الأفعال لاحقة للجريمة ويصح في العقل أن تكون منفصلة عنها ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهم ، المتهمون الثلاثة الأول : قبضوا مع آخرين مجهولين على فوزى جيد جرجس بدون وجه حق وحبسوه بدون أمر أحد المحاكم المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح بها القوانين واللوائح وعذبوه بالتعذيبات البدنية بأن أمسك به المتهم الأول بينما غم المتهم الثاني عينيه ،

وأوثقا يديه وضربه أحدهم بحجم صلب على رأسه فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي ثم اقتادوه إلى الجبل حيث حجزوه به وتركوه معصوب العينين موثوق اليدين والقدمين لا يستطيع الحركة . والمتهم الثالث أيضا : ضرب فارس جيد جرجس فأحدث به الإصابات الموضحة بالمحضر والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الرابع : اشترك مع المتهمين الثلاثة الأول بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة بأن حرضهم وانفق معهم على ارتكابها وساعدهم على استمرارها بأن اتفق معهم على أن يتولى هو مفاوضة والد المجنى عليه على أن يعيده إليه إذا دفع مبلغا من المال ومفاوضته في ذلك وبقى المجنى عليه مقبوضا عليه أثناء المفاوضة وأطلق سراحه بعد دفع المبلغ فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٨٠ و ٢٨١ و ٤٠ و ٤١ / ١ - ٢ - ٣ و ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وادعى فوزى جيد جرجس بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين جميعا متضامين . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضوريا عملا بالمادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ / ٢ من قانون العقوبات للثلاثة الأول وبهاتين المادتين مع المادتين ٤٠ و ٤١ / ١ - ٣ من القانون المذكور للرابع مع تطبيق المادة ٣٢ / ٢ منه للثالث بمعاينة المتهمين حسب حساب قاسم و خليل على أحمد وعبد العزيز محمد محمد شرف والسيد مهران عثمان بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الشكوة

... من حيث إن الطاعنين الأول والثانى والثالث وإن قرروا بالطعن في الميعاد إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم فيتمين عدم قبول طعنهم شكلا .

وحيث إن الطاعن المقدم من الطاعن الرابع "السيد مهران عثمان" قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مما ينهض هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه استدل على توفر اشتراك الطاعن بتأريق الاتفاق والمساعدة في جنائية الخطف من مفاوضة والد المجنى عليه على دفع مبلغ من المال نظير إطلاق سراح ابنه . مع أن ما أثاره الطاعن كان تالياً لوقوع الجريمة بينما يشترط قانوناً لتجريم أفعال الشريك أن تكون سابقة أو معاصرة لها . وأن المحكمة لم تستدل من المفاوضة التي قام بها الطاعن أنه قد اتفق مع الفاعلين على ارتكاب الجريمة — وأن رواية والد المجنى عليه لا تدل على أكثر من أن الطاعن قبل أن يقوم بدور الوسيط عندما طلب منه ذلك بعد وقوع الجريمة بنحو أسهوين وقد نجح في وساطته وهو ما لا يعد من أعمال الاشتراك لتعلقها بجريمة تمت قبل أن يكون له أى دور فيها وأن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً في بيان الاتفاق وأوجه المساعدة التي قدمها الطاعن إلى الفاعلين الأصليين وهذا كله مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد دان الطاعن الرابع بالاشتراك بالاتفاق والمساعدة في جنائية القبط على المجنى عليه وحجزه وتعذيبه وكان كل ما قاله في التدليل على هذا الاشتراك هو "ومن حيث إنه مما يؤيد اشتراك المتهم الرابع (السيد مهران عثمان) مع باقي المتهمين في الجريمة التي قارفوها أنه فاض جريد جرجس إبراهيم في إطلاق سراح ابنه المجنى عليه فوزى وأنه تقاضى العمل المقرر لإطلاق سراحه وأن سراحه أطلق في مساء اليوم الذي تسلم فيه المتهم المبلغ " . لما كان ذلك — وكان الحكم لم يورد في حق الطاعن من أدلة غير ما ذكر ، وكان قوام هذه الأدلة الوساطة في إعادة المجنى عليه وقبض الغدية — وكان الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قد تم قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة . وكان ما قاله الحكم من طلب الطاعن الغدية لإعادة المجنى عليه وقبض هذه الغدية بالفعل وإطلاق سراح المجنى عليه يوم تقاضىها لا يؤدي إلى قيام الاتفاق والمساعدة في مقارفة الجريمة وخاصة مع ما أثبتته الحكم من أن والد المجنى عليه هو الذي توجه إلى الطاعن لمعرفة أنه رئيس

عصاة ويمارس الخطف لا أن الطاعن هو الذى سعى إليه — إذ أن هذه الأفعال لاحقة للجريمة ويصح في العقل أن تكون منفصلة عنها وهي إلى هذا لا تصلح بذاتها والصورة التي رسمها الحكم دليلا على الاشتراك فيها — لما كان ما تقدم، وكان الحكم قد خلا من بيان الرابطة التي تصل الطاعن بفاعل الجريمة وهو حين اعتبره ضالعا فيها لم يدلل على توفر قصد الاشتراك لديه ولم يثبت أنه كان وقت وقوعها على علم بها مريدا الاشتراك فيها — فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الموجب لنقضه بالنسبة لهذا الطاعن .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دأود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، والسيد أحمد مفهني المستشارين .

(٩)

ملعن رقم ١٥٩٧ سنة ٢٧ ق

قتل محمد ، حكم "تسبب كان" . عدم تحدث الحكم من طريقة القتل ما دام قد ثبت وقوع القتل . لا عيب .

— إن طريقة القتل ليست بمن البيانات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بالتمسك عنها في الحكم مادام قد ثبت وقوع القتل فعلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — عبد اللطيف أحمد أبو صالح و ٢ — السيد أحمد أبو صالح و ٣ — إبراهيم أحمد أبو صالح . بأنهم قتلوا أحمد عبد اللطيف أبو صالح عمدا ومع سبق الإصرار بأن يدتوا النية على قتله وتوجهوا إليه في حجرته التي ينام فيها واعتدوا عليه بآلات حادة وصلبة راضة قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات والكسور المتعددة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لها كتبهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام للأول والثالث مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لهما والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للثاني . أولا — بمعاينة كل من عبد اللطيف أحمد أبو صالح وإبراهيم أحمد أبو صالح بالأشغال الشاقة المؤبدة . وثانيا — براءة السيد أحمد أبو صالح مما أسند إليه .

فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور وفساد الاستدلال فقد دفع بأن القتل لم يثبت بأى دليل يقطع بوقوعه حتى لقد أبدى الطبيب الشرعى فى تقريره أنه يتعذر بيان سبب الوفاة غير أن المحكمة استطاعت أن تظفر منه بما يفيد أن القتل حصل قبل مرور القطار على الجثة ثم استدعت نائب كبير الأطباء الشرعيين فرأى هذا الرأى امكن القتل مع هذا ظل كما كان احتمالا يرجح احتمال موت المجنى عليه وهو يعبر شريط السكة الحديدية قبل مرور القطار على جثته ، ذلك فى حين أن القتل لا يؤخذ فيه بالاحتمال مهما كان راجحا بل لا بد فيه من اليقين وهو ما لم يتوفر بما ساقه الحكم من أدلة قاصرة ، هذا إلى أن المحكمة وقد عجزت عن معرفة طريقة القتل فقد أهفت نفسها من إيراد هذا البيان فى حكمها مما يشوبه بقصور آخر ولا يغير من ذلك ما استنتجته من وجود عصا خيزران وشرشرة بهما آثار دماء بمنزل القتل من أنهما استعملتا فى القتل إذ أن مثلهما لا يستعمل فى هذا الغرض يضاف إلى ذلك أن الحكم أغفل ما دفع به الطاعن من أن القتل المدعى به لم يحصل فى منزل العائلة مدللا على ذلك بوجود جزء من وجه المجنى عليه وقطعة من القماش ملوثة بدماء من فصيلة دمائه يحتمل أن تكون لآخر ووجود غرارة بهما قطعنا عظام فى تربة تبعد نحو ثلاثة كيلومترات عن مكان وجود جثته وكان حريا بالحكم أن يتعرض لهذا الدفاع لأهميته لكنه لم يفعل فكان لكل ذلك معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تحدث عن أدلة القتل بقوله "وحيث إن المحكمة لا يخامرها أدنى شك فى أن المجنى عليه مات مقتولا وأنه قتل بداخل منزله فى ليلة الاثنين الموافق ١١ من يناير سنة ١٩٥٤ فقد ثبت - أولا - من تقرير الطبيب الشرعى الخاص بنتيجة الكشف على جثة المجنى عليه ومن أقوال هذا الطبيب أمام المحكمة أن جميع الإصابات التى وجدت بالجثة غير حيوية مما يقطع بأن الوفاة لم تحدث نتيجة مرور القطار على المجنى عليه وأنه عند ما مر عليه القطار كان ميتا من قبل مما تستفيد منه المحكمة أن القتل حصل فى جهة أخرى

ثم نقلت الجثة ووضعت في طريق مرور القطارات بقصد إخفاء معالم الجريمة والإيهام بأن الوفاة كانت نتيجة دهم قطار المجنى عليه واثن كان الطبيب الشرعى أورد في ختام تقريره أنه يتعذر فنيا بيان سبب الوفاة إلا أنه لم ينف أن الوفاة جنائية بل إنه ذكر صراحة في تقريره بجواز أن تكون الوفاة جنائية كما وأنه في شهادته أمام المحكمة يرجح في جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٦ أن الوفاة كانت جنائية ويبنى هذا الترجيح على فقد أجزاء من الجثة لم يعثر عليها ووجود الجثة على شريط السكة الحديد مع وجود كل الإصابات غير حيوية — وحيث إن ما ثبت في محضر معاينة النيابة من عدم العثور على آثار دماء بمكان وجود الجثة أو بالقرب منه يقطع أيضا بصحة النظر السابق من أن المجنى عليه قتل في مكان آخر ثم نقلت جثته ووضعت على شريط السكة الحديد في المكان الذى عثر عليها فيه ومس القطار على المجنى عليه ورجثة هامة — وحيث إنه مما يقطع بأن المجنى عليه مات مقتولا أنه ورد بالتقرير الطبى الشرعى في بيان وصف الملابس التى وجدت على الجثة أن الجلباب والصديرى والفانلة والطاقيّة وجدت جميعها ملوثة بالدماء وأن الدماء التى على الصديرى غزيرة حول فتحة القبة كما أن التلوث الدموى الذى بالفانلة حول فتحة العنق أيضا ذلك أن تلوث هذه الملابس بالدماء لا يمكن أن يكون من الإصابات التى وجدت بالجثة لأن جميع هذه الإصابات غير حيوية لم تنزف دماء لأن النزف لا يحصل إلا إذا كان الانسان حيا وكان قلبه ينبض وإذن فلا بد أن يكون تلوث الملابس بالدماء الكثيرة الموصوفة في التقرير الطبى حدث من إصابات أخرى حيوية كانت في أعضاء الجثة التى لم يعثر عليها ويشير وجود التلوث الدموى فى الفانلة والصديرى حول فتحة العنق ووجود دماء فى الطاقيّة أن الإصابات كانت فى الراجح فى رأس المجنى عليه وعنقه اللذين حرص الجناة على إخفائهما ، أما عن عدم وجود دماء فى العباءة التى وجدت على الجثة فإنه يتشى مع تصوير المحكمة للحادث بأن المجنى عليه قتل وهو فى فراش نومه وطبيعى أنه لم يكن يرتدى العباءة فى هذا الوقت وأغلب الظن أن الجناة ضطوا الجثة بالعباءة بعد مرور القطار عليها بدليل عدم وجود تمزقات أو مسح شحمية فى هذه العباءة — وحيث إن قتل المجنى عليه عمدا وحصول هذا القتل فى منزله هذان

الأمران قد ثبتا أيضا للحكمة مما أقر به المتهم الثالث في تحقيق النيابة من أن المتهم الأول قتل والده المجنى عليه وأنه أى المتهم الثالث اشترك في نقل الجثة بكامل أعضائها على الحمار من منزل المجنى عليه إلى المكان الذى عثر عليها فيه ، وقد تأيدت أقوال هذا المتهم في هذا الخصوص بوجود دماء آدمية من فصيلة دم المجنى عليه بشعر الحمار الذى ذكر المتهم بأنه استعمل في نقل الجثة كما تأيدت أيضا بوجود دماء آدمية على عصا وشرشرة وملابس زولف وجدت بداخل منزل القتيل ” ثم قال الحكم ” إن واقعة القتل قد ثبتت أيضا من أقوال الغلام مصطفى ابن القتيل في تحقيق النيابة فقد ذكر أنه شاهد المتهمين الأول والثالث يضربان أباه في حجرة نومه وأن المتهم الثالث جرد الجثة بعد ذلك إلى حوش المنزل وأنه في مساء اليوم التالى شاهد المتهم الثالث المذكور خارجا بالجثة من المنزل محمولة على حمار والده ” . ثم تحدث الحكم عن تردد هذا الغلام في أقواله وبرره . لا يسمح له بالاطمئنان إلى ما نسبته إلى الطاعن مؤيدا في ذلك بما أورده من أدلة ثم استطرده قائلا ” وحيث إن القول من جانب الدفاع باحتمال أن يكون المجنى عليه قد مات موتا طبيعيا فجائيا أثناء سيره على شريط السكة الحديد في مكان العشور على جثته هذا القول ينفيه — أولا — ما قرره نائب كبير الأطباء الشرعيين أمام المحكمة من أن الموت الفجائى يترك في الغالب علامات تدل عليه تظهر بأعضاء الجسم بعد الوفاة خصوصا في القلب والرئتين ، وأنه لم يشاهد في أعضاء جثة المجنى عليه شيء من هذه العلامات ، وينفيه أيضا ما سلف ذكره من وجود دماء في الجلباب والصديرى والذائلة والطاقيية التى وجدت على جثة المجنى عليه ، فإن وجود الدماء بهذه الملابس وخصوصا بالغزيرة التى وجدت بها على الصديرى لا يمكن إلا أن يكون نتيجة إصابات حيوية أصيب بها المجنى عليه وهو حي في أعضاء جسمه التى لم يعثر عليها مع الجثة ، هذا إلى أنه لم يكن هناك ما يدعو المجنى عليه إلى التواجد وهو حي على شريط السكة الحديد في المكان الذى عثر على جثته فيه وهو مكان يبعد عن بلدته محلة زياد بحوالى ٧٥٠ مترا وأقرب محطة إلى هذا المكان هى محطة هذه البلدة ولم يثبت أن للمجنى عليه أية مصالح تستدعى ذهابه إلى المكان المذكور . هذا كله بالإضافة إلى ما سلفت الإشارة إليه من أقوال أدلى بها

مصطفى ابن القتل والمتهم الثالث تقطع بأن المجنى عليه قتل عمدا بداخل منزله وإلى وجود دماء على شعر الحمار وبعض الأدوات والملابس التي وجدت بمنزل القتل — وحيث إنه وقد اقتنعت المحكمة بأن المجنى عليه قتل عمدا فإنه لا يعينها بعد ذلك أن التحقيق لم يكشف عن الطريقة التي قتل بها على وجه اليقين ، وذلك بسبب حرص الجناة على إخفاء هذه الطريقة وما أقدموا عليه في سبيل تحقيق ذلك من وضع الجثة على شريط السمكة الحديد يمر عليها القطار ويقطع أوصالها على النحو الذي وجدت عليه — على أن الذي تستنتجه المحكمة من وجود الدماء على العصا وعلى سلاح الشرشرة اللتين وجدتا في منزل القتل هو أنهما استعملتا في إزهاق روحه . لما كان ذلك وكانت المحكمة حين دانت الطاعن قد أوردت واقعة الدعوى بما يتوافق به جميع العناصر القانونية لجناية القتل التي دانت بها وأوردت الأدلة التي استمدت منها ثبوت قتل المجنى عليه وارتكاب هذا القتل بمنزله وليس في مكان العثور على الجثة — ولما كانت هذه الأدلة مستمدة من التحقيقات وأقوال الأطباء الشرعيين وما دار بالجلسة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وهي قاطعة في أن أمر القتل قد استقر في يقين المحكمة بما لا يدع مجالاً للقول بأنه بنى على مجرد الاحتمال كما يقول الطاعن ، ومن ثم فإن مجادلة الطاعن في ذلك لا تقبل منه أمام محكمة النقض لتعلقها بموضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما تختص محكمة الموضوع بالفصل فيه — لما كان ما تقدم وكانت طريقة القتل ليست من البيانات الجوهرية التي تلزم المحكمة بالتحدث عنها في الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فعلا ولما كان ما حصله الحكم من استعمال الشرشرة والعصا في ارتكاب الحادث استنادا إلى ما شوهد بهما من آثار لا ينال من الحكم في شيء لأن الخطأ في تقدير مدى خطورة العصا بفرض حصوله لا يؤثر في منطوقه — ولما كان لا يعيب الحكم ألا يتعرض لما دفع به الطاعن من عدم حصول القتل بمنزل المجنى عليه لأن هذا متعلق بموضوع الدعوى فضلا عن أن الحكم لم يفته التعرض له بل أفاض في التذليل على مكان وقوع القتل بما يفند هذا الدفاع . لما كان ذلك كله فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وهيثم رمزي ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٠)

طعن رقم ١٧٠٩ سنة ٢٧ ق

إجراءات ، شقوية المرافعة ، لإصرار المتهم على حضور الشاهد ، عدم إجابة المحكمة هذا الطلب واستنادها إلى أقواله في إدانة المتهم ، خطأ .

متى كان محامى المتهم قد طلب بجلسة المحاكمة سماع الشاهد الذى تخلف عن الحضور لمرضه فلم تعتمد المحكمة بهذا الطلب فأصر الدفاع في صرافته على وجوب مناقشته ولكن المحكمة ضربت صفحا عن طلبه وقضت بإدانة المتهم استنادا إلى أدلة من بينها شهادة الشاهد المذكور فإن حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن : ١ - علي أحمد ترايبس (الطاهن) و ٢ - عبد اللطيف ابراهيم شتا - بأنهما أحرزا جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) المرافق به - فصدر قرارها بذلك وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات دمنهور دفع الحادى مع المتهمين ببطلان إذن التفتيش وماترتب عليه من إجراءات الضبط لأن الاذن صدر من النيابة الكلية ولم يستصدر من وكيل نيابة شبراخيت وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت حضوريا بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١

لسنة ١٩٥٢ والبند ١ و ١٢ من الجدول (١) وذلك بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) والمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند (١) مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثاني — أولا بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه — ثانيا — معاينة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة مع المتهمين وذلك على اعتبار أن المتهم الأخير أحرز جواهر مخدرة (أفيونا) بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أن الدفاع عنه ممسك بجلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات بطلب سماع شاهد الإثبات الغائب الكونسابل أنور محمد راشد ومناقشته في واقعة الضبط ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب متاملة باعتذار الشاهد من عدم الحضور بمرضه مع أن هذا العذر لا يفيد أن سماع الشاهد أصبح متعذرا إذ كان في وسع المحكمة أن تؤجل نظر الدعوى إلى أجل يسمح بحضور الشاهد وسماع شهادته أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن محامي الطاعن طالب بجلسة المحاكمة سماع الشاهد الثاني الذي تخلف عن الحضور — وهو الكونسابل أنور محمد راشد فلم تعتد المحكمة بهذا الطلب ومضت في سماع الدعوى ولما جاء دور صرافعة الدفاع عاد محامي الطاعن إلى التمسك بطلب حضور الشاهد وأصر على وجوب مناقشته ، ولكن المحكمة ضربت صفحا عن طلبه وقضت بإدانة الطاعن استنادا إلى أدلة من بينها شهادة الشاهد المذكور ، وقالت في حكمها تبريرا لعدم اجابة الدفاع إلى طلبه إن الشاهد لم يحضر الجلسة لمرضه ، لما كان ذلك وكان هذا العذر الذي اتخذته المحكمة سببا لعدم استدعاء الشاهد لا يكفي وحده لتبرير

تصرفها ، إذ كان عليها أن تقف على حالة مرض الشاهد ومدى الفترة اللازمة
لعلاجه لتقرر ما اذا كان انتظار حضوره ومماعه في جلسة أخرى ضارا بسير
العدالة أو غير ضار فانها إذ لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض
ذلك لأنه يجب في الأصل لصحة الحكم ان تسمع المحكمة بالجلسة وفي مواجهة
الخصم شهادة الشهود الذين تعتمد على أقوالهم في القضاء بالعقوبة بهسد أن
تناقضهم هي والدفاع فيها ما دام حضورهم مستطاما .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك
من غير حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل،
والسيد أحمد هنيئى ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١١)

طعن رقم ١٧١١ سنة ٢٧ ق

دموى مدنية . تعويض . متى يقتل التعويض من الضرر الأدبى اذى يصيب المجنى عليه
نتيجة الاعتداء عليه إلى الغير ؟ م ٢٢٢ مدنى .

إن التعويض من الضرر الأدبى الذى يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذى
يقع عليه لا ينتقل منه الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى الا اذا تحدد
بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - اليوزباشى على جبر جلال و٢ - كمال
عبد العزيز عبد الله و ٣ - مرعى ابراهيم حماد - بأنهم ، المتهم الأول ضرب
سالم عبد العال أبو مبارك عمدا فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية
ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . والمتهمان الثانى والثالث
بصفتهما موظفين عموميين وعسكريين من رجال البوليس استعملوا القسوة مع
المجنى عليه سالف الذكر اعتمادا على سلطة وظيفتهما فضرباه ضربا لم يترك أثرا
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبة الأول بالمادة ١/٢٣٦
من قانون العقوبات . والثانى والثالث بالمادة ١٢٩ من نفس القانون فقررت
الغرفة بذلك . وقد ادعى بحق مدنى كل من ١ - محفوظه المليجى أبو مبارك
من نفسها وبصفتها وصية على أولادها وهم المليجى وفاطمة وعبد العال أولاد

المجنى عليه (سالم عبد العال أبو مبارك) و ٢ - حزب سالم أبو مبارك قبل المتهمين متضامنين ووزارة الداخلية (بصفتهما مسئولة عن الحقوق المدنية) بمبلغ ثلاثمائة جنيه تعويضا . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا عملا بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني - أولا - بتغريم المتهم الأول (على جبر جلال) عشرين جنيتها وبتغريم كمال عبد العزيز عبد الله مائة قرش وبالزامهما ووزارة الداخلية أن يدفعوا متضامنين للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ مائتي جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة - وثانيا - ببراءة المتهم الثالث مرعى إبراهيم حماد مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . وبتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٥٧ حصل قلم قضايا الحكومة بطنطا على شهادة بعدم ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني ، ولما أعلن في ٨ من يناير سنة ١٩٥٧ بإيداع الحكم مختوما ، قرر الأستاذ يوسف محمود لطفى المحامى الأول بإدارة قضايا الحكومة فيه بطريق النقض في ١٩ من نفس الشهر ، وقدم تقريرا بالأسباب في نفس التاريخ . وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

... حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بانتقال حق مورث المدعين بالحق المدني في التعويض عن الضرر الأدبي الذى لحقه إليهم مع أنه توفى عقب إصابته وفي حين أن هذا التعويض لم يتحدد بمقتضى اتفاق ولم يطالب الدائن به أمام القضاء بخالف بذلك حكم المادة ٢٢٢ من القانون المدني .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال في حديثه عن الدعوى المدنية إن مورث المدعين بالحق المدني "قد ناله ضرر مادي وأدبي نتيجة للاعتداء الذى وقع عليه من المتهمين في ديوان مركز البوليس حال تأديتهما وظيفتهما وفي المحل المنصوص لذلك وهما تابعا لوزارة الداخلية وأنه يستحق تعويضا عن هذا الضرر ينتقل

إلى ورشته بمجرد وفاته وهو ما تقدره المحكمة بمبلغ مائتي جنيه ... " لما كان ذلك وكان التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه لا ينتقل منه إلى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدني إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء مما لم يقل الحكم بتحقيق شيء منه في هذه الدعوى ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فيما قضى بانتقال حق المورث في التعويض عن الضرر الأدبي إلى ورشته على وجه يخالف حكم المادة ٢٢٢ سالفه الذكر فإنه يكون قد أخطأ ويتعين لذلك نقضه فيما يختص بالدعوى المدنية بغير حاجة إلى بحث وجه الطعن الآخر مع إلزام المدعين بالحقوق المدنية بالمصروفات .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن هاردي المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(١٢)

طعن رقم ١٧١٢ سنة ٢٧ ق

تفتيش . انفراد رجل البوليس المتهم إلى قسم البوليس . قيام الضابط بتفتيشه بعد امترافه بأن ماله ليس مملوكا له . هو تفتيش صحيح .

متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد أيقن بحق الظروف الحادث وملا بساقيه أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يستصحبه إلى قسم البوليس ، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ماله الحقيقية ليس مملوكا له فقام بتفتيشه فان الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته موظفا عموميا "تورجى بمستشفى القصر العيني" — استولى مع آخر مجهول بغير حق على مال للدولة "العقائير الطبية" المبينة بالمحضر من متعلقات مستشفى قصر العيني . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمسواد ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بمعاينة محمد حموده فارس بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه مصري وعزله من وظيفته .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه . ذلك أن هذا الدفع يقوم على أن من قام بالضبط هو رجل بوليس من غير مأمورى الضبط القضائي ولم تكن الجريمة في حالة التلبس بها حتى يمكن القول إنه كان يحق له القبض على الرغم من كونه ليس من مأمورى الضبط . وحاصل باقى الأوجه أن الحكم قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال فضلا عن إخلاله بحق الطاعن فى الدفاع . وتفصيل ذلك أن الحكم دان الطاعن استنادا إلى أنه قد اعترف بالجريمة فى محضر جمع الاستدلالات على الرغم من أن الطاعن قد بين للحكمة أنه اعترف باطل لا يعتد به فى الإثبات إذ كان وليد إجراءات غير صحيحة فى القانون ، وكذلك استند الحكم إلى أقوال شهود الإثبات على الرغم من تناقضها ثم التفت عن طلب الطاعن إعلان رجل البوليس رمضان أحمد جاد دون بيان سبب لعدم الاستجابة إلى هذا الطلب ، كما التفت عن دفاعه المستند إلى أن الصلة مقطوعة بينه وبين الصيدلية التى سرقت منها العقاقير الطبية فلم يرد على هذا الدفاع وفضلا عن ذلك كله فقد خالف الحكم القانون إذ سلم العقاقير المضبوطة إلى مستشفى قصر العينى دون أن يتبع فى ذلك الإجراءات التى نص عليها القانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن واقعة الدعوى التى حصلها هى أن الطاعن وهو تومسرجى بمستشفى قصر العينى استولى على عقاقير طبية من صيدلية المستشفى ووضعها فى حقيبة من الورق وبعد انتهاء عمله فى الساعة ٦,٣٠ من صباح يوم ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٦ حمل هذه الحقيبة وانصرف من المستشفى بأن خرج من باب الخلفى المواجه للبحر ولكنك متعهد الجرائد المدعو كامل أحمد الدهان ولما كان لهذا الأخير معلومات بمحمول سرقات من المستشفى وشاهد المتهم (الطاعن) أثناء خروجه حاملا الحقيبة اشتبه فى أن يكون بداخلها أشياء مسروقة وأبلغ مسكرى البوليس رمضان أحمد جاد

الذى كان يقوم بالمرور بدركه بشارع قصر العيني في هذا الوقت ، فاستوقف
العسكري المتهم وسأله عن اسمه وصناعته وعما يحمله في الحقيقة ولما علم أنه يشتغل
تومر جى بمستشفى قصر العيني وأن ما معه عقاقير طبية اشتبه في أن تكون مسروقة
فأحضره إلى قسم البوليس وهناك فحصت الحقيقة ، فوجدت بها العقاقير المسروقة
وضبطت وسلمت إلى مستشفى قصر العيني وقد قدر ثمنها بمبلغ ٢٩ جنيهًا
و ٣٠٠ مليم ، ثم قال الحكم إن هذه الواقعة ثابتة على المتهم ثبوتًا كافيًا مما شهد به
شهود الإثبات ومنهم كامل أحمد الدهان ورجل البوليس رمضان أحمد جاد
ومن اعتراف الطاعن بحضور ضبط الواقعة بأنه خرج من الباب الخلفى للمستشفى ومعه
الحقيبة وطل وجردها معه بأنه هترها في مصعد مهجور بالمستشفى دون أن
يتبين ما بها . ثم تناول الحكم بعد ذلك دفاع الطاعن فقال ” ولما كان نخرج
المتهم من المستشفى في هذا الوقت المبكر يحمل حقيبة مما يدعو إلى الشبهة ... فلما
استوقفه العسكري وسأله عن وجهته وصناعته وما يحمله ركنت إجابته تدعو إلى
الريبة وطلب منه اصطحابه إلى القسم لعرض أمره على الضابط فتوجه معه المتهم
واعترف أمامه بحمله الحقيقة وأنه هتر عليها أى أنها ليست ملكه ، فاستيقاف
العسكري لاتهم والاستعلام منه عن صناعته ووجهته وعما يحمله ثم اشتباهه فيه
وطلبه من المتهم التوجه معه إلى القسم لا يعتبر من أعمال القبض والتفتيش
بل هو من أعمال وظيفته بصفته من رجال المحافظة على الأمن إذ هو
مجرد استيقاف دعت إليه حالة الشبهة التى نارت في نفسه وبحق من الظروف
الملائمة لحالة المتهم “ . ثم تحدث الحكم بعد ذلك عن اعتراف الطاعن لضابط
البوليس فقال ” وحيث إن اعتراف المتهم بعد ذلك للضابط بأنه هتر على الحقيقة
بالمستشفى فحماها وخرج بها منه هو من الدلائل الكافية على أن ما يحمله مسروق
مما يجوز لماور الضبط القضائى القبض عليه وتفتيشه عملاً بالمادة ٣٤ من قانون
الإجراءات الجنائية وبذلك يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه . وحيث
إن المتهم اعترف بأن الحقيقة والعقاقير المضبوطة التى فيها ليست ملكه فلا يمنع
القانون رجل الضبط القضائى من أن يسلم هذه العقاقير إلى مالكها “ . —
ولما كان يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدهوى بما

تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وكان الحكم قد رد على ما دفع به الطاعن بشأن بطلان القبض والتفتيش ردا سائغا وصحيحا في القانون في قوله إن رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة أيقن بحق لطروف الحادث وملازماته أن من واجبه أن يستوقف الطاعن ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يستصحبه إلى قسم البوليس . ولما كان تفتيش الطاعن بعد ذلك بواسطة الضابط قد تم بعد اعترافه بأن ما في الخمسية ليس مملوكا له ، فإن ما ينعاه الطاعن على بطلان التفتيش لا يكون له محل ، ولا محل كذلك لما ينعاه على الحكم المطعون فيه من أخذه بأقوال الشهود رغم تناقضها إذ الأمر في ذلك مرده إلى عرية المحكمة في تقدير الدليل والتناقض في أقوال الشهود يفرض قيامه لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه . لما كان ذلك وكانت المحكمة ليست ملزمة بتعقب الطاعن في مناحي دفاعه والرد على جزئياته ، إذ الرد على هذا الدفاع مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، ومن ثم فنعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه أمام هذه المحكمة .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن من أن المحكمة لم تستجب إلى طلبه سماع شهادة رجل البوليس رمضان احمد جاد فردود بأنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن وكذا النيابة اكتفيا بسماع شهادة الشهود الحاضرين وبناء على ذلك أمرت المحكمة بتلاوة أقوال من لم يحضر من الشهود ثم ترفع الحاضر عن الطاعن طالبا الحكم ببراءته مما يستفاد منه أنه قد تنازل عن سماع أقوال الشاهد الذي طلب سماعه فليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة عدم استجابته إلى طلب لم يصصر عليه ولم تتمسك به . أما ما ينعاه الطاعن على إجراءات التحقيق من أن ضابط البوليس قد خالف ما يقتضيه القانون بشأن تسليم المضبوطات فنعى لا يفيد منه الطاعن إذ أن القانون لم يرتب البطلان على المخالفة من جهة ولأن الطاعن لا يدعى ملكية العقاقير المضبوطة أو أنه كانت له صفة في حيازتها . وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كابل ،
وابراهيم عثمان يوسف ، وعبد طه اسماعيل المستشارين .

(١٣)

طعن رقم ١٧١٥ سنة ٢٧ ق

استئناف . ميعاده . وجود مانع قهرى حال بين المعارض وبين حضور جلسة المعارضة .
عدم سرمان ميعاد الاستئناف إلا من يوم إعلانه أو مله رسميا بصدر الحكم .
إن انخراط المعارض في خدمة البوليس منذ اليوم الذى نظرت فيه المعارضة
وترحيله من جهة إلى أخرى يعد مانعا قهرى حال بينه وبين حضور الجلسة والعلم
بصدور الحكم الذى صدر فيها ، وينبئ على ذلك أن ميعاد الاستئناف لا يسرى
بالنسبة إليه إلا من يوم إعلانه أو مله رسميا بصدر الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمخضر
والمملوكة له والمهجوز عليها إداريا لصالح الحكومة والتي كانت قد سلمت إليه
على سبيل الوديعة بوصفه حارسا لحفظها وتقديمها فى اليوم المحدد للبيع فاقتلسها
إضراراً بالمجنى عليها . وطالبت عقابه بالمسادين ٣٤٢ و ٣٤١ من قانون العقوبات
ومحكمة جناح بنى سويف الجزئية بعد أن سمعت الدعوى قضت عملاً بمادتي
الاتهام بحبس المتهم شهرا واحداً بالشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ ،
فعارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فاستأنف المتهم ومحاكمة بنى سويف الابتدائية قضت بحضوره بعدم قبوله
شكلا لرفعه بعد الميعاد .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إنه مما ينمى الطاعن في الوجه الأول من الطعن أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة المؤرخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٦ أنه أبدى للمحكمة أنه قد استدعى للخدمة في البوليس بمدينة بورسعيد وأن مركزه هنا سيقام بترحيله يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ثم عهد إليه بعمله في يوم ٨ منه وأن المحكمة قد حققت ذلك فتبين لها صحة الأمر الذى يظهر منه أنه ما كان في استطاعته حضور جلسة المعارضة وما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تقضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلا لتقديمه بعد الميعاد لعدم علمه بالحكم الذى قضى باعتباره المعارضة كأن لم تكن لصدوره يوم ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ الذى تسلم فيه عمله ببورسعيد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف قد أسس قضاءه على " أن المتهم قرر بالاستئناف فى ٢ يناير سنة ١٩٥٦ أى بعد الميعاد القانونى ولم يبد المتهم هذا مقبولا إذ قرر أنه استلم عمله فى البوليس بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥ وهو اليوم الذى كان محمدا للمعارضة، وقد كان فى إمكانه الاستئذان من الجهة التى يعمل بها خلال مدة الاستئناف والتقرير به فى الميعاد إلا أنه لم يفعل ومن ثم يكون مقصرا فى حق نفسه " ولما كان ترحيل المتهم من مركزه هنا سيقا إلى مدينة بورسعيد قبل تاريخ صدور الحكم وانخراطه فى خدمة البوليس هناك منذ اليوم الذى نظرت فيه المعارضة بعد ما نفا قهريا حال بينه وبين حضور الجلسة والعلم بصدور الحكم الذى صدر فيها، ويبنى على ذلك أن ميعاد الاستئناف لا يسرى بالنسبة إليه إلا من يوم إعلانه أو علمه رسميا بصدور الحكم أما ما قالته محكمة ثانى درجة من أنه كان فى إمكان المحكوم عليه الاستئذان خلال مدة الاستئناف للتقرير به فى الميعاد فإن ذلك محله أن يكون قد علم بصدوره فى التاريخ الذى كان محمدا لنظر معارضته وهو ما لم يتوفر فى حق الطاعن . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلا لرفعه بعد الميعاد يكون مخطئا ويتعين لذلك نقضه .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارود المستشار ، وبحضور العادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، و ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٤)

طعن رقم ١٧١٧ سنة ٢٧ ق

اختلاس أشياء محجوزة . حجز إدارى . متى ينبغي ؟

— أوجب الشارع دائما لانعقاد الحجز الإدارى تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لنتقل إلى عهدته بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ومن ثم يصبح أمينا مسئولا عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز ، ولا يسوغ فى تقرير المسئولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التى تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بحضور الحجز أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها فى المادة ٥١٢ من هذا القانون مادام المشرع قد أوجب لانعقاد الحجز الإدارى عناصر وشروطا مخصوصة منها فوجب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة .

الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه بدد الأشياء المبيعة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها فى اليوم المحدد فاختلسها لنفسه إضرارا بالحكومة حالة كونه مالكها . وطأبت معاقبته بالمادة ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جناح بلبس الجزئية قضت بحضورها عملا بمبادئ الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل

— قررت المحكمة هذا المبدأ بجلاسة ١٨/٣/١٩٥٨ فى الطعن رقم ١٨١٧ سنة ٢٧ ق .

وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات تبدأ من وقت صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم ومحكمة الزقازيق الابتدائية بعد أن سمعت الاستئناف قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك أنه تمسك في دفاعه بأنه لم يقبل أن يعين حارسا على ما حجز عليه الصراف إداريا كما أنه لم يعلم بالحجز ولا باليوم الذي حدد للبيع واستشهد على صحة هذا الدفاع بشيخ البلدة الذي وقع على محضر الحجز فأعرضت المحكمة عن هذا الدفاع ودانت المتهم دون أن ترد عليه وفي ذلك ما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بأدانة الطاعن على قوله "وحيث إن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته الصراف في محضر الحجز الإداري المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٥٥ وما شهد به بالجلسة من أنه حجز إداريا على قمع المتهم وفاء لمبلغ ٤٣ ج و ٨٦٤ م أموالا أميرية وترك المحجوزات في حراسته لامتناعه عن قبول الحراسة والتوقيع على محضر الحجز وحدد يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ لبيع الأشياء المحجوزة ولم يقدم المحجوزات في يوم البيع ثم سدد المبلغ المطلوب بعد يوم البيع .

وحيث إن التهمة ثابتة من المحضر آنف الذكر وما شهد به الصراف في الجلسة وتستبين المحكمة من ذلك أن المتهم كان يعلم بالحجز وقت توقيعه وأن ترك المحجوزات في حراسته لامتناعه عن الحراسة لا ينفي علمه بالحجز وعدم تقديمه المحجوزات في يوم البيع ما يفيد تصرفه في الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ مما تتوافر معه أركان جريمة التبيد . ولما كان هذا الذي ذهب إليه الحكم مخالفا للقانون على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ذلك أن الشارع أوجب دائما لاعتقاد الحجز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لثقلها إلى عهدته بمجرد تنصيبه من

مندوب المجز ومن ثم يصبح أميناً مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا المجز ولا يسوغ في تقرير المسئولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر المجز أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون ما دام المشرع قد أوجب لانعقاد المجز الإداري عناصر وشروطاً مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة . لما كان ذلك وكانت الإجراءات في المجز موضوع هذه الدعوى قد وقعت عند ترك القمح المراد حجزه لدى الطاعن الذي لم يقبل أن يعين حارساً عليه فإنه لا يمكن مساءلته والحالة هذه عن تصرفه فيه ومن ثم يتعين نقض الحكم وبراءة الطاعن مما أسند إليه .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، والسيد احمد عفيفي ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٥)

طعن رقم ١٧٢٠ سنة ٢٧ ق :

(أ) نقض " أسباب جديدة " اعتراض المتهم على الاجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) شك . حل الشك تاريخا واحدا . عدم قبول ادعاء المتهم أن الشك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله .

١ - إذا كان ما يشكو منه المتهم بصدد عدم إعلانه بجلسة المعارضة هو اعتراضه على الاجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة وقد حضر أمام محكمة ثاني درجة ومعه محام فمكنته من إبداء دفاعه وصرحت له بتقديم مذكرات لكنه لم يثر أمامها شيئا مما اعترض به في أوجه الطعن ، فلا يقبل منه التحدث من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشك متى كان يحمل تاريخا واحدا ، فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ولا يقبل من المتهم الادعاء بأن الشك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله ، ومن ثم فإذا كان الحكم الصادر بإشهار الإفلاس المتهم قد صدر قبل التاريخ الذي يحمله الشك وجب أن ينظر إلى هذا الشك على أنه أهمل بعد إشهار الإفلاس وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب . (١)

(١) قررت المحكمة هذا المبدأ أيضا بذات الجلسة في الطعن رقم ١٧١٩ سنة ٢٧ ق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أعطى بسوء نية شفيق ملك ساويرس الشيك المبين والمرفق بالأوراق لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٠٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الموسكى الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور بالشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية قضت في استئنافه غيابيا بتأييد الحكم المستأنف فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحامي الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقيم طعنه على أن الحكم المطعون فيه معيب بالبطلان كما أنه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن محكمة أول درجة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه دون أن يمان الطاعن بالحجاسات المعارضة لشخصه أو لحل إقامته مما يبطل هذا الحكم ويستتبع بطلان الحكم المطعون فيه الذى بنى عليه وكان يتعين على محكمة ثانى درجة أن تنبهه إلى هذا البطلان باعتباره من النظام العام ولو لم يبدئه الطاعن أمامها لمرضه . هذا إلى أن الثابت من الأوراق أن الشيك حرر في تاريخ سابق على ميعاد الاستحقاق المدون به فهو أداة ائتمان في حين أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات يجب أن يكون أداة وفاء . كذلك استدل الحكم على سوء نية الطاعن بأنه كان يعلم بعدم وجود مقابل وفاء لقيمة الشيك مع أن الشيك في التاريخ الذى حرر فيه كان يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ولم يحل دون الوفاء بقيمته غير الحكم بإشهار افلاس الطاعن . وقد قدم هذا الحكم لمحكمة ثانى درجة وتمسك به غير أن المحكمة لم تعن بالرد عليه .

وحيث إن ما يشكو منه الطاعن بصدد عدم إعلانه هو اعتراض على الإجراءات التى تمت أمام محكمة أول درجة وهو قد حضر أمام محكمة ثانى درجة ومعه محام لممكنه من إبداء دفاعه وصرحت له بتقديم مذكرات لكنّه لم يثر أمامها

شيئا مما اعترض به في أوجه الطعن ، فلا يقبل منه التحدث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعن ورد عليه بما أورده من أن الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون وأنه لا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع مادام أنه يستحق الوفاء بقيمته بمجرد الاطلاع عليه ، وأن سوء النية يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره ، وأنه لا مبرر بعد ذلك بما تمسك به المتهم من عدم استطاعته إيداع قيمة الشيك بسبب الحكم بإشهار إفلاسه إذ كان عليه أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحريره ، ولما كان ما قرره الحكم المطعون فيه فيما سبق وأسس عليه قضاءه بالإدانة صحيحا في القانون ، وكان الشارع حين فرض في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات جزاء لكل من يعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب إنما أراد حماية حامل الشيك من عيب مستتر لا يستطيع أن يقف عليه وهو تخلف مقابل الوفاء ما دام أن الشيك قد استوفى شروطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء طبقا للقانون . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الشيك متى كان يحمل تاريخا واحدا فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ويكون لحامله الحق في استيفاء قيمته فيه ، ومن ثم فإن ما تمسك به الطاعن من أن الحكم بإشهار إفلاسه بعد تحرير الشيك وقبل حلول تاريخ الوفاء بقيمته هو الذي جعله يعجز عن أداء هذا المقابل — ما دفع به من ذلك — لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية ما دام لا يقبل منه الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله ، ذلك أنه متى كان التاريخ المدون بالشيك هو المعتبر قانونا تاريخ إصداره ، وكان الحكم بإشهار الإفلاس قد صدر قبل هذا التاريخ ، وجب أن ينظر إلى هذا الشيك على أنه أعطى بعد إشهار الإفلاس وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب وقد أقر الطاعن بأنه كان فيه عاجزا عن توفير مقابل الوفاء بقيمته مما تتحقق به الجريمة . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عطية اسماعيل ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٦)

طعن رقم ١٧٢١ سنة ٢٧ ق .

إجراءات . شفوية المرافعة . تأسيس المحكمة حكمها بإدانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون سماع أى شاهد فى الدعوى . بطلان الحكم .

متى كانت المحكمة قد أسست حكمها بإدانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون أن تسمع أى شاهد فى الدعوى أو تجرى تحقيقاً فيها فى أى من درجتى التقاضى وذلك فى ظل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ ، فإن الحكم يكون باطلا لعدم بيانه السبب فى هدم إجراء التحقيق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - وهو بائع البان متجول : عرض للبيع لبنا مخالفاً للواصفات القانونية من تقرير التحليل المرفق . وطلبت عقابه بالمادتين ٢ و ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ والقرار الوزارى الصادر فى ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٥ والمادتين ٢ و ٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة جناح البان الجزئية قضت فيها غيابيا عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسة جنيات والمصادرة . فعارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف المتهم الحكم الأخير ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بحضورياً بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

... وحيث إنه مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراءات باطلة إذ دانت المحكمة دون أن تجرى تحقيقا في الدعوى أو تسمع شاهدا فيها في أى من درجتى للتقاضى مما يعتبر إخلالا بمبدأ شفوية المرافعة .

وحيث إنه لما كان الثابت من مراجعة الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه بمحاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة أسست حكمها بإدانة الطاعن على ما ثبت من تقرير التحليل دون أن تسمع أى شاهد في الدعوى أو تجرى تحقيقا فيها في أى من درجتى التقاضى وذلك في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، ولما كان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة في مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا فان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن دون أن يبين السبب في عدم إجراء التحقيق يكرن باطلا متعينا نقضه وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن وارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، والسيد أحمد مغبني المستشارين .

(١٧)

طعن رقم ١٧٢٣ سنة ٢٧ ق .

- (أ) مرقعة . شروع . مودة وانعة يتوافرها الشروع في السرقة .
- (ب) مرقعة . إجراءات . تسليم المسروقات للجنى عليه بعد معاينتها وقبل الحكم في الدعوى . لا عيب .
- (ج) تحقيق . معاينة . استناد الحكم إلى المعاينة التي أجريت في التحقيق في غيبة المتهم . لا عيب .

١ — متى كان المتهم قد توصل إلى اختلاس بعض الأقطان من حذر الفرقة بالشركة ووضعهما في أكياس بفناء المخلج وكتب عليها اسم أحد التجار وأثبت في دفتر البوابة ورودها باسم هذا التاجر إثباتا للملكية وكانت تلك هي الوسيلة التي يستطيع بها التاجر أن يستلم الأقطان بعد حاجتها ، فإن ما وقع من المتهم لا يعدو في الحقيقة أن يكون شروعاً في سرقة وليس سرقة تامة .

٢ — إن تسليم القطن المسروق للشركة المجنى عليها بعد معاينته وإثبات حالته لا يؤثر في سلامة الإجراءات التي تمت في الدعوى .

٣ — لا يعيب الحكم أن يطمئن إلى المعاينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي في غيبة المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبد اللطيف محمود عبد اللطيف (الطاعن) و ٢ - محمود عوض عبد الرحيم و ٣ - عطية السيد علي و ٤ - عبد المنعم احمد النادى - بأنهم سرقوا الأقطان المينة وصفا وقيمة بالمحضر لشركة الزقازيق للأقطان والزيوت من مبنى الشركة المعد للسكنى حالة كونهم حاملين بالأجرة لدى الشركة (المجنى عليها) إضرارا بها . وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٧/١ - ٤ - ٥ - ٧ من قانون العقوبات مع تطبيق أقصى العقوبة . وادعى الكردي عبد العزيز رضوان بحق مدنى قبل المتهمين متضامتين بقرش صاغ واحد تعويضا . ومحكمة جنح بندر الزقازيق الجزئية قضت حضوريا هملا بالمادة ٣١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) أولا - بحبس ثلاثه شهور مع الشغل والنفاذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى قرشا صافا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبالغ ٢٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . وثانيا - براءة باقى المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم بالنسبة للعقوبة والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وتأيبده فيما عدا ذلك وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية الاستثنائية .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو انقصور ومخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يبين أركان جريمة السرقة التى دان الطاعن بها وأخصها نقل القطن من حيازة الشركة إلى حيازة الطاعن ولم يورد دليلا على أن القطن المضبوط هو الذى أثبت الطاعن وروده بدفته ولم يدل على توفر القصد الجنائى لديه ، كما أن الحكم أخطأ فى رده على ما دفع به الطاعن من انعدام جسيم الجريمة بعدم المحافظة عليه وتحريزه وعدم معاينته بمعرفة فنى إذ قال إن الطاعن لم يبين مراده من وراء تلك المعاينة التى أجراها الضابط وأجراها كذلك فراز

الشركة مع أن الضابط ليس خبيرا في مثل هذه الشؤون كما أن الفراز ليس بالمحايد فهو من عمال الشركة المحبى عليها وخاضع لسلطانها فضلا عن أن المعاينة التي قال عنها الحكم قد تمت في غيبة المتهمين . ولم تمن المحكمة كذلك بسؤال المتهم عن التهمة الموجهة إليه تخالفت نص المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية وأخيرا فقد طلب المدعى بالحق المدني بموافقة الدفاع من محكمة ثاني درجة ضم قضية جنحة مماثلة كانت منظورة بجلاسة واحدة مع هذه الدعوى للارتباط ووحدة الشهود والأدلة وقضى فيها من محكمة أول درجة بالبراءة . فلم تجب المحكمة هذا الطلب ولم ترد عليه وبنت حكمها على الاستنتاج وليس على اليقين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى وعرض لأدلة الثبوت فيها قال : "وحيث إن محكمة أول درجة أدانت المتهم (الطامن) لثبوت التهمة عليه من إثباته لورود القطن بدفتر البوابة في حين أجمع كل من سئل في التحقيق أنه لم ينظر ورود الأقطان المضبوطة إلى الحاج ليلة الحادث ومن ثبوت عدم صحة قوله من أن محمود عوض الشوان قد حضر واقعة ورود هذه الأقطان إلى الشركة ومحاولة المتهم الأول (الطامن) توجيه المتهم الثاني ليقرر أنه حضر واقعة ورود الأقطان إلى الشركة ليلة الحادث . وحيث إن هذه المحكمة ترى أن التهمة ثابتة قبل المتهم للأسباب التي قالت بها محكمة أول درجة وتضيف إليها أن من أدلة ثبوت التهمة أيضا ما قرره التاجر إبراهيم مسعد من عدم توريده للأقطان المضبوطة مما يقطع أنها مأخوذة من الأقطان الموجودة بعنبر الفرفرة ، يؤيد ذلك ما ثبت لفراز الحاج من مضاماته تلك الأقطان بالأقطان الموجودة بعنبر الفرفرة ووجودها مطابقة لها — أما ما أثاره المتهم في دفاعه أمام هذه المحكمة بما ذكره فراز الحاج من أن الأقطان تفرز أحيانا خارج الحاج وترد إليه مفرفة ، فالرد على ذلك ما ذكره هذا الفراز نفسه من أن الفرفرة خارج الحاج لا تكون بدرجة النظافة والإحكام التي عليها القطن المضبوط . وأما ما أثاره المتهم من أن جسم الجريمة ليس موجودا أو أنه كان على الشركة الاحتفاظ بالقطن لعرضه على خبير فني فتدود عليه بأن ضابط البوليس الذي قام بتحقيق الواقعة قد عاين هذا القطن وأثبت حالته بمحضر ضبط الواقعة كما قام بمعاينته فراز الشركة الشاهد

في الدعوى ، وقد أسفرت هاتان المعاينتان عن أن القطن موضوع جريمة السرقة قد اختفى من أقطان الشركة نفسها . — لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أثبتته الحكم أن الطاعن قد توصل إلى اختلاس بعض الأقطان من حيز الفرفرة بالشركة ووضعها في أياس بغناء المحلج كتب عليها اسم أحد التجار وأثبتت في دفتر البوابة ورودها باسم هذا التاجر إثباتا للملكية لها خلافا للحقيقة ، وقد أوضح الحكم في بيانه لواقعة الدعوى أن تلك هي الوسيلة التي يستطيع بها التاجر أن يستلم الأقطان بعد حاجتها مما يدل في مجموعه على أن قصد الطاعن قد انجم إلى السرقة بهذه الوسيلة وأنه أتى من الأفعال المسادية ما يؤدي حالا ومباشرة إلى ارتكاب الجريمة . ولما كان الركن المسمى بلحريمة السرقة يتحقق بنقل مال الغير من حيازة صاحبه بغير رضائه إلى حيازة السارق ، وكان القطن المضبوط قد نقل — كما قال الحكم — من حيز الفرفرة إلى فناء المحلج تمهيدا لحلجه ثم إخراجها من المحلج إلا أنه مع ذلك ظل في حيازة المحبى عليه ببقائه بالمحلج إلى أن اكتشف الأمر ، فيكون ما وقع من الطاعن لا يعدو في الحقيقة أن يكون شروما في سرقة وليس سرقة تامة كما ذكر الحكم ، ولما كانت العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للشروع في السرقة ، وكان لا يشترط لصحة الحكم أن يتحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي مادامت الواقعة كما أوردها تفيد بذاتها توافر هذا القصد . لما كان ما تقدم ، وكان ما أثاره الطاعن في طعنه من أن الحكم لم يورد دليلا مقنعا على أن القطن المضبوط هو عين الذي أثبتته الطاعن في دفتر البوابة إنما هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل أمام محكمة النقض ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى المعاينة التي أجراها الضابط وفراز الشركة ولم ترحل لندب خبير لإعادتها وكان ما ذكره الطاعن في صرافته في هذا الشأن لم يتعد مجرد النقد لما تم ولم يكن طلبا باتخاذ إجراء معين ، ولما كان عدم مراعاة إجراءات تحريز المضبوطات لا يترتب عليه بطلان ، وكان لا يعيب الحكم أن يطمئن إلى معاينة أجريت في غيبة المتهم ، وكان تسليم القطن المضبوط للشركة المحبى عليها بعد معاينته وإثبات حالته لا يؤثر في سلامة الإجراءات التي تمت في الدعوى — لما كان كل ذلك ، وكان عدم سؤال المتهم عن التهمة

لا يبطل المحاكمة مادام في مقدوره أن يتكلم عندما يكون ذلك في صالحه .
ولما كان طلب ضم قضية اللجنة المشار إليها في الطعن قد تقدم به المدعى
الحق المدني لا الطاعن فلا يحق لهذا الأخير أن ينعى على المحكمة أنها لم تجب
مثل هذا الطلب ، ولم ترد عليه ، فضلا عن أن تشابه ظروف الدعويين وأداتهما
ليس مما يلزم المحكمة بإجابة الطلب مادامت القضية المطلوب ضمها لا تتعلق
مباشرة بموضوع الدعوى المنظورة ، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير
أساس متعينا رفضه ، ووضوحا .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود إبراهيم العماد ، ومصطفى كامل ، وميثاق ومزي ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٨)

طعن رقم ١٧٢٥ سنة ٢٧ ق

إثبات . خبير . دفاع . رفض المحكمة طلب المتهم مناقشة الخبير لأسباب تبرره . لا إخلال بحق الدفاع .

مضى كانت المحكمة قد بينت في حكمها السبب الذي رفضت من أجله طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رآته - وهي على بينة من دفاع المتهم من عدم لزومه للأفصل في الدعوى ورجحت في حدود سلطتها التقديرية رواية من أطاعت إلى أقوالهم من الشهود على دفاع المتهم ، فإنها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا محمد إبراهيم علي جبر بأن طعنه بآلة قاتلة (حادة) في رقبته قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والصفحة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك . وادعت حسنة حسن صيام بحق مدني قبل المتهم بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦ فقرة أولى من قانون العقوبات بمعاقبته متولى أبوالمعاطي بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وبإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني (حسنة حسن صيام) .

مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ثلاثمائة
قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وذلك على اعتبار أن المتهم المذكور ضرب المجنى
عليه (محمد إبراهيم علي جبر) عمدا فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة
التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أنضى إلى موته . فطمعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... حيث إن حاصل وجه الطعن هو قصور الحكم في أسبابه مع الإخلال
بمحق الدفاع إذ كان دفاع الطاعن أثناء التحقيق والمحاكمة أنه أنشأ تماسكه مع
المجنى عليه حضر عبده إبراهيم جبر شقيق المجنى عليه ومعه شرشرة وهم بضربه بها
فأصابته فعلا في يديه وإكبتها تجاوزته إلى المجنى عليه وثبت من التقرير الطبي الشرعي
أن إصابة المتهم والمجنى عليه يجوز حدوث كليهما من شرشرة وقد يتفق تاريخ
إصابة المتهم وتاريخ الحادث أيضا وأن تصوير الحادث كما يذهب الطاعن جائز
الحدوث ، وطلب الدفاع عن الطاعن من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته
في كيفية حصول الحادث ولكن المحكمة رفضت إجابة هذا الطلب قولا منها إنه
وقد ورد بالتقرير الطبي أن تصوير الحادث كما يدعيه المتهم جائز الحدوث ، فإن
الفيصل في الترجيح بين الفرضين مرده إلى التحقيق الذي هو من صميم عمل المحكمة
مع أن هذا التعليل من جانب المحكمة غير سائغ مادام الأمر مقترنا بدليل مادي
حرج لهذا الدفاع وهو إصابة المتهم نفسه من الشرشرة التي أراد شقيق المجنى عليه
أن يضربه هو بها فأصابته وأصابته أخاه في نفس الوقت وهو ما قصر الحكم
عن الرد عليه فأخل بدفاع الطاعن ، كما لم يبين الحكم في مؤدى التقرير الطبي الوارد
في حيلياته سبب أو كيفية حدوث إصابة المجنى عليه التي أدت إلى وفاته .

وحيث إن الذين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة إذ التفتت عن طاب
المتهم استدعاء الطبيب الشرعي الذي أجرى تشريح اللجنة لمناقشته بعد أن أبدى
في تقريره جواز حدوث الواقعة على الصورة التي يذهبها المتهم قالت في تبرير رفضها
هو معنى هذا أن الحرج قد يحدثه المتهم أو أخو المجنى عليه ولا يمكن للطبيب الشرعي

أن يؤيد أحد الفرضين إذ أن الترجيح لا يتأتى إلا نتيجة التحقيق وهو من صميم عمل المحكمة ، ومن ثم فلا ترى محلا لاستدعائه للمناقشة في أمر لا يؤدي إلى أية نتيجة ، وقد أجمع الشهود على رؤيتهم للمتهم وببده الشرشرة أثناء هربه . لما كان ذلك وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دانت بها الطاعن وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . وكانت المحكمة قد بينت في حكمها السبب الذي رفضت من أجله طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رأته — وهي على بينة من دفاع المتهم من عدم لزومه للفصل في الدعوى ورجحت هي في حدود سيطرتها التقديرية رواية من أطمأنت إلى أقوالهم من الشهود على دفاع المتهم . وكان التقرير الطبي الشرعي كما أورده الحكم ، قد أثبت أن إصابة المجنى عليه التي أودت بحياته هي إصابة طعنية مما مفاده أنها حدثت من آلة حادة وكان الطاعن مسلما بأنها حدثت من شرشرة . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٨

يرئاسة السيد حسن داود المنشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى
كامل ، وعثمان رمزي ، محمد علي اسماعيل المنشارين .

(١٩)

الطعن رقم ١٧٢٨ سنة ٢٧ ق .

تقضى . إجراءاته . من له حق الطعن . غرفة الاتهام . الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام
بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . وجوب توقيع النائب العام
أو المحامي العام على أسباب الطعن .

أراد الشارع بما نص عليه في المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية
والمادة ٣٦ من قانون نظام القضاء أن يصدر الطعن — في الأمر الصادر
من غرفة الاتهام بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة —
عن النائب العام أو المحامي العام ، فإذا وكل أحدهما أهوانه بتقرير الطعن بقلم
الكتاب — فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أهوانه
بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره إياها . ومن ثم فإذا
كان الثابت أن الذي قرر بالطعن بقلم الكتاب وقدم أسبابه هو رئيس نيابة بتوكيل
من المحامي العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على المحامي العام للوافق عليه
واهتمامه قبل تقديمه بقلم الكتاب بواسطة من وكله ، فإن الطعن يكون غير مقبول
لرفعه من غير ذي صفة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — حمدي قاسم علي و ٢ — عز الدين محمد ابراهيم و ٣ — محمود محمد ابراهيم و ٤ — محمود فؤاد أحمد و ٥ — حسان الدين عبدالرحيم بأنهم — الأول — ضرب نور الدين محمد عبد المولى عمدا بعصا على ذراعه الأيسر فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقة في ابتداء حركتي كعب و بطح هذا الساعد مما يقدر معه مدى العاهة بنحو ١٥٪ — والثاني — ضرب محمد أحمد فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما — والثالث والرابع — ضربا حمدي قاسم علي (المتهم الأول) فأحدثا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي لم يتقرر لها علاج — والخامس — ضرب محمد علي عبد الحكيم فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي لم يقرر لها علاج وطلبت عقاب المتهم الأول بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ومعاقبة باقي المتهمين بالمادة ١/٢٤٢ من نفس القانون . قدمت القضية إلى غرفة الاتهام بمحكمة سوهاج الابتدائية فقررت حضوريا للمتهم الأول وغيابيا للباقيين إحالة القضية إلى محكمة جناح البليونا للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . فطعن رئيس نيابة سوهاج في هذا القرار بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن الأمر المطعون عليه صدر من غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة جناح البليونا للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة فقرّر رئيس نيابة سوهاج بتوكيل من المحامي العام بالطعن عليه وقدم الأسباب التي يدّعي عليها طعنه وقد تبين من الاطلاع عليها أن المحامي العام لم يوقع على أسباب الطعن...

وحيث إنه لما كانت المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجنحية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة إلا للنائب العام بنفسه

أو طبقاً للأداة ٣٦ من قانون نظام القضاء للمحامى العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه ، لما كان ذلك وكان القانون فى مادتيه سالفتي الذكر إنما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامى العام حتى يكون فى ذلك ضماناً لاتهم . فإذا وكل أحدهما أعيانه بتقرير الطعن بقلم الكتاب وهو عمل مادى يستوى فيه أن يباشره أيهما بنفسه أو يكل أمره إلى غيره بتوكيل منه — فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن — فإن كلف أحد أعيانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره إياها ، ذلك لأن الأسباب هى فى الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضمها من أخص اختصاصاتهما — أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن فى التقرير بالطعن — لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الذى قرر بالطعن بقلم الكتاب وقدم أسبابه هو رئيس نيابة سوهاج بتوكيل من المحامى العام ، إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على المحامى العام للوافق عليه واعتماده قبل تقديمه بقلم الكتاب بواسطة من وكله ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مجود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، والسيد أحمد صفي ، المستشارين .

(٢٠)

طعن رقم ١٢٠٠ سنة ٢٧ ق

قتل حمد . نية القتل . استعمال سلاح ناري والحاق اصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه . عدم إفاضة حتما قصد ازهاق الروح .

إن مجود استعمال سلاح ناري والحاق اصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتما أن المتهم قصد ازهاق روحه ، ولا يكفي الاستدلال بهذه الصورة في إثبات قيام هذا القصد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - سعد محفوظ جمعه و ٢ - زهير محفوظ جمعه و ٣ - محفوظ عبد الرحمن سالم جمعه . بأنهم . المتهمان الأول والثاني قتل محمد ناصر مطلقا الله عمدا مع سبق الاصرار على ذلك والترصد بأن هذا النية على قتله وأعدا لذلك سلاحين ناريتين وكنتاه في طريق مروره ببلدتهم حتى إذا ما ظفرا به أطلقا عليه عدة أميرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالف الذكر اشتركا مع آخر مجهول بطريق الاتفاق والمساهمة في الشروع في قتل حسن عمر الرين زخلول عمدا مع سبق الاصرار والترصد ذلك بأن اتفاقا مع هذا المجهول على ارتكاب الجريمة الأولى واصطعباه إلى مكانها وكان يحمل سلاحا ناريا أطلقه على المجنى عليه الأول

قاصدا قتله إلا أنه لم يحكم الرأية فأخطأ وأصاب حسن من الدين زغلول الذي تصادف ضرره بمكان الحادث فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو تدارك المجنى عليه المذكور بالعلاج وقد وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات وكانت الجريمة الثانية نتيجة محتملة للاتفاق والمساعدة اللذين تما بين المتهمين الأولين والمجهول لارتكاب الجريمة الأولى والمتهم الثالث — أولا — اشترك مع المتهمين الأول والثاني بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق بهما على ارتكابها ورافقهما إلى مكانها ليشد من أزرها فوقمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة — وثانيا — سرق البندقية المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة للعجنى عليه محمد ناصر عطا الله . وطابت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لحماكتهم طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فتمرت الغرفة بذلك . وادعت بحق مدنى كل من :

١ — ستيتة أحمد زغلول و ٢ — صباح أحمد زغلول عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها النصارى وهم : سميرة ومحمد أولاد المرحوم محمد ناصر عطا الله قبل المتهمين متضامين الأول بمبلغ مائة جنيه والثانية بمبلغ خمسمائة جنيه تعويضا . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ ومع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثانى زهير محفوظ جمعه (الطاعن) أولا بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالإلزامه بأن يدفع للدية بالحق المدنى ستيتة أحمد زغلول مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية و ٣٠٠ قرش أتعاب المحاماة وأن يدفع للدية بالحق المدنى صباح أحمد زغلول بصفتها بمبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة — وثانيا — ببراءة كل من سعيد محفوظ جمعه ومحفوظ عبد الرحمن سالم جمعه مما أسند إليهما ورفض الدعوى بين المدنيتين قبلهما . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه هو القصور في بيان نية القتل والاستدلال على توفرها لدى الطاعن مع أن المجنى عليه كان عرضة للاهيرة النارية الطائشة التي أطلقت لكثرتها واختلاف مصادرها وتعدد جهات إطلاقها من المساكن المحيطة بمحل الحادث .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت من الطاعن بأنه قتل محمد ناصر عطا الله همدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقد النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا وكن له في طريق سروره بالبلدة "بسطا" حتى إذا ما ظفر به أطلق عدة أهيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير العففة التشريعية والتي أودت بحياته وبعد أن نظرت الدعوى قضت المحكمة بإدانة الطاعن بهذه الجريمة وقالت في حكمها بيانا لنية القتل والاستدلال على ثبوتها في حقه "إن نية القتل العمد ثابتة لدى المتهم زهير محفوظ جمعه - بجلاء من الآلة التي استعملت في الجريمة (البندقية) وهي قاتلة بطبيعتها ومن الإصابات العديدة التي لحقتها في مواضع خطيرة من جسم المجنى عليه على ما هو ظاهر بالتقرير الطبي" ولما كان مجرد استعمال سلاح ناري ، والحاق إصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتما أن الطاعن قصد إزهاق روحه فلا يكفي الاستدلال بهذه الصورة في إثبات قيام هذا القصد فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المنشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، عثمان رمزي ،
ومحمد طه اسماعيل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢١)

طعن رقم ١٥٢٠ سنة ٢٧ ق

نقض . إجراءاته . ميعاد الطعن . صدور الحكم على المتهم باعتباره معارضة كان لم تكن
وهو مقيد الحرية . عدم اقتراح ميعاد الطعن إلا من يوم علمه رسميا بصدور ذلك الحكم .

متى كان المتهم مقيد الحرية في اليوم الذي صدر الحكم فيه باعتباره معارضة
كان لم تكن ، وخلت الأوراق مما يثبت علم المتهم رسميا بصدور ذلك الحكم ،
لأنه يتعين احتساب ميعاد الطعن من تاريخ تقديم المتهم للتنفيذ .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض للبيع لبنا مغشوشا بإضافة ماء عليه
بنسبة ١٥٪ مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٢/٢ و ٨ من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة جناح الدرب الأحمر الجزئية قضت فيها غيابيا عملا
بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسمائة قرش والمصادرة . فاستأنفت النيابة هذا
الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه غيابيا وباجماع الآراء عملا بالمواد
٣/٤٦ من قانون العقوبات و ١/٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم
شهرين مع الشغل والمصادرة ونشر ملخص الحكم بجريدة الأهرام على نفقته .
فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ونقض في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه الذي قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد صدر في ٢٧ من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥ وقرر الطاعن الطعن عليه بطريق النقض في ٢٦ من شهر أغسطس سنة ١٩٥٦ وقدم أسباب طعنه في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، ولما كان يبين من مطالعة مذكرة نيابة الدوب الأحمر المؤرخة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٦ أن الطاعن كان في اليوم الذي صدر الحكم فيه باعتبار معارضته كأن لم تكن مقيد الحرية تنفيذا للحكم الصادر عليه بالحبس ستة شهور في الجلسة رقم ٢٠٤٢ سنة ١٩٥٥ الموسكى وكان ميعاد الطعن لا يفتح إلا من يوم علمه رسميا بصدد ذلك الحكم وكانت الأوراق التي أمرت هذه المحكمة بضم مفرداتها خالية مما يثبت علم الطاعن رسميا بذلك فإنه يتعين احتساب ميعاد الطعن من تاريخ تقديم الطاعن للتنفيذ وهو يوم التقرير بالطعن ويكون قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينهى عن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ أنه قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن هل الرغم من أنه لم يكن في استطاعته حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لأنه كان مسجوناً هل ذمة القضية رقم ٢٠٤٢ سنة ١٩٥٥ جنح الموسكى ابتداء من ١٧ من أكتوبر لمدة ستة شهور

وحيث إنه يبين من مطالعة مذكرة نيابة الدوب الأحمر المؤرخة ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٦ أن الطاعن كان مسجوناً يوم ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وهو يوم صدور الحكم المطعون فيه ، ولما كان ذلك الطاعن لم يتمكن من حضور هذه الجلسة لسبب لا دخل لإرادته فيه فإن الحكم المطعون فيه وقد دانه يكون قد شاب بطلان في الإجراءات مما يتعين معه نقضه .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار . وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٢٢)

طعن رقم ١٥٩٨ سنة ٢٧ ق

(١) تلبس . صورة واقعة يتوفر فيها التلبس م ٣٠ أ ج .

(ب) تفتيش . ضبطية جنائية . وجود دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة إحرار مخدر . سلطة مأمور الضبطية في تفتيشه . اعتبار التفتيش صحيحا ولو لم يسفر التحقيق عن ثبوت صحة إسناد الجريمة إلى المتهم . م ٣٤ أ ج .

١ — يكفي لقيام حالة التلبس أن يشاهد المخدر عند قدمي المتهم ، فإذا وجدت لدى الضابط قرائن وأمارات كافية تفيد صلة المتهم بهذا المخدر حق له القبض عليه وتفتيشه استنادا إلى حكم المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية

٢ — لمأمور الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجريمة إحرار مخدر تطبقها للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يشترط لصحة هذا الإجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة إسناد الجريمة إلى المتهم ، إذ قد يتضح انقطاع صلة المتهم بها ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحا مشجعا لأثره .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطالبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للواد ٢ و ١ و ٧ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون

رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ الملحق به فعندئذ الأمر بذلك . ومحكمة جنابات الجيزة قضت حضوريا ببراءة عبد السلام عبد العزيز طلبه مما أسند إليه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وذلك عملا بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات . فطعن رئيس نيابة الجيزة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

...حيث إن النيابة العامة تبني طعنها على الخطأ في تطبيق القانون وفي ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه قبل الدفع ببطلان تفتيش المتهم وما ترتب عليه من ضبط قطع المخدرات وآثار الحشيش التي وجدت في جيبه تأميسا على أن قطعة الحشيش التي وجدت تحت رجليه لا تجعله متلبسا بجيازتها ، على أنه لم يثبت أنها كانت معه وتحتل عنها ، حتى كان يسوغ تفتيشه ، ووجه الخطأ في قبول هذا الدفع أنه حتى مع التسليم بأن رجال البوليس عندما دخلوا المقهى أبصروا بورقة ملفوفة من السلوفان تحوى مادة مشتبه بها فيها تاتى على الأرض على مقربة من المتهم وأن الورقة لم تكن في حيازته ، فإن هذه الواقعة تكون جريمة متلبسا بها لأن رجال البوليس شاهدوها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها برهة يسيرة — ما داموا قد اشتبهوا في الورقة ففحصوها وتبينوا ما بداخلها وذلك بغض النظر عن شخص مرتكب الجريمة مما يتحقق به حالة التلبس المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية فلمهم أن يأمرُوا بالقبض على أى متهم توجد دلائل كافية على اتهامه في تلك الجريمة كما أن لهم أن يفتشوه على أن تقدير كفاية هذه الدلائل والأمارات متروك لرجال الضبط بشرط أن يكون لهذا التقدير مبرراته . فإذا كان الثابت أن الجوهر المخدر ضبط تحت رجلى المتهم وبدأت عليه دلائل الارتباك عند ضبط هذا المخدر فإن الاجراء الذى اتخذ رجال البوليس مع المتهم يكون مهيجا مما كان يتعين معه على المحكمة القضاء برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال بياننا لواقعة الدعوى حسب تصوير الاتهام انها تخلص في " أن اليوز باشى بهجت القاضى معاون مباحث مركز امبابه كان يقوم بدورية ليلية بناحية المعتمدية بمركز امبابه تضم المخبرين محمد عطية ورفاعى

اسماعيل فلاحظ أن المفهى التى كان يعمل بها المتهم مضادة وكان يجلس بها بعض الرواد فدخلوها مع معاونيه للتحرى عن يجلس بها ولمراقبة ما إذا كان مرخصا بإدارتها فما أن دخلوها حتى لاحظ أن المتهم الذى كان يقف إلى جوار البوفيه فى هذا الوقت يلقى بورقة بها حشيش بين رجله فالتقطها وأمر المخبر محمد عطية الذى كان يرافقه بالامساك به وتفتيشه وقد فتشه وعثر فى جيب الصدر على ورقة بداخلها ثلاث قطع من الحشيش تزن ٣٨ جراما وقد ضبطت فى المفهى جولة للتدخين فلما ووجه المتهم بالمضبوطات ركن إلى استعطاف الضابط بقصد الافلات من قبضة القانون "وبعد أن ناقشت المحكمة أقوال الشهود المتقدم ذكرهم انتهت إلى تشكيكها فى واقعة رؤية المتهم وهو يلقى بقطعة الحشيش على الأرض ، وأخذت بما قرره المخبران من أنهما رأيا الحشيش تحت رجله وربت على ذلك قولها "إن رواية الضابط بشأن واقعة الإلقاء يعوزها الدليل وأن المتهم لم يضبط متلبسا بإحرازه للقطعة بل وجدت على أرض المفهى أو متخليا عنها ومن ثم ينتفى المبرر القانونى لتفتيش المتهم ويكون الدفع ببطلانه فى موضعه ويتعين القضاء ببطلان ما ترتب عليه من إجراءات وبرائة المتهم مما أسند إليه " ولما كان الواضح من هذا الذى أورده الحكم أن المحكمة شرطت لتحويل مأمور الضبط القضائى سلطة القبض على المتهم وتفتيشه أن يثبت ضبطه متلبسا بإحراز المخدر أو أن يشاهد وهو يلقى به على الأرض وهو اشتراط غير لازم إذ يكفى لقيام حالة التلبس فى صورة المدعى ، أن يشاهد المخدر عند قدمى المتهم فيضبط فإذا وجدت لدى الضابط قرائن وأمارات كافية تفيد صلة المتهم بهذا المخدر حق له القبض عليه وتفتيشه استنادا إلى حكم المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية كذلك يكون له هذا الحق متى وجدت دلائل كافية على اتهام المتهم بتلك الجريمة تطبيقا للمادة ٣٤ من ذلك القانون ، ولولم تتوفر فيها حالة التلبس وتقدير كفاية القرائن والدلائل لاتخاذ إجراءات القبض والتفتيش موكول لمأمور الضبط القضائى تحت رقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع ولا يشترط لصحة هذه الإجراءات أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة إسناد الجريمة إلى المتهم إذ قد يتضح انقطاع صلة المتهم بها ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحا متجا لأثره ، وإذن فإن الشك فى واقعة الإلقاء

المتهم باللفافة المحتوية على الحشيش لا يلزم منه حتما بطلان التفتيش الذي قام به ضابط البوليس ، لما كان ذلك فإن المحكمة إذ قضت ببطلان التفتيش استنادا إلى الأسباب التي أوردتها تكون مخطئة وقد حججها هذا الخطأ عن البحث في تحديد مسئولية المتهم بالنسبة إلى المخدر الذي عثر عليه في جيبه مما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإعادة المحاكمة من جديد .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار وبحضرة السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل
وميثاق ومزى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٢٣)

طعن رقم ١٥٩٩ سنة ٢٧ ق

تقضى . إجراءاته . ميعاد الطعن . اعتبار المدوان الثلاثى على بور سعيد من حالات
القوة القاهرة . امتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها .

إن الظروف التى مرت بها بور سعيد أثناء العدوان الثلاثى من شأنها أن تعد
من حالات القوة القاهرة التى يترتب عليها امتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم
الأسباب إلى حين زوالها الذى لم يتم إلا فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : حازا وأحرزا جواهر مخدرة " حشيشا " ،
فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالة المتهمين
إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول (١) ، فقررت بذلك . ومحاكمة جنائيات بور سعيد
قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول (١) بمعاقبة كل من عوض البحرى وأحمد
منصور عبد الله بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه
ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن الثاني وإن قدم أسباب طعنه في أول ديسمبر سنة ١٩٥٦
أى بعد الميعاد القانونى وفى قلم كتاب محكمة أخرى غير التى أصدرت الحكم . إلا
أنه لما كان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يتمكن من تقديم تلك الأسباب إلى
قلم كتاب محكمة بورسعيد إلى أصدرت الحكم بسبب العدوان الثلاثى على بورسعيد
قبل نهاية الميعاد فتقدمها إلى رئيس القلم الجنائى لنيابة بورسعيد الذى كان متقدما
للعمل بنيابة المنصورة إبان ذلك العدوان . ولما كانت الظروف التى مرت بها
بورسعيد أثناء العدوان من شأنها أن تعد من حالات القوة القاهرة التى يترتب عليها
امتداد ميعاد التقرير بالظعن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها الذى لم يتم إلا
في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ . لما كان ذلك فإن الظعن المقدم من الطاعن الثانى
يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن الطاعن الثانى يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق
القانون إذ أن أمر التفتيش لم يشمل الطاعن بل صدر باسم صاحب الحانوت
الذى كان الطاعن موجودا به وأن ما قاله الحكم من أن الطاعن ألقى المخدر فصار
في حالة تلبس لا تسعفه الأوراق ولا تؤيده وقائع الدعوى وشهودها ، هذا فضلا
عن أن الحكم قد قصر في الرد على أوجه دفاعه الموضوعية .

وحيث إن الواقعة كما حصلها الحكم هى أن اليوزباشى عبد الحليم بركات
تقدم^١ للنيابة بتحريرات بأن توفيق أبو الحمد يتجبر في المواد المخدرة وأنه يقوم
بتوزيعها وحرقتها في حانوت له بشارع القليوبية وسارة البنا وقد أذنت له النيابة
بتفتيشه وتفتيش مسكنه فقسام في نفس اليوم ومعه قوة من رجال البوابيس من
بينهم اليوزباشى عاطف النجاشي والكونستابل الممتاز محمد الغريب الشهاوى وتوجهوا
إلى حانوت توفيق أبو الحمد ودخل هو الحانوت بعد أن وزع أفراد القوة حوله
فضبط المتهم الأول يلقى مخدرات في جردل مملوء بالماء فضبطه في حالة تلبس كما
ضبط جوزه وحجرا ووجد جردل الحانوت معبأ برائحة الحشيش ولما خرج من الباب
رأى الكونستابل قابضا على المتهم الثانى (الطاعن) وقدم له اليوزباشى عاطف

أنه نحن لفافة بيضاء بها عدد كبير من الحشيش ونور له اليوز باشى المذكور
أن المتهم المذكور — وكان واقفا على باب الحانوت — ألقى أمامه بهذه اللقافة
من يده اليمنى فوقعت على الأرض وتبعثرت محتوياتها وظهرت أنها حشيش بجمعها
وكلف الكونسابل بالقبض عليه . وساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة
من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ثم قال "ومن حيث إنه وإن كان إذن التفتيش
صادرا من توفيق أبو الحمد وحده إلا أن كلا من المتهمين بإلقاءه شيئا مخدرا
من يده على الأرض وتخليه عن حيازته طوعية واختيارا يكون قد أوجب نفسه في حالة
من حالات التلبس التي تبيح لرجل الضبط القضائي حق القبض والتفتيش " —
لما كان ذلك — وكان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون إذ أن الواقعة
التي أثبتها تتحقق بها حالة التلبس التي تبيح لرجل الضبط القضائي القبض والتفتيش
ومن ثم فإنه يصبح الاستناد في إدانة الطاعن إلى الدليل المستمد من إلقاء المخدر.
وكان دعوى عدم الرد على أوجه الدفاع مردودا بأن المحكمة ليست ملزمة بتتبع هذا
الدفاع في كل جزئية يثيرها الطاعن فترد عليه مادام الرد عليه مستفادا من القضاء
بالإدانة للأدلة التي أوردها الحكم ، لما كان ذلك فإن الطاعن يكون على غير أساس
متمينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، والسيد أحمد مفهني المستشارين .

(٢٤)

ملحق رقم ١٧٣٠ سنة ٢٧ ق

دفاع . طلب المعاينة . حكم "تسبيب معيب" . طلب المتهم من المحكمة إجراء معاينة لتتأكد من حالة الضوء بنفها . عدم ردها على هذا الطلب . قصور .

متى كان الدفاع قد قصد من طلب المعاينة أن تتحقق المحكمة من حالة الضوء بنفها لتبين مدى صحة ما أدلى به الشهود في شأن إمكان رؤية المتهم عند إلقاءه المخدر، وهو من الطلبات الجوهرية المتعلقة بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة منها، وكان ما قائله المحكمة لا يصلح ردا على هذا الطلب ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في قير الأحوال المرخص بها قانونا - وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه بالمواد ١ ، ٢/٣٣ ج ، ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول "أ" الملحق به . فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالهصور والاخلال بحق الدفاع ذلك أن محامى الطاعن طلب معاينة مكان الحادث للثبوت من حالة الضوء في وقت الحادث ومن صدق ما قرره الشهود من أن الرؤية كانت ممكنة فلم تجب المحكمة هذا الطلب واكتفت بأن تناولاته في معرض الاستدلال على ثبوت التهمة من أن بعض الشهود قد شهدوا بأن الضوء كان ينبعث من الطريق الذى وقع فيه الحادث ومن الشارع العمومى واستطردت المحكمة الى القول بأن المتاجر في وقت ضبط المتهم كانت مفتوحة والنور يشع منها، وما كان للمحكمة أن ترجح البينة التي استندت بها من أقوال الشهود قبل أن تجرى المعاينة التي طلبها الدفاع لاحتمال أن تسفر عن صحة ما ذهب اليه من عدم إمكانية الرؤية ولا سيما وقد ثبت أن حارة الخواص ليس فيها إضاءة تسمح بمشاهدة المتهم عندما اتى بالكيس كما قرر بعض الشهود .

. وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قد أبدى في مرافعته أن الضابط "حسنى إبراهيم العشري" ذكر أمام المحكمة أن حارة الخواص التي تم فيها ضبط المتهم - ليس بها مصابيح للبلدية مما يفيد أنها كانت مظلمة يتعذر فيها الرؤية التي ادعاها من شهد بها وعقب الدفاع على ذلك بطلب إجراء معاينة لمكان الحادث لتؤكد المحكمة من صدق ما ذهب اليه الدفاع عن حالة الضوء وقدم رسماً للحارة المذكورة ثم ختم مرافعته مصرراً على طلبه قائلاً إن موقف المتهم من العربة بداخل الحارة لا ينفذ اليه الضوء من الشارع العمومى ، ولما كان الواضح مما أبداه الدفاع أنه إنما قصد من طلب المعاينة أن تتحقق المحكمة من حالة الضوء بنفسها لتبين مدى صحة ما أدلى به الشهود في شأن إمكانية رؤية المتهم عند إلقاءه بالكيس وهو بداخل الحارة ، لما كان ذلك وكان كل ما قاله الحكم في سبيل تنفيذ وجهة النظر التي عرضها الدفاع "أن الثابت من أقوال الضابط أن النور كان ينبعث الى شارع الخواص من شارع الحسينية وأن المتهم (الطاعن) كان يجلس بجوار عربة الفاكهة على

مسافة ثلاثة أمتار فقط من ناحية ملتقى الشارعين ، وفي مثل هذا الوقت تكون جميع المتاجر مفتوحة والنور يشع منها كما يشع من أنوار الشارع نفسه ، وقد شهد عبد الرحمن زايد صاحب عربة الفاكهة وهو أحد الشاعدين اللذين استشهد بهما المتهم أن الدكان المقابل لعربته كان مضيئا مما يجعل أقوال الشاهد في هذا الصدد تطابق الواقع " ولما كان حاصل ما قالته المحكمة من ذلك أنها سلمت يادى الراى بصحة ما شهد به بعض الشهود عن حالة الضوء بحيث تسهل الرؤية بل إنها افترضت من عندها وجود محلات مفتوحة في مثل وقت الحادث ترسل أضوائها على المكان الذى ضبط به المتهم مما مكن الشهود من رؤيته حين ألقى بكيس المخدر من يده ، وهو ما كان الدفاع ينازع فيه طالبا للتثبت من صحته بإجراء المعاينة ، ولما كان هذا الطلب هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدهوى لإظهار الحقيقة منها ، وكان ما قالته المحكمة مما سلف ذكره لا يصلح ردا على هذا الطلب ، فإن الحكم يكون معيبا بالصور بما يستوجب نقضه ، وذلك دون حاجة لبحث ما جاء بسائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وعثمان ومزى ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٥)

طعن رقم ١٧٣٢ سنة ٢٧ ق

نقض . أسباب جديدة . بطلان تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات . الدفع به
لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .

إن تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات هو من الإجراءات السابقة
على المحاكمة ولا يقبل من المتهم إثارة الدفع ببطلان هذا الإجراء لأول مرة أمام
محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جوهر مخدرا (أفبونا) في فير
الأهوال المصرح بها قانونا - وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة
الجنايات لما كتبه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٣ ج ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والبند (١) من الجدول المرفق به . فتمرت بذلك ومحكمة جنايات
القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ ، ٣٥ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) المرافق بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة
خمس سنين وبتغريمه ٥٠٠ جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . وذلك
على اعتبار أن أحرار المخدر كان للاستعمال الشخصي ، فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن وكل للدفاع عنه الأستاذ مصطفى الشواوى المحامى الذى حضر معه فى تحقيق النيابة وفى المعارضة فى أمر حبس ودفع ببطلان التفتيش فأفرج عنه ، وحضر معه كذلك أمام غرفة الاتهام التى أحالته إلى محكمة الجنايات دون أن تندب محاميا للدفاع عنه اكتفاء بمحاميه الموكل ، وتقضى المادة ٣٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية بوجوب تكليف المتهم والشهود بالحضور أمام محكمة الجنايات قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل مما يستتبع وجوب اعلان المحامى الموكل بالجلسة فى هذا الميعاد أيضا ، ولم يعان الطاعن بجلسة المحاكمة وهى جلسته ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٦ إلا فى اليوم الذى خرج فيه من السجن لأنه كان محبوسا على ذمة جنائية أخرى ، ولم يعان المحامى الموكل بتاريخ تلك الجلسة ، فضلا عن أن حضوره فى التاريخ المذكور لم يكن مستطاعا لأن الظروف التى مرت بها البلاد فى تلك الفترة منعت من مبارحة مدينة السويس التى يقيم بدائرتها ، بالإضافة إلى خطورة الطريق بين القاهرة والسويس فى ذلك الوقت . وبالرغم من قيام هذه الظروف ومن أن اسم المحامى الموكل مدون على وجه ملف القضية ولم يحضر بالجلسة فإن المحكمة نذبت أحد المحامين الحاضرين بالجلسة للدفاع عن الطاعن وسلمته الملف وكافته بالاطلاع عليه والاستعداد والمرافعة وهو إجراء مخالف لحكم المادتين ٣٧٤ و ٣٧٥ من القانون السالف الذكر اللتين أوجبتا اعلان المتهم بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل حتى يتمكن هو ومحاميه الموكل من تحضير الدفاع وقد ترتب على ندب محام للطاعن عدم تمكنه من دراسة القضية دراسة كافية واغفال الدفع ببطلان التفتيش الذى سبق أن أثاره المحامى الموكل أمام غرفة الاتهام . وفى جلسة المعارضة فى أمر الحبس والثابت من وقائع الدعوى أن الضابط على مصمت هو الذى قبض على الطاعن وضبط الخدر وكان وقتئذ بعيدا عن اشراف البكاشى مراد يونس عبد الرحمن المأذون له بالتفتيش مما يجزئه التمسك أمام محكمة النقض بالدفع ببطلان التفتيش ، وفى ذلك كله احلال بحق الطاعن فى الدفاع وخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن حضر الجلسة
بغير محام فمكنت المحكمة الأستاذ نسيم حنا المحامي للدفاع عنه وسلمته ملف القضية
للاطلاع والاستعداد فلما اطلع عليها وأبدى استعدادا للترافع فيها دون اعتراض
من الطاعن بدأت المحكمة في سماع شهود الدعوى ومناقشتهم ولما فرغت من
ذلك ترافع ممثل الاتهام وتلاه المحامي المتدب الأستاذ نسيم وأبدى أوجه دفاعه
عن الطاعن وطلب الحكم ببراءته . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يعترض على تعيين
محام له من قبل رئيس محكمة الجنايات ولم يدع عند تعيينه أن له محاميا موكلا
من قبله وطلب التأجيل لحضوره للدفاع عنه ، وكان من المقرر أن استعداد
المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكول إلى تقديره هو حسبما يملكه عليه
ضميره واجتهاده وواجب مهنته ، لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة باخطار
محامي المتهم الذي حضر معه في تحقيق النيابة أو ترافع عنه أمام غرفة الاتهام
بتاريخ الجلسة أو بإعلانه بالحضور وكان تكليف الطاعن بالحضور أمام محكمة
الجنايات هو من الإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه إثارة الدفع
ببطلان هذا الإجراء لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما دام لم يثره أمام محكمة
الموضوع ، كما لا يبين من محضر تلك الجلسة أنه أثار دفعا ببطلان التفتيش
فلا يملك إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة ، ولا يفيض من ذلك سبق إثارته
في تحقيق النيابة أو في جلسة المعارضة في أمر الحبس أو أمام غرفة الاتهام ،
لما كان كل ذلك فإن ما ينهيه الطاعن فيما تقدم لا يكون له سند من القانون .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا برفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان ومزي ، وقهيم يسي جندى المستشارين .

(٢٦)

طعن رقم ١٧٣٣ سنة ٢٧ ق .

تفتيش . بطلانه . عدم وقوع التفتيش على المتهم أو منزله . دفعه ببطلان التفتيش .
غير جائز .

متى كان التفتيش لم يقع على شخص المتهم أو على منزله وإنما أثر على الخدم ملقى في الطريق دون مساس بجسم المتهم أو حرية ، فإن الدفع ببطلان التفتيش - على أى أساس أقيم - غير مجدى في هذه الحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ ج من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . فقررت بذلك ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الزقازيق دفع المتهم ببطلان التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول (١) المرافق بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنين وبتفويمه مبلغ ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وذلك على اعتبار المتهم أحرز المخدر بقصد التماطى والاستعمال الشخصى وقد ردت المحكمة في أسبابها على الدفع قائلة بأنه لا يفيد المتهم .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو ما يأخذه الطاعن في الوجه الأول من مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ أنه بعد أن أفصح الحكم في أسبابه عن سلامة الدفع ببطلان التفتيش اعتبر المتهم مع ذلك في حالة تلبس بجرية إحراز المخدر الذي تخلى عنه وتركه هاربا مع أنه على فرض صحة ما زعمه الضابط لا يكون قد تخلى طواعية واختيارا عما معه من مخدر وإنما فعل ذلك تحت تأثير الرهبة والخوف من القبض عليه وقد كان الضابط والمخبر — حسب تصويرهما للواقعة — متجهين نحوه وعلى بعد متر ونصف منه — واستطرد الطاعن ينعى على الحكم فوق ذلك قصور البيان والإخلال بحق الدفاع لعدم الرد على دفاعه الجوهرى فيما أثاره من خصومة بينه وبين الضابط الذى كان يتراخى في تنفيذ إذن التفتيش ثم يضطر إلى تجديده حتى تحين فرصة تلفيق التهمة للطاعن . كما قصر الحكم عن الرد على أقوال ثلاثة من الشهود الذين ساقهم الضابط لتأييد التهمة فنقوها عن المتهم وأغفل الحكم الرد على ما أثاره الدفاع من تناقض أقوال الضابط والمخبر في مراحل التحقيق المختلفة بشأن المسافة التى كانت تفصلهما عن الطاعن وقت إلقاء المخدر وحالة الضوء التى لا تسمح بالرؤية فى المكان الذى تم فيه العثور عليه مع ازدحامه بالمارة مما يتعذر معه الاطمئنان إلى أن الطاعن بالذات هو الذى ألقاه .

وحيث أنه لما كان الدفع ببطلان التفتيش — على أى أساس أقيم — غير مجد فى هذه الحالة . لأن تفتيشا ما لم يقع على الطاعن أو على منزله وإنما أثر على المخدر ملقى فى الطريق دون مساس بجسم الطاعن أو حرته ، وكان الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الجريمة متلبسا بها قد حصل واقعة الدعوى وأقوال الشاهد بما يكفى لتبيان جميع العناصر القانونية للجريمة التى دان بها الطاعن وساق على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . وهو بعد غير ملزم قانونا بتتبع دفاع الطاعن الموضوعى وتنفيذ جزئياته على استقلال مادام الرد عليه مستفادا من قضائه بالإدانة للأدلة المحمول عليها والتى تفيد ضمنا أطراح ما أدلى به الطاعن من دفاع ، لما كان ذلك ، وكان التناقض فى أقوال الشهود لا يعيب الحكم متى استخلص الإدانة من أقوالهم فى منطق وسليم استدلال سائق لا تناقض فيه . فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، رمصطفى كامل ، رفهم يحيى جندى ، والسيد احمد مفيى المستشارين .

(٢٧)

طعن رقم ١٧٣٩ سنة ٢٧ ق

تحقيق . إجراءات . استدعاء النيابة الشاهد لسماع أقواله بناء على طلب المتهم . اعتذاره بإشارة تليفونية لعدم وجود معلومات لديه . لا عيب .

إن استدعاء النيابة الطبيب لسماع أقواله بناء على طلب المتهم وردده بإشارة تليفونية تفيد اعتذاره عن الحضور لعدم وجود معلومات لديه تفيد المتهم ، ليس فيه ما يشوب الإجراءات فى شىء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه شرع عمدا مع سبق الاصرار فى قتل توفيق برسوم تادرس بأن انتوى قتله وأعد العدة لذلك وتوجه إلى مكان وجود المجنى عليه حاملا سلاحا ناريا حتى إذا ما ظفر به أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجرحىمة لسبب لا دخل لارادة المتهم فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقررت بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في القانون وتخاذل الأسباب وقصورها ، ذلك أن الحكم المطعون فيه حين اطرح شهادة الدكتور ابراهيم عطا الله الذي أيد الطاعن في دفاعه قال إن أهم ما يدعوه إلى عدم الاطمئنان إلى شهادته أن الطاعن لم يذكر عنه شيئاً في التحقيقات الأولى خلافاً للواقع كما استند في ذلك إلى ما أثبتته المحقق من أنه اتصل بهذا الشاهد فأخبره بأنه ليس لديه معلومات في الحادث وهو في هذا الاتصال الذي تم تليفونيا قد خالف القانون فيما رسمه من قيود لسماع الشهود فضلاً عن غموض ما أثبتته الحكم من هذه الاجابة التي لا تتفق ومضمون ما بينه الطاعن عن موضوع شهادة الشاهد ، هذا إلى أن الحكم قد تخاذل فيما أثبتته من أن التقرير الطبي أتى مؤيداً لأقوال المجنى عليه وأخيه على ما بين هذا التقرير وأقوال الشاهدين من خلاف بين في تقدير مسافة إطلاق العيار وأخيراً فقد قصر الحكم في التعرض للمعينة التي دلت كما قال الدفاع بالجلسة على وجود زواعة أذرة مرتفعة على جانبي الطريق اتخذ الجاني منها غمياً ولم يشمر بكلمة إلى ما شهد به شاهدان من شهود الاثبات هما العمدة ووكيل شيخ الحفراء من براءة المتهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك وكان الدفاع عن الطاعن قد سلم بجلسة المرافعة بأن الطاعن لم يذكر شيئاً عن الطبيب في محضر الضبط وإنما جاء ذكره كما جاء بأسباب الطعن عند استجواب النيابة للطاعن مما لا محل معه للقول بخطأ الحكم فيما ذكره في هذا الشأن ولما كان الحكم قد أثبت ، أن الطبيب عند ما استدعته النيابة لسماع أقواله بناء على طلب المتهم أرسل إلى النيابة إشارة تفيد اعتذاره عن الحضور لعدم وجود معلومات لديه تفيد المتهم ، وكان ما حدث من استدعاء الطبيب لسؤاله ورده بإشارة تليفونية ليس فيه ما يشوب الاجراءات في شيء وكان ما تضمنه رده من عبارات سجلها الحكم على ما سبق بيانه ليس فيه

غموض ولا يتنافى وما رتبته عليه الحكم من نتائج ، هذا فضلا عن أن المحكمة
وقد أبدت عدم اطمئنانها إلى شهادة هذا الشاهد فإنه لا يصح مصادقتها
في اعتقادها ، لما كان ما تقدم وكان أمر تحديد مسافات الإطلاق تقديريا وليس
من شأن الخلاف فيها بين أقوال الشهود وبين التقرير العيني الشرعي ما يهدم
هذه الأقوال ما دامت المحكمة قد اطمأنت إليها وليس يعيب الحكم أن يأخذ
بها — لما كان ما تقدم — وكان دفاع الطاعن بوجود زراعة أذرة على جانبي
الطريق إنما هو دفاع موضوعي لا تلزم المحكمة بالرد عليه اكتفاء بأخذها بأدلة
الثبوت ، وكانت المحكمة لا تلزم كذلك بالتعرض لأقوال الشهود الذين لم تر الأخذ
بشهادتهم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وميثاق رمزي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٨)

طعن رقم ١٧٤٣ سنة ٢٧ ق

وقاع . متى تنوافر جريمة الوقاع ؟ م ٢٦٧/١ ع .

متى كان المتهم قد باغت المجنى عليها وهي مريضة ومستلقية في فراشها وكم فاهها بيده وانزع سروالها ثم اتصل بها اتصالاً جليسياً بإيلاج قضيبه فيها بغير رضاها منتهزا فرصة عجزها بسبب المرض عن المقاومة أو إتيان أية حركة ، فان ذلك يكفي لتكوين جريمة الوقاع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات ، أما الآثار التي تنتج عن هذا الفعل فلا تأثير لها على وقوع الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : واقع بغير رضاها بأن فاجأها وهي نائمة بتمزها وكم فاهها وخلع عنها سروالها وأوج قضيبه في فرجها عنوة . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٦٧ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور في البيان فقد قام دفاع الطاعن أمام محكمة الجنائيات على وجود تناقض بين أقوال المجنى عليها وبين التقرير الطبي الشرعى إذ زعمت المجنى عليها أن الطاعن أربح قضيبه فيها وهتك غشاء البكارة وأزاله ، ونشأ عن هذا الفعل نزيف دموى لوث بملابسها بينما أثبت الطبيب الشرعى في تقريره وجود فقد حلقى بغشاء البكارة يسمح بالإيلاج دون أن يترك أثرا ، كما أثبت تقرير التحليل خلو ملابس المجنى عليها من الآثار المنوية وأن الدم الذى وجد بهذه الملابس هو دم الطمث الشهري ، خلافا لما قررته والدة المجنى عليها من أن ابنتها اغتسلت من دماء الطمث من أسبوع سابق على الحادث ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع الجوهرى ولم تعن بالرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتحقق به العناصر المكونة لجناية وقاع أنثى بذير رضاها التى دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة صالحة لأن تؤدى إلى إدانته وهى أدلة استقفاها الحكم من أقوال المجنى عليها ووالدتها وعمدة البلدة وشيوخها والخفير أحمد عبد الحميد عطيه برهام ومن تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت أن فحص الأعضاء النسائية الخارجية للمجنى عليها أورى وجود فقد حلقى لغشاء البكارة يمكن أى شخص بالغ من إيلاج قضيبه فيها وموافقتها دون ترك أى أثر إصابى نتيجة ذلك لو تم الفعل دون عنف أو مقاومة ومن تقرير المعمل الكيماوى الذى جاء فيه أن الفحص البكتريولوجى دل على أن الدم الذى وجد بملابس المجنى عليها هو دم آدمى ، ثم عرض الحكم لما يشير به الدفاع من جدل حول نوع الدماء التى وجدت بملابس المجنى عليها ورد عليه بقوله إن ثبوت طمثية هذه الدماء لا يقدح فى سلامة الحكم لأن جريمة الوقاع تتم بالإيلاج الفعل دون الحاجة إلى ثبوت أى أمر آخر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أنه باغت المجنى عليها وهى مريضة مستلقية فى فراشها وكم فاحا بيده وانتزع سروالها ثم اتصل بها اتصالا جنسيا بإيلاج قضيبه فيها بذير رضاها منتهزا فرصة عجزها بسبب المرض عن المقاومة أو إتيان أية حركة فذلك يكفى لتكوين جريمة الوقاع المنصوص عليها فى الفقرة الأولى

من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات . أما الآثار التي قررت المجنى عليها أنها
نجمت عن هذا الفعل وهي تمزق فشاء البكارة والتزيف الدموى — متوهمة أنها
حدثت بها ، خلافا لما أثبتته التقرير الطبي وتقرير المعمل الكيماوى . فلا تأثير
لذلك على وقوع الجريمة ولا على سلامة الحكم المطعون فيه . ولما كانت رواية
المجنى عليها عن واقعة الوقاع التي نسبت للطاعن لا تتعارض فى شيء مع التقرير
الطبي ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل ما يثيره الدفاع عن المتهم
من أوجه دفاع موضوعية إذ الرد عليها يكون مستفادا ضمنا من الحكم بإدائته
استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن فى طعنه
لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهيم يميني جعندى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٢٩)

طعن رقم ١٧٤٩ سنة ٢٧ ق

مجرمون أحداث . سلطة المحكمة في التحقق من حالة المتهم الصغير الاجتماعية . م ٣٤٧ أ ج .
إن التحقق من حالة المتهم الصغير الاجتماعية كما نصت بذلك المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية متروك كله للمحكمة فإن حصلت هي بنفسها ما تأنط بها الشارع تحصياله من التحقيق الذي تجريه بنفسها أو من أوراق الدعوى كان لها أن تكتفى بذلك دون معقب عليها وإن تعذر عليها ذلك كان لها أن تستعين في ذلك بموظفى وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخر حكم عليه بأنهما : أحرزا جوهرا مختصرا (حشيشا) في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (أ) الملحق به فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (أ) الملحق به مع تطبيق المادتين ٧٠ و ٢/٧٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم (الطاعن) بارساله إلى مدرسة إصلاحية إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطن . فطعن أحمد أمين هيد ربه (والد الطاعن) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون والقصور في التسبب ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن — قد خالف نص المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات التي توجب على المحكمة قبل الحكم على الحدث في جنائية أو جنحة أن تتحقق من حالته الاجتماعية والبيئة التي نشأ فيها والأسباب التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة — ولم تتخذ المحكمة أى إجراء في هذا الخصوص وخلاصتها مما يفيد تحققها من ذلك، هذا وقد أغفل الحكم الحديث عن مركز الطاعن وعن موقفه بالنسبة إلى المادة المخدرة المضبوطة وكل ما أورده بشأنه أنه حدث لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره — وهذا منه قصور يعيبه .

وحيث إن المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "يجب في مواد الجنح والجنائيات قبل الحكم على المتهم الصغير التحقق من حالته الاجتماعية والبيئة التي نشأ بها والأسباب التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة ويجوز الاستعانة في ذلك بموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم من الأطباء والخبراء" — قد دلت على أن الأمر في ذلك كله متروك للمحكمة فإن حصلت هي بنفسها ما ناط بها الشارع تحصيله من التحقيق الذي تجر به بنفسها أو من أوراق الدعوى كان لها أن تكشف بذلك دون معقب عليها وإن تعذر عليها ذلك كان لها أن تستعين في ذلك بموظفي وزارة الشؤون وغيرهم — فإذا كانت المحكمة — وهي في صدد تحصيلها الواقعة — كما هو الحال في الدعوى — قد أشارت إلى التحريات التي أجراها ضابط مكتب مكافحة المخدرات والتي على أساسها صدر الاذن بالتفتيش وهي بذاتها كاشفة لحالة الطاعن الاجتماعية والبيئة التي نشأ فيها والأسباب التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة وحددت كفاية ذلك — في حدود السلطة التي خولها إياها القانون — وهذا من شأنها وحدها — فإنها تكون قد فسرت القانون تفسيراً صحيحاً ، ومتى كان الأمر كذلك فلا يقبل من الطاعن أن ينعى على هذا الحكم الخطأ في تطبيق القانون — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى — بعد أن حصل الواقعة بما تتوافره العناصر القانونية التي دان الطاعن

لما انتهى إلى أن المتهمين (الطاعن) والمحكوم عليه الأول أحرزا مادة مخدرة
حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي
لأمر المنطبق على المسواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
سنة ١٩٥٢ وكان ما أشار إليه الطاعن بشأن السن إنما ورد بمحدد تحديد سن
لهم واعتباره من المجرمين الأحداث ومعاملته بالمادة ٢/٦٧ من قانون العقوبات
لتي تجوز إبدال العقوبة الأصلية بعقوبة الإرسال إلى الإصلاحية — لما كان
ذلك كله فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وهناك رمزي ، والسيد احمد مفني المستشارين .

(٣٠)

الطعن رقم ١٧٥٤ سنة ٢٧ ق .

إثبات . شهادة . حكم " تسبب معيب " . استناد الحكم على أقوال شاهد في قضية
أخرى دون سماع شهادته في الدعوى أو ضم القضية المذكورة . بطلانه .

متى كانت المحكمة قد بذت حكمها على شهادة شاهد في قضية أخرى ولم
تسمع شهادته في تلك الدعوى ولا أثر لأقواله في أوراقها ولم تأمر بضم قضية
البنحة المذكورة حتى يطلع هاياها الخصوم ، فإن الدليل الذي استندت عليه هذه
الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون باطلا ، والاستناد إليه يجعل حكمها
معيبا بما يبطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (المطعون ضدها) بأنها : باعت إلى المستشفى الأميري
بأبي حمص لبنا مغشوشا بإضافة ٢٠٪ ماء إليه . وطلبت عقابها بالمواد ٢ و ٧
و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وبالمواد ١ و ٢ و ١١ و ١٢/١ من
القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزارة الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر
في ٥ من يولييه سنة ١٩٥٢ . ومحكمة أبو حمص الجزئية قضت بحضورها عملا
بمواد الاتهام بتفريم المتهم مبلغ ٥ جنيه والمصادرة بلا مصاريق جنائية .
فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت بحضورها بإلغاء
الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصاريق . فقررت النيابة العامة الطعن
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه ببراءة المتهم على أنه ثبت للمحكمة من مناقشة الدكتور المراغى الذى أجرى عملية التحليل فى القضية رقم ٣٨٧٢ سنة ١٩٤٨ جنح محرم بك أنه يصل إلى معرفة نسبة إضافة الماء إلى اللبن بعملية حسابية أساسها نقص المواد الصلبة من الحد المقرر ، مع أن هذه النسبة تتغير بعوامل لا دخل للإنسان فيها ، وهذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه بالبراءة ليس له أصل فى الأوراق لأن الكيمائى المذكور لم يسأل فى الدعوى الحالية ولم يثبت أنه هو الذى تولى التحليل فيها ، كما لم يثبت أن العملية الحسابية التى أشار إليها الحكم هى بذاتها التى اتبعت فى تحليل اللبن موضوع هذه القضية لمعرفة نسبة الغش فيه ، وإذن فالدليل الذى اعتمدت عليه المحكمة فى براءة المتهم لم يكن مطروحا على بساط البحث فى الجلسة ، وليس له أصل فى أوراق الدعوى ، مما يجعل حكمها معيبا واجبا نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المتهم المطعون ضدها أنها فى يوم ١٩٥٦/٨/٢٦ باعت إلى المستشفى الأميرى بأبى حمص لبنا مغشوشا بإضافة ٢٠ ٪ ماء إليه . وطابت النيابة العامة عقابها على مقتضى المواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والمواد ١ و ٢ و ١١ و ١٢ فقرة أولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزارة الصحة الصادر فى ١٩٥٢/٧/٥ ، فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه ببراءة المتهم وقالت فى بيان ذلك "لأنه ثابت من مناقشة الدكتور المراغى المحلل فى القضية رقم ١٨٧٢ سنة ١٩٤٨ جنح محرم بك أنه يصل إلى معرفة نسبة إضافة المياه من طريق عملية حسابية بسيطة أساسها نقص المواد الصلبة من الحد المقرر ، وترى المحكمة أن العملية الحسابية سالفه الذكر عود بنا إلى اتخاذ النسب المتغيرة بعوامل لا دخل للإنسان فيها أساسا فى تعرف ما أخيف من مياه المقول بغشه ... علاوة على ما هو ثابت أيضا من أن المواد الصلبة غير الدهنية قد تزيد أو تنقص لعوامل عدة لا دخل للإنسان فيها ... " واستطردت المحكمة تقول إنها "ترى من التحليل أن المواد الصلبة غير الدهنية ٧ ٪ ولما كانت مقدرة فى قرار وزارة الصحة

في مادته الأولى ألا يقل عن ٧٥ و ٨٠ ٪ فيكون النقص ١,٧٥ ٪. ولما كانت المياه نسبتها من عناصر اللبن القدر الباقي بعد استبعاد قيمة المواد الصلبة والدسم فتكون العملية الحسابية لمعرفة الزائد من نسبة المياه هي :

$$\frac{100 \times 1,75}{8,75} = \frac{100}{8,75} \times 1,75 \left\{ \begin{array}{l} 8,75 \text{ نقص} \\ 100 \text{ م} \end{array} \right.$$

وهي نفس النسبة الواردة في التحليل ، أى أن النقص في المواد الصلبة غير الدهنية يقابلها الزيادة في المياه ٢٠ ٪. وهذه هي العملية الحسابية التي قال بها المحلل كما سلف البيان وبمعنى آخر أنه لا يعلم هذه النتيجة التي وصل إليها إلا من طريق التحليل الأمر الذي يستحيل على المتهم معرفته إلا إن كانت هي نفسها قد قارفت الجريمة وتوافرت مقدمات العلم ... وحيث إنه لم يثبت أن هذا اللبن مغشوش حتى يمكن اعتبار المتهم حائزاً بحسن نية ويمكن إعمال نص المادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في حقها.

وحيث إنه لما كان من المقرر أنه يجب ألا تبني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها ، فإن اعتمدت على دليل أو على واقعة استنقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ، ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ولو كانت تلك القضية الأخرى بين الخصوم أنفسهم ، فإن حكمها يكون باطلا . ولما كان يبين من محاضر الجلسات من درجتي التقاضى أن الدكتور المراغى الذي استندت المحكمة في قضائها ببراءة المتهم في الدعوى الحالية إلى شهادته التي أدلى بها في قضية اللجنة رقم ٣٨٧٢ سنة ١٩٤٨ محرم بك لم تجمع شهادته في تلك الدعوى ولا أثر لأقواله في أوراقها ولم تأمر المحكمة بضم قضية اللجنة المذكورة حتى يعالج عليها الخصوم ، فإن الدليل الذي استندت عليه هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون باطلا ، والاستناد إليه يجعل حكمها معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣١)

طعن رقم ١٧٥٥ سنة ٢٧ ق :

اجراءات . استجواب المتهم . اجابة المتهم بحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة . عدم امراض المدافع عنه . دفعه بعد ذلك بطلان الاجراءات . غير جائز .

استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم عند ما يجيب بحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه ، فإن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان في الاجراءات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن . بأنه : بدد البنديقية الميينة الوصف والقيمة بالمحضر لرئيس ديمترى المصرى وكانت قد سلمت اليه على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه إضراراً بالحجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وادعى الأستاذ رئيس ديمترى المصرى بحق مدنى قدره ٥١ ج على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة مركز أسيوط قضت بحضوريا عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ٢٠ ج والمصروفات المناسبة ورفضت ما هذا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة وأمرت م . ٨ (٨) ج

بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريق جنائية وبتأييده
بالنسبة للدعوى المدنية وألزمت المتهم بالمصاريق المدنية . فطمن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقص ... الخ

للحكمة

... وحيث إن الطاعن ينسئ على الحكم المطعون فيه أنه دانه استنادا إلى أوراق
لم تضم ولم تطلع عليها المحكمة . وأخذ على المحكمة أنها لم تسمع شهادة شهود الإثبات
الذين طلب المدعى المدني سماعهم كما أخطأت حين ردت على مادفع به من بطلان
استجوابه بقولها إنه تم بغیر اعتراض من الدفاع وبأن الاستجواب الذي تعنيه
المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل
ذلك في حين أن عدم الاعتراض على الاستجواب لا يصحح الإجراء الذي يجب
الآتم إلا بقبول المتهم ، هذا إلى أن ما ذهبت إليه المحكمة في تفسير معنى الاستجواب
هو مما لا يقره فقه ولا قضاء وقد دفع الطاعن في مذكرته بأن أوراق الترخيص
التي ضمت لا تثبت ملكية المدعى المدني للبندقية ولا تفيد استلام الطاعن لها
وأن صدور ترخيص مؤقت لا يصلح في إثبات شيء من ذلك لكن المحكمة لم تأخذ
بهذا الدفاع رحلت الأوراق فوق ما تحتل فضلا عن أنها قصرت في التدليل
على توفيرة الاختلاس لدى الطاعن وأغفلت ما ذكره المدعى المدني من أن
الطاعن يصر على ملكيته للبندقية وأنه يحتفظ بها مقابل ما يستحقه من أجروتمويض
قبله مما ينفي عنه هذه النية وأضاف الطاعن أنه طلب من المحكمة في مذكرته
المقدمة لها أن تسمع الموظف المختص بتحرير أوراق الترخيص بمركز البوليس
وأوضح أن هذه الأوراق مصطنعة كما طلب سؤال المدعى المدني عن سبب
تأخره عن التبليغ عن الحادث فلم تجبه المحكمة إلى ما طلب ولم تناقش ذلك
في حكمها وأخيرا فقد أثار الطاعن في دفاعه أن أوراق الترخيص لا تتضمن
غير تصريح مؤقت بحمل السلاح ليس ثمت ما يدل على أنه أصبح دائما
وليس بها ما يثبت ملكية المدعى للبندقية أن تسليمها للطاعن وهي تدل على أن
المالك هو والد المدعى على خلاف ما ذكره الحكم وقد نبه الدفاع إلى ما للمدعى

وإخوته من تأثير على رجال البوليس، مما قد يسمح باصطناع أوراق خدمة له يؤيد ذلك ما سبق أن أجاب به المركز قبل ضم أوراق الترخيص من عدم وجود أوراق كهذه باسم المدعى بالحق المدني غير أن المحكمة قد التفتت عن هذا الدفاع ولم ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن محكمة ثاني درجة قد تداركت النقص وأسرت بضم أوراق الترخيص وأطلعت عليها فإنه لا يقبل من الطاعن أن يوجه طعنه إلى حكم محكمة أول درجة - ولما كانت المحكمة قد حتمت شفوية المرافعة وكان لا يقبل من الطاعن أن ينسب على الحكم أنه لم يجب طلبها تقدم به غيره من الخصوم وكان قضاء النقص قد استقر على أن المتهم عندما يجب بمحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه فإن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب فلا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان في الإجراءات وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن ما حدث من استيضاح للطاعن قد تم بذراعاته من أراض منه أو من المدافع عنه - لما كان ما تقدم وكان ما أثاره الدفاع من أن أوراق الترخيص لا تثبت ملكية المدعى للبندية ولا تفيد استلام الطاعن لها وأنها لا تعدو أن تكون مجرد ترخيص مؤقت ليس ثمت ما يدل على أنه صار دائما وأن المحكمة حملتها في دلالتها فوق ما تحتمل ثم ما ذكره الطاعن عن نفوذ المدعى وإخوته ومدى تأثير رجال البوليس به، كل ذلك إنما هو من قبيل الجدل في موضوع الدهوى ومناقشة الأدلة التي اقتصت بها المحكمة مما لا يقبل منه أمام محكمة النقض وهو لا يستأهل من محكمة الموضوع ردا خاصا اكتفاء بأخذها بأدلة الثبوت على أن المحكمة قد ردت على ما أبداه

الطاعن من دفاع بما يفنده . هذا ولما كان خطأ الحكم فيما ورد بأوراق الترخيص خاصا باسم الطالب بفرض حصوله لا يؤثر في سلامته مادام قد استخلص ملكية المدعى للبندقية استخلاصا سائغا وانتهى إلى أنه قد اختلسها وهي ملك لغيره ، ولما كان الحكم قد دلل استقلالا على توفر نية الاختلاس لدى الطاعن بما ينتجها وكان يبين من أقوال المدعى بالجلسة أنها لا تفيد في نفي نية الاختلاس عن الطاعن وهي النية التي حصلها الحكم تحصيلها سليما — لما كان ذلك جميعه وكانت المحكمة لا تلزم بإعادة القضية إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها بعد أن تمت فيها المرافعة وحجوزت للحكم وهي لا تلزم كذلك بالرد على مثل هذا الطلب . فان الطعن بزمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلاسۃ ٣٠ ن فبرابر سنۃ ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمد ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٣٢)

طعن رقم ١٧٥٦ سنة ٢٧ ق

غيانة أمانة . اغتلاص محجوزات . استناد الحكم في إدانة المتهم بالتبديد إلى عدم نقله المحجوزات إلى السوق بناء على تعهده بذلك . خطأ .
متى كان الحكم قد أسس قضائه بإدانة المتهم في جريمة التبديد المستندة إليه على مجرد عدم نقله المحجوز إلى السوق في اليوم المحدد للبيع بناء على تعهده بذلك — وقد خلا مما يثبت تصرف الحارس في الأشياء المحجوزة — فإنه يكون قد أخطأ ، ذلك أن مثل هذا التعهد — إن صح — لا يعدو أن يكون إخلالا باتفاق لا بواجب فرضه القانون فلا يكون عدم احترامه مكونا لجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : يدد المحجوزات المهيئة وصفا وقيمة بالخضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفت إضرارا بالدائنة . وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أبو المطامير الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم بلا مصروفات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت غيابيا عملا بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات بقبوله شكلا وباجماع الآراء بخمس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه غيابيا في هذا الحكم وقضى في معارضته باجماع الآراء بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع إذ أن محكمة الدرجة الأولى لم تسمع أقوال الصراف شاهد الإثبات الوحيد في الدعوى وأنه طلب من المحكمة الاستئنافية إعلانه لمناقشته في الإجراءات التي اتبعت في الججز وفي مستندات السداد وفي تأجيل اليوم المحدد للبيع كما طلب ضم أصل محضر الججز للطعن عليه بالتزوير في بعض العبارات المضافة إليه ومنها التعهد المنسوب إليه بنقل المحجوزات على حسابه الخاص إلى مكان البيع ولكن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وأسست قضاءها بالادانة بناء على صورة المحضر التي لم يوقع عليها الطاعن . كما ينعى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ دانه لعدم تقديم المحجوزات في مكان البيع بناء على تعهده مع أنه غير ملزم قانوناً بنقلها من محل الججز ولا تعهد بذلك .

وحيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تحقق شفوية المرافعة في ظل المادة ٢٨٩ إجراءات جنائية قبل تعديلها بالقانون ١١٣ سنة ١٩٥٧ وأن الطاعن توجه إلى المحكمة الاستئنافية بطلب إعلان الشاهد وضم أصل محضر الججز للطعن عليه بالتزوير ولكنها التفتت عن هذا الطلب بقولها إنها تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بمتابعة المتهم في كل ما يطلبه ما دامت قد اطمأنت إلى الثابت بالأوراق - ولما كان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بنفسها وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً - وكانت المادة ١٣٤ فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية توجب على المحكمة الاستئنافية سماع الشهود الذين كان يجب أن تسمعهم محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص في التحقيق فإن المحكمة إذ التفتت، عن سماع شاهد الإثبات دون أن تبين وجه العذر في عدم سماعه وعرضت عن طلب ضم أصل محضر الججز للطعن فيه بالتزوير دون أن تبحث مدى تأثير هذا الطلب في الدعوى ، فإن حكمها يكون مشوباً بطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع - لما كان ذلك جميعه وكان الحكم

الاستثناء في الغيابي المؤيد لأسبابه قد أسس قضاءه أيضا بإدانة الطاعن في جريمة التهديد المسندة إليه على مجرد عدم نقله المحجوز إلى السوق في اليوم المحدد للبيع بناء على تعهده بذلك وكان المحجز لا يلزم الحارس قانونا بنقل المحجوز من مكان المحجز إلى مكان آخر ليبعه فيه — وقد خلا الحكم مما يثبت تصرف الحارس في الأشياء المحجوزة . ولا يوهن من هذا النظر أن يكون الحارس قد تعهد بنقل المحجوز لأن مثل هذا التعهد إن صح لا يعدو أن يكون إخلالا باتفاق لا بواجب فرضه القانون فلا يكون عدم احترامه مكونا لجريمة ، فإن الطعن يكون بشقيه سديدا مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة دمنهور الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وميثاق رمزي ، وابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٣٣)

طعن رقم ١٧٥٧ سنة ٢٧ ق

١ - إثبات . شهادة . استناد الحكم الى أقوال لبعض الشهود منقوله من شهود آخرين .
جوازه .

ب - إجراءات . محضر الجلسة . حكم . اعتبار الحكم مكملا لمحضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة .

١ - إن استناد الحكم الى أقوال لبعض الشهود منقولة عن شهود آخرين أمر لا يحرمه القانون إذ مرر ذلك إلى ما تطعن اليه محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من أدلة في الدعوى .

٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة وما يتم أمام المحكمة من إجراءات لم تذكر في محضر الجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : سرقا قطعة القماش المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لمحمود ابراهيم محمد حالة كونهما عاملين بحل تجارته . وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٧/٥ - ٧ من قانون العقوبات ، ومحكمة المنشية الجزئية قضت بحضوريا عملا بمسادة الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المتهمان هذا الحكم ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت

حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف . نطق الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الثاني لم يقدم أسبابا لطعنه فهو غير مقبول شكلا .
وحيث إن مبنى طعن الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه قد أدخل بحق الدفاع وشابه قصور في البيان وبطلان في إجراءات المحاكمة ذلك أن محكمة أول درجة سمعت أقوال شاهدين اثنين من شهود الإثبات كانت شهادتهما منقولة عن الغير وعن وقائع ليست جوهرية قطلب الدفاع عن الطاعن سماع باقي شهود الإثبات إلا أن طلبه هذا لم يثبت في محضر جلسة المحاكمة ولم تستجب المحكمة له فلما ترفع أمام محكمة ثاني درجة تمسك بسماع من لم تسمع محكمة أول درجة أقوالهم من الشهود فلم يثبت طلبه بمحضر الجلسة كذلك ولم تستجب المحكمة إليه ، كما أن الحكم لم يتناول في أسبابه ردا على دفاع جوهرى للطاعن مبناه أنه كان حسن النية إذ لم يكن يعرف أن القماش مسروق وأخيرا يقول الطاعن إن الحكم أخطأ في الإسناد إذ أقر محكمة أول درجة على قولها إن كلا من المتهمين كان باقى التهمة على الآخر مع أن الثابت بالأوراق أن المطعون عليه الثانى كان منكرا للتهمة وأنه لم يتوجه إلى محل مجد السيد نعمان وأخيه ثم أخطأ الحكم في الإسناد مرة أخرى إذ قال إن النيابة طلبت التأييد بينما الثابت بمحضر الجلسة أنها لم تطالب شيئا .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه "إن واقعة الدهوى التى حصلها هى أن الطاعنين وهما ماملين بمحل تجارة محمود ابراهيم مجد باعا إلى مجد السيد نعمان وأخيه قطعة قماش سرقاها من المحل وقد علم المجنى عليه بذلك مصادفة إذ كان بمحله فى صباح يوم ١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ فحضر مجد السيد نعمان ومعه قطعة القماش طالبا إعادتها واسترداد ما دفع من ثمنها إلى الطاعن وقال إنها لم تشتتر من المحل بل أحضرها له الطاعنان بمحله وعرضا عليه شرائها ،

ولما كان غير راغب فيها فقد عرضها على أخيه فاشتراها منهما بسعر المتر الواحد ٢٥٠ قرشا بعد أن أوهماه بأن أصل ثمن المتر ٣١٢ قرشا فقبل أخوه الشراء ودفع لهما من الثمن مبلغ مائتي قرش — ولما كان الطاعن عاملا بحل المجنى عليه فقد اتهمه بسرقة قطعة القماش سالفة الذكر " ثم أقام الحكم الدليل على صحة هذه الواقعة وثبوتها في حق الطاعنين حيث قال " وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهمين — الطاعنين — من شهادة المجنى عليه ومحمد السيد نعمان ومحمد عمر سعيد إذ قرر المجنى عليه والعامل محمد عمر سعيد أن قطعة القماش مسروقة من المحل وأن محمد السيد نعمان حضر للمحل لإرجاعها فأنكشف الأمر وعلما منه أن المتهمين سرقاها وباعاها لأخيه وقرر محمد السيد نعمان أنهما حضرا للمحل وعرضا عليه معا شراء قطعة القماش فاعتذر وعرضاها على أخيه فاشتراها واشترك الإثنان في عملية العرض والبيع وفي قبض الثمن بعد تحديده وأفهاماه أنها من محل المجنى عليه وقد اشتراها المتهم الأول من المحل على أنها لأخيه وتمكن بذلك من شرائها بسعر منخفض هو مبلغ ٢٥٠ قرشا لا تزيد إلا من ٣١٢ قرشا وقرر هذان الشاهدان أيضا أن المتهمين توجها له في اليوم الثاني بعد أن انكشفت الحقيقة وحتى يفلتا من الاتهام لكنه لما شعر بجرمها بادر بإبلاغ المجنى عليه " . ولما كان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حقه أدلة لها أصلها النابت في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على دفاع الطاعن في جزئياته مادام الرد عليه مستفادا من قضائها بالإدانة للأدلة التي تضمنتها الحكم ، ولما كان استناد الحكم إلى أقوال لبعض الشهود منقولة عن شهود آخرين أمر لا يحرمه القانون إذ مرد ذلك إلى ما تعلق من إليه محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من أدلة في الدعوى — لما كان ذلك ، وكان خلو محضر جلسة المحاكمة من إثبات دفاع الطاعن لا يعيب إجراءات المحاكمة ، وكان على الطاعن أو المدافع عنه أن يطلب إثبات دفاعه وطلباته فإذا هو لم يفعل كما هو الواقع في خصوصية هذه الدعوى فليس له أن يعيب إجراءات محاكمته ، ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون على غير أساس .

وحيث إن ما ذهب إليه الطاعن من أن الحكم أخطأ في الإسناد إذ نسب إلى الطاعنين أن كلا منهما كان يلقى التهمة على الآخر كما أخطأ إذ أسند إلى النيابة أنها طلبت تأييد الحكم المقضى به من محكمة أول درجة مع أن شيئاً من ذلك لم يثبت بمحضر الجلسة ، هذا الذى ذهب إليه الطاعن مردود بأنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محمد همر سعيد أحد شهود الإثبات الذين استندت المحكمة إلى أقوالهم شهد بأن كلا من المتهمين كان ينفى التهمة عن نفسه ويردها إلى زميله وما قرره الحكم في هذا الصدد مصدرة في الواقع ما شهد به هذا الشاهد الذى اعلمت المحكمة إلى أقواله باعتبارها دليلاً يقوم إلى جانب باقى أدلة الثبوت ، كذلك يبين من الحكم المطعون فيه أنه ثابت به أن النيابة طلبت الحكم بتأييد حكم محكمة أول درجة ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة وما يتم أمام المحكمة من إجراءات لم تذكر في محضر الجلسة . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في الإسناد يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(٣٤)

طعن رقم ١٧٥٩ سنة ٢٧ ق

مشردون ومشتبه فيهم . اشتباه . عود للاشتباه . تعدد الجرائم . وجوب توقيع الجزاء على حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه .

— جرى قضاء هذه المحكمة في أحكامها الأخيرة على تقرير أن حالة الاشتباه تقتضى دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذا بعموم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عن جريمة الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ، وأن لا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده المذكور بأنه : عاد لحالة الاشتباه رغم سابقة الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوايس لمدة ستة شهور بوصفه مشبوها في القضية رقم ١٠٣٠ سنة ١٩٥٣ جنح باب الشعرية في ٢ يناير سنة ١٩٥٤ بأن ارتكب في ١٩ يناير سنة ١٩٥٦ جريمة الشروع في سرقة في القضية رقم ٢٨٧ سنة ١٩٥٦ جنح الظاهر وحكم عليه فيها بحبسه شهرين مع الشغل . وطلبت عقابه بالمواد ١٠٦٩٨٠٢/٦٠٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وشككة

— قررت المحكمة هذا المبدأ بذات الجلسة في الطعن رقم ١٧٦٠ سنة ٢٧ ق .

باب الشعرية الجزئية قضت غيايبا عملا بمواد الانهزام بحبس المتهم شهرا مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستين في المكان الذي يعينه وزير الداخلية تبدأ بعد انتهاء عقوبة الحبس والنفاذ بلا مصاريف . فعارض المتهم في الحكم الغيابي وقضى في معارضته باعتبار المعارضة كأن لم تكن بلا مصاريف فاستأنف ومحنة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم الاستأنف والاكتفاء بوضع المتهم تحت المراقبة لمدة سنة واحدة وإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها فطعنتم طعنات (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحنة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بإلغاء عقوبة الحبس تأسيسا على ما قاله من أن المادة ٣٢ من قانون العقوبات تستوجب توقيع عقوبة واحدة عن الجرائم المتعددة للارتباط وأنه متى كانت جريمة الشروع في السرقة التي انبنى عليها اعتبار المطعون ضده عائدا لحالة الاشتباه قد حكم فيها بحبس شهرين فإنه لا يصح قانونا توقيع عقوبة الحبس مرة أخرى على المتهم وإنما يقتصر الحكم في جريمة العود للاشتباه على عقوبة المراقبة ونقول الطاعنة إن جريمة الاشتباه مستقلة في مكانها عن الجريمة التي تقع من المشتبه فيه والتي يعد ارتكابها عائدا للاشتباه ويترتب على ذلك وجوب توقيع العقوبة المفروضة لكل جريمة بغیر تدخل بين العقوبات ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء عقوبة الحبس المحكوم بها من محكمة أول درجة والاكتفاء بمعاينة المتهم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنة تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات ، يكون الحكم إذ قضى بذلك مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده لأنه في ١٩/١/١٩٥٦ عاد لحالة الاشتباه رغم سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة مشهور بجريمة الاشتباه واتهم بعد ذلك في القضية رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ جنح الظاهر بمجنحة شروع في سرقة وحكم عليه فيها بحبس شهرين مع الشغل وطلبت النيابة

عقابه بالمواد ١٠٦، ٩٨، ٦٦، ١/٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وقضت محكمة أول درجة غيابيا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنتين فعارض المحكوم عليه وحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستأنف هذا الحكم ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بوضع المحكوم عليه تحت المراقبة لمدة سنة واحدة، وإلغاء عقوبة الحبس وأسست المحكمة الاستئنافية قضاءها هذا على ما قالته من أن الفعل الذي ارتكبه المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالمراقبة الخاصة يدخل دون شك في تكوين جريمة العود للاشتباه ولما كان الثابت من الأوراق أن المتهم اعتبر هائدا للاشتباه بسبب ارتكابه جريمة شروع في سرقة بتاريخ ٥٦/١/١٩ في القضية رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ جنح الظاهر، وقد حكم عليه فيها بالحبس شهرين فإنه يجب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات فيما يتعلق بعقوبة الحبس والاقتصار على عقوبة المراقبة فقط .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى في أحكامها الأخيرة على تقرير أن حالة الاشتباه تقتضي دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذا بعموم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات يستوي في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عن جريمة الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة وأن لا يحل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة وإذ أنه وإن كانت الجريمة التي تقع على يد المشتبه فيه تدخل على نوع ما في تكوين جريمة العود للاشتباه إلا أن هذه الجريمة الأخيرة ما تزال في باقي أركانها مستقلة عن الجريمة الأخرى مما يوجب توقيع عقوبة كل من الجريمتين ولا يتصور مع هذا الاستقلال والانفصال في المكان القانوني لكل منهما قيام التعدد الحقيقي أو المعنوي الذي يقتضي توحيد العقوبة ذلك أن الاشتباه ليس إلا وصفا يقوم بذات المشتبه فيه وليس واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود كما هو الحال في سائر الجرائم وعلى ذلك يتضح وجه التباين بين طبيعة جريمة الاشتباه وغيرها تباينا تختلف له حالة العقاب وهو ما أكد الشارع معناه بما نص عليه في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨

سنة ١٩٤٥ من اعتبار من حكم عليه أكثر من مرة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال مشتبه فيها ، ثم ما نص عليه بعد ذلك في المادة السادسة من فرض عقوبة المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس أو بالحبس مع المراقبة في حالة العود وذلك إلى جانب قيام أحكام الإدانة التي سبق صدورها عليه وهو ما يدل على أن الشارع استبعد مريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات على جرائم الاشتباه خاصة والقول بدير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص العقاب الذي فرضه الشارع لجرائم الاشتباه وانحراف عن الغاية التي تغياها من هذه النصوص ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وإلغاء عقوبة الحبس واكتفاء بما حكم به من هذه العقوبة لجريمة الشروع في السرقة ، يكون قد أخطأ في تأويل وتطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيح هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون عملاً بالمادة ٣٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وذلك بتوقيع عقوبة الحبس المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بالإضافة إلى عقوبة المراقبة المحكوم بها استثنافاً وترى هذه المحكمة تقدير مدة عقوبة الحبس بشهر واحد مع الشغل .

جاسة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، و ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلمي خاطر المستشارين .

(٣٥)

طعن رقم ١٧٦٤ سنة ٢٧ ق

غرفة الاتهام . محكمة عسكرية . قضاء المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .
التزام غرفة الاتهام بحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات . م . ١٨٠ ج .
إن محكمة الجناح العسكرية لا تخرج عن كونها محكمة جزئية اختصت بالفصل في بعض الجرائم التي خولتها الأوامر العسكرية الحكم فيها ومن ثم فلاذا قضت المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية وصدق الحاكم العسكري على هذا الحكم فإنه يترتب على غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنايات تطبيقاً لأحكام المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز سلاحاً نارياً "فرد خرطوش" بدون ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً كونه قد حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في قضية السرقة رقم ٦١٠ سنة ١٩٥٢ وطالبت عقابه بالمواد ١ و ٧ و ٢٦ و ٣٠ و ٣٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ومحكمة بنى سوييف الجزئية العسكرية قضت غيابياً بتاريخ ٣ من إبريل سنة ١٩٥٦ عملاً بالمادتين ٧/ج ، و ٣/٢٦ من القانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ورد الأوراق للنيابة لاتخاذ شئونها فيها ، وصدق الحاكم العسكري على هذا الحكم في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٦ ونظراً لإلغاء الأحكام العرفية بمقتضى القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٠ الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٦ . قدمت النيابة العامة الدعوى

إلى غرفة الاتهام بمحكمة بنى سويف الوطنية بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ لتحويلها إلى محكمة الجنايات فأمرت بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٥٧ بإحالة المتهم إلى محكمة الجنح المختصة لمحاكمته عما أسند إليه في نطاق عقوبة الجنحة فطلعت الطاعنة "النيابة العامة" في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تنهى على الأمر المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تفصيل ذلك تقول إن غرفة الاتهام إذ قررت إحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة على الرغم من سبق صدور حكم نهائي فيها من محكمة الجنح العسكرية والتصديق عليه من الحاكم العسكري لأن الواقعة جنائية - قد أخطأت في تطبيق القانون الذي يوجب عليها إحالتها إلى محكمة الجنايات ولا يقدح في ذلك أن الحكم بعدم الاختصاص صدر من محكمة عسكرية لأن هذه المحكمة لا تخرج عن كونها محكمة جزئية اختصت بالفصل في بعض الجرائم التي خواتها الأوامر العسكرية الحكم فيها مقيدة طبقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٥٣٣ سنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية بأحكام قانون الإجراءات الجنائية إلا ما استثنى بنص من الأوامر العسكرية ولم يرد في هذه الأوامر ما يمنع أو يوقف تطبيق المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المتهم "المطعون ضده" أمام محكمة بنى سويف الجزئية العسكرية بوصف أنه في ليلة ١٦/١٠/١٩٥٤ بدائرة مركز سمطا أحرز سلاحاً نارياً "فرد شرطوش" بدون ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً حالة كونه قد حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في قضية السرقة ٦١٠ سنة ١٩٥٢ وقضت المحكمة غلباً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ورد الأوراق للنيابة لاتخاذ شئونها فيها لأن الواقعة جنائية بالتطبيق للمادة ٧/ج ٣/٣٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ وصدق الحاكم العسكري على هذا الحكم ونظراً لإلغاء الأحكام العرفية بمقتضى القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ الصادر م (٩١) ج

في ١٩٥٦/٦/٢٠ قدمت النيابة العامة الدعوى إلى غرفة الاتهام بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٤ لتحويلها إلى محكمة الجنايات ولكن الغرفة أمرت في ١٩٥٧/١/١٥ بإحالة المتهم إلى محكمة الجنح المختصة لمحاكمته عما أسند إليه في نطاق عقوبة الجنحة — لما كان ذلك وكانت المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحاكم الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى أن تحويلها إلى محكمة الجنايات ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز لها أن تحويلها إلى محكمة الجنايات بالوصفين للحكم بما تراه وكان مؤدى هذا النص أنه يتعين على غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنايات ما دام قد سبق لمحكمة الجنح أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها لأن من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ولا يغير من ذلك أن تحيل غرفة الاتهام الدعوى إلى محكمة الجنح بوصف كونها جناية لتحكم فيها على أساس عقوبة الجنح إذ مؤدى حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص أنها لم ترأيضا محلا لأعمال سلطتها التي خولها إليها القانون للحكم في الواقعة على أساس عقوبة الجنحة — وكانت محكمة الجنح العسكرية لا تخرج عن كونها محكمة جزئية اختصت بالفصل في بعض الجرائم التي خولتها الأوامر العسكرية الحكم فيها مفيدة طبقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٥٢٣ سنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية بأحكام قانون الإجراءات الجنائية إلا ما استثنى بنص من الأوامر العسكرية ولم يرد في هذه الأوامر ما يمنع أو يوقف تطبيق المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ما تقدم فإن غرفة الاتهام إذ قررت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة مع سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنح العسكرية بعدم الاختصاص لأنها جناية — ومع تقريرها هي بأن الواقعة جناية تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان واجبا عليها إحالتها إلى محكمة الجنايات إعمالا لنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الطعن في محله ويتمين قبوله وتقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى غرفة الاتهام لتحويلها إلى محكمة الجنايات .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وهيثمان رمزي ، ومحمود حلي ، خاظر المستشارين .

(٣٦)

طعن رقم ١٧٦٩ سنة ٢٧ ق .

قتل وإصابة خطأ . ركن الخطأ . حكم "تسبب كان" . انتهاء الحكم بأن الحادث وقع
بناء على خطأ المجنى عليه وحده . عدم تحدده بعد ذلك عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم
أو تعرضه لباقي صور الخطأ المشار إليها في م ٢٣٨ ع . لا يجب .

متى كان الحكم قد قطع أن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده وانتهى
إلى أن خطأ المتهم — بفرض حدوثه — لم يكن له شأن في وقوع الحادث لانتفاء
رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذي لحق المجنى عليه ، فإن الحكم
لا يكون قاصرا ولا مشوبا بالخطأ في القانون إن هو لم يتحدث عن جميع صور
الخطأ المنسوبة إلى المتهم ولم يتعرض لباقي صور الخطأ المشار إليها في المادة ٢٣٨
من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة محمد محمد علي المزاتي بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمدا
في قتل مروان محمد أمين بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن قاد
سيارة بحالة مخالفة للوائح وبسرعة زائدة فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات
المبينة بالكشف الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من
قانون العقوبات . وادعى محمد أمين مجاهد والد المجنى عليه بحق مدني قدره ٥١
جنيها على سبيل التعويض قبل المتهم واحمد محمد ربا صاحب السيارة والمستول

عن الحقوق المدنية متضامنين . ومحكمة الجمرك الجزئية قضت غيابيا عمسلا
بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف
التنفيذ وإلزامه بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا للمدعى
بالحق المدني ٥١ جنيها والمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .
فعارض المتهم في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض
فيه فيما قضى به من ناحية الدعوى العمومية وتعديله فيما يتعلق بالدعوى المدنية
وإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين أن يدفعوا للمدعى بالحق
المدني ٥٠٠ جنيه خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش
مائتي قرش أتعاب المحاماة . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمسئول عن
الحقوق المدنية . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بحضور ياعملا بالمادة ١/٣٠٤
من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لاتهم بقبوله شكلا وفي الموضوع بالغاء
الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه بلا مصاريف جنائية ورفض
الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصروفات من الدرجتين .
فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه القصور والخطأ
في تطبيق القانون إذ نفى عن المتهم الخطأ الناتج عن عدم استعمال آلة التنبيه
وقيادته لسيارة تالفة الغرامل وأغفل أركان التهمة الأخرى التي أسندتها إليه
النيابة من قيادة السيارة بسرعة زائدة وذلك بالاضافة إلى أن صدور الخطأ
المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات تستوجب الأفعال التي وقعت من
المتهم بما صور عنه من رهونة وعدم احتياط فقد كان وهو في مركز القيادة
وفي وضع يسمح له برؤية المجنى عليه قبل الحادث دون حائل والقول من المتهم
نفسه بعد رؤيته إياه يحمل بذاته صورة من صور الخطأ كما أن تباع السيارة شهد
برؤيته المجنى عليه من مكانه فوق السيارة وهي على مسافة كانت تسمح للسائق
بايقانها لولا تلف الغرامل وعدم انتباهه وأنه لو صح على أي حال رفض الدعوى

المدنية على أساس أن الحكم في الدعوى الجنائية يؤدي إلى انعدام الحق في المطالبة بالتعويض فإن الثابت مع ذلك أن المتهم كان يستعمل السيارة وهي بحالة لا تتفق وشرائط الأمن والسلامة والواجب توافرها فيعتبر مالكها مسئولاً إذا استعملها بنفسه أو سمح باستعمالها وهي بهذه الحالة مما كان يتعين معه إلزامها بالتعويض واستطرد الطاعن يقول في الوجه الثاني إن الحكم أخطأ في الإسناد إذ نسب إلى جميع الشهود أنهم قرروا أن المجنى عليه اصطدم بجانب السيارة الأيمن بينما الشاهد مجدى درويش مصطفى قرر بصريح العبارة أن الجزء الذى صدم المصاب هو العجلة الأمامية اليمنى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى تحصيلاً سائفاً انتهى منه إلى أن مسئولية وقوع الحادث تقع على عاتق المجنى عليه وحده الذى أخطأ باندفاعه بغاة إلى الجهة التى كانت تسير فيها السيارة وكان خطأ المتهم — بفرض حدوثه — سواء أ كان ذلك بعدم استعماله آلة التنبيه أم قيادته لسيارة قاذفة القوامل أم بسرعة زائدة — لم يكن له شأن فى وقوع الحادث لانتفاء رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذى لحق المجنى عليه ومن ثم فإن الحكم لا يكون قاصراً أو مشوباً بالخطأ فى القانون إن هو لم يتحدث عن قيادة المتهم للسيارة بسرعة زائدة ولم يتعرض لباقي صور الخطأ المشار إليها فى المادة ٢٣٨ عقوبات طالما أنه قطع بأن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده — لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المدنية ترفع إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية وكان الثابت أن الحكم قد انتهى إلى عدم مسئولية المتهم عن الجريمة لانعدام الخطأ من جانبه فإن المسئولية المدنية القائمة على الواقعة ذاتها تكون مقتضية ويكون الحكم إذ قضى برفض الدعوى المدنية لم يخالف القانون فى شيء — لما كان ما تقدم وكان ما ينعاه الطاعن بعد ذلك على الحكم من خطأ الإسناد لا يؤثر فى سلامته لأنه لم يجعل لما شهد به الشاهد مجدى درويش أى اعتبار فى النتيجة التى انتهى إليها فإن الطعن برمته يكون غير سديد ويتعين رفضه موضحاً .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داروالمستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، و ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٣٧)

طعن رقم ١٧٧٠ سنة ٢٧ ق :

نقض . إجراءات . كفالة . عدم إيداع الطاعن الكفالة . عدم قبول طعنه . م ٢٧٧ ج .

متى كان الطاعن وإن قرر الطعن في الميعاد إلا أنه لم يودع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٢٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية ولا تقدم بقرار من لجنة المساعدة القضائية يفيد إعفائه منها ، فإنه يتعين عدم قبول طعنه .

للقائع

اتهمت النيابة العامة محمد محمود المصرى بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل سعيد عبد المنعم صابر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن تراجع بسيارته بفاة دون استعمال آلة التنبيه فصدم المبنى عليه وأصابه بإصابات أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى عبد المنعم صابر سيد أحمد وفاطمة محمود هنا (والدا القاتل) بحق مدنى قدره ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية جان إيليا بسكال بالتضامن . ومحكمة شبرا الخيرية قضت بحضوريا عملا بمادة الانهاك بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها مصريا لوقف التنفيذ ، وإلزامه بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية جان إيليا بسكال صاحب السيارة بأن يدفع للدهيين بالحق المدنى مبلغ ألف جنيه مصرى على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ، و ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة مصر

الابتدائية قضت في الاستئناف حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبولهما شكلا وفي الموضوع بالفناء الحكم المستأنف وببراءة المتهم مما أسند إليه بلا مصروفات ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعين بالحق المدني بالمصروفات المدنية من الدرجتين . فطعن الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنين وإن قررا الطعن في الميعاد إلا أنهما لم يودعا الكفالة المنصوص عليها في المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ولا تقدما بقراد من لجنة المساعدة القضائية يفيد إعفاءهما منها فيتعين عدم قبول طعنهما .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، و ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٣٨)

طعن رقم ١٧٧٢ سنة ٢٧ ق :

إجراءات . شهادة . حكم "تسبيب كاف" . محكمة الجنابات . عدم اتباع المتهم الاجراءات التي رسمتها المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ج . عدم استجابة المحكمة إلى طلب المتهم سماع شهود وعدم رددها على دفاعه المستند إلى هذا الأساس . لا يجب .

رسم قانون الإجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ منه طريق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنابات ، فإذا لم يتبع المتهم هذا الطريق ، فلا على المحكمة إذا هي أعرضت عن طلبه سماع شاهد ولم تستجب إليه ، ولا عليها كذلك إذا هي لم ترد على دفاعه المستند إلى هذا الأساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — محمود محمد أحمد الدكروبي (الطاعن) و ٢ — السيد عبد الرحمن العتموني : بأنهما — المتهم الأول — ضرب عبد النعيم عبد الرحمن السيد عمدا بكوريك على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فتمسك مظام الجمعية لا ينتظر ملؤه مستقبلا بنسيج عظمي مما يفقد هذا الوضع حمايته الطبيعية ويجعل المصاب عرضة للتأثير بالتغيرات الجوية والإصابات البسيطة التي قد تقع على هذا الجزء من المخ والتي ما كانت لتؤثر فيه لو أنه كان محميا بالمعظم ويجعله عرضة لمضاعفات خطيرة كالتهاب السحايا والصرع والجنون وخراج المخ ويعرض

حياته للخطر وتقلل من قوة احتماله العمل بنحو ١٢٪ — المتهم الثانى — أحدث حمدا بطاهر محمد مكي الإصباية الموصوفة بالتقرير الطبي والتي لم يتقرر لها علاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا سملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور للأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للثانى . أولا — بمعاينة المتهم الأول محمود محمد أ حمد الكوروى بالحبس مع الشغل لمدة سنتين — وثانيا — ببراءة المتهم السيد عبد الرحمن العنموني مما أسند إليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

للتكملة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك أن دفاعه كان يقوم على أنه لم يكن موجودا بحمل الحادث وقت وقوعه وأنه كان وقتئذ عند قريب له بمصر الجديدة يدعى محمد عبد المجيد وقد طالب إلى المحكمة سماع هذا الشاهد فلم تجبه إلى طلبه ثم قضت بإدائته دون أن تين سببا لرفض طلبه ودون أن تقطع برأى في دفاعه المستند إلى هذا الأساس .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن قانون الإجراءات الجنائية قد رسم في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ منه طريق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات فكان على الطاعن أن يتبع هذا الطريق ، أما وهو لم يفعل ذلك فلا على المحكمة إذا هي أمرضت عن طلبه ولم تستجب إليه ولا عليها كذلك إذا هي لم ترد على دفاعه المستند إلى هذا الأساس إذ المحكمة ليست ملزمة بتعقب الطالب في دفاعه والرد على جزئياته إذ الرد عليه مستفاد من قضائها بالإدانة لما تضمنته حكمها من أسباب .

وحيث إن مبنى الوجه الآخر أن الحكم أقام قضاءه على ما ثبت في عقيدة المحكمة متلخصا مما شهد به المجنى عليه وابن أخيه وما ثبت لديها من التقرير الطبي الشرعى

مع أن أقوال الشاهدين سالتى الذكر أقوال متناقضة لا يصح الاستناد إليها في الإدانة كما أن التقرير الطبي الشرعى بعيد كل البعد عن تصوير حالة المجنى عليه الحقيقية وفي هذا وذلك ما يشوب الحكم بمقصود في التسبيب يعيبه ويبطله .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن واقعة الدعوى التى استظهرتها المحكمة هى أن الطاعن ضرب المجنى عليه على رأسه فأحدث به الإصابات التى تخلفت عنها العاهة المستديمة ، وقد أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة التى دان الطاعن بها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها حيث قال " إن المحكمة لاتعمل على إنكار المتهم — الطاعن — إزاء ما شهد به المجنى عليه الذى أكد أن المتهم هو بذاته الذى ضرب به بالكوريك على رأسه وقد عززه في هذه الشهادة وأيده فيها الشاهد الآخر عبد الرحمن السيد عبد الرحمن الذى جزم بأنه رأى المتهم المذكور عندما ضرب المجنى عليه بالكوريك على رأسه ، وقد تقدم كل ذلك بالتقرير الطبي الابتدائى والتقرير الطبي الشرعى ومن ضبط الكوريك الذى استعمله المتهم في هذا الاعتداء بالحراج الذى كان يعمل به خفيرا والذى يقع على قرب من المقهى الذى كان به المجنى عليه وقت أن داهمه واعتدى عليه وقد ثبت وجود دماء آدمية على هذا الكوريك ومن نفس فصيلة دماء المجنى عليه . ولهذا كله تكون التهمة ثابتة على المتهم ثبوتا قاطعا " . لما كان ذلك وكان التناقض في أقوال الشاهدين بفرض قيامه لا يعيب الحكم ولا ينال من سلامته مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهما بما لاتناقض فيه ، ولما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يوجه مطعنا إلى التقارير الطبية حتى يجوز له أن يعيب على المحكمة أخذها بها كدليل اقتنعت بصحته — لما كان ما تقدم فإن ما يشير به الطاعن في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لاتقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور المادة : مصطفى كامل ، والسيد أحمد عقيق ،
وابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٣٩)

طعن رقم ٥٧٩ : سنة ٢٧ :

نقض " المصلحة في الطعن " دفاع شرعى . تعدد الجرائم . قصر المتهم دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعى على تهمة الجنيحة . تطبيق الحكم م ٣٢ ع وتوجيه العقوبة الأشد وهى المقررة لجناية الشروع فى القتل . نفيه على الحكم عدم تعرضه لحالة الدفاع الشرعى . لا مصلحة .

متى كان المتهم قد قصر دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس هل تهمة الجنيحة التى نسبت إليه ، وكان الحكم قد طبق المادة ٣٢ عقوبات وأوقع عليه العقوبة الأشد وهى المقررة لجناية الشروع فى القتل ، فإنه لا جدوى له من التمسك أمام محكمة النقض بعدم تعرض الحكم لما دفع به من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ولم يرد عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبد الشافى عبد الله ابراهيم (الطاعن)
و ٢ - عبد الفتاح عبد العزيز محمد . بأنهما : أولا - المتهم الأول - شرع
فى قتل عزت عبد الفتاح محمد الإمام عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن اتوى
قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا وترصده فى مكان وجوده حتى إذا ما ظفر به أطلق
عليه عيارا ناريا فاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتفسيير الطبي
الشرعى وقد خاب أثرا للجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة الجنى عليه
بالعلاج . وثانيا - المتهم الثانى - اشترك مع المتهم الأول فى ارتكاب الجناية
سابقة الذكر فى موافقته معه على ارتكابها وساعده على ذلك وصاحبه لمكان الحادث .

عُيِّنَ أَرْدَهُ فَوَقَعَتِ الْجُرَيْمَةَ بِنَاءٍ عَلَى هَذَا الْإِتِّفَاقِ وَتِلْكَ الْمُسَاعَدَةُ . وَثَالِثًا — الْمُتَهَمَانِ
الْأَوَّلِ وَالثَّانِي — اِعْتَدِيَا بِالضَّرْبِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ مُحَمَّدِ النَّجْدِيِّ فَأَحْدَثَا بِهِ الْإِصَابَةَ
الْمَوْضُوعَةَ بِالْكَشْفِ الْعَلِيِّ وَالَّتِي تَقَرَّرَ لِعَلاَجِهَا مَدَّةُ أَقْلٍ مِنْ عَشْرِينَ يَوْمًا وَطُلِبَتْ
مِنْ هَرَفَةِ الْإِتِّهَامِ إِحَالَتُهُمَا إِلَى مَحْكَمَةِ الْجُنَايَاتِ لِمُعَاقَبَتِهِمَا بِالْمَوَادِّ ٤٥ وَ ٤٦ وَ ٢٣٠
و ٢٣١ وَ ١/٢٤٢ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ فَتَقَرَّرَتْ بِذَلِكَ ، وَادْعَى عَزَتُ هَبْدُ الْفَتَّاحِ
الْأَمَامَ (الْحَجَنِي عَلَيْهِ) بِحَقِّ مَدَنِي قَدْرُهُ مِائَةُ جَنْيَةٍ عَلَى سَبِيلِ التَّعْوِيضِ قَبْلَ الْمُتَهَمِينَ
بِالتَّضَامَنِ . وَمَحْكَمَةُ جُنَايَاتِ الزَّوْازِجِ قَضَتْ حَضُورِيَا عَمَلًا بِمَوَادِّ الْإِتِّهَامِ لِلْأَوَّلِ
بِالنِّسْبَةِ لِلتَّهْمَتَيْنِ وَالْمَادَّةُ ١/٢٤٢ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّهْمَةِ الثَّانِيَةِ
وَالْمَادَتَيْنِ ١/٣٠٤ وَ ١/٣٨١ مِنْ قَانُونِ الْأَجْرَاءَاتِ الْجُنَائِيَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّهْمَةِ الْأُولَى
لِلثَّانِي . أَوَّلًا — بِمُعَاقَبَةِ هَبْدِ الشَّافِي هَبْدِ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ بِالْأَشْغَالِ الشَّافَةِ لِمُدَّةِ خَمْسِ
سَنِينَ لِمَا نُسِبَ إِلَيْهِ وَبِإِلْزَامِهِ بِأَنْ يَدْفَعَ إِلَى الْمَدْعَى بِالْحَقِّ الْمَدَنِيِّ مِائَةَ جَنْيَةٍ
وَالْمَصْرُوفَاتِ الْمَدْنِيَّةِ وَخَمْسِمِائَةِ قَرَشٍ مُقَابِلَ أَتْعَابِ الْحَمَامَةِ . وَثَانِيًا — بِبَرَاءَةِ
هَبْدِ الْفَتَّاحِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مُحَمَّدٍ مِنْ تَهْمَةِ الْجُنَايَةِ وَرَفُضِ الدَّعْوَى الْمَدْنِيَّةِ قَبْلَهُ وَبِمُعَاقَبَتِهِ
بِالْخَمْسِ مَعَ الشَّغْلِ لِمُدَّةِ شَهْرَيْنِ مِنْ تَهْمَةِ الْجُنْعَةِ . فَطَعَنَ الطَّاعِنُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ
بِطَرِيقِ النِّقْضِ ... الخ .

المحكمة

... حَيْثُ إِنَّ مَبْنَى الطَّاعِنِ هُوَ خَطَأُ الْأَسْنَادِ وَالْتِمَاقُضُ فِي التَّسْبِيبِ
ذَلِكَ أَنَّ الْحُكْمَ الْمُطْعَمُونَ فِيهِ أَثْبَتَ نَقْلًا عَنْ التَّقْرِيرِ الْعَلِيِّ الشَّرْعِيِّ أَنَّ إِصَابَةَ
الْحَجَنِيِّ عَلَيْهِ حَدَثَتْ مِنْ مَسَافَةٍ لَا تَقِلُّ عَنْ عَشْرَةِ أَمْتَارٍ مِمَّا يَتَّفَقُ وَأَقْوَالِ الشُّهُودِ
فِي حِينَ أَنْ الثَّابِتُ بِهَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّ مَسَافَةَ الْإِطْلَاقِ لَا تَتَجَاوَزُ ثَلَاثَةَ أَمْتَارٍ وَيُمْكِنُ
تَقْدِيرُهَا بِمَتْرَيْنِ وَقَدْ جَاءَ بِالْحُكْمِ كَذَلِكَ أَنَّ اقْوَالَ الْحَجَنِيِّ عَلَيْهِ تَأْيِيدَتْ بِالتَّقْرِيرِ الْعَلِيِّ
وَرُغِمَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ خِلَافٍ فِي تَعْيِينِ اتِّجَاهِ الْعِيَارِ إِذْ بَيْنَا يَذْكُرُ الْحَجَنِيُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَصِيبَ
مِنَ الْأَمَامِ يَثْبُتُ التَّقْرِيرُ الْعَلِيُّ أَنَّ الْإِصَابَةَ أَتَتْ مِنَ الْخَلْفِ وَإِذَا فَعَلَ الْحُكْمُ ذَلِكَ
فَقَدْ بَنَى قَضَاءَهُ عَلَى غَيْرِ الثَّابِتِ بِالْأَوْرَاقِ ، وَيَقُولُ الطَّاعِنُ إِنَّ الْحُكْمَ قَصَرَ فِي الرَّدِّ
عَلَى مَا دَفَعَ بِهِ مِنْ عَدَمِ إِمْكَانِ تَمْيِيزِ الْحَجَنِيِّ عَلَيْهِ لِتَهْمِهِمْ اسْتِنَادًا إِلَى مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَقْوَالِهِ

من أنه لم ير الجاني إلا عند الحرب وإلى ما تبين من وقوع الحادث بعد منتصف الليل، لكن الحكم قد أغفل هذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه كما قصر في التمهيل على توفير نية القتل فلم يبين أن نية الجاني قد انصرفت إلى إزهاق روح المجنى عليه ولا يكفى في هذا المقام أن يقول الحكم إن المتهم استعمل سلاحاً قاتلاً بطبيعته أو أنه أصاب المجنى عليه في مقتل، ويضيف الطاعن أن الحكم تناقض حين أخذ بأقوال المجنى عليه في حقه ولم يأخذ بها في حق المتهم الذى قضى ببراءته وأنه لم يتعرض لما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ولم يرد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على ملف الدعوى الذى أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لأوجه الطعن أنه ورد بالتقرير الطبى الابتدائى أن المسافة بين الجاني والمجنى عليه لا تقل عن عشرة أمتار - لما كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في الاسناد برجوعه في هذا التحديد إلى التقرير الطبى الابتدائى وإن خالف التقرير الطبى الشرعى في تقديره لهذه المسافة لأنه إذ أخذ بهذا التقدير فقد استند إلى ما له أصل في الأوراق - لما كان ما تقدم ، وكان المجنى عليه قد ذكر في التحقيق أن الجاني كان على يساره عند الإطلاق فلما مثل بالجلسة قال إنه يواجهه ، لكنه لم يثبت على هذا القول ، ومن ثم فلا بد أن يبدو أن هناك خلافاً حقيقياً بين هذه الأقوال وبين ما أورده التقرير الطبى الشرعى في تحديده لموقف الضارب من أنه كان خلف المجنى عليه وإلى يساره ويكون ما أثاره الطاعن في هذا الشأن لا يستأهل من المحكمة رداً خاصاً ، ولما كان ما دفع به الطاعن من عدم إمكان تعرف المجنى عليه على شخصية الجاني إنما هو دفاع موضوعى لا تلزم المحكمة بالرد عليه اكتفاء بأخذها بأدلة الثبوت ، وكان الحكم قد تحدث عن نية القتل فقال بعد أن عرض لما بين الطاعن والمجنى عليه من نزاع وإلى اعتداء الطاعن عليه وإجراء صلاح بينهما "ولكن هذا الصلح لم يرق في نظر المتهم الأول (الطاعن) فعقد النية على الانتقام فأعد لذلك سلاحاً نارياً من طبيعته لإحداث القتل وتربص به الفرص وما أن حانت الفرصة حتى فاجأه وهو يجلس مع بعض أبناء عمومته حول النار عند الطمبوشة التى كان يشير بها لرى أرضه وأطلق عليه عيارين

تأريدين من شأنهما إحداث القتل مسددا سلاحه نحو المواضع الخطرة من الجسم
فأصابه أحدهما في ساعده الأيسر وهو قريب من الصدر والبطن والجانب مما
يعتبر مقاتل من جسم المجنى عليه“ ، ولما كان هذا الذي ذكره الحكم تتوفر به
نية القتل بغير ما حاجة إلى استكمال تعبير بذاته لأداء هذا المعنى كالذي أراده
الطاعن — لما كان كل ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يأخذ بأقوال المجنى
عليه في حق الطاعن وأن يطرحها بالنسبة لغيره لأن مرجع الأمر في ذلك إلى حق
المحكمة في تقدير ما يعرض عليها من أدلة — ولما كان الطاعن قد قصر دفعه
بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس على تهمة الجنحة التي نسبت إليه — وكان
الحكم قد طبق المادة ٣٢ عقوبات وأوقع عليه العقوبة الأشد وهي المقررة
لحماية الشروع في القتل فإنه لا جدوى له من التمسك بهذا الدفع أمام محكمة
النقض — لما كان ذلك كله ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
يرفضه موضوعا .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، والسيد أحمد مفيدي ، وإبراهيم فنان يوسف المستشارين .

(٤٠)

طعن رقم ١٦٠٨ سنة ٢٧ ق .

تلبس ، أثره ، رشوة ، قيام حالة التلبس بجرime الرشوة تنفيذا لاتفاق سابق بين المتهم والمجنى عليه . عدم اعتبارها وليدة الاجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي . لكل من عمدها تسليم المتهم لرجال السلطة العامة . م ٢٧ أ . ج .

متى كانت حالة التلبس التي شوهد عليها المتهم لم تكن وليدة الاجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحربي شهودها ، فان لهم وقد شاهدوه ، تلبسا بجناية أن يساموه إلى رجال السلطة العامة عملا بنص المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته مستخدما عموميا ” كاتبا بالقومسيون الطبي العسكري العام “ طلب لنفسه وأخذ عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته بأن أخذ مبلغ عشرة جنيهات على سبيل الرشوة من سعيد السيد الكفراوي لكي ينجز الأوراق الخاصة برفت أخيه ماهر السيد الكفراوي من الخدمة العسكرية وطلبت من فرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٠٣ و ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة الهادي إبراهيم مصطفى بالسجن مدة ثلاث سنوات وغرامة ١٠٠٠ جنيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن أقيم على وجهين حاصل الأول منهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن الطاعن دفع ببطلان التفتيش استناداً إلى أن من قاموا به وهم من رجال البوليس الحربي ليست لهم صفة الضبط القضائي إلا في الحدود التي رسمها القانون رقم ٨٤ سنة ١٩٥٣ وتقضي أحكام هذا القانون بأنه "يكون للضباط القائمين بأعمال وواجبات البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة للأعمال والواجبات التي يكلفون بها من القيادة العامة للقوات المسلحة" ومقتضى ذلك أنه ما لم يوجد التكليف من القيادة العامة للقوات المسلحة لا تقوم بمن أجرى التفتيش صفة الضبط القضائي والحال في خصوصية هذه الدعوى أن من قاموا بالتفتيش لم يكفوا بما قاموا به ومن ثم فإجراءات ضبط الطاعن وتفتيشه التي قام بها الضابط زكي عبد الحافظ عوض إجراءات باطلة لا يترتب عليها أي أثر فلم تعمل المحكمة على هذا الدفع بمقولة إن الواقعة كانت في حالة التلبس إذ شوهد الطاعن وهو يأخذ الرشوة ، ووجه الخطأ في ذلك أن حالة التلبس يجب أن تكون قارة قبل اتخاذ إجراءات الضبط والتفتيش لا بعد اتخاذ هذه الإجراءات ، وحاصل الوجه الآخر أن الحكم شابه قصور في التسبب إذ لم يرد على دفاع جوهرى للطاعن من أن التهمة ملفقة عليه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن حاصل واقعة الدعوى كما تبينتها المحكمة هو أن سعيد سيد الكفراوي قدم تظالماً إلى إدارة الخدمات الطبية بالحيش طلب فيه إعفاء أخيه ماهر السيد الكفراوي من الخدمة العسكرية لضمفه بصره فنظرت إدارة الخدمات الطبية في هذا التظلم وتبين لها وجه الحق فيه فتقرر إعفاؤه من الخدمة العسكرية وأحيلت الأوراق إلى الطاعن وهو كاتب بالقومسيون الطبي لاتخاذ إجراءات تنفيذ قرار الإعفاء وعندئذ اتصل الطاعن بالمجن عليه سعيد سيد الكفراوي وعرضه بنفسه وبوظيفته طالباً إليه إعطاءه مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً رشوة ليعمل على سرعة تنفيذ قرار القومسيون الطبي وبعد مساومة بينهما اتفقا

على أن يكون مبلغ الرشوة خمسة عشر جنيها فقط وحددا مساء اليوم التالي موعدا لدفع المبلغ ولكن سعيد الكفراوى قصد إلى مركز البوليس الحربى وبلغ الضابط زكى عبد الحافظ بالأمر ثم اتفقا على أن يشهد الضابط واقعة تقديم الرشوة وسلم الضابط إلى سعيد مبلغ عشرة جنيهات ليقدمه إلى الطاعن تنفيذا للاتفاق الذى تم بينهما وفى الموعد المتفق عليه ذهب سعيد والضابط ومعهما الصول عبد العظيم أحمد داود بعد أن ارتدى الأخيران ملابس فير عسكرية ثم قابلوا الطاعن وقدم إليه سعيد مبلغ العشرة جنيهات فوضعه فى جيبه وطالبه بالخمسة الباقية فاعتذر سعيد بعدم وجوده معه وقتئذ وعرض على الطاعن أن يستصحبه ليحضره له فقبل وركبوا جميعا سيارة سعيد الذى قادها بنفسه قاصدا بها إلى مركز البوليس الحربى حيث حرر الضابط زكى عبد الحافظ محضرا أثبت فيه ما حصل وطلب إلى الطاعن أن يخرج ما يجيبه من نقود فأخرجها ومنها مبلغ العشرة جنيهات الذى تسلمه من سعيد ، وقد أورد الحكم الأدلة التى قامت على ثبوت هذه الوقائع فى حق الطاعن ثم عرض لدفاع الطاعن وللدفع ببطلان القبض والتفتيش فقال :
 " وإن المحكمة ترى أن الدفاع قد فاته أن الواقعة التى ثبتت للمحكمة أن المتهم — الطاعن — كان فى حالة تلبس بارتكابه جناية الرشوة فقد شاهد الصول عبد العظيم أحمد داود وهو يتسلم مبلغ الرشوة فيحق له كأي فرد من الأفراد أن يقبض على المتهم المتلبس بالجناية ويقدمه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى وقدم المتهم إلى النيابة العامة التى تولت التحقيق . ثم قال الحكم " إن الأدلة التى ساقها الحكم واستندت إليها فى تصوير الواقعة مستقاة من أقوال الشهود ومن أقوال المتهم فى تحقیقات النيابة وأمامها فى جلسة المحاكمة ... وهى جميعها لما كان خاص غير مستمد من محضر ضبط الواقعة الذى حرره ضابط البوليس الحربى وأن تكليف الضابط للمتهم بإخراجه ما فى جيبه فإنه مهمل قليل فى شأنه من أنه أخرج المبلغ مكرها من جيبه فإن هذا الإجراء لا يؤثر فى صحة ما قرره المتهم فى تحقیقات النيابة من أن المبلغ كان حقيقته فى جيبه وأنه أخرجته منه ويكفى المحكمة فى ثبوت التهمة أن الصول وسعيد الكفراوى شهدا بأن المتهم تسلم من ثانيهما مبلغ الرشوة ووضعه فى جيبه وأنه طلب باقيه " وهذا الذى قرره

الحكم صحيح في القانون ذلك أن حالة التلبس التي شوهد عليها الطاعن لم تكن وليدة الإجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي كما يقول الطاعن بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحربي مشهودا ومن ثم كان لهم وقد شاهدوه متلبسا بجناية أن يسلموه إلى رجال السلطة العامة عملا بنص المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل راقعة الدموي بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها فإنه لا يلزم بعد ذلك أن يتصدى الحكم لدفاع الطاعن الموضوعي ويرد عليه على استقلال ما دام الرد مستفادا من أدلة الإدانة التي أوردها والتي تفيد ضمنا عدم اطمئنانه إلى ذلك الدفاع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساسين وبتعين رفضه موضوعا

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان ومضى ، والسيد أحمد ففني المستشارين .

(٤١)

طعن رقم ١٧٥٢ سنة ٢٧ ق

- (أ) معارضة . حكم . حكم حضوري اعتباري . متى لا يجوز لنهم الطعن بالمعارضة في الحكم الحضوري اعتبارا ؟ م ٢٤١ أ ج .
- (ب) استئناف . أثره . استئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة . عدم تجاوزه ما قضى به في المعارضة . تصدى المحكمة لموضوع الدعوى . غير جائز .

١ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت بحضوريا اعتباريا بتفريم المتهم نهمائة قرش ورد الشيء لأصله فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ، فحكم بعدم جواز المعارضة استنادا إلى أن الحكم الصادر ضد المحكوم عليه هو من الأحكام الجائز استئنافها الأمر الذي يجعل المعارضة فيه غير مقبولة عملا بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

٢ - إن الطعن بالاستئناف المرفوع من المتهم في الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة ، لا يصح قانونا أن يتجاوز ما قضى به في المعارضة ، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه وهو لم يكن مطروحا عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده المذكور بأنه : أجرى عملا خاصا داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف بغير ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ . ومحكمة دكرنس الجزئية قضت

حضوريا اعتباريا بتغريمه ٥٠٠ قرش ورد الشيء لأصله على نفقته . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بعدم جواز نظر المعارضة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه بلا مصاريف .

فطعنت الطاعنة « النيابة العامة » في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون حين قضى في موضوع الدعوى براءة المطعون ضده في حين أن الحكم المستأنف قضى بعدم جواز المعارضة فما كان لمحكمة ثاني درجة أن تتعرض للموضوع وهو لم يطرح عليها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده لأنه أجرى عملا داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف بغير ترخيص من الجهة المختصة وطلبت النيابة العامة عقابه طبقا للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف ، فقضت محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا بتغريم المتهم خمسمائة قرش ورد الشيء لأصله ، فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم فحكم بعدم جواز المعارضة ، ولما استأنف قضت محكمة ثاني درجة حضوريا بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه ، ولما كان الحكم الصادر في المعارضة واستأنفه المحكوم عليه قد أسس قضائه بعدم جواز المعارضة على ما قاله بحق من أن الحكم الصادر ضد المحكوم عليه هو من الأحكام الجائز استئنافها الأمر الذي يجعل المعارضة فيه غير مقبولة عملا بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ذلك ، وكان الطعن بالاستئناف المرفوع من المحكوم عليه لا يصح قانونا أن يتجاوز ما قضى به في المعارضة ، وينبغي على ذلك أنه ما كان للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه

وهو لم يكن مطروحا عليها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة
المتهم مما نسب إليه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ، ولما كان
الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها — والذي استأنفه المحكوم عليه —
قد طبق القانون تطبيقا سائيا ، فإنه يتعين مع نقض الحكم المطعون فيه القضاء
بتأييد الحكم المستأنف .

جلعة ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وعثمان رمزي ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(٤٢)

طعن رقم ١٨١٠ سنة ٢٧ ق

قبض . تفتيش . متى يسوغ لضابط القبض على المتهم احتمالا للحق الذي نحوله له القانون
في المادة ١٣٤ ج ١ ؟ مثال .

متى كان المتهم قد بدا منه ما أثار شبهة الضابط في أمره ، فإن ذلك يستتبع
القبض عليه استمالا للحق الذي نحوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤
من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا ألقى المتهم ورقة من جيبه وهو يجري
في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه — بعد أن اشتهبه
في أمره — فإنه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره ولا يوجب تخليه
عن الورقة أنه كانت ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه
من معاونيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاهن بأنه : أحرز جواهر مخدرة "أفيونا وحشيشا" في
غير الأحوال المرخص فيها قانونا بذلك وبغير مسوغ شرعى وبمقصد الاتجار .
وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ ، ٢ ،
١/٧ ، ٣٣ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ ، ١٢ ،
من الجدول المرفق ، فصدر الأمر بذلك وفي أثناء نظر القضية دفع الحاضر مع
المتهم ببطلان القبض والتفتيش لأنه لم يكن في حالة تلبس تجوز القبض عليه

وتفتيشه ، وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٣ ، ج ٣٥ ، من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات والبندين ١ ، ١٢ ، من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاينة "محمد أحمد حويدق" بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وقالت في أسباب حكمها إن الدفع في غير محله . فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق للنقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن الثابت من الأوراق أن الضابط لاحق الطاعن في الطريق ومعه اثنان من رجال البوليس وقيل إنه ألقى بورقة لم يظهر ما تحويه ولم يكن تخلصه منها بالقائم إلا خوفا ممن يتابعونه ولا سيما وهو قد أنكر صلاته بالمخدر ، وما كان للمحكمة أن تستند إلى القبض وما اتصل به من ضبط على اعتبار أنه قد قدم من الدلائل الكافية ما يبررها قانونا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في بيانه الواقعة الدهوى أن معاون مباحث بندر السنطة اليوز باشي منير شرف الدين ومعه اثنان من البوليس الملكي كانوا على طريق المعاهدة وشاهد سيارة أتوبيس قادمة من ميت غمر في طريقها إلى طنطا ولدى وقوفها نزل نفر من ركابها ومن بينهم الطاعن وعندما وقع نظره على الضابط ومن معه استدار خلف السيارة ثم انحرف متجها إلى الطريق المؤدى إلى مدينة طنطا مما أثار رغبة الضابط في أمره فتعقبه وشاهده يتجه إلى شارع الجعفرية ويسرع الخطى ويخرج ورقة من الجيب الأيسر للمعطف الذي يرتديه وي طرحها على الأرض ثم أخذ يعدو فأمر الضابط رجاله بالقبض عليه والتقط الورقة التي ألقاها المتهم فعثر بداخلها على كمية من الحشيش والأفيون فلما ضبط المتهم أجرى الضابط تفتيشه فلم يعثر معه على شيء من المخدرات ، وانزع الجيب الذي كانت به ورقة المخدرات قبل إلقائها وتبين من تحليله وجود آثار

عاقلة به من مادة الحشيش ومادة الأفيون ، ولما كان الحكم — بعد أن أورد الأدلة على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن — قد تعرض لدفاعه ورد عليه بقوله : ”... إن ضبط كمية المخدرات التي ألقى بها المتهم على الأرض لم يكن نتيجة القبض عليه وتفتيشه وإنما كان نتيجة تخليه عنها ، أما قول الدفاع إن هذا التخلي لم يكن اختياريا فإنه لا يفيد منه لأن الاختيار المشوب هو الاختيار الذي يقع نتيجة إكراه ... ولا يمكن أن يقال إن متابعة رجال البوايس لشخص أثناء مسيره في الطريق العام دون التعرض له أو الحد من تصرفاته إكراها لهذا الشخص ... ” ولما كان ما رده به الحكم سديدا في القانون وكان ما أثبتته الحكم من أن المتهم بدا منه ما أثار شبهة الضابط في أمره مما يسوغ القبض عليه استعمالا للحق الذي خوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأن الطاعن على ما أثبتته الحكم — إذ ألقى بورقة من جيبه وهو يجري في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه ، يكون قد أقدم على ذلك باختياره ، ولا يوصف تخليه عن الورقة ، بأنه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه ، فإذا ما فتح الضابط الورقة بعد التقاطها وتبين أن ما بها هو مخدر فإن الجريمة تصبح وقتئذ في حالة تلبس . لما كان ذلك فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدرات التي ألقاها ومن وجود أثرها في جيب معطفه ، يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن على غير أساس ويتمين لذلك رفض طعنه موضوعا .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، وعبد مطيع اسماعيل المستشارين .

(٤٣)

طعن رقم ١٨١١ سنة ٢٧ ق.

إثبات . اعتراف . تفتيش . دخول رجال البوليس منزل المتهم لتنفيذ إذن التفتيش . اعترافها بعد ذلك أمام وكيل النيابة . الاعتراض على الاعتراف بمقولة أنه تولد عن إكراه . غير صحيح .

متى كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قوة كبيرة إلى منزل المتهم مشروما ، وكانت قد أدلت باعترافها أمام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش ببضع ساعات وفي وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فإنه لا يصح الاعتراض على الاعتراف بمقولة أنه تولد عنه نوع إكراه يتمثل فيما تملك المتهم من خوف من مفاجأة رجال البوليس لها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : أحرزت جواهر مخدرة موهمة بالمخضر أفيونا وحشيشا ، وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ جوالفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم (١) الملحق به : فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم (١) الملحق بمعاينة أمينه محمد أبو عمر

الشهيرة بأمينه غرابه بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة جميع المضبوطات .

فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنها دفعت أمام محكمة الجنايات ببطلان الإذن الصادر بالتفتيش لأنه لم ين على تحريات جدية وصدر في ذات اليوم الذي حرر فيه محضر التحريات مع وجوب أن تسبق تلك التحريات تاريخ إصدار الإذن بفترة كافية ، كما أبدى الدفاع أن الاعتراف المنسوب إلى الطاعنة كان وليد إكراه تمثل في مفاجأتها بدخول رجال البوليس عليها في مسكنها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في بيان واقعة الدعوى أن رئيس مكتب المخدرات بمدينة طنطا قدم لرئيس النيابة تقريراً تضمن أن تحرياته السرية ومراقبته المستمرة للتهمة "الطاعنة" وابنها أسفرتا عن أنهما يتجوران في المخدرات ويتخذان من مسكنهما الكائن بناحية فواج وكرا لهذه التجارة وأن رئيس النيابة ندب للتحقيق أحد وكلاء النيابة الكلية وبعد أن ناقش الضابط المذكور فيما جاء بتقريره انتهى إلى إصدار الأمر بالتفتيش ، وتحدث الحكم بعد ذلك عن دفاع الطاعنة فقال إن المحكمة ترى أن التحريات التي تقدم بها رئيس مكتب المخدرات إلى وكيل النيابة بلغت حداً من الجدية والكفاية يسوغ إصدار هذا الأمر كما تناول الحكم الشق الثاني من هذا الدفاع بشأن ما ادعته الطاعنة من حصول إكراه يشوب اعترافها ، وقال في ذلك إن المتهمة أدلت بهذا الاعتراف أمام وكيل النيابة دون أن يقع عليها إكراه ما ، وأن ما أبداه الدفاع من أنها عند اعترافها كانت متأثرة بعامل الرهبة التي تملكته من دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قوة كبيرة لا يفيد تحقق إكراه أفسد إرادتها وشاب اعترافها ، ذلك لأنها أدلت بهذا الاعتراف أمام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش ببضع ساعات

وفي وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات — لما كان ذلك ، وكان تقرير كفاية التحريات وجديتها متروكا لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى أقرتها عليه تلك المحكمة فلاه لا يقبل من الطاعنة بعد ذلك نعيها بأن هذه التحريات لم تكن جدية ، ولما كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومن معه من رجاله بعد صدور الأمر إليه بالتفتيش وفقا للقانون من وكيل النيابة هو إجراء باشره طبقا للقانون ولا يصح الاعتراض عليه بمقولة إنه تولد عنه نوع إكراه يتمثل فيما تملك الطاعنة من خوف من مفاجأة رجال البوليس لها مما استفزها إلى الإقرار بملكيتها للمخدرات المضبوطة ، لا يصح هذا الاعتراض ، لأن دخول منزل الطاعنة في الظروف التي سبقت الإشارة إليها هو عمل مشروع يقره القانون واطمأنت المحكمة إلى سلامة اعتراف الطاعنة أمام وكيل النيابة المحقق وفي وقت — كما قالت المحكمة في حكمها — توافرت فيه كل الضمانات التي تكفل لها حرية الدفاع عنها — لما كانت ذلك ، فإن استناد الحكم في قضائه بإدانة الطاعنة إلى نتيجة التفتيش وإلى الاعتراف الذي أدلت به الطاعنة أمام النيابة هو استناد سليم لا غبار عليه ولا منافاة فيه لحكم القانون ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٨

رئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى
كامل ، وعثمان ومزى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٤٤)

طعن رقم ١٨١٩ سنة ٢٧ ق .

تموين . قانون . مخالفة المتهم لأحكام القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بعدم إرسال البيانات
تالخصة بالكاوتشوك . صدر القرار رقم ٥٤ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ سنة ١٩٥٧
بمد أجل إرسال البيانات . استفادة المتهم من ذلك . م . ع .

إن القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى
بوجه لإباحة الفعل المنصوص على تجريمه في المادة الأولى من هذا القرار
المقابلة للسادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ إذ أطال أجل إرسال
البيانات المطلوبة إلى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ ومن ثم فإن المتهم يستفيد من ذلك
باعتباره قانوناً أصح طبقاً للسادة الخامسة من قانون العقوبات ما دام قرار مد
أجل إرسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يخطر مراقبة التموين المختصة في الميعاد
المقرر قانوناً بكتاب موصى عليه يبين به الوارد والمبيع من الكاوتشوك خلال
شهر مايو سنة ١٩٥٦ . وطلبت عتاقه بالمواد ١ و ٢ و ٣ من قرار وزارة التموين
رقم ١٣١ سنة ١٩٥٣ والجدول المرافق . ومحكمة جناح دسوق الجزئية سمعت
هذه الدعوى وفضت حضوراً بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ — عملاً بمواد
الاتهام مع تطبيق السادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتغريم المتهم مائة
جنيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة

الحكم نهائيا . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية قضت بحضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة جنيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ دانه في جريمة عدم إخطار مراقبة التموين في الميعاد المقرر قانونا بكتاب موصى عليه مبين به الوارد والمبيع من الكاوتشوك خلال شهر مايو سنة ١٩٥٦ مع أن القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد أعفى من العقاب في هذه الجرائم وقد صدر هذا القرار بعد توجيه الاتهام إلى الطاعن وقبل الحكم عليه وقد أشارت إلى ذلك محكمة أول درجة ولكنها أخطأت حين قالت إن المتهم لا يستفيد من الإباحة التي أتى بها هذا القرار ، وهذا مخالف للمادة الخامسة من قانون العقوبات التي تنص على أنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المنسوب إلى الطاعن هو أنه لم يرسل بيانا إلى مراقبة التموين عن الوارد والمبيع من الكاوتشوك خلال شهر مايو سنة ١٩٥٦ وهو ما يعتبر جريمة بمضى عشرة أيام من الشهر التالي دون تقديمه طبقا للقرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ أي في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٦ — وكان القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ قد ألغى بالقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعمول به ابتداء من ١٦/٦/١٩٥٦ أي بعد حصول الجريمة وقد نصت المادة ٢ من القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ والمعمول به في ٢٩/٥/١٩٥٧ على أن يعفى من العقوبة على مخالفة أحكام المادة الأولى من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ (المقابلة للمادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣) إذ قام المخالف بتنفيذ ما يقضى به تلك المادة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القرار — وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القرار أن وزارة التموين

نما ترحت إعفاء المتأخرين عن إرسال البيانات في المواعيد التي حددها القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ من العقوبات المنصوص عليها ومنعهم مهلة لا تتجاوز شهرا من تاريخ نشر هذا القرار يتقدمون فيها بالإخطار عن الشهور السابقة — وكان مفاد ما تقدم أن القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ هذا أن يوجه لإبادة الفعل المنصوص على تجريمه في المادة الأولى من هذا القرار المقابلة للمادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ إذ أطال أجل إرسال البيانات المطلوبة إلى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٧ — وكان قرار مد أجل إرسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى — لما كان ذلك — فإن الطاعن يستفيد من ذلك باعتباره قانونا أصلا طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات ويصبح جريمة غير قائمة ويتعين قبول هذا الوجه ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء براءة المتهم .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، والسيد أحمد مفيتي المستشارين .

(٤٥)

طعن رقم ١٨٢٠ سنة ٢٧ ق

- (أ) استئناف . دعوى مدنية . متى يجوز لأهم استئناف الدعوى المدنية بغیر تقيد بنصاب معين . ؟ م ٣٠٤ ج .
- (ب) دعوى مدنية . تقدير قيمتها . تعويض . تقدير قيمتها دائما بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف بأنه مؤقت .

١ - يشترط لصحة استئناف المتهم بالحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية بغیر تقيد بنصاب معين أن يكون استئنافه للحكم الجنائي جائزا ، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز استئناف المتهم المرفوع عن الحكم الصادر بتفريمه خمسمائة قرش وبالزامه بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحا لا مخالفا فيه للقانون .

٢ - إن دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائما بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت .

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعوى الجنحة المباشرة على الطاعنين أمام محكمة عابدين الجزئية بمرضية متهمين إياهما بأنهما : المتهم الأول ضربت المدعى بالحق المدني الثاني (السيد حسين أمين) ضربا لم يترك به أثرا ببدنه ، كما أتلقت المتهمة الثانية ملابس المدعية بالحق المدني الأولى (الست وجيده أحمد أبو العلا) بقصد الاساءة . وطلبا معاقبتهم بالمادتين ٢٤٢ و ٣٦١ من قانون العقوبات

كما طلبا إلزامهما متضامتين بأن تدفعا لهما قرشا صافا واحدا تعويضا مؤقتا مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة ، وفي أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة المشار إليها ، دفع الحاضر مع المتهمين بعدم قبول الدعوى لعدم سبقها ببلاغ إلى مأمور الضبط القضائي المختص ، وبعد أن أتمت نظرها قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ٣٦١ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الثانية — أولا — برفض الدفع المبدى من المتهمين بعدم قبول الدعوى ، وبقبولها . وثانيا — بتغريم كل من المتهمين خمسمائة قرش بلا مصاريف وإلزامهما بأن تدفعا للمدعين بالحقوق المدنية قرشا صافا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . وفي أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة مصر الابتدائية دفع الحاضر مع المدعين بالحقوق المدنية بعدم جواز استئناف المتهمين تطبيقا للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وبعد أن أتمت المحكمة نظره قضت حضوريا بقبول الدفع بعدم جواز الاستئناف وبعدم جوازه لرفعه عن حكم غير قابل له . فطعنت الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الشككة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وقالت الطاعتان في بيان ذلك إن الحكم الابتدائي المستأنف إذ صدر عليهما بالغرامة والتعويض المؤقت وكانت الميزانية بتعويض مؤقت تجعل الدعوى المدنية غير مقدرة القيمة ، فيكون تقديرها على أساس المادة ٤٤ من قانون المرافعات التي تعتبر قيمتها زائدة عن ٢٥٠ جنيتها ولا محل لتطبيق المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ لا يمكن القول إن الحكم الصادر في دعوى اللجنة المباشرة قاصر على إحدى الدعويين المدنية أو الجنائية — نظرا لما بينهما من الارتباط — فإن الحكم الاستئنافي المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون ، إذ قضى بعدم جواز الاستئناف .

وحيث إنه لما كانت المادة ٤.٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد بينت الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام الصادرة في الجنح والمخالفات كما خص القانون المذكور المادة ٤.٣ منه لبيان الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية المرتبطة بهذا النوع من الجرائم سواء من المدعى بالحقوق المدنية أو من المسئول عنها أو من المتهم فيما يختص بالدعوى المدنية وحدها. مما يؤكد أن الأحوال التي يجوز فيها للمتهم استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية هي غير الأحوال التي يجوز له فيها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية وحدها لاختلاف النصاب في كل من الدعويين وأن مناط استئنافه للحكم الذي يصدر عليه بغير الغرامة والمصاريف ، أن يكون الحكم بذلك صادرا عليه في الدعوى الجنائية ذاتها أي بعقوبة أخرى أصلية أو تكميلية غير الغرامة والمصاريف لا بالتعويض في الدعوى المدنية . لما كان ذلك وكانت المادة ٤.٣ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة في أن استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في الجنح والمخالفات لا يكون جائزا إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي ، وكانت دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائما بمقدار مبالغ التعويض المطلوب وأوصف فيها للطلب بأنه مؤقت ، فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من الطاعتين عن الحكم الصادر بتغريم كل منهما خمسمائة قرش وبإلزامهما بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، يكون صحيحا لا مخالفا فيه للقانون . ولا يؤثر في صحته أن تكون المادة ٤.٣ من قانون الإجراءات قاصرة على الدعوى المدنية وحدها وأن يكون استئناف المتهم الحكم الصادر عليه في الدعوى الجنائية مجوزا استئنافه الحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية أيضا بغیر تقييد بنصاب معين لأنه يشترط لصحة ذلك أولا أن يكون استئناف المتهم للحكم الجنائي جائزا ، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعتين تنبيان بعد ذلك على الحكم قصوره في الرد على ما أثاراه بشأن بطلان الحكم الابتدائي لاستناده إلى أقوال شاهد لم يسمع في الدعوى .

كما أخطأ الحكم المطعون فيه إذ اعتبر ما حصل من تذييل محضر الجلسة الابتدائية بتوقيع قاض غير الذي وقع على الحكم المستأنف مجرد خطأ مادي صححه توقيع القاضي على محضر الجلسة مع أن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بعدم جواز غير ما ذكر بمحضر الجلسة إلا بطريق الطعن بالتزوير . هذا فضلا عن أن المادة ٢٧٦ من القانون المذكور توجب توقيع رئيس المحكمة على كل صحيفة من صفحات محضر الجلسة ، وأن الطاعتين تمسكًا أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يقع إلا على الصحيفة الأخيرة من محضر الجلسة الابتدائية من قاض غير المذكور اسمه في الصحيفة الأولى من المحضر فلم يعن الحكم المطعون فيه بالرد على هذا الدفاع مما يجعله مشوبًا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " فيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العمومية إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها " لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصورا على الحالة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون وإنما قصد الخطأ في تطبيق القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار إليها في تلك المادة ، وكانت الطاعتان قد استندتا في هذا الوجه إلى خطأ الحكم الابتدائي في تطبيق بعض أحكام قانون الإجراءات بقولها إن الحكم صدر من قاض غير الذي سمع المرافعة وكان الأصل ، اعتبار الإجراءات قد روعيت أثناء الدعوى ، والعبرة في مخالفة الإجراءات أو عدم مخالفتها هي بحقيقة الواقع وكان مجرد الإشارة خطأ إلى شيء منها لا يبرر في حد ذاته القول بوقوع المخالفة بالفعل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تناول ما أثاره الدفاع عن الطاعتين بما مؤداه أنه ثبت من الاطلاع على محضر جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٦ أن الجلسة فتحت بالهيئة السابقة وكانت مشكلة من القاضي أبو العزم إلا أن المحضر قد وقع من القاضي برغش وهو الذي وقع الحكم

وأن عدم إثبات جلوس قاض بدل آخر لسبب من الأسباب في محضر الجلسة لا يعتبر من أوجه البطلان مادام الحكم في ذاته صحيحا ولا يؤثر في صلاحيته أن يشوب محضر الجلسة خطأ مادي صحيحه توقيع القاضي بمحضر الجلسة وكل الحكم هذا التصحيح إذ استند إلى أقوال الشهود الثابتة بالمحضر وكلاهما موقع عليه بامضائه ، وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه مديدا في القانون كما أن مجرد عدم التوقيع من القاضي على كل صفحة من صفحات محضر الجلسة — وهو ما لم أثره الطاعتان أمام المحكمة الاستئنافية — لا يترتب عليه بطلان الإجراءات مادام أن الطاعتين لاتدعيان أن شيئا مما دون في المحضر جاء مخالفا للواقع . لما كان ما تقدم وكان يفرض أن الدفاع عن الطاعتين أثار في مذكرة دفعا ببطلان الحكم الابتدائي لاستناده إلى أقوال شاهد دون سماعه فإنه لا خير على الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا الدفاع مادامت محكمة أول درجة حققت شفوية المرافعة بسماع شهود الإثبات فضلا عن أن الحكم الابتدائي لم يستند في الإدانة إلى أقوال الشاهد المذكور وإنما عرض لما حل لسان شاهد آخر ، وكان بقية ما أورده الطاعتان في هذا الوجه موجها إلى الحكم الابتدائي وهو ما لا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون غير مديد ويتمين رفضه موضوعا مع إلزام الطاعتين بغرامة قدرها عشرة جنيهات .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٨

بهاية السيد حسن داود المستشار ، وبحضور المادة ، محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عطية اسماعيل ، ومحمود علي خاطر المستشارين .

(٤٦)

طعن رقم ١٨٢١ سنة ٢٧ ق .

- (١) دعوى مدنية . رفضا حل المتهم للقاصر . غير جائز . م ١٢٥٣ . ج .
(ب) إجراءات . محضر الجلسة . قصور محضر الجلسة عن ذكر من الشهود ومحال إقامتهم .
لا يجب .

١ - أوجب الشارع بالنص الصريح في المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالغا ، فإذا كان مازال قاصرا ، فلاها توجه على من يمثله قانونا ، ومن ثم فإذا كان المتهم عندما رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصرا ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في خصوص الدعوى المدنية .

٢ - إن قصور محضر الجلسة عن ذكر من الشهود أو محال إقامتهم لا يعيبه لأن هذا القصور لا يجهلهم عند المتهم وهم بعينهم الذين عرفهم بأسمائهم ومحال إقامتهم وأعمارهم الثابتة بمحضر التحقيق الابتدائي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : منذ ثمانية شهور سابقة على ١١ يوليو سنة ١٩٥٦ بدائرة باب الشعرية - هنك عرض بغير أوة وتهديد وهي لم تبأخ بعد الثامنة عشرة من عمرها بأن أوج قضيبه في فرجها وأزال بكارتها وجامعها .

وطلبت توقيع أقصى العقوبة المنصوص عنها في المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات وادعى إبراهيم محمد المطار بحق مدني قبل المتهم بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنح باب الشريعة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا — وبإلزامه بأن يدفع على سبيل التعويض للمدعي بالحق المدني قرشا صافا واحدا تعويضا والمصاريف المدنية ومائتي قرش أتعاب محاماه .

فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت بالمصاريف المدنية وأعطته من المصروفات الجنائية . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينحى في الوجه الأول من طاعنه على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن المدعي بالحقوق المدنية وجه دعواه ضد الطاعن مع أنه قاصر إذ قدر الطبيب الشرعي سنه بعشرين سنة وما كان يجوز قبول الدعوى المدنية عملا بحكم المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم وبوشرت إجراءاتها في مواجهته وصدر الحكم بالتعويض عليه . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن "ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً ، وعلى من يمثله إن كان فاقدا الأهلية ، فإن لم يكن له من يمثله ، وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله طبقاً للمادة السابقة" ولما كانت الأسباب التي بني عليها حكم محكمة أول درجة بالتعويض وأخذ بها الحكم المطعون فيه قد أشارت إلى

ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى من أن سن المتهم عند الكشف عليه يبلغ عشرين سنة ، لما كان ذلك وكان يبين من شهادة الميلاد المقدمة من الطاعن لهذه المحكمة أنه ولد بتاريخ ١٣ من يوليو سنة ١٩٣٦ ، وينبئ على ذلك أن المتهم عندما رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصرا ولما كان الشارع قد أوجب بالنص الصريح الذى سلف ذكره لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالغاً ، فاذا كان ما زال قاصرا فانها توجه على من يمثله قانونا ، لما كان ذلك فان محكمة الموضوع إذ قضت بقبولها وتأييد الحكم بالتعويض الصادر فيها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويتمين لذلك نقضه في خصوص الدعوى المدنية والقضاء بعدم قبولها وإلزام المطعون ضده بمصروفاتها .

وحيث إن محصل الوجهين الثانى والثالث من الطعن أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا ببطلان إجراءات المحاكمة وبالقصور ، ذلك بأن الثابت بمحضر الجلسة أن المدعى بالحقوق المدنية طلب سماع شهادة والدته المتهم مع أن الطاعن هو الذى تقدم بهذا الطلب ، كما أن محضر الجلسة قد خلا من بيان سن الشاهدة المذكورة ومحل إقامتها ولم يذكر ممن صدرت الأسئلة التى وجهت إليها وفضلا عن ذلك فقد طلب الدفاع تحليل دماء الطفل الموارود لمعرفة إن كان ينسب للطاعن أم لا وهو دفع جوهرى يتعلق به الفصل فى ثبوت التهمة أو نفيها ذلك إلى أن المجنى عليها قوت فى التحقيق وأمام محكمة أول درجة أن والدته المتهم أزال ما علق بها من دماء نزفت نتيجة ارتكاب الجريمة فى حين أن التقرير الطبى أثبت أن غشاء البكارة سليم وهو تناقض كان على المحكمة أن ترفعه ، وأخيرا فقد ادعت المجنى عليها أن الطاعن استعمل معها القوة ولو صدق ما قالته لتمزق غشاء البكارة وقد أثار الدفاع ذلك أمام المحكمة الاستئنافية فأغفلت الرد عليه مع أهميته .

وحيث إن ما ورد بمحضر الجلسة من أن المدعى بالحقوق المدنية طلب سماع شهادة والدته المتهم هو من قبيل الخطأ المسادى الذى لا يقدح فى سلامة الحكم ،

كما أنه لا يعيبه قصور محضر الجلسة عن ذكر سن الشهود أو محال إقامتهم ، لأن
خلو المحضر من هذه البيانات لا يصح وجها للطعن لأن هذا القصور لا يجهلهم
هندامتهم وهم بعينهم الذين عرفهم بأسمائهم ومحال إقامتهم وأعمارهم النابتة بمحضر
التحقيق الابتدائي ، لما كان ذلك وكان ما يشكو منه الطاعن من أن المحكمة لم
تجبه إلى طلبه تحليل دماء المولود غير متعلق بموضوع الدعوى ولا هو لازم
للفصل فيها ، وقد أثبت الحكم واقعة هتك العرض المسندة إلى الطاعن بأدلة
سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا
لأسبابه قد خلاص للاعتبارات المعقولة التي أوردتها إلى أن الحادث قد وقع
برضاء المجنى عليها وعلى غير كره منها وكانت واقعة إزالة الدماء قد ساقتها المحكمة
هند سرد ما حصلته من أقوال المجنى عليها ولم تتخذ منها في ذاتها دليلا على
الإدانة ، لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في الوجهين الثاني والثالث من
طعنه لا يكون له محل ، ويتمين لذلك ونفهما موضوعا .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد مطيه اسماعيل ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٤٧)

طعن رقم ١٨٢٣ سنة ٢٧ ق

إثبات . اعتراف . حكم "تسيب كاف" . إدانة المتهم استنادا إلى الأدلة القائمة في الدعوى بعد استبعاد الاعتراف . التزيد الخاطى . في الحكم بإمكان الأخذ بالدليل المستند من الاعتراف غير الاختيارى . لا صيب .

متى كان الحكم إذ استبعد الاعتراف الذى أدلى به المتهم أمام ضابط المباحث من عداد أدلة الدعوى ، قد أفصح عن كفاية باقى الأدلة للقضاء بإدانته وكان ما أورده الحكم من ذلك سائغا فى العقل والمنطق وكافيا لجملة ، فإن ما استطرده إليه الحكم تزيدا من القول بإمكان الأخذ بالدليل الذى يكشف عنه الاعتراف غير الاختيارى — وهو تقرير قانونى خاطىء لا يتفق وفقه قانون الاجراءات الجنائية — لا يعيب الحكم ولا يؤثر على سلامته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — زينهم يوسف خلف و ٢ — عبد المعطى سالم العطار (الطاعنين) و ٣ — قطب محمد الزيات و ٤ — أحمد الشناوى ربيع . بأنهم قتلوا عمدا ومع سبق الاصرار سالم أحمد أبو شادى بأن اتفقوا بينهم على قتله وبيتوا النية على ذلك واستدرجوه ليلا إلى مكان الحادث ثم قاموا بسد مسالك الهوائية قاصدين من ذلك قتله ، فتوفى بأسفكا كتم النفس كما هو موضح بالتقرير الطبى الشرعى . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم

بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فصدر الأمر بذلك ، ومحكمة جنابات طنطا قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني (الطاعنين) أولا — بمعافاة كل منهما بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة . وثانيا — ببراءة كل من قطب محمد الزيات وأحمد الشناوى ربيع محاسبه إلهما . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن الطاعن يدعى طعنه على أن الحكم المطعون فيه انطوى على تناقض وخطأ جوهريين ذلك أنه بعد أن قرر استبعاد الاعتراف الصادر من المتهمين لضابط البوليس لأنه وليد إكراه عاد الحكم فاعتمد أقوال الشهود الذين سمعوا هذا الاعتراف المشوب أمام الضابط — كما استند أيضا إلى واقعة اكتشاف جثة القتيل التي أرشد عنها الطاعن وزميله تحت تأثير الإكراه والضرب وكان يتعين استبعاد كل دليل ترتب على الاعتراف الباطل — هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يستظهر نية القتل في تدليل مستقل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدهرى عرض إلى أدلتها فتحدث عن اعتراف الطاعن وزميله في قوله "وحيث إنه بالنظر إلى الشكوك إلى تحوم حول كيفية حصول ضابط المباحث على الاعتراف من المتهمين الأول والثاني والتي تأيدت بوجود إصابات بجسميهما فإن المحكمة تطرح هذا الاعتراف ولا تعول عليه كدليل في إثبات إدانة هذين المتهمين — وترى المحكمة أن في القضية من الأدلة الأخرى الغير مستمدة من هذا الاعتراف ما يكفي لإقناعها بيقين باعتراف المتهمين المذكورين بالحريجة المسندة إليهما . " ثم أورد الحكم هذه الأدلة في قوله : " إن أقوال والدته المجنى عليه ومحمد السيد بطه وإبراهيم بسيونى الزبراوى وإبراهيم الفحل والخفير محمد على النقيب قاطعة في أن هذين المتهمين حضرا إلى المجنى عليه في منزله مساء يوم الحادث ومحباه إلى مقهى محمد بطه حيث أمضيا معه بعض الوقت ثم غادروا هم الثلاثة بلدة المرازقة متجهين نحو بلديهما

الشين ومروا في طريقهم إليها على خفير النقطة الثابتة مجد على التقييب ثم اختفى المجنى عليه بعد ذلك ولم يظهر له أثر حتى عثر على جثته في تربة السماحات ثم أشار الحكم بعد ذلك إلى اعتراف المتهمين أمام بعض الشهود في وقت لاحق للاعتراف الذي سبق أن أدليا به أمام الضابط فقال "وحيث إن الثابت من أقوال الشهود عبد الحفيظ عبد الغفار وبسيون شعبان وعطيه كامل حميد على النحو السالف بيانه والتي تثق المحكمة بصدقها أن المتهمين الأول والثاني (الطاهنين) اعترفا أمامهم بأنهما قتلا المجنى عليه بطريق الخنق على حد قول الشاهد الأول وكنتم النفس على حد قول الشاهدين الآخرين وأنهما ألقيا جثته في تربة السماحات بعد أن ألقاها بحجر وأنهما أيضا أرشدا عن المكان الذي ألقيا الجثة فيه وقد عثر فعلا على الحجر في هذا المكان ووجد مربوطا بحبل كما عثر على الجثة على مسافة غير بعيدة من هذا المكان بعد أن انفصل الحجر عنها بفعل التيار وجرفها هذه المسافة — وحيث إن المحكمة ترى أن المتهمين الأولين حين اعترفا أمام هؤلاء الشهود بقتل المجنى عليه وحين أرشدا عن المكان الذي ألقيا فيه الجثة في تربة السماحات كانا بكامل حريتهما واختيارهما ولم يكونا واقعين تحت تأثير أى تهديد أو إكراه وبفرض أنه وقع عليهما إكراه من الضابط أو من رئيس النقطة في وقت سابق كما يزعمان فإنه لم يكن لهذا الإكراه أى تأثير عليهما عندما اعترفا أمام الشهود بقتل المجنى عليه وحين أرشدا عن المكان الذي عثر فيه على الحجر والجثة وقد اعترف المتهم الأول (الطاهن الأول) في تحقيق النيابة بأنه أرشد فعلا عن المكان الذي عثر فيه على الجثة في تربة السماحات " ثم استطرد الحكم يسوق أدلته في قوله "وحيث إنه فوق هذا وذاك فإن أقوال المتهم الأول في المحضر المحرر بمعرفة مأمور مركز قلين المؤرخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٥ تلك الأقوال التي صدرت منه وهو بكامل اختياره إذ هو لم يدع لا في تحقيق النيابة ولا أمام المحكمة أن هذا المأمور اشترك في ضربه أو إكراهه بأي طريق آخر على الإدلاء بهذه الأقوال — هذه الأقوال تعتبر دليلا قائما بذاته مستقلا عن الاعتراف الصادر من هذا المتهم أمام ضابط المباحث فيصح الاستدلال بها — وترى المحكمة أن هذه الأقوال تفيد أيضا ارتكاب المتهمين الأول والثاني (الطاهنين) الجريمة المسندة إليهما وقد

اعترف المتهم الأول في تحقيق النيابة بصدور هذه الأقوال منه وادعى أنها غير صحيحة وهو ادعاء باطل إذ ليس ما يدعوه لأن يعترف كذبا طواعية واختيارا بما يفيد اشتراكه في ارتكاب جريمة قتل محمد لم يرتكبها " . لما كان ذلك وكان الحكم إذ استبعد الاعتراف الذي أدلى به الطاعنان أمام ضابط المباحث من عداد أدلة الدعوى قد أفصح عن كفاية الباقي منها للقضاء بإدانتها بما قاله من أنه يتخذ من اعتراف الطاعن الأول أمام مأمور المركز بارتكاب الجريمة مع زميله الطاعن الثاني دليلا قائما بذاته مستقلا عن الاعتراف المشوب الصادر أمام ضابط المباحث ويصح الاستدلال به قبل المتهمين لأنه صدر عن حرية واختيار - وكان ما أورده الحكم من ذلك سائغا في العقل والمنطق وكافيا لحمله - أما ما استطرده إليه الحكم تزيذا من القول بإمكان الأخذ بالدليل الذي يكشف هذه الاعتراف غير الاختياري فهو تقرير قانوني خاطيء لا يتفق وفقه قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أنه لا يعيب الحكم المطعون فيه ولا يؤثر على سلامته - لما كان ذلك وكان الحكم قد استخلص نية القتل مما أورده مفصلا عن ظروف الدعوى وملايساتها وما انتهى إليه تقرير الصفة التشريعية في قوله " إن المجنى عليه والمتهمين (الطاعنين) ألفوا عصاية لسرقة المواشي وردها إلى أصحابها بالحلوان وقيل الحادث ببضعة أيام سرقوا بجاموسة لقطب سلامة وتقابل المجنى عليه مع صاحبها وعرض عليه ردها بالحلوان وبعد المساومة تم الاتفاق بينهما على مبلغ ٢٨ جنيا دفعها صاحب الجاموسة للمجنى عليه وفعلا أعيدت الجاموسة إلى صاحبها صباح يوم الحادث (١٥ من مارس سنة ١٩٥٥) وحدث عند اقتسام مبلغ الأتاوة بين المجنى عليه وشريكه أن أخفى المجنى عليه عنهما حقيقة المبلغ الذي قبضه وادعى أنه قبض أقل منه بكثير وسلمهما نصيبهما على هذا الأساس غير أن المتهمين كشفوا حقيقة الأمر في نفس اليوم وعز عليهما أن يقدم المجنى عليه على خداعهما والاستهتار بهما إلى هذا الحد فصمما على الانتقام منه وبينما النية على قتله وأعدا عدتهما لذلك وقصدا في مغرب يوم الحادث إلى منزله ببلدة المرازقة حيث قابلاه واصططححاه إلى مقهى في نفس البلدة (لحمد السيد بطه) حيث أمضوا معه بعض الوقت ثم انصرفوا سويا وقت العشاء

وساروا في الطريق المؤدى إلى بلدنا (الشين) وصروا في طريقهم إليها على نقطة السبيل الثابتة الواقعة في هذا الطريق ولما خلا الجولتهم وسنحت لهما فرصة الانفراد بالجنى عليه انقضا عليه وكتمان نفسه وأزهقا روحه . . . “ .
ولما كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من توافر نية القتل لدى الطاعن الثاني هو استخلاص سائق من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه ، فإن الحكم يكون سائيا لم يخطئ القانون في شيء ولا هو قد جاء قاصرا لأسباب ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٥٨

بإقامة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وعثمان رمزي ،
والسيد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٤٨)

طعن رقم ١٢٣٦ سنة ٢٧ ق .

حكم . حكم حضوري اعتباري . متى تجوز المعارضة فيه ؟

إن المعارضة في الحكم الصادر حضوريا اعتباريا جائزة القبول إذا أثبت
المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم المعارض
فيه ، فإذا كان المعارض قد سبق إلى تقديم عذره ودليله قبل الحكم الحضوري
الاعتباري فإنه لا يبقى لإجازة معارضته سوى تصديق هذا العذر باعتماد دليله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : امتنع عن دفع نفقة لزوجته (لوس روفائيل
أرمانوس) رغم صدور حكم قضائي واجب النفاذ مع مقدراته على الدفع ورغم
سبق الحكم عليه في اللجنة رقم ٢٤٤٥ سنة ١٩٥٤ زيتون . وطلبت عقابه
بالمادة ٢/٢٩٣ من قانون العقوبات . وادعت لوس روفائيل أرمانوس بحق
مدني قبل المتهم بقرش صاغ واحد تمويضا مؤقتا . ومحكمة جنح الزيتون الجزائية
قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات بحبس المتهم أربعة
شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدنية
بالحق المدني مبلغ ١ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية
وأعفته من المصاريف الجنائية فامتأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية
قضت حضوريا اعتباريا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته
بعدم جوازها وأعفته من المصروفات الجنائية . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن حاصل وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ القانون إذ قضى بعدم جواز المعارضة المرفوعة منه من الحكم الاستثنائي الموصوف بأنه حضوري اعتباري اطراحا من الحكم المطعون فيه للشهادة المرضية المقدمة قبل صدور الحكم الحضوري الاعتباري لعلّة غير سائغة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة ملف الطعن أن الطاعن حضر أولى جلسات المحاكمة في ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦ ثم تخلف عن الحضور في الجلسة التالية وحضر بحاميه مقررًا أن موكله مريض وقدم شهادة بمرضه فأجالت المحكمة الاستئنافية الدعوى لمرض المتهم وكافت النيابة بإعلانه ولما لم يحضر في الجلسة التالية أجالت الدعوى لجلسة ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٦ ثم لجلسة ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ لإعلانه أيضا وفي هذه الجلسة الأخيرة نودي المتهم ولم يحضر فصدر الحكم حضوريا اعتباريا بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . فعارض فيه المتهم على أساس تحقق العذر المانع من الحضور وهو المرض وتقديم دليله قبل الحكم الذي صدر عليه حضوريا اعتباريا بقوة القانون يقضى بالحكم المطعون فيه بعدم جواز المعارضة . لما كان ذلك وكانت المعارضة في الحكم الصادر حضوريا اعتباريا بجائزة القبول إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم المعارض فيه ، وكان الطاعن قد سبق إلى تقديم هذه ودليله قبل الحكم الحضوري الاعتباري فلم يبق لإجازة معارضته سوى تصديق هذا العذر باعتماد دليله وهو الشهادة المرضية ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بشأن عدم كفايته هذا لمرض لدى الطاعن وهو التهاب البللوري وأن هذا المرض لا يمنعه مطلقا من حضور الجلسة لا يؤدي إلى مارتبة عليه من رفض الثقة في الشهادة أو الشك في عذر المرض . لما كان ما تقدم فإن الحكم بعدم جواز المعارضة يكون على هذا الأساس معيبا بما يستوجب نقضه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة جنح استئنافية أخرى .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داردا المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(٤٩)

طعن رقم ١٨٢٧ سنة ٢٧ ق

دفاع . محام . إعادة القضية إلى المرافعة وإجراء تحقيق فيها دون حضور المحامي الذي حضر
التحقيق الأول . إخلال بحق الدفاع .

متى كانت المحكمة بعد أن أنمت تحقيق الدعوى واستتمت إلى دفاع المتهم
أعادتها إلى المرافعة وأجرت تحقيقا فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق
الأول من مبدئه أو ترافع في الدعوى على أساسه فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم
في الدفاع ولا يغني عن ذلك ما أثبت بمحضر الجلسة من حضور محام عن المحامي
الأصيل مادامت المحكمة لم تدبين ما إذا كان الأخير قد أخطر بقرارها الصادر
بعد إتمام المرافعة وحجز القضية للداولة ، ولم توضح كيف كانت نيابة المحامي
الحاضر عن المحامي الأصيل وهل كان ذلك بناء على تكليف منه أو من المتهم
أو كان من قبيل التطوع وهل اطلع المحامي الحاضر أو لم يطلع على ماتم في الدعوى
من تحقيق سابق في حضور المحامي الأصيل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهم الأول — مع آخر قسلا
عبد الصبور فرغلي محمد عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن عمدا النية على القتل
وأعدا لذلك أسلحة نارية بندقية ومسدسا وترصداه في طريق اعتاد المرور فيه
حتى إذا ما ظفرا به أطلقا عليه أميرة نارية قاصدين قتله فأصابه أحدهما وحدثت

به نتيجة لذلك الأصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته والمتهم الثاني شرع في قتل عبد الرازق عثمان عبد الرازق عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو اسعاف المجنى عليه بالعلاج والمتهم الثالث — شرع في قتل سيد عمر عثمان عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية قاصدا من ذلك قتله وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو عدم إحكام الرماية . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١/٢٣٤ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات فقررت الغرفة بذلك . وأدعى بحق مدنى كل من : ١ — جابر فرغلى (أخى القتيل) بصفته وصيا على القصر وهم : رمضان ومختار وهاشور وسليه أولاد القتيل عبد الصبور فرغلى محمد قبل المتهم الأول بقرش صاغ واحد تعويضاً مؤقتاً و ٢ — عبد الرازق عثمان "المجنى عليه" قبل المتهم الثانى بمبلغ مائة جنيه تعويضاً .

ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول والمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من نفس القانون بالنسبة للمتهم الثانى وبها أيضاً للمتهم الثالث أولاً — بمعاقة حسن على حسن بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة وبالزامه بأن يدفع الى المدعى بالحق المدنى جابر فرغلى محمد بصفته وصياً على قصر المرحوم (عبد الصبور فرغلى محمد محمود) مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وثانياً بمعاقة حسن بنحيت محمد بالأشغال الشاقة سبع سنين وبالزامه بأن يدفع الى المدعى بالحق المدنى عبد الرازق عثمان عبد الرازق مبلغ خمسين جنيهاً على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وثالثاً — بمعاقة أحمد محمد بنحيت بالأشغال الشاقة خمس سنين .

فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما ينعمه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أدخلت بحقه في الدفاع ذلك بأن الدفاع عن الطاعن أثار جدلا حول اتجاه العيار الذى أصاب المبنى عليه وبعد انتهاء المرافعة وإتمام المداولة أصدرت المحكمة قرارها وهو يقضى باستمرار المرافعة لليوم التالى لمناقشة الطيب الشرعى فى ما جاء بتقريره بالنسبة للمبنى عليه الذى اتهم الطاعن بقتله وكان صدور هذا القرار بعد إنهاء الجلسة وانصراف محامى الطاعن وسفره إلى مقر عمله بالقاهرة ولم يكن الطرف يسمح له بمعرفته فلما كان اليوم التالى ناقشت المحكمة الطيب الشرعى بحضور محام لم يعهد الطاعن إليه أمر الدفاع عنه فلم يشترك فى المناقشة ولم يترافع واقتصر على أن صمم على الطلبات ثم أصدرت بعد ذلك حكما فى الدعوى بإدانة الطاعن بـ ١٠ مدرة حقه فى الدفاع .

وحيث إن الثابت من محاضر الجلسات والحكم أن القضية نظرت فى يوم ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ وبعد أن تمت المرافعة فيها حجت المداولة وبعدئذ أصدرت المحكمة قرارا باستمرار المرافعة لجلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ أى لليوم التالى لمناقشة الطيب الشرعى فى ما جاء بتقريره بالنسبة للمبنى عليه عبد الصبور فرغل عبد الذى اتهم الطاعن بقتله وأمرت بحجز المتهمين وفى اليوم التالى حضر الطيب الشرعى وأثبت بحضور الجلسة حضور محامى عن المحامى الأصيل عن الطاعن وبعد أن ناقشت المحكمة الطيب الشرعى مناقشة لم يشترك فيها المحامى الحاضر الذى اقتصر دوره على أن صمم على الطلبات أصدرت حكما بإدانة الطاعن مستندة فيما استندت إليه فى الإدانة إلى أقوال الطيب الشرعى فى الجلسة التى صدر فيها الحكم .

وحيث إنه يبين فيما سبق أن المحكمة بعد أن أتمت تحقيق الدعوى واستتمت إلى دفاع الطاعن أمادتها إلى المرافعة وأجرت تحقيقا فيها دون حضور المحامى الذى حضر التحقيق الأول من مبدئه وترافع فى الدعوى على أساسه ولما كان القانون يوجب أن يكون لكل متهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه وكان هذا

الدفاع الذى يتطلبه القانون يجب أن يكون دفاعا حقيقيا وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المدافع ملما بما أجرتة المحكمة وتجريه من تحقيق طوال المحاكمة فان المحكمة إذا اكتفت عند مباشرة تحقيق جديد فى الدعوى بحضور محام ثبت فى محضر الجلسة أنه حضر من المحامى الأصيل دون أن تبين ما إذا كان الأخير قد أخطر بقرارها الصادر بعد إتمام المرافعة وحجز القضية للداوله باستدعاء الطيب الشرعى لمناقشته بالجلسة ولم توضح كيف كانت نيابة المحامى الحاضر من المحامى الأصيل وهل كان ذلك بناء على تكليف منه أو من المتهم أو كان من قبيل التطوع وهل أطلع المحامى الحاضر أو لم يطلع هل ما تم فى الدعوى من تحقيق سابق فى حضور المحامى الأصيل إذا اكتفت المحكمة بذلك تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب حكمها ويوجب نقضه . لما كان ذلك فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين جميعا لحسن سير العدالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم احنامل ، ومصطفى كاجل ، ميثان ومزى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٥٠)

طعن رقم ١٨٤٥ سنة ٢٧ ق

سرقة . سرقة باكره . الاعتداء الذى تنفر به جريمة السرقة باكره . اعتبار كل من ساهم فيها قاعل في الجريمة .

لا يشترط في الاعتداء الذى تنفر به جريمة السرقة باكره أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل إنه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس وكل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهى عبارة عن فعلين "السرقة والاعتداء" فهو قاعل في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما : سرقا القطن المبين بالمحضر لمحمد وزيرى محمود بطريق الإكراه الواقع على حارس الزراعة أحمد محمود حسن بأن طعنه الأول يسكين فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقوير الطبى معطلا بذلك مقاومته وتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة وطلبت إلى غرفة الإتهام إحاطتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادة ١٤/٣ - ٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت بحضوريا بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٥٧ عملا بمادة الإتهام بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث ان مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الواقعة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه مبناها أن الخفير الزراعى أحمد محمود حسن كان يقوم بحراسة زراعة قطن لمحمد وزيرى فوجد الطاعن الثانى يسرق من القطن فاستغاث فحضر على استغاثته شاهدان من الجيران وأن الطاعن الثانى استغاث فحضر أخوه الطاعن الأول واعتدى على الخفير بسكين كانت معه ولذا للطاعنان بالفرار ولو صحت هذه الواقعة فإنها لا تكون إلا جنحة سرقة من الطاعن الثانى وضرب من الطاعن الأول ويكون الحكم وقد اعتبر الواقعة سرقة بالإكراه بالنسبة للطاعنين قد أخطأ القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله " أنه بينا كان الخفير الزراعى أحمد محمود حسن يمر بزراعة القطن التي يحرسها في الساعة ٤.٣٠ من صباح يوم الحادث وجد المتهم الثانى وهو يجنى في هذه الزراعة بقصد سرقتها فأمسك به واستغاث بالشاهدين حمدان حسين وعلى أحمد كريم اللذين حضرا إليه وعندئذ خرج المتهم الأول من نفس الزراعة واعتدى على المجنى عليه بسكين كانت معه ثم لاذ المتهمان بالفرار ومعهما القطن المسروق " وأضاف الحكم في معرض للتدليل على ثبوت التهمة قوله .. " ومن حيث ان واقعة السرقة قد توافر الدليل على صحتها من الأدلة السانف بيانها كما أن ركن الإكراه قد قام الدليل عليه مما تضمنته أقوال الشهود إذ قرروا جميعا أن اعتداء المتهم الأول على خفير الزراعة بسكين إنما كان بقصد إفلات أخيه المتهم الثانى وبقصد الهروب بالمسروقات وانهما هربا بها فعلا " . لما كان ذلك وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعنين كانا في الحقل لسرقة القطن وأن أحدهما ابتدأ فى جنى القطن فعلا فلما قبض عليه الخفير حضر الثانى وفى سبيل تمكينه من التخلص من الخفير والفرار بالمسروقات — طعن الخفير بالمدية وتمكن الطاعنان من الفرار بالقطن المسروق أى أن الحكم قد بين قيام الارتباط بين الاعتداء الذى وقع على المجنى عليه وبين جريمة السرقة وهو كل ما يتطلبه القانون لتوفر جريمة السرقة بإكراه المنصوص عليها فى المادة ٣١٤ من قانون العقوبات وكان لا يشترط

في الاعتداء الذي تتوافر به هذه الجريمة أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل انه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس، وكل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهي عبارة عن فعّالين "السرقه والاعتداء" فهو فاعل في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطهما — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنان في طعنهما يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، وفهيم يسى جندى المستشارين .

(٥١)

طعن رقم ١٨٤٧ سنة ٢٧ ق

(١) نقض ، إجراءاته . معاده . من يبدأ معاد الطعن بالنقض من النيابة في الحكم النهائي الصادر بعدم جواز استئنافها .

(ب) استئناف . أثره . سلطة المحكمة الاستئنافية .

١ — إن معاد الطعن بطريق النقض من النيابة في الحكم الصادر غيابيا بعدم جواز استئنافها يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات المعارضة فيه بالنسبة للتهم .

٢ — يترتب على رفع الاستئناف من النيابة العمومية أن تتصل المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى الجنائية اتصالا يحوّلها النظر فيه من جميع نواحيه ، وهي مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة عليها والتي صح اتصالها بها وذلك بجميع كيونها وأوصافها القانونية وأن تنزل عليها حكم القانون الصحيح غير مقيدة في ذلك بطلبات النيابة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه زرع أرزا بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ومحكمة ميت غمر الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين

٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ٢٥ جنيها بلا مصاريف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صدور الحكم نهائيا . فاستأنفت النيابة الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت فيها غيابيا عملا بالمادة ٢/٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعدم جواز استئناف النيابة العامة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه صدر غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة إلا أنه لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه ويترتب على ذلك أن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ نوات المعارضة فيه بالنسبة إلى المتهم ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن حاصل وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم جواز استئناف النيابة العمومية ذلك أن النيابة حين استأنفت الحكم الابتدائي استندت إلى خطئه في تطبيق القانون عندما أمر بوقف تنفيذ العقوبة خلافا لما يقضى به القانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥٦ بتعديل القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٢ يمنع الأمر بوقف تنفيذ العقوبة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه وأنه لما كان استئناف النيابة يعيد طرح النزاع برمته أمام المحكمة الاستئنافية دون التقيد بطلباتها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ تطبيق القانون إذ قال بأن الحكم الابتدائي جاء وفقا لطلبات النيابة التي لم تتضمن القانون ٢٥٠ سنة ١٩٥٦ ولم تشر إليه في مواد الاتهام .

وحيث إنه لما كان القانون ٢٥٠ سنة ١٩٥٦ الصادر بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة الثانية من القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرز والمعمول به قبل وقوع الجريمة موضوع هذا الطعن قد نص في المادة الأولى على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها وكان يترتب على رفع الاستئناف من النيابة العمومية أن تتصل المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى الجنائية اتصالا

ينحولها النظر فيه من جميع نواحيه والحكم فيه طبقا لما تراه في حدود القانون .
لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي القاضي بوقف تنفيذ العقوبة مشوبا بالخطأ
في تطبيق القانون ويحق للنيابة استئنائه عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢
من قانون الاجراءات الجنائية فان كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى
بالغناء وقف التنفيذ ولو لم تطلب النيابة اليها ذلك إذ المحكمة مكلفة بأن تخلص
الواقعة المطروحة عليها والتي صح اتصالها بها وذلك بجميع كيونها وأوصافها القانونية
وأن تنزل عليها حكم القانون الصحيح فاذا هي التفتت عن ذلك وقضت بعدم
جواز استئناف النيابة العامة بمقولة إنها لم توضح خطأ الحكم المستأنف ولم تورد
القانون المعدل ضمن مواد الاتهام كان قضاؤها مشوبا هو الآخر بالخطأ في القانون
مما يتعين معه نقضه والقضاء بجواز استئناف النيابة . لما كان ما تقدم وكان
هذا الخطأ القانوني قد حجب المحكمة عن نظر الدعوى فإنه يتعين مع نقض الحكم
إحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية لتحكم فيها مجددا من دائرة أخرى .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السيد : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، عثمان ومزى ، ومحمد حليى خاطر المستشارين

(٥٢)

طعن رقم ١٦٠١ سنة ٢٧ ق :

قار . محلات عمومية . الألعاب الرائدة في م ١٩ من ق ٣٨ سنة ١٩٤١ هي على سبيل التمثيل .
جواز تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب .

إن المراد بالألعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ هو الألعاب التي سميت تلك المادة وأوردتها على سبيل التمثيل للنهي عن ممارستها في المحال العامة وكذلك الألعاب المشابهة لها وهي التي يكون الربح فيها موكولا للخطأ أكثر منه للمهارة ، وكما يتحقق الربح في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب أو على أى شيء آخر يقوم بهمال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ترك بعض الأشخاص يلعبون القمار في محله العمومي (مقهى) مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٩ و ٣٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة تجمع حمادى الجزئية قضت بحضورها عملا بالمادة ٤/٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم من التهمة المسندة إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تبني طعنها على خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وقصوره في البيان ذلك أنه اعتبر ألعاب القمار على نوعين الأول يشمل الألعاب التي نص القانون على تحريمها مهما كانت البواعث عليها والنوع الثاني يشمل الألعاب التي لم يرد بشأنها نص في القانون فلا عقاب عليها ولو كان القصد من ممارستها هو المقامرة، وهو اعتبار خاطيء يتعارض مع أحكام القضاء إذ الصحيح أن ألعاب النوع الثاني معاقب عليها إذا كان الكسب فيها راجعا إلى حظ اللاعبين أكثر مما هو راجع إلى مهارتهم، كذلك أخطأ الحكم حين اعتبر أن لعب رواد المقهى على "الطلبات" لا يعد مقامرة تأسيسا على أن اللعب لم يرد على كسب، مع أن "الطلبات" في واقع الأمر تقوم مقام النقود والتي تدفع ثمنها لها فلا فرق بينهما هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لبيان وصف وطبيعة اللعبة، التي كان يمارسها اللاعبون في المقهى وهل هي تعتمد على الحظ في الكسب أو على المهارة واقتصر على القول بأن اللعب كان على "الطلبات" ولم يكن بقصد كسب النقود. يضاف إلى ذلك أن ألعاب الورق تعتمد بصفة عامة على الحظ فهي من ألعاب القمار.

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قال في بيان واقعة الدعوى إنها "تخلص فيما أثبتته السيد ضابط المباحث في محضره المؤرخ ١٩٥٦/٩/٤ من أنه أثناء مروره بدائرة البندر شاهد أربعة أشخاص يجلسون في مقهى المتهم (الطاعن) يلعبون لعبة "شاح"... وكان يجالسهم شخص خامس ولم يكن يلعب معهم وكان يحجر اللاعب الأول مبلغ ثمانية قروش وفي حجر الثاني ثمانية قروش ونصف وبسؤال المتهم وهو صاحب المقهى قال إنه كان يقف بالخارج وأن اللاعبين كانوا يلعبون على الطلبات ولم يقارفوا الميسر" وبعد أن ناقش الحكم أقوال اللاعبين وأورد نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية انتهى إلى براءة الطاعن قولا منه "إن الاستفادة من هذا النص أن المشرع قصد إلى تحريم لعب القمار في المحلات العامة وأورد

على سبيل الحصر ألعابا معينة اعتبرها من ألعاب القمار ومجرد لعبها محرم في ذاته مهما كانت البواعث عليه ومالم يرد به نص لا يعتبر لعبه قمارا إلا إذا كان اللعب بقصد المقامرة . وحيث إن اللعبة موضوع الاتهام هي لعبة " شلح " وهي لم يرد بها النص . ومن ثم يتعين النظر فيما إذا كان اللاعبون قد مارسوها بقصد المقامرة أم لا . ومن حيث إن جميع اللاعبين والشاهد محمود عثمان قناوى قرروا أن اللعب كان على الطلبات ولم تكن بالنقود وبقصد المقامرة وحيث إن اللاعبين حسين السيد وحفيد حسن علم عللا بسبب وجود النقود في حجريهما بأنها كانت للباقي بعد شرائهما دخانا ولا تستبعد المحكمة صحة هذا الدفاع طالما لم يثبت من ظروف الواقعة أى دليل أو قرينة على لعب القمار كوجود ورقة لرصد حساب اللعب أو ما إلى ذلك " ولما كان هذا الذى قاله الحكم واستند إليه في القضاء ببراءة الطاعن - هو تقرير خاطيء في القانون إذ المراد بالألعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون السالف الذكر هو الألعاب التى سميتها تلك المادة وأوردتها على سبيل التمثيل للنهى عن مزاولتها في المجال العامة ، وكذلك الألعاب المشابهة لها وهى التى يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، ولما كان الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبالغ من النقود . قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أى شئ آخر يقوم بمال وكان هذا الخطأ من الحكم قد حجب المحكمة عن بحث كيفية القيام بلعبة " شلح " التى كان يزاولها اللاعبون في مقهى الطاعن والوقوف على طبيعتها هل هى من الألعاب التى يرجع الكسب فيها إلى مصادفة الحظ أكثر مما يرجع إلى المهارة لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(٥٣)

طعن رقم ١٧٤٦ سنة ٢٧ ق :

انقض . إجراءات . ميعاد الطعن . الشهادة التي يعتمد عليها للانتفاع بالمهلة . هي التي ترد على السلب .

منى كانت الشهادة التي يستند إليها المتهم في طعنه والمستخرجة من قلم الكتاب صريحة في أن الحكم كان مودعا في ذلك اليوم الذي ذهب فيه ويّله إلى القلم المذكور ، فانها لا تصلح أساسا يعتمد عليه للانتفاع بالمهلة المنصوص عليها في القانون لامتداد ميعاد تقديم الأسباب ، لأنها لم ترد على السلب .

الوقائع

أنهت النيابة العامة الطامن بأنه : أولا — شرع في قتل كامل عبد الحميد حممه عمدا بأن طعنه بآلة حادة " مديّة " في صدره وأجزاء أخرى من جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نفذت إحداها للتجويف وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته هو المبادرة إلى إسعاف المجنى عليه بالعلاج . ثانيا — أحدث بحميدة محمد بكر لإصابات المبيّنة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أقرر لمعالجها مدة تزيد عن عشرين يوما . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات مع

تطبيق المادة ٢/٣٢ من نفس القانون . أولا : باعتبار واقعة الشروع في القتل
جنحة إحداث جرح عمد . ثانيا - بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .
فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنه وإن كان التقرير بالطعن قد حصل في الميعاد إلا أنه لما كان
الحكم قد صدر حثوريا في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، وكانت الشهادة التي
يستند إليها الطاعن في طعنه والمستخرجة من قلم تآب المحكمة يوم ١٣ يناير
سنة ١٩٥٧ صريحة في أن الحكم كان مودعا في ذلك اليوم الذي ذهب فيه وكيله
إلى القلم المذكور فهي لاتصالح أساسا يعتمد عليه للانتفاع بالمهلة المنصوص عليها
في القانون لامتناد ميعاد تقديم أسباب طعنه لأنها لم ترد على السلب - لما كان
ذلك وكان إيداع تقرير الأسباب في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٧ لاحقا على انقضاء هذا
الميعاد فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وعثمان رمزي ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٥٤)

طعن رقم ١٨٤٨ سنة ٢٧ ق

(١) قانون . أوز . اصدار القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦
ملنى بالقانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ فى الحدود التى غاير فيها القانون الجديد .

(ب) قنص . أسباب الطعن . خطأ الحكم بعدم إيقاعه العقوبة التبعية على المتهم . عدم
استناد النيابة فى طعنها إلى ذلك . تعارض مصلحة المتهم مع تطبيقه . عدم جواز
تصحيحه .

١ — إن مافعله المشرع بإصداره القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ الذى لم يأت
بمحدد لم ينص عليه فى القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦
سوى تخفيف العقوبتين الأصلية والتبعية — هو الإلغاء الضمنى للقانون رقم ١
سنة ١٩٢٦ الذى كان ينظم زراعة الأرز فى البلاد وإن لم ينص على ذلك صراحة
فى ديباجته مادام التشريع الجديد قد أعاد تنظيم نفس الوضع تنظيمًا كاملاً .

٢ — متى كان الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون بالتفاته عن إيقاع العقوبة
التبعية وكانت النيابة العامة لم تستند إليه فى طعنها ، فإنه لا يمكن تصحيحه لتعارض
هذا التصحيح مع مصلحة المتهم ” المطعون ضده ” طبقاً لنص المادة ٢/٤٢٥
من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : قام بزراعة الأرز بمكان محظور فيه ذلك من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ومحكمة مركز المنصورة الجزئية قضت غيابيا هملا بمواد الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ مع تغريمه خمسة جنيهات والإزالة على نفقته . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ٢٥ جنيتها وذلك هملا بالمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قال بأن القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ ألغى القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٤٦ قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن القانون الجديد لم ينص صراحة على الإلغاء وخلت ديباجته مما يدل على ذلك وأن المشرع أكد صراحة استمرار العمل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ إذ نص في الفقرة الثانية من المادة الثانية من ق ٧١ سنة ١٩٥٣ على أنه إذا كانت زراعة الأرز موضوع المخالفة . في منطقة تقرر وزارة الصحة تحريم زراعة الأرز فيها — طبقا للقانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون ٧٨ سنة ١٩٤٦ — تكون العقوبة هي ذات العقوبة المنصوص عليها في المادة ١/١ من ق ٧١ سنة ١٩٥٣ وأن قول الحكم بأن الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون الأخير قد نسخت العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من ق ١ سنة ١٩٢٦ المعدل بقانون ٧٨ سنة ١٩٤٦ جاء مجافيا للنطق بذلك أن العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢/٢ من ق ٧١ سنة ١٩٥٣ إنما تقع على الجريمة المنصوص عليها في الفقرة ذاتها والتي أوجدها المشرع لاعتبارات خاصة بشئون الزراعة واعدالة توزيع مياه الري على المزارعين ويختلف الركن

المادى لهذه الجريمة عن نظير في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥ من ق ١
سنة ٩٢٦ المعدل بقانون ٧٨ سنة ٩٤٦ إذ هو في الجريمة الأولى مخالفة قرار
وزيرى الأشغال والصحة معا بينما هو في الجريمة الثانية مخالفة قرار وزير الصحة
وحده ومن ثم فلا تكون المادة ٢/٢ من القانون ٧١ سنة ٥٣ قد نسخت العقوبة
المنصوص عليها في المادة ٢٠ من ق ١ سنة ١٩٢٦ وأنه لا محل للاعتراض بالنتائج
التي رتبها الحكم المطعون فيه إزاء النص الصريح الوارد في القانون رقم ٧١ سنة ٥٣
فهى لا تعدو — إن صحت نقدا للتشريع لكى يتداركه المشرع مستقبلا —
وأن الأوراق قد خلت مما يفيد سبق صدور قرار من وزير الأشغال بتحريم
زراعة الأرز في المنطقة الميينة بالمحضر وأن المتهم خالف هذا القرار .
وحيث إنه لما كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١ سنة ٢٦ المعدل بقانون
٧٨ سنة ١٩٢٦ نصت على أنه يجوز لوزير الصحة بالاتفاق مع وزير الزراعة أن
يحظر زراعة الأرز في دائرة لا تتجاوز نصف قطرها كيلومترا واحدا من حدود
أية مدينة أو قرية أو أية جهة توجد بها قوات عسكرية . ونصت المادة ٢٠
منه على معاقبة من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد وبغرامة قدرها
٥ جنيهات عن كل فدان يزرع بالمخالفة لأحكام تلك المادة فضلا عن الحكم
بإزالة المخالفة عند الاقتضاء على نفقة مرتكبها . وكان القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣
قد نصت المادة الأولى منه على هدم جواز زراعة الأرز في غير المناطق التي
يحددها وزير الأشغال سنويا بقرار منه على أن يستثنى من ذلك زراعة الأرز النيلي
بمديرية الفيوم . كما نصت المادة الثانية منه على معاقبة من يخالف أحكامها بغرامة
من ٢٥ جنيه إلى ٣٥ جنيتها عن كل فدان أو كسور الفدان فإذا وقعت المخالفة
في منطقة تقرر وزارة الصحة — أيضا — تحريم زراعة الأرز فيها لعدم انتشار
بموض الملاريا حكم فيها بذات العقوبة فضلا عن الحكم على مرتكبها بعدم
مباشرة خدمة زراعة الأرز موضوع المخالفة وكان قد صدر — تطبيقا لهذا
القانون — قرار وزير الأشغال ٨٨٣٥ لسنة ١٩٥٦ بتحديد مناطق زراعة الأرز
من أول يونيه سنة ١٩٥٦ واستثنى منها منطقة التحريم حول مدينة المنصورة .
لما كان ذلك . وكان القانون ٧١ لسنة ١٩٥٣ لم يأت بجديد لم ينص عليه

في القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ سوى تخفيف العقوبتين الأصلية والتبعية إذ هبط بالأولى من الحبس والغرامة إلى الغرامة فقط كما عدل الثانية من الإزالة على نفقة المخالف إلى مجرد منعه من مباشرة خدمة الزراعة موضوع المخالفة فإن ما فعله المشرع بإصداره القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ وإن لم ينص على ذلك صراحة في ديباجته هو الإلغاء الضمني للقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ الذي كان ينظم زراعة الأرز في البلاد ما دام التشريع الجديد قد أعاد تنظيم نفس الموضوع تنظيمًا كاملاً والقول بغير ذلك يؤدي إلى أن من يقوم بزراعة أرز في منطقة تحرم وزارتا الأشغال والصحة معا زراعته فيها فيخلل بعدالة توزيع المياه ويتسبب في فساد التربة ويضر بالصحة العامة يعاقب بالغرامة وعدم مباشرة خدمة الزراعة وهي عقوبة أخف من الحبس والغرامة وإزالة المخالفة التي يحكم بها على من جاءت زراعته مخالفة لقرار وزير الصحة وجده فاقصر ضرره على الصحة العامة كما يؤدي إلى قلب قواعد الارتباط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتطبيق عقوبة الجرمية الأخف رغم ارتباطها بجرمية أخرى يعاقب عليها بما هو أشد .

وحيث إن مؤدى ما تقدم جميعه هو اعتبار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ملغى بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ في الحدود التي فاير فيها القانون الجديد ووجوب تطبيق هذا الأخير وحده على واقعة الدعوى . لما كان ذلك وكان هذا هو ما جرى عليه الحكم المطعون فيه بإزالة العقوبة الأصلية المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون بالمطعون ضده فإن الطعن يكون غير سديد متعينا رفضه رغم ما أنطوى عليه الحكم من خطأ إذ التفتت عن إيقاع العقوبة التبعية بعدم مباشرة خدمة زراعة الأرز موضوع المخالفة وهو ما لا يمكن تصحيحه لعدم استناد الطاعنة إليه في طعنها ولتعارض هذا التصحيح مع مصلحة المتهم المطعون ضده طبقا للمادة ٢٥٥/٢ من قانون الإجراءات الجنائية بصرف النظر عن عدم جدواه العملية الآن وقد مضى على الواقعة قرابة عامين .

وحيث إنه لما تقدم يكون للطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود براهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، و ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حليم خاطر المستشارين .

(٥٥)

طعن رقم ١٨٧١ سنة ٢٧ ق

غشانة أمارة . اختلاس محجوزات . حكم "تسبيب كاف" . ذكر الحكم أن المتهم لم يقدم المحجوزات في يوم البيع مع علمه بالجز . تحدته بعد ذلك عن نية للتبديد . غير لازم .

متى كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم لم يقدم القطن المحجوز عليه في يوم البيع مع علمه بالجز . فإن في ذلك ما يكفي لإثبات توافر نية التبديد دون حاجة بعد ذلك إلى التحدث استقلالاً عن هذه النية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ، بدد القطن المبين وصفا وقيمة بالمحضر والمحجوز عليه إداريا لصالح الحكومة وبنك التسليف وكان قد سلم إليه على وجه الوديعة لحراسته حالة كونه حارسا ومالكه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة ههنا الجزئية قضت فيها غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠ قرشا لوقف التنفيذ بلامصاريف جنائية . فعارض المحكوم عليه غيابيا وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه هذا الحكم نهائيا بلامصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت فيه غيابيا بتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف فعارض المتهم في هذا الحكم الأخير وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه بلامصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في البيان ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن في جريمة التبديد مستندا في ذلك إلى أقوال الصراف من أنه انتقل في اليوم المحدد لبيع ما حجز عليه وهو القطن فلم يجده مع أن الثابت من محضر الججز أن الججز وقع في منزل الطاعن ومن السوق مكانا لبيعه ، وفي ذلك ما يدل على أن القطن يوم بيعه كان في غير المنزل الذي انتقل إليه الصراف ، هذا إلى أن الحكم قد خلا من بيان ما يدل على توافر نية التبديد .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في قوله ” إن الصراف أثبت في محضر الججز والمعاينة المؤرخين ١٧ سبتمبر و ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٥ أنه حجز على زراعة قطن لاتهم — الطاعن — وفاء لمبلغ ١٥٤ جنيه و ٧٨٤ مليا مستحق للأموال الأميرية وبنك التسليف ومن حارسا عليها ولما انتقل إليها في اليوم المحدد للبيع لم يجدها وبسؤال المتهم أجاب بأنه دفع جزءا من المبلغ المطلوب منه ووعد بأداء الجزء الباقي ومن حيث إنه لما تقدم تكون التهمة ثابتة مما احتواه محضر الججز سالف الذكر ومن عدم نفي المتهم ارتكابها ومؤدى ذلك كله أن المتهم لم يقدم القطن المحجوز عليه يوم البيع مع علمه بتاريخ الججز الأمر الذي يكون الركن الجوهرى في جريمة الاختلاس ... ” ولما كان يبين من ذلك أن الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة محاكمة الطاعن أنه لم يبد أن الصراف لم ينتقل إلى المكان المعين لتقديم المحجوزات كما أن الحكم لم يذكر أن الصراف قد انتقل إلى المنزل كما يقول الطاعن ، فإن هذا الوجه يكون على غير أساس ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد في أسبابه أن الطاعن لم يقدم القطن المحجوز عليه في يوم البيع مع علمه بالججز وفي ذلك ما يكفي لإثبات توافر نية التبديد دون حاجة بعد ذلك إلى التحدث استقلالاً عن هذه النية — فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلعة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وميثاق رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٥٦)

طعن رقم ١٨٧٣ سنة ٢٧ ق

نقض . أنه . ملطحة محكمة الإحالة بعد نقض الحكم .

إن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ويجرى فيها المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصلي فلا تتقيد المحكمة بما ورد في حكمها الأول حول تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها لأن مداره هو القانون وليس الواقع ، ومن ثم فإن القول بالزام محكمة الإحالة بتصحيح العيب الذي نقض الحكم الأول من أجله والاقتصار على التصحيح يكون على غير أساس من القانون .

الوقا

اتهمت النيابة العامة أحمد حزين عمار وعلى أحمد محضية بأنهما : الأول — بدءا الماكينات الميمنة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لعبد السلام حزين عمار ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الأمانة فاختمتها لنفسه إضرارا بالمحني عليه والثاني — أخفى الأشياء سالفة الذكر مع علمه بتبديدها ، وطلبت عقابهما بالمادتين ٣١١ و ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

وادعى بحق مدني عبد السلام حزين عمار . — وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامين بمبلغ ستين جنيها على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة السيدة الجزئية قضت بحضور يا بحبس المتهم الأول أربعة شهور مع الشغل

وكفالة خمسمائة قرش وبمحس الثاني أربعة شهور مع الشغل والنفاذ وإلزامهما متضامين بأن يدفع المدعى المدني ستين جنيها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم وطلبا إلغاء وبراءتهما مما هو منسوب إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما كما استأنفته النيابة طالبة التشديد . ومحكمة مصر قضت غيابيا للاثم الأول وحضوريا للاثم الثاني . أولا — بقبول الاستئناف بالمقدم من النيابة العامة شكلا . وثانيا — بسقوط استئناف المتهم الأول : وثالثا — وفي موضوع الدعوى الجنائية بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للاثم الأول وبالنسبة للاثم الثاني بإلغائه وبرئته مما أسند إليه . ورابعا — وفي موضوع الدعوى المدنية وهي المنظورة بالنسبة للاثم الثاني وحده بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للاثم الثاني : وخامسا — بإلزام المتهم الأول وحده بالمصروفات المدنية عن الدرجتين .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الأخير بطريق النقض . وقضت فيه هذه المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة مصر الابتدائية لتقضى فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى وألزمت المطعون عليهما بالمصروفات . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف المرفوع من كل أحد مخفية شكلا وفي الموضوع ، وبالنسبة للدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية قبله ، وألزمت المدعى بالحقوق المدنية عيد السلام حزين همار بالمصاريف المدنية من الدرجتين بالنسبة للاستئناف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بطلان الإجراءات إذ جاوزت المحكمة اختصاصها ونظرت الدعوى بوجهة أخرى مع أنه كان الواجب وقد نقض الحكم الأول للخطأ في الإسناد وقصور البيان أن تاتزم محكمة الإحالة تصحيح هذا العيب ، وأن تقتصر على تصحيحه بما كان مؤديا بها إلى القضاء له بما طلبه ويأخذ الطاعن بعد ذلك على الحكم الخطأ في تطبيق القانون مع فساد

الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قد استند في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إلى أن المتهم المطعون ضده على أحد محضية كان يحوز الماكنات موضوع الاتهام بشكل ظاهر وأنه اشتراها بثمن ملائم ممن يتجر فيها مع أنه لا حبرة في وقوع الجريمة بما إذا كان الإخفاء ظاهرا أو مستترا ولا يشترط توفر علم الجاني بالجريمة المتحصلة منها الأشياء المخفأة وقت حصوله عليها بل يكفي قيام العلم اللاحق باعتبار أنها جريمة مستمرة ثم نفى الحكم عن المطعون ضده علمه بمصدر الأشياء التي كان متهمها بإخفائها مع أحد الشهود قرر أنه أخبره بملكية الطاعن لها فلا وجه بعد ذلك لما قال به الحكم من حسن نية المتهم — كما خالفت المحكمة الثابت في الأوراق إذ قالت بأن الماكنات لم يقدر ثمنها بمعرفة أهل الخبرة حتى تطمئن إلى عدم ملائمة الثمن الذي اشتراها به المتهم ، وكان يتعين على المحكمة أن تندب خبيراً لتقدير هذا الثمن إذا لم تكن اطمأنت إلى أقوال الشاهدين محمد رشاد وسيد شحانه أنه ثمانون جنيهاً .

وحيث إنه لما كان نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتجري فيها المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصل فلا تنقيد المحكمة بما ورد في حكمها الأول حول تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد ما حكم النقض في إعادة تقديرها لأن مداره هو القانون وليس الواقع فإن ما ينعاه الطاعن من بطلان الإجراءات لعدم التزام محكمة الإحالة بتصحيح العيب الذي نقض الحكم الأول من أجله والاقتصار على التصحيح يكون على غير أساس من القانون — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على انتفاء القصد الجنائي في حق المتهم بأدلة سائغة مؤداها أنه اشترى الماكنات من شخص اعتاد التصرف في مثيلاتها وأنه لم يحرص على إخفائها وأنه لم يثبت لدى المحكمة أنه اشتراها بثمن غير ملائم ، وكان يبين من الحكم أن المحكمة قد استعرضت أدلة الدعوى عن فهم سديد للواقعة . وهي إذ تقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية غير ملزمة بالرد على كل دليل من أدلة الإدانة لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد حتماً أنها اطرحتها ولم تر فيها ما يطمئن إليه وجدانها فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها بدعوى أن هناك

من الأدلة ما يفيد علم المتهم بتبديد الأشياء التي اشتراها — لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة الاستعانة بأهل الخبرة في تقدير قيمة الماكينات المبددة وكان يبين من الحكم أنها لم تضبط ولم تعين بل أنكر المتهم حيازتها فإنه لا ضير على المحكمة إذ هي اعتمدت في اقتناعها على خلو الأوراق من تقدير الخبراء . وهي إذ عرضت إلى الثمن الذي قيل إن المتهم اشترى به الماكينات أطرحت ما قاله أحد الشهود من أنه عشرون جنيها ثم سافت على سبيل الفرض البطلاني ما تبين لها من خلو الأوراق من تقدير أهل الخبرة ولا تثريب عليها في ذلك — لما كان ما تقدم جميعه ، وكان باقى ما أورده الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون عودة إلى المناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الشبوت فيها ، ومدى كفايتها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض فإن الطعن برهته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا مع تفريم الطاعن عشرة جنيهات عملا بالمادة ٤٢٧ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ٣٠٥ سنة ١٩٥٦ وإلزامه بالمصروفات المدنية .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٨

رئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٥٧)

طعن رقم ٨٧٠ سنة ٢٧ ق :

مثيردون وشبهة فيهم . اشتباه . يهود للاشتباه . اعتبار المتهم عائدا للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في م . من ق ٩٨ سنة ١٩٤٥ . القول بانصراف الحكم الصادر على المتهم باعتباره عائدا لحالة الاشتباه إلى كل ماسبقه من وقائع . غير صحيح .

إن قصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ أن يكون المشتبه فيه عائدا للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة الخامسة ، ويتكرر استحقاق العقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه ، ومن ثم فإن القول بأن الحكم الصادر على المتهم باعتباره عائدا لحالة الاشتباه ينصرف إلى كل ماسبقه من وقائع ولا يعتبر بعده المتهم عائدا من جديد لحالة الاشتباه يكون غير سليم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عد مشتبهيا فيه إذ سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جريمة من جرائم الاعتداء على المال واشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب هذه الجرائم . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ١/٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة العياط الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيا بلا مصاريف جنائية .

فانتهت النيابة هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت فيه عملاً بالمواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ غائباً وبإجماع الآراء بقبوله شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل ووضعته تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يعينه وزير الداخلية لمدة ستة تبدأ من تاريخ إمكان تنفيذ العقوبة عليه بلا مضاريف . فعارض المحكوم عليه غائباً في هذا الحكم وقضى في معارضته في الموضوع وبإجماع الآراء برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه بلا مضاريف جتائية . فطعن الطائفة (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

الحكمة

... وحيث إن محضيل وجع الطعن هو أن الحكم المطعون فيه يشوبه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المطعون ضده كما يبين من صحيفة سوابقه محكوم عليه في ١٩٥٣/٥/٦ بالحبس ثلاثة شهور وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في جريمة هود بحالة الاشتباه (الجنحة رقم ٢٢٧٧ سنة ١٩٥١ العياط والمقيضة برقم ٥٢٩ ص ٥٣ استئناف الجيزة) وفي ١٩٥٣/٩/٢٦ بحكم بحبسه سنة مع الشغل لجريمة شروع في مرققة في قضية الجنحة رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٢ الجيزة ، وتقول الطائفة إنه ما دام أن الجريمة الأخيرة قد ارتكبت في تاريخ سابق على الحكم في الجنحة رقم ٥٢٩ استئناف الجيزة ، ولم يثبت ارتكاب المتهم أي جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فان المحكمة إذ اعتبرته هائداً للاشتباه بعد الحكم عليه بتاريخ ١٩٥٣/٥/٦ بالحبس والمراقبة تكون مخطئة في تطبيق القانون لأن هذا الحكم يستغرق كل ما تقدم صدوره من أفعال تجعل المطعون ضده في حالة هود للاشتباه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده لأنه في يوم ٥٤/١٢/٢٣ هدمشتبهاً فيه إذ سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جرائم الاعتداء على المال واشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب هذه الجرائم وطلبت النيابة العامة عقابه بالمواد ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ،

وقضت محكمة أول درجة غيابيا بإصدار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيا فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة تعديل وصف التهمة على اعتبار أن الواقعة المسندة إلى المتهم هي أنه عاد لحالة الاشتباه لسبق الحكم عليه في ١٩٤٩/١٠/٢٦ في القضية رقم ١٧٧٤ سنة ١٩٤٩ استئناف الجزية بالوضع تحت المراقبة لمدة ستة شهور في جريمة اشتباه ، ثم ثبت أنه ارتكب بعد ذلك في ١٩٥١/٩/٢٤ جريمة شروع في سرقة ، وتبين من مدونات الحكم أن المحكمة اطلعت على صحيفة السوابق الخاصة بالمتهم (المطعون ضده) فظهر منها أنه سبق الحكم عليه في اللجنة ١٧٧٤ سنة ١٩٤٩ المذكورة بالوضع تحت مراقبة البوليس ستة أشهر لوجوده في حالة اشتباه وأصبح هذا الحكم نهائيا ، وفي ١٩٤٣/٩/٢٦ حكم عليه في جريمة شروع في سرقة ، و انتهت المحكمة استنادا إلى ذلك إلى الحكم غيابيا وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف واعتبار المتهم عائدا لحالة الاشتباه ومعاقبته بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة . فعارض المحكوم عليه وقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه .

وحيث إن الواضح مما تقدم أن المطعون ضده قد ارتكب جريمة شروع في سرقة بعد الحكم عليه بالوضع تحت المراقبة لجريمة اشتباه ، ولما كانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم قد فصلت الأحوال التي يعد الشخص فيها مشبوها ، فاعتبره الشارع كذلك إذا حكم عليه أكثر من مرة ، أو اشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب جرائم الاعتداء على المال ، ثم أجاز للقاضي إذا توافرت شروط الاشتباه إما أن يصدر حكما بإصدار الشخص بأن يسلك سلوكا مستقيا (الفقرة الأولى من المادة السابعة) وإما بأن يأمر بوضعه تحت مراقبة البوليس (الفقرة الأولى من المادة السادسة) . فإذا وقع من المشتبه فيه في خلال الثلاث سنوات التالية لهذا الحكم عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه تكون العقوبة هي الوضع تحت المراقبة وجوبا (الفقرة الثانية من المادة السابعة) وفي حالة العود بعد ذلك تكون العقوبة هي الحبس والوضع تحت المراقبة معا (الفقرة الثانية من المادة السادسة) . لما كان ذلك هو حكم القانون ، وكان

الاشتباه على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة هو وصف يلائس شخص من اتصف به منعكس أنه على كل عمل يأتيه ويكون من شأنه أن يكشف عن الانحياز الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامي والذي جعله الشارع مناط الاشتباه ومبناه ، وأوجب محاسبة المشتبه فيه وعقابه عليه احتياطاً لمصلحة المجتمع وصيانة للأن ، ومتى تقرر ما تقدم فإن كل عمل يأتيه المتهم ويكون من شأنه تأكيد خطوره يكتفى على انفراد لأن يجعل المشتبه فيه عائداً لحالة الاشتباه مستحقاً للعقوبة المفروضة في الفقرة الثانية من المادة السادسة السابق الإشارة إليها ، أما ما تذهب إليه النيابة من أن الحكم الصادر على المظعون ضده بتاريخ ٦ من مايو سنة ١٩٥٣ بعد ارتكاب جريمة السرقة في السرقة ينصرف إلى كل ما سبقه من وقائع ولا يعتبر بعده المتهم عائداً من جديد لحالة الاشتباه ، هذا المذهب الذي أسست عليه النيابة العامة طعنها غير سليم ولا ملتئم مع ما نص عليه الشارع في الفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهما نصان أوردهما الشارع بصفة عامة قصد منها أن يكون المشتبه فيه عائداً للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال النصوص عليها في المادة الخامسة ، ويتكرر استحقاق العقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه ، لتحقيق الخطر الذي يهدد الأفراد ، ومتابعة النيابة فيما تذهب إليه فضلاً عما فيه من مجافاة لمقتضى عموم النص ، فإن فيه إهداراً لمصلحة الجماعة التي هدف الشارع إلى صونها من تأنيب كل عمل يكشف بذاته ويجرد وقوعه عن خطر المشتبه فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المظعون فيه أن المتهم المظعون ضده سبق أن حكم عليه حكماً نهائياً بوضعه تحت المراقبة لمدة ستة شهور بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٦ كما حكم عليه بعد ذلك بجريمة سرقة ارتكبها بتاريخ ١٩٥١/٧/١٧ ، في القضية رقم ١٦٨٠ لسنة ١٩٥١ العياط ثم ثبت ارتكابه لجريمة سرقة في ١٩٥١/٩/٢٤ ، في القضية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٢ ، ولما كان وقوع هذه الجريمة الأخيرة من المشتبه فيه يجعله بحكم القانون عائداً ، لأنه إذ قارنها فقد قارن عملاً مما نص عليه الشارع في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ووجب عقابه طبقاً للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون المذكور - لما كان ذلك ، فإن الحكم المظعون فيه إذ طبق هذا النص وقض بمعاقبته بالحبس وبالوضع تحت المراقبة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً لا خطأ فيه ، ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعاً .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٨

بقيادة السيد حسن ذارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، و ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٥٨)

ظعن رقم ٨٩١ سنة ٢٧ ق

أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . حكم "تسيب معيب" . إنكار الحكم فى بعض أسبابه حق المتهم فى الدفاع الشرعى وذكره فى موضع آخر أن المتهم فى حل من الذود من ماله ، قصور .

حتى كان الحكم قد أنكر على المتهم فى بعض أسبابه حق الدفاع الشرعى الذى يبيح القتل فى قوله إن السارقين كانوا فى طريقهم إلى الحرب من المنزل ، إذا به فى موضع آخر من هذه الأسباب يقول إن المتهم كان فى حل من الذود من ماله إذ كانت جريمة السرقة فى دور التنفيذ والسارق لم يغادر مكانها ، ومقتضى هذا القول الأخير وموضعه فى القانون أنه كان يحق للمتهم أن يذهب فى استعمال حق الدفاع الشرعى إلى أبعد حدوده عملا بنص المادة ٣/٢٥ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد جاء مضطرب الأسباب مما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبد الفتاح محمد ابراهيم سعد (الطاعن) و ٢ - عبد الغنى على نجما . بأنهما - الأول - قتل جمال يوسف بيومى عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وكنى له فى طريق سروره حتى إذا ماظفر به أطلق عليه عيارا قاريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات المموتة وتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . والثانى - اشترك مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على

ارتكابها وساعده في الأعمال المسهلة والمتعمة لها فرافقه إلى مكان الحادث يشد أزره وقد وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتها على محكمة الجنايات لهما كتهما بمقتضى المواد ١/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وادعى يوسف بيومي سعد بحق مدنى قدره ٣٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٤ و ٢٥١ من قانون العقوبات للأول - أولا - بمعاقبة عبد الفتاح محمد ابراهيم سعد بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائه جنيه والمصاريف المدنية و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة - وثانيا - ببراءة عبد الغنى على نجا مما أسند إليه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون . ذلك أن الواقعة كما أثبتتها المحكمة تنفيذ قيام حالة الدفاع الشرعى على نحو يسوغ للطاعن قتل المجرى عليه ثم ذهب الحكم بعد ذلك إلى القول إن ما فعله الطاعن كان زائدا عن الحد الذى يخول له القانون فعله ، ووجه الخطأ فى هذا المذهب أن الطاعن حين أطلق النار على المجرى عليه كان إزاء أكثر من شخصين دخلوا إلى منزله ليلا للسرقة وكانوا وقت إطلاق النار بالذات ينفذون جريمة السرقة كما قال الحكم ، ومتى كان الحال كذلك حق للطاعن أن يدفع عن ماله باستعمال ما كان فى يده من سلاح وهو البندقية ، فإذا ما أطلقها صوب هؤلاء السارقين فأرمدى أحدهم وهو المجرى عليه فإنه لا يكون قد تجاوز حد الدفاع الشرعى عن ماله وإنما يكون فى حالة دفاع شرعى كامل مما كان يقتضى براءة المتهم . وليس صحيحا فى القانون كذلك قول الحكم إنه كان أولى بالطاعن أن يطلق النار فى الهواء للأرهاب لأن حق الدفاع الشرعى مبناه مقابلة عدوان بعدوان وإطلاق النار للأرهاب ليس عدوانا . ومن ثم يكون فى فرضه على المدافع وهو الطاعن افتيات على حقه المشروع بل هو إنكار لهذا الحق .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدهوى في قوله
«لأنها تجل في أنه قرابة الساعة السابعة ونصف من مساء يوم ١٢ فبراير
سنة ١٩٥٢ ... نخرج المتهم — الطاعن — من حجرته الواقعة خلف المبنى
الرئيسي لمتزله والذي يفصلهما فناء غير مسقوف فأحس بحركة داخل ذلك المبنى
تتملكته رغبة في الأمر ولم يسعه إلا أن يتناول بندقيته التي كانت موضوعة في
حجرة أخرى مجاورة للأولى وخف إلى ذلك المبنى حيث مسرح الجريمة، وما كاد
ينفذ إلى الردهة الداخلية حتى بصع بثلاثة يعدون إلى حجرة الضيافة يطل أحد
بانيها على تلك الردهة بعد أن رأوه قادمًا ومن بابها الآخر دخلوا إلى الشرفة وأخذوا
يهبطون بسلم فأدركهم المتهم وأطلق النار صوبهم فأصاب العيار المحبى عليه جمال
يوسف بيومي قاصدا قتله متجاوزا في ذلك حق الدفاع الشرعى ...». ثم عاد
الحكم فتحدث عن الواقعة مرة أخرى وهو بعدد الرد على أدلة الاتهام ومرافعة
المدعى بالحق المدنى فقال «وقد ذهبت النيابة وكذلك المدعى بالحق المدنى إلى
انتفاء حق الدفاع الشرعى لأن الجريمة في السرقة لم يكونوا حاملين لاسلح ولأنهم
كانوا أولين الإدبار في طريقهم إلى النزوح عن المتزل فهو قول فيه نظر —
وذلك أنه ما دام أن جريمة السرقة في دبر التنفيذ، والسارق لم يغادر مكانها،
فالمحبى عليه في جريمة السرقة يكون في حل من الذود عن ماله إلا أن المحكمة
تستشف من ظروف الحادث أن المتهم قد تجاوز حق الدفاع عن المال وكان
الأولى به إطلاق النار في الهواء للإرهاب خاصة وأن المكان تحيط به المساكن
ولا يبعد عن مقر نقطة البوليس إلا خطوات قلائل» ويبين من سياق صياغة
الحكم على هذا الوجه أنه بينما ينكر على الطاعن في بعض من أسبابه حق الدفاع
الشرعى الذى يبيح القتل في قوله إن السارقين كانوا في طريقهم إلى الهرب من
المتزل إذا به في موضع آخر من هذه الأسباب يقول إن الطاعن كان في حل من

النود عن ماله إذ كانت جريمة المارقة في دور التنفيذ والسارق لم يغادر مكانها ومقتضى هذا القول الأخير وموضعه من القانون أنه كان يحق للطاعن أن يذهب في استعمال حق الدفاع الشرعى إلى أبعد حدوده عملاً بنص المادة ٣/٢٥٠ من قانون العقوبات . ومتى كان هذا هو رأى ، فإنه لا يكون ثمة محل للتعقيب عليه بأنه كان أولى بالطاعن أن يطلق النار في الهواء للإرهاب وأنه إذ لم يفعل ذلك فإنه يعد متجاوزاً لحدود حق الدفاع إذ في ذلك إضرار للطاعن بما لا يلزمه به القانون ، ويخلص مما تقدم أن الحكم قد جاء مضطرب الأسباب ولم يستقر على رأى ثابت يمكن معه لهذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما أثبتتها الحكم مما يعيبه ويوجب نقضه .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارود المستشار، وبحضور السادة: محمود ابراهيم اسماعيل، ومصطفى كابل،
والسيد احمد مفيدي، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٥٩)

طعن رقم ١٦٥١ سنة ٢٧ ق

إثبات . فساد . حكم "نسيب إكاف" . نسبة الحكم أقوال الشاهد الى تحقيق النيابة
في حين أنه أدلى بها في الجلسة . لا مريب .

لا ينال من سلامة الحكم أنه نسب أقوال الشاهد الى تحقيق النيابة في
حين أنه أدلى بها في جلسة المحاكمة إذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع
أثره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال
المصرح بها قانونا. وطالبت من غرفة الاتهام بمحاكمة بنى سوييف الابتدائية إحالته
إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢١ و ٣٣ ج ٣٥ و ٣٨ / ١ و ٤١ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرافق. فقررت بذلك . ومحكمة جنايات بنى سوييف
قضت حضوريا عملا بالمواد ٢١ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول (أ) المرافق بمعاقبة خليفه حميده مجد بالسجن
مدة سبع سنين وتغريمه الف جنيه ومصادرة المسادة المخدرة المضبوطة .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطاويق النقص ... إلخ .

المحاكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب إذ اعتمد على أقوال الشهود بجملة على الرغم من اختلاف أقوال الواحد منهم عن الآخر كما أنه نسب إلى أحد هؤلاء الشهود وهو رجل البوليس عبد الله عفيفي حميس أنه شهد في تحقيق النيابة بأنه رأى المتهم الطاعن يلقي بلفافة كان بها حشيشا مع أن ذلك يخالف الواقع وحاصل الوجه الآخر أن الحكم لم يتحدث عن علم الطاعن بأن المسادة المضبوطة هي مادة الحشيش المخدرة، وفي هذا وذاك ما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن واقعة الدعوى التي حصلها من أوراقها ومما دار بالجلسة هي أن الطاعن وآخر اتهمتا بسرقة مواشى من ناحية أبو صير مركز الواسطى فقام الضابطان طه زكى جاد المولى وإبراهيم السيد قریش لضبط الواقعة وكان معهما بعض رجال البوليس وتوجهوا إلى الخيام التي يقيم فيها المتهمان ولما اقتربوا منها خرج الطاعن وما أن وقع نظره عليهم حتى جرى وألقى من يده لفاة النقطة الضابط إبراهيم السيد قریش فوجد بها حشيشا وعندئذ جد الضابط طه زكى جاد المولى في إثر الطاعن وضبطه ثم قال الحكم "إن هذه الوقائع قد ثبتت في حق الطاعن مما شهد به ضابطا البوليس والبوليس الملكى عبد الله عفيفي حميس في تحقیقات النيابة وما ثبت من تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى" إذ قرر المذكورون في تحقیقات النيابة أنه سرقت مواشى بدائرة نقطة أبو صير واتهم المجنى عليه في سرقتها خليفه حميده محمد (الطاعن) وابن عمه محمد عامر وهما من الاعراب فقصدوا إلى خيامهما في الخلاء وعندما اقتربوا منها وكانوا على مسافة خمسة أمتار خرج المتهم من إحداها وعندما وقع بصره عليهم ألقى بقطعة حمراء من القماش كانت في يده على الأرض محاولا الهروب فالتقط ضابط المباحث قطعة القماش في الحال وتبين أن بها حشيشا وجرى ضابط النقطة خلفه وقبض عليه" ويبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن البوليس الملكى عبد الله عفيفي

نحسب شهد بأنه رأى الطاعن يلقى من يده اللقافة التي كان بها المخدر فقبض عليه الضابط طه زكي جاد المولى فلا ينال من سلامة الحكم بعد ذلك ما ينعاه عليه الطاعن من أنه نسب أقوال الشاهد إلى تحقيق النيابة في حين أنه أدلى بها في جلسة المحاكمة إذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره ، هذا إلى أن الثابت من أوراق القضية التي ضمت تحقيقاً لأوجه الطعن أن للشاهد رواية في تحقيق النيابة مقتضاها أنه رأى الطاعن وهو يلقى بالمخدر وهي لا تختلف في جوهرها عما شهد به أمام المحكمة ومن ثم فإن النعي على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس — لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على أقوال الضابطين طه زكي جاد المولى وإبراهيم السيد قريش في التحقيق الذي أجرته النيابة أنها تتفق في حملتها وتفصيلياتها وما قرره الحكم في صدد واقعة إلقاء الطاعن للمخدر والقبض عليه بعد ذلك مباشرة فإن — قاله الخطأ في الاسناد بالنسبة لهذه الواقعة تكون هي الأخرى على غير أساس — هذا ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى بما تتوافر فيه عناصر الجرمية التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تفتي إلى ما رتبته عليها وكان ما أورده الحكم من هذه الأدلة كافياً في الدلالة على علم الطاعن بأن ما يحزره مخدر وكانت المحكمة غير ملزمة بعد ذلك بالتحديث استقلالاً عن توافر هذا الركن على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لما كان كل ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسي جندي ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٦٠)

طعن رقم ١٢٥٥ سنة ٢٧ ق .

تجهر . مسئولية جنائية . متى يسأل الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر من الجريمة
التي ترتكب .

مسئولية الجريمة التي تقع بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر لا يتحملها
جنائيا إلا الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكابها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : اشتركوا في تجهر مؤلف من أكثر
من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جريمة ومنع وتعطيل تنفيذ القوانين
واللوائح والتأثير على السلطات العامة في أعمالها وكان ذلك باستعمال القوة وحالة
كونهم يحملون أسلحة من شأنها إحداث الموت إذا استعملت ومع علمهم بأغراض
التجمهر وذلك بأن تجمعوا مع غيرهم من أفراد الفريق الذي يناصر من بلدتهم
حاملي أسلحة نارية بقصد الاعتداء على أفراد الفريق الآخر من البلدة الذي على
مداء معهم وكان ان وقعت الجريمة الآتية في سبيل تنفيذ الغرض المقصود من
التجمهر وهي : أنهم في الزمان والمكان سالف الذكر استعملوا القوة والعنف
في حق مستخدمي عموميين لاجتناب أداء عمل من الأعمال المكلفين بها وذلك

بأن أطلقوا عدة أميرة نارية صوب رجال البوايس (حسن على قواطين وبدوى السيد اسماعيل وعبد الفتاح محمد حسن) المكلفين بحفظ النظام بالبلد بقصد إبعادهم عندما وقفوا في طريقهم ليمنعوهم من الاتجاه إلى حيث يوجد أفراد الفريق الآخر الذي يرغبون الاعتداء عليه الأمر المكون للحماية المعاقب عليها بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وطلبت معاقبة المتهمين بالمواد ١ و ٢ و ٣ من الأمر العسكري رقم ٥ الصادر في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ والمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وبغرامة مقدارها ألف جنيه . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه وإن أورد ما يدل على اشتراكهم في التجمهر منذ بدايته ، فإنه لم يقيم الدليل على استمرارهم فيه إلى أن وقعت الجريمة التي ارتكبت بقصد تنفيذ الغرض المقصود منه وهو ما يجب توافره لقيام مسئوليتهم عنها طبقا للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى في أن الطاعنين كانوا بين المتجمهرين وأنه عندما توجه إليهم رئيس القوة ومعه زميلاه " طلب إليهم التفرق والعدول عما يبتوا النية عليه فما كان من خليفه شعبان "الطاعن السادس" إلا أن طلب إلى المتجمهرين ضرب العساكر الذين يعترضون طريقهم ليجهز عليهم ويثنى بالانتقام من خصومهم فأخذهم البعض إلى الخلف وانتشروا بعيدا عن القوة ورئيسها وانبطحوا أرضا وضربوا النار على القوة وعلى رئيسها فانبطح رئيس القوة وطلب إلى بدوى السيد أن يحدو حذوه وأوفد العسكري عبد الفتاح لإخطار المركز واستدعاء قوة واستمر المتجمهرون جميعهم في الضرب عليهما " .

ثم قال في تدليله على ثبوت الواقعة في حق الطاعنين "إنها ثبتت في حقهم من أقوال رجال البوليس الثلاثة الذين وجدوا نحو عشرين من المتجمهرين يحملون أسلحة نارية وعندما اقتربت منهم القوة طلب رئيسها إليهم الانصراف والتفرق فأظهر بعضهم الانصياع للأمر وعارض البعض الآخر مصرا على إبعاد القوة وإكراهها على إفساح الطريق لهم للاعتداء على خصومهم والانتقام منهم ثم ابتعد المتجمهرون عن القوة وانبطحوا أرضا وأصلوها وأبلا من رصاصهم فانبطح الأنباشى حسن أرضا وأوفد العسكرى عبد الفتاح للاتصال بالمركز وإبلاغه الحادث بقصد الاستعانة بقوة منه ظل المهتمون ومحبهم يطلقون الرصاص على القوة حتى شاهدوا نائب مأمور المركز والقوة التي تصحبه فتفرقوا في المزارع..."

ثم قال إن التهمة تأيدت في حق أحمد شعيب (الطاعن الرابع) بضبطه قريبا من مكان الحادث وفي حق حسين رستم (الطاعن السابع) وإبراهيم شعيب خليفه (الطاعن الخامس) من استعراض أفراد قوة الأمن عليهما في عملية العرض التي أجريت. ولما كان ذلك وكان مفاد ما أورده الحكم أن رجال القوة المنوطين بحفظ الأمن في البلدة وهم شهود الحادث رأوا الطاعنين عند بدء التجمع فلما أصدر رئيس هذه القوة أمره إلى المتجمهرين بالتفرق صدع بالأمر فريق وعصاه فريق آخر ابتعد أفرادهم عن مكان وجود القوة وأخذوا يطلقون النار ، وكان الحكم لم يستظهر في بيانه الواقعة الدعوى أن الطاعنين وخاصة الستة الآخرين منهم كانوا من بين من عصوا أمر رئيس القوة بل ذكر في عبارة عامة أن بعض المتجمهرين ارتد إلى الخلف وانتشروا بعيدا عن موقف الشهود وأطلقوا النار دون أن يصرح بأن الطاعنين كانوا من بين هؤلاء وأنهم ظلوا مشتركين في التجمع إلى أن وقعت الواقعة ، فلما عرض لأقوال الشهود التي تضمنت أن فريقا أطاع الأمر الصادر بالتفرقة لم يوضح — كما كان يجب أن يفعل دليله على اشتراك الطاعنين في إطلاق النار ولم يبين ماذا كان ما نسبته إليهم من ذلك هو وليد رؤية الشهود وتحققهم من أنهم لم يكونوا من بين من انصاهوا لأمر رئيس القوة أم أن اتهامهم بنى على مجرد رؤيتهم بين المتجمهرين في بداية التجمع وقبل أن تبدأ مرحلة إطلاق النار ، التي أثبت الحكم أنها

أطلقت من بعيد — مما لا يكفي لقيام الجريمة . لما كان ما تقدم وكانت مسئولية الجريمة التي تقع بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر لا يتحملها جنائيا إلا الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكابها وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين فقد أورد مؤدى أقوال شهود الواقعة على صورة يشوبها الغموض الذى لا يبين منه وجه الحق ، وقصر فى التدليل على قيام الجريمة مما يعيبه ، ولا يغير من ذلك ما ذكره من ضبط أحد الطاعنين قريبا من مكان الحادث ومن الاستعراف على اثنين آخرين منهم عند العرض ، لأن هذا فضلا عن أنه لا يؤثر فى موقف باقى الطاعنين من الحكم ، فانه لم يقومه ، ولم يرفع ما به من غموض . لما كان ذلك كله فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومحمود محمد مجاهد ، واحمد زكي كامل ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(٦١)

طعن رقم ٢٠١٦ سنة ٢٧ ق

تلبس . مواد مخدرة . صورة واقعة لا تتوفر فيها حالة التلبس .

إن صور التلبس قد وردت في القانون على سبيل الحصر ولا يجوز القياس عليها
ومن ثم فإذا أعربت المحكمة عن عدم ثقتها في قول الخبير إنه اشتم رائحة المخدر
قبل القبض على المتهم وحصلت قوله في أنه لما رأى المتهم يحاول إلقاء المنديل
قبض عليه وأخذ منه المنديل واشتمه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في القانون
إذا اعتبر المتهم في حالة تلبس ، ذلك أن مجرد محاولة إلقاء المتهم المنديل لا يؤدي
إلى اعتبار الجريمة المسندة إليه متلبسا بها لأن ما حواه المنديل لم يكن بالظاهر
حتى يستطيع الخبير رؤيته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز جواهر مخدرة " حشيشا وأفبونا " في
غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالته إلى
محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١
لسنة ١٩٥٢ والبندين ١٢٠١ من الجدول رقم ١ المرفق فأجابتها إلى طلبها هذا .
وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهم ببطلان
القبض والتفتيش لعدم وجود حالة تلبس تبيح لرجل البوليس أن يضبط المتهم
ويفتشه . والمحكمة قضت فيها بحضور يا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة أحمدى اسماعيل

ابراهيم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتهريمه أيضا ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وقالت في حيثيات حكمها إن الدفع في غير محله .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه بنى على إجراء باطل وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن دفع أمام المحكمة ببطلان القبض والتفتيش استنادا إلى أنه لم يكن في حالة تلبس تجيز القبض عليه وتفتيشه ، فرد الحكم على هذا الدفع ” بأن الطاعن أخرج المندبل من جيبه وحاول إلقاءه من نافذة السيارة وهذه الحالة تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة وتكون حالة التلبس التي تبيح لرجل البوليس ضبط المتهم والمندبل الذي حاول التخلص منه ” وهذا الذي قاله الحكم غير صحيح في القانون إذ أن مجرد إخراج الطاعن المندبل من جيبه ومحاولة إلقاءه من النافذة دون أن يتبين رجل البوليس ماهية محتوياته لا يعد أمرا منهئا لإحراز الطاعن لمخدرو ولا يجعله في حالة من حالات التلبس التي تسوغ القبض عليه وتفتيشه .

وحيث إن واقعة الدعوى كما حصاها الحكم هي ” أن محمد احمد رجب عامل التنفيذ بمباحث مركز كفر صقر ركب سيارة أوتوبليس قاصدا بلدة زور أبو الليل لتنفيذ بعض الأحكام ووجد الطاعن راكبا وحده في السيارة ولما أن رآه أخرج مندبلا من ملائسه وحاول إلقاءه خارج السيارة من النافذة التي كان جالسا بجوارها ، ولكن هذه النافذة كانت مغلقة فقبض رجل البوليس المذكور على الطاعن وأخذ منه المندبل فاشتم رائحة الأفيون والحشيش تنبعث منه ووجد فيه المخدرات المضبوطة فاقتاد الطاعن إلى نقطة البوليس وهناك أبلغ رئيسها بما حدث وقدم له المندبل المضبوط ” وقد تعرض الحكم للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه في قوله ، ” وحيث إن الدفاع عن المتهم (الطاعن) دفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم وجود حالة تلبس تبيح لرجل البوليس أن يضبط المتهم

ويفتشه . وحيث إن المخبر قد شهد في تحقيق النيابة وبالحلقة أن المتهم (الطاعن) ألقى بالمنديل حين رآه فاشتتم رائحة الحشيش والأفيون تدبعت من المنديل وعندئذ قبض على المتهم وأخذ المنديل ولكن المحكمة لا تثق بأقوال المخبر فيما زعمه من أن المتهم ألقى بالمنديل وتخلى عنه ومن أنه (أى المخبر) اشتتم رائحة المواد المخدرة قبل ضبط المتهم وذلك لأن المخبر المذكور لم يذكر ذلك في محضر جمع الاستدلال الذى حره معاون البوليس بل قال إن المتهم (الطاعن) حين رآه قادمًا أخرج المنديل من ملبسه وحاول القاءه من النافذة فقوبحى بأنها كانت مغلقة . ونظرا لأن المخبر يعرف بأن المتهم يتجبر في المواد المخدرة فقد هجم عليه وضبطه وأخذ المنديل منه ، ولم يذكر المخبر في محضر البوليس أنه اشتتم رائحة المواد المخدرة — وذلك ما تعود عليه المحكمة وتثق فيه وتجعله أساسا لإدانة المتهم وهذه الحالة تنطوى على مظاهر خارجية تذيب بذاتها عن وقوع جريمة وتكون حالة الناس التى تبيح لرجل البوليس ضبط المتهم والمنديل الذى حاول التخلص منه ومن ثم يكون الدفع في غير موضعه ” . وهذا الذى قرره الحكم غير صحيح في القانون ، ذلك بأن صور التلبس قد وردت في القانون على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها . ولما كانت المحكمة وهى بصدد الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش قد أعربت عن عدم ثقتها بقول المخبر إنه اشتتم رائحة المخدر قبل القبض على الطاعن وحصلت قوله في أنه لما رأى الطاعن يحاول إلقاء المنديل قبض عليه وأخذ منه المنديل واشتتمه ، وكان مجرد محاولة إلقاء الطاعن المنديل ، لا يؤدي إلى اعتبار الجريمة المسندة إليه متلبسا بها لأن ما حواه المنديل لم يكن بالظاهر حتى يستطيع المخبر رؤيته ، فضلا عن ذلك فإن القانون بين ما مورى الضبط القضائى بالمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل مرءوسيهم كرجال البوليس والمخبرين فهم لا يعدون من مأمورى الضبط وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، هو الحصول على جميع الإيضاحات وإجراء المعاينة اللازمة لتمهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ إليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للحفاظ على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش . لما كان ما تقدم وكان كل ما خوله القانون ، وفقا للمادة ٣٧ من قانون الإجراءات

الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجنح المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس ، هو أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي . لما كان كل ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون وبني على إجراء باطل حين اعتبر الطاعن في حالة تلبس وأن القبض عليه بمعرفة المخبر صحيح قانونا ولذلك يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود
عبد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(٦٢)

طعن رقم ٢٠١٨ سنة ٢٧ ق :

مرفقة . سرقة باكره . طعن المتهم الهجنى عليه بمطواه لإعطيل مقاومته وليتمكن من السرقة
بالقطن المسروق . توفر ظرف الإكراه .

متى كان الحكم قد انتهى إلى أن المتهم قد طعن الهجنى عليه بمطواه عندما
حاول القبض عليه لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المسروق فأحدث
به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به
ظرف الإكراه في السرقة وقيام الصلة بين العنف الذي استخدمه المتهم وبين
السرقة التي شرع في ارتكابها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في سرقة القطن المبين بالمحضر
لمحمد حسن عبد الله مع آخرين مجهولين بطريق الإكراه الواقع على حسين محمد
حسن عبد الله بأن ضربه بمطواه في يده عندما حاول القبض عليه لتعطيل مقاومته
وليتسنى له الفرار بالمسروقات وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم
فيه وهو استغاثة الهجنى عليه ومساومته وآخران إلى اللحاق بالمتهم وضبطه متلبساً
وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦
و ١/٣١٤ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ومحكمة جنايات الزقازيق
قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٣١٤ من قانون العقوبات مع
تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون . بمعاقبته محمد أحمد سليم بالسجن لمدة
ثلاث سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يدعى طعنه على أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والخطأ في الاستدلال ، ذلك بأن ما أثبتته المحكمة من أنه بعد محاولة الطاعن الفرار مع زملائه ، لا حقه المجنى عليه وضربه بعصا فسقط على الأرض ، وأن الطاعن ضرب المجنى عليه بمطواة أصابت يده ، ولكن المجنى عليه تمكن من خبطه ومعه القطن المسروق — ما أثبتته المحكمة من ذلك لا يتوفر فيه ظرف الإكراه المشدد لمقاربة السرقة ، هذا إلى أن الحكم استند في قضائه بالإدانة إلى أوراق التحكيم التي وقعها الطاعن على الرغم من أن الدفاع أفصح للمحكمة أن توقيع المتهم كان نتيجة للتغريض ، ولم يكن يعلم ما تضمنه من اعتراف نسب إليه ، وكان يتعين على المحكمة أن تتحدث عن هذا الدفاع ، وترد عليه ما دامت لم ترالأخذ به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لحفاية الشروع في السرقة بالإكراه التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت — تحصيلاً لما شهد به شهود الإثبات — أن المتهم (الطاعن) ضبط في زراعة القطن المملوكة لوالد المجنى عليه المصاب وكان يسرق منها ومعه آخرون تمكنوا من الفرار ووجد بجواره عند ضبطه جوال به قطن وفي يده مطواة طعن بها حسين محمد حسين عبد الله في يده عندما حاول القبض عليه لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المسروق فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي . ولما كان ما أثبتته المحكمة من ذلك يتوفر به ظرف الإكراه في السرقة وقيام العسلة بين العنف الذي استخدمه المتهم وبين السرقة التي شمرع في ارتكابها إذ أراد من إصابة المجنى عليه أن يتخلص له ما كان يحمله من القطن المسروق فيغربه . ولما كان ما أبداه وكيل المتهم في دفاعه بشأن محضر الصلح والإقرار الذي وقع الطاعن وما ذهب إليه من أن هذا الأخير لم يكن يعلم خوى الأوراق التي وقع عليها ، هو من أوجه الدفاع

الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد صراحةً عليها ، بل يكفي أن يكون ردّها مستفاداً ضمناً من تعويل المحكمة على ما جاء بهذا الإقرار واطمئنانها إلى صحة صدوره من الطاعن ومن باقى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم وأقام عليها قضاءه بالإدانة . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير به الطاعن في وجهى الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
محمود محمد مجاهد ، واحد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(٦٣)

طعن رقم ٢٠٢١ سنة ٢٧ ق

ضرب . حكم "تسبب كاف" . استفادة توفر القصد الجنائي في الضرب من عبارة
الحكم . كفايته .

توافر القصد الجنائي على الضرب لا يستلزم من الحكم بيانا خاصا وإنما
يكفى أن يستفاد من عبارته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن . بأنه : أحدث عمدا بأحمد محمد ناصف إصابة
برأسه بأن قذفه بقناب من الحجر فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي
الشرعي والتي نشأت عنها هامة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام
القيوة الواقعة للمخ لا ينتظر ماؤه بنسيج عظمي بل تملأ بنسيج ليفي يقال من
كفائه على العمل بما يصعب تقدير مداه لما قد يطرأ عليه من مضاعفات
جسيمة خطيرة كالتهاب السحايا وخراجات المخ والصرع والشلل والجنون كما
تجعله عرضة للتأثر باصابات الرأس الخفيفة والتغيرات الجوية وضربات الشمس
التي ما كانت لتؤثر لو ظل المخ محميا بالعظام المفقودة وطلبت من غرفة الاتهام
إحالة المذكور على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤ من قانون العقوبات
والتي قررت بذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت فيها حضوريا سنة ١٩٥٧ -
عملا بالمادة ١/٢٤ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات - بمعاينة المتهم
عبد الله عزيز عبد الرحمن بالحبس مع الشغل لمدة سنة . فطعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه القصور من وجهين الأول : إذ لم يبين وقائع الدعوى والأدلة على ثبوت الجريمة ولم يستظهر توافر القصد الجنائي لدى الطاعن وأنه تعمد إلقاء الحجر على المجنى عليه . والثاني : إذ أطرحت المحكمة أقوال شهود النفي بمقولة إنها لا تحول عليها دون أن تبين صحتها لذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتممك أمام محكمة الموضوع بأنه ألقى الحجر على المجنى عليه من غير قصد ولا تعمد وكان توافر القصد الجنائي على الضرب لا يستلزم من الحكم بيانا خاصا وإنما يكفي أن يستفاد من عباراته ، وقد أورد الحكم في بيانه لواقعة الدعوى ، أنه قام شجار بين أسرتي المتهم والمجنى عليه وأن المجنى عليه أصيب بأصابة في رأسه من حجر قذفه به المتهم (الطاعن) كما أورد في بيانه لمضمون الأدلة أن المجنى عليه قرر أن المتهم قذفه بحجر فأصابه وأن الشاهد سعد على قرر أن المتهم أمسك بحجر وقذف به المجنى عليه أثناء مشاجرة بين فريق المتهم والمجنى عليه ، وكانت المحكمة غير ملزمة ببيان حلة أطراحها لأقوال شهود النفي فذلك مستفاد من أخذها بأدلة الثبوت . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٨

ب. بإسرة السيد مصطفى فاضل ركن المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد
جهاهد ، واحمد زكى كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(٦٤)

طعن رقم ٢٠٢٣ سنة ٢٧ ق .

خبير . رأيه . تقليد أختام الحكومة . إلتقاء المحكمة إلى عدم توافر ركن التقليد . مخالفة هذا
التقدير لما رأه الخبير الفنى . لا عيب .

متى كانت المحكمة قد انتهت فى منطق سليم إلى عدم توافر ركن التقليد
لأن العلامة التى وضعت على اللحوم لا يمكن أن يتخذ بها أحد سواء من يعرف
القراءة والكتابة أو من لا يعرفهما ، وهو من الواقع الذى استيقنته المحكمة بنفسها
فى الدعوى بما لها من سلطة تقديره ، فإنه لا يقدح فى سلامة هذا التقدير
أن يكون الخبير الفنى قد رأى غير ما رآته المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولا - قلد علامة خاصة بإحدى
المصالح الحكومية (ختم سلخانة دمنهور) يستعمل فى ختم اللحوم الصغيرة .
وثانيا - استعمل الختم المقلد سالف الذكر بأن ختم به اللحوم المضبوطة
مع علمه بتقليده . وثالثا - ذبح لحوما خارج السلخانة . ورابعا - ذبح أى
حيوان دون السن القانونى . وطلبت إحالة المتهم إلى غرفة الاتهام لإحالة
إلى محكمة الجنايات لمعاقبته فى الجناية بالمواد ١/٢٠٦ - ٤ من قانون العقوبات ،
وفى اللجنة بالمواد ١ و ٣٧ من لائحة السلخانات والقانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢
و ١/٢٠ - ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فقررت الغرفة
بإحالة الأوراق إلى محكمة جناح بسدر دمنهور الجزئية لمحاكمة المتهم طبقا
للوصف والقيود الموضحين بالدعوى فى حدود حقوبة اللجنة طبقا للسادة ١٧
من قانون العقوبات والمسادين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومحكمة جنح بندر دمنهور الجزئية قضت بحضور يا عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت في استئنائه بحضور يا بقبوله شكلاً وفي الموضوع — أولاً — بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من إدانة المتهم عن التهمتين الأولى والثانية وبراءته منهما . وثانياً — بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتهمتين الثالثة والرابعة إلى تغريم المتهم مبلغ عشرة جنيهاً . فطعن رئيس نيابة دمنهور الكلية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المطعون ضده أحيل لما كتبه على التهم الأربع الموجهة إليه ومن بينها تهمة تقليد ختم سلخانة دمنهور وتهمة استعمال هذا الختم المقلد بأن ختم به على اللحوم المضبوطة وهو يعلم بتقليده ، وقد برأته المحكمة من هاتين التهمتين استناداً إلى ما قالته من وضوح الخلاف بين بصمة الختم المقلد وبصمة الختم الصحيح ، ولعدم وجود كتابة ولأن مظهر العلامة المقلدة على هذا النحو لا يتخدع به الشخص العادى ، وتقول الطاعة إن عدم وجود الكتابة إن صح أنه لا يتخدع من يعرف القراءة فإنه يكفى فى خدع غيره ممن لا يعرفها وهم السواد الأكثر من الجمهور فضلاً عن أن تقرير الخبير أثبت أن البصمة المقلدة تتخدع الشخص العادى ، ومن المقرر قانوناً أن تقليد العلامات يكون معاقباً عليه وإن لم يبلغ حد الاتفاق بل يكفى فى ذلك أن يكون على درجة تساعد على رواج الشئ الذى يحمل العلامة المقلدة .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده لأنه — أولاً — قلد علامة خاصة بأحدى المصالح الحكومية (ختم سلخانة دمنهور) — ثانياً — استعمل الختم المقلد سالف الذكر بأن ختم به لحوماً مع علمه بتقليده — ثالثاً — ذبح لحوماً خارج السلخانة — رابعاً — ذبح أنثى حيوان دون السن القانونية . وطلبت النيابة عقابه بالمواد ١/٢٠٦ — ٤ و ١ و ٣٧ من لائحة السلخانات وقانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ والمادة ١/٢٥ — ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ م (١٥) ج

لسنة ١٩٤٥ ، وقد أحالت غرفة الاتهام المتهم لمحكمة الجنح للفصل في التهم المنسوبة إليه على أساس عقوبة الجنحة ، وقضت محكمة أول درجة — عملاً بالمواد المذكورة والمادة ٣٢ من قانون العقوبات حضورياً بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل عن جميع التهم فاستأنف وقضت محكمة ثاني درجة حضورياً ببراءة المتهم من التهمتين الأولى والثانية وتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتهمتين الثالثة والرابعة وتغريمه عنهما عشرة جنيهات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه براءة المطعون ضده من التهمتين الأولى والثانية على ما قاله : " إنه يشترط لقيام هذه الجريمة (وهي جريمة التقليد) أن تتحدد العلامة بعناصرها الجوهرية المميزة لها من رموز أو كتابة أو أحرف . أما إن لم يتوفر فيها ذلك كأن اقتصر على وضع مربع أو دائرة مثلاً مشابهة لمربع أو دائرة الخاتم أو العلامة المراد تقليدها ، فإن ذلك لا يمكن أن يسمى تقليداً أو تزويراً للعلامة أو الخاتم لفقدان العناصر الأساسية والجوهرية المميزة له من رموز أو أحرف... والثابت من مطالعة تقرير مصلحة الطب الشرعي فيما كشف عنه الفحص تحت ثلثا أنه بمضاهاة البصمتين الواردين على قشرتي الختم المضبوط المرسلتين للفحص على بصمات أختام سلخانة دمنهور الصحيحة وجد أن البصمتين موضوع البحث تختلف تماماً عن بصمات أختام سلخانة دمنهور الصحيحة من حيث المنظر العام وخلو البصمتين المطعون فيهما من الألفاظ الواردة بالبصمات الصحيحة... وأنه على هدى ما تقدم يبين أن العلامة موضوع التهمة تختلف من حيث المنظر العام فضلاً عن خلوها من الأحرف بما تعتبر معه فاقدة للعناصر المميزة للعلامة الأصلية ، ولا ترى المحكمة لذلك — خلافاً لما ورد في نتيجة مصلحة الطب الشرعي — أن الشخص العادي وحتى الذي لا يعرف القراءة والكتابة لا يمكن أن يخدع بالعلامة موضوع الاتهام ، لأن الثابت من نفس التقرير أنها تختلف من حيث المنظر العام فضلاً عن خلوها من الكتابة الأمر الذي يمكن لكل ذي عينين وإن جهل القراءة أن يبينه " . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد انتهت في منطق سليم إلى أن العلامة التي وضعت على الختم

لا يمكن أن يتخدع بها أحد سواء من يعرف القراءة والكتابة أو من لا يعرفهما ، وهو من الواقع الذي استيقنته المحكمة بنفسها في الدعوى الحالية بمالها من سلطة تقديره ، وكان لا يقدح في سلامة هذا التقدير أن يكون الخبير الفني قد رأى غير ما رآته المحكمة ، إذ ليس من شأن الرأي الذي يقول به الخبير أن يسلب المحكمة سلطتها في تقدير وقائع الدعوى ولا أن يقيد بها في ذلك لأن تكييف الواقع هو قضاء تباشره المحكمة في دائرة سلطانها المطلق في تحصيله ، ومادامت قد أصدرت رأيها بعدم توافر ركن التقليد مستندة إلى الشواهد والاعتبارات السائفة التي أوردتها ، فلا يصح مناقشتها فيما رآته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وعثمان دمرجي ،
والسيد أحمد عفيفي ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٦٥)

طعن رقم ١٥٢٣ سنة ٢٧ ق

مجرمون أحداث . شرط إعادة النظر في الحكم الصادر على الحدث وفقا لنص المادة ٣٦٢/٢ ج .

متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز إعادة النظر في حكمها السابق والصادر
بجس المتهم قد أسست قضاءها على القول بأن الفقرة الثانية من المادة ٣٦٢
من قانون الإجراءات الجنائية التي طلبت النيابة تطبيقها اشترطت بلحواز
إعادة النظر " أن يكون المتهم قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات الخاصة
بالأحداث والمقصود من ذلك العقوبات التقويمية المقررة للأحداث والتي
لا يقضى بها على سواهم " . فانها تكون قد أولت عبارة " العقوبات الخاصة
بالمتهدين الأحداث " الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون
الإجراءات تأويلا صحيحا متفقا مع مقصود الشارع ومع المحكمة التي توخاها
من استحداث هذا النص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها : أحرزت مادة مخدرة
(حشيشا وأفيتونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالة المتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد
١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فقررت
بذلك ، محكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا - عملا بالمواد ١ و ٢

و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم (١) الملحق به والمادة ٢/٦٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم إحسان محمد بالحس مع الشغل لمدة سنة وتغريمها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . ثم قدمت النيابة العامة مذكرة إلى محكمة الجنايات طلبت فيها إعادة محاكمة المتهم من جديد على ضوء ما تبين من مستخرج ميلادها الرسمى أن سنّها ١٩ سنة ، وذلك وفقاً لنص المادة ٣٦٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية والمحكمة المذكورة بعد أن نظرت الطلب قضت فيه حضورياً بعدم جواز إعادة النظر في الدعوى . فطمعن الأستاذ رئيس نيابة الزفازيق في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تبني طعنها على الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، وفي بيان ذلك نقول إن عبارة (العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث) الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية هي عبارة عامة تشمل جميع العقوبات الجائز توقيعها على المتهمين الأحداث ، ولا تقتصر على العقوبات التقويمية وإلا لنص القانون صراحة على هذا الفهرس والتخصيص أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لو كان مراد الشارع التعميم والاطلاق لما أورد تلك العبارة في صدر الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، فلا يتفق مع نصوص القانون ، مما كان يتعين معه على محكمة الجنايات إعادة النظر في الحكم المقضى به على المتهم المطعون ضدها ، وهو بالحس والغرامة لإحراز مخدر ، أما وقد قضت بعدم جواز إعادة النظر فيه فإنها تكون أخطأت . وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الجنايات حين قضت بعدم جواز إعادة النظر في حكمها السابق أسست قضاءها على القول بأن الفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي طلبت النيابة تطبيقها اشترطت لجواز إعادة النظر "أن يكون المتهم قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات الخاصة بالأحداث والمقصود من ذلك العقوبات التقويمية المقررة للجرمين

الأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم ، ذلك أن العقوبات التي توقع على المجرمين الأحداث نوعان ، عقوبات عادية كالحبس ، وعقوبات تقويمية كالتسليم للوالدين أو الإرسال للإصلاحية والعقوبات الأخيرة هي العقوبات الخاصة بالأحداث لأنها لا يحكم بها على سواهم . أما العقوبات العادية فيشاركهم فيها غيرهم وهي بذلك ليست خاصة بهم ، فإذا أشار القانون في أحد نصوصه إلى العقوبات الخاصة بالأحداث فلا يمكن أن ينصرف ذلك إلا إلى العقوبات التقويمية وحدها وليس أدل على أن عبارة (العقوبات الخاصة بالأحداث) الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ مقصود منها العقوبات التقويمية فقط من أن الشارع قد استعمل نفس ذلك التعبير بهذا المعنى في المادة ٣٦١ السابقة لها ، وهي المادة التي أجازت للمحكمة التي تصدر الحكم على المتهم الصغير أن تعيد النظر في أي وقت في الحكم الصادر منها متى رأى أن العقوبة المحكوم بها لا تلائم حالة المحكوم عليه بشرط أن لا يحكم عليه في هذه الحالة بغير العقوبات التقويمية إذ أن الغرض منها كما هو ظاهر هو منع الحكم على الصغير عند إعادة النظر في شأنه بعقوبة من العقوبات العادية مراعاة لمصلحته ، وهذا المعنى ظاهر فيما أوردته المذكرة التفسيرية لقانون الإجراءات الجنائية تعليقا على تلك المادة حيث جاء فيها (أن للمحكمة أن تعيد النظر في أي وقت في الأحكام الصادرة على الأحداث بناء على طلب النائب العام متى رأى أن العقوبة المحكوم بها لا تلائم حالة المحكوم عليه ، فإذا حسن سيره يمكن تعديل الحكم بتسليمه إلى والديه ، وإذا هرب أو ساء سيره يمكن تعديل الحكم بوضعه في الإصلاحية) فالتفسير الوحيد لعبارة (العقوبات الخاصة بالأحداث) الواردة في المادة ٣٦١ هو العقوبات التقويمية وهو نفس ما فسرته به المذكرة الإيضاحية كما تقدم . ومتى وضح أن هذا هو المقصود من ذلك التعبير في المادة ٣٦١ فلا يمكن أن يكون له معنى آخر في المادة ٣٦٢ إذ أنه لا يصح أن يكون لنفس التعبير معنيان مختلفان في نصين متتاليين من قانون واحد ومن أجل هذا فلا يجوز أن تمتد عبارة العقوبات الخاصة بالأحداث إلى أكثر مما يفيد مضمونها الظاهر وهو العقوبات التقويمية المخصصة للأحداث وحدهم والتي لا يحكم بها على سواهم .

وحيث إنه لما كان هذا الذى أولت به المحكمة عبارة (العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث) الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية صحيحا متفقا مع مقصود الشارع ومع الحكمة التى توخاها من استحداث هذا النص ، وهى معالجة الحالات التى يقضى فيها على المتهم الذى يثبت بورقة رسمية بعد الحكم عليه أن سته وقت ارتكاب الجريمة تزيد على خمس عشرة سنة بعقوبة من العقوبات التقويمية وهى الإرسال إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة والتسليم للوالدين أو لولى النفس أو لشخص مؤتمن أو لمعهد خيرى والتوبيخ لأن هذه العقوبات قد خص بها القانون المتهمين الأحداث وحدهم لملاءمتها لصغر سنهم ، ومنع توقيعها على من عداهم . أما العقوبات العادية كمقوية الحبس فيشارك فيها المتهمون الأحداث الذين جاوزت سنهم اثنتى عشرة سنة مع غيرهم من المتهمين ، ولما كان على هذا الفهم ينبغى أن تفسر العبارة المشار إليها حتى يستقيم معناها مع سياق النص وتحقق به حكمته والغاية منه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز إعادة النظر فيما سبق القضاء به على المحكوم عليها يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان ومزى ، والسيد احمد عفيفى المستشارين .

(٦٦)

طعن رقم ١٧٠٨ سنة ٢٧ ق .

١ — تفتيش . الاذن به . إحالة الأمر بالتفتيش في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم على المحضر المرفق . ورود الأسماء في هذا المحضر بأرقام سلسلة على صورة منظمة . توقيع وكيل النيابة على هذا المحضر في ذات التاريخ الذى صدر فيه . صحة الأمر بالتفتيش .

ب — تفتيش . تنفيذه . صدور أمر بتفتيش منزل المتهم . مساكنته مع أخيه في منزل واحد . دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش . لإجراء سليم .

١ — متى كان الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش قد نص على أنه يشمل الأشخاص الموضحة أسماؤهم بالمحضر المرفق ، وكان هذا المحضر قد أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام سلسلة وعلى صورة منظمة خالية من أى أثر مريب ، وقد وقع وكيل النيابة على هذا المحضر في ذات التاريخ الذى أصدر فيه أمر التفتيش وأحال عليه في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم ، فإن الدفع بطلان أمر النيابة بالتفتيش لعدم إثبات أسماء الأشخاص الذين صدر عنهم لا يكون له محل .

٢ — متى كان مسكن المتهم ومسكن أخيه يضمهما منزل واحد وبقيان معافيه وإن استقل كل منهما بقمم منه ، فإن دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش الصادر له من النيابة هو إجراء سليم مطابق للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة السيد السيد النورى بأنه : أولا - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية) . وثانيا - أحرز ذخائر مما تستعمل في أسلحة نارية لم يرخص له إحرارها (طلقات) . وطلبت من غرفة الانهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤-٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق فقررت الغرفة بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات بنها دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش على أساس أن إذن النيابة منصب على تفتيش منزل شخص آخر يقيم في منزل وحده خلاف منزل المتهم ، وبعد أن أمنت المحكمة نظرها قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢/٢٦ و ٤-٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ مع تطبيق المواد ١٧ و ٢/٣٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة السيد السيد النورى بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات ورفضت الدفع المقدم من المتهم . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض وكذلك المحكوم عليه ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الثابت من صحيفة سوابق المطعون ضده أنه حكم عليه في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ بالسجن لمدة سبع سنين لجناية ضرب أفضى إلى الموت مما يوجب تطبيق المادتين ٢/٧ و ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والعقاب المفروض للجريمة المسندة للمتهم هو الأشغال الشاقة المؤبدة ، ولا يجوز أن تنزل هذه العقوبة تطبيقا للمادة ١٧ إلا إلى عقوبة السجن وكان على المحكمة أن تطبق القانون على الوجه الصحيح على الرغم من أن النيابة قد نالتها أن تطلب تطبيق المادة ٣/٢٦ المشار إليها ما دامت صحيفة السوابق كانت تحت نظرها عند ما حكمت في الدعوى .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه في يوم ٨ يوليو سنة ٥٦ بدأته سركرتها — أولا — أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية) ثانيا — أحرز ذخائرها تستعمل في الأسلحة النارية ، وطابت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق ، وحكمت محكمة جنايات بنها تطبيقا للمواد مالفعة الذكر والمواد ٢/٣ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة الطاهن عن التهمتين المسندتين إليه بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة — وأصرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم الواردة ضمن المفردات التي أصرت هذه المحكمة بغضها أنه سبق الحكم عليه بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ٤٧ من محكمة جنايات المنصورة بالسجن لمدة سبع سنوات في جناية ضرب أفضى إلى الموت ، وكانت هذه الصحيفة تحت نظر المحكمة عند نظرها الدعوى الحالية كما أقر المتهم بهذه السابقة عند استجوابه أمام النيابة . لما كان ذلك وكانت المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على ما يأتي : ” يعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين “ وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د ، هـ ، ومن المادة السابعة ، وقد تناولت هذه المادة الأخيرة بالذكر الأشخاص المشار إليهم في المادة ٣/٢٦ ، وتنص الفقرة ب من المادة السابعة المذكورة على ” من حكم عليه بعقوبة جناية ، أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال “ ولما كان مقررا أن محكمة الموضوع لا يقيد بالوصف الذي تصف به النيابة الفعل المسند إلى المتهم ، بل إن لها بل من واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة أمامها والثابتة من أوراق الدعوى وأن تصفها بالوصف الذي يسبغه القانون عليها ، وأن تطبق عليها نصوصه تطبيقا صحيحا ، لما كان ذلك وكانت جريمة إحراز السلاح المششخن المسندة إلى المتهم مما تنطبق عليه المادتان

٧ و ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالأصاحبة والذخائر والمعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وكانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤبدة باعتبارها أشد الجزائين المرفوعة بهما الدعوى العمومية عليه واللتين وقتما لغرض واحد وكانتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطا غير قابل للتجزئة وكان لا يجوز عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التزول بنوع العقوبة الأدنى من عقوبة السجن ، لما كان ذلك فإن الحكم انطعن فيه إذ قضى بمعافية المتهم بالحبس لمدة ستة أشهر مع وقف تنفيذ هذه العقوبة يكون مخطئا في تطبيق القانون ويتمين لذلك نقضه نقضا جزئيا في خصوص هذا الشق منه وتصحيح هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون عملا بالمادة ٣٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وترى هذه المحكمة بالنسبة للهمتين المستندتين إلى المتهم الحكم بعقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات ، ولا محل مع القضاء بهذه العقوبة لما رآته محكمة الجنابات من وقف التنفيذ حتى قضت خطأ بعقوبة الحبس لمدة ستة أشهر ، لأن العقوبة المقررة بها من هذه المحكمة وهي السجن مما لا يجوز قانونا أن يرد عليها وقف التنفيذ .

عن الطعن المقدم من المتهم

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن محصل هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور فقد دفع الطاعن ببطلان أمر النيابة بالتفتيش لعدم إثبات أسماء الأشخاص الذين صدر عنهم هذا الأمر وإنما أحال في ذلك إلى محضر جمع الاستدلالات مما يحتمل معه إضافة أسماء أخرى ينسحب عليها الأمر ، يضاف إلى ذلك أن أمر التفتيش لم تسبقه تحريات جدية إذ استعان الضابط ، كما أوضح من أقواله بأحد الخفراء لإرشاده عن المنزل المراد تفتيشه ، فضلا عن أن هذا المنزل مملوك للطاعن خاصة ومستقل عن منزل أخيه الذي صدر عنه الأمر وجاء رد المحكمة على ما أيداه الدفاع من ذلك ردا جعل حكمها معيبا بالقصور .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى المفردات أن الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش قد نص على أنه يشمل الأشخاص السبعة عشر الموضحة أسماءهم بالمحضر

المرفق ، وبين من هذا المحضر أنه أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام
مسلولة وعلى صورة منظمة خالية من أى أثر صريب مما يشير إليه الطاعن ، وقد وقع
وكيل النيابة على هذا المحضر فى ذات التاريخ الذى أصدر فيه أمر التفتيش وأحال عليه
فى بيان الأشخاص المراد تفتيشهم كما يبين كذلك من المحضر المدون عليه
أمر التفتيش أن ضابط المباحث المذكور سئل فى تحقيق أجرى بناء على انتداب
من وكيل النيابة الذى أصدر الأمر فأجاب بأن تحرياته أسفرت عن أن الأشخاص
السبعة عشر المدونة أسماءهم فى محضره يحوزون أسلحة بغير ترخيص وأنه تأكد
من صحة هذه التحريات ، ولما كانت استماعة الضابط بمن أرشده عن المنزل
المطلوب تفتيشه لا تفيد بذاتها عدم جدية التحريات التى باشرها بنفسه أو من
طريق أعوانه . لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت فى بيان واقعة الدعوى أن
ضابط المباحث عندما قصد إلى المنزل المراد تفتيشه كلف أحد مرافقيه وهو
العسكرى حساين فرج حساين بأن يربط على باب المنزل من الداخل للحراسة
ثم مضى إلى داخل المنزل لإجراء التفتيش وبعد لحظات سمع العسكرى المذكور
يناديه نحف إليه وجده ممسكا بالطاعن ويده بندقية لى أنفيلد وعلم منه أنه شاهد
المتهم يخرج من الحجرة التى على يسار الداخل مباشرة ويده تلك البندقية
محاوفا الحرب بها فقبض عليه ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن بشأن بطلان
التفتيش لانفصال منزله عن منزل أخيه المأذون بتفتيشه وقال فى هذا الرد "إن
هذا الدفع مردود بأن الثابت من أقوال شيخ الخمراء وفى التحقيقات أن المتهم
وشقيقه يقيان فى منزل واحد وأن لهما أخا غير شقيق هو الذى يقيم وحده كما قرر
الخفير الذى أرشد ضابط المباحث عن منزل عبد الغنى النورى أن منزله ومنزل
شقيقه المتهم منزل واحد يفصلهما حائط مفتوح ويضاف إلى ما تقدم ما قوره
ضابط المباحث فى التحقيقات من أن هيد الغنى النورى كان يبيت بالدور الثانى
من هذا المنزل وقت التفتيش هو وزوجته وأولاده وأن المتهم ضابطه العسكرى
حساين فرج حساين وهو خارج من المنزل ومعه السلاح المنهبط فهو فى حالة
قلبس ، ويكون الدفع فى غير محله ويتعين رفضه" . ولما كان هذا الرد مجزئا
فى تنفيذ دفاع الطاعن وسديدا فى القانون ، وما دام الحكم قد أثبت أن مسكن

الطاهن ومسكن أخيه يضمهما منزل واحد ويقيان معا فيه وإن استقل كل منهما بقسم منه ، فإن دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش الصادر له من النيابة هو إجراء سليم مطابق للقانون ، ولما كان ذلك كله فإن ما يثيره الطاهن لا يكون وجيها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاهن على غير أساس ويتميز
رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد حسن داود المنشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى
تكميل ، وهنان ومزى ، والسيد أحمد مكي ، المنشارين .

(٦٧)

طعن رقم ١٧٢٩ سنة ٢٧ ق

اختصاص . تنازع الاختصاص . غرفة الاتهام . تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام ودائرة
الجنح المستأنفة . اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه . م ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج .

إن ، ودى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب
تعيين الجهة المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات
الجهات المتنازعتين ، وغرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية
ولا يطعن في قراراتها أمام دائرة الجنح المستأنفة التي هي الأخرى إحدى دوائر
هذه المحكمة ، ومن ثم فإن طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام
ودائرة الجنح المستأنفة ينمذ لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة
وعلى أساس أنها الدرجة التي يطعن في قرارات غرفة الاتهام أمامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : الأول أحدث عمدا بعبد المالك
حسن سليم الاصابات المبينة بالكشف الطبي التي تقرر لعلاجها مدة لا تتجاوز
العشرين يوما والأول والثاني أحدثا عمدا بإبراهيم محمد إبراهيم الاصابات المبينة
بالكشف الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما والثالث أحدث
عمدا ببديوي صادق أحمد الاصابات المبينة بالكشف الطبي والتي لم يتقرر لها
علاج . والثالث والرابع أحدثا عمدا بإحمد حسان حنفي الاصابات المبينة بالكشف

الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تتجاوز العشرين يوما. والرابع والخامس والسادس أحدثوا عمدا بصادق أحمد حسن الاصابات الميينة بالكشف الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تتجاوز العشرين يوما. والسابع والثامن أحدثا عمدا بنعيمه مصطفى الاصابات الميينة بالكشف الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تتجاوز العشرين يوما. وطلبت عقابهم بالمادتين ٢٤٠ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات. وادعى عبد المالك حسن سليم بحق مدني قبل المتهم الأول بمبلغ خمسة عشر جنيها كتعويض مؤقت ثم تنازل عن دعواه المدنية للصلح. ومحكمة أسيوط الجزئية قضت أولا بإثبات تنازل المدعي بالحق المدني (عبد المالك حسن سليم) عن دعواه المدنية وألزمته بالمصاريف. وثانيا. بعدم اختصاصها بنظر الدعوى العمومية مع إحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها نظرا لما ثبت من التقرير الطبي الشرعي من أن إصابة المجني عليه الأول (عبد المالك حسن) تخلف عنها هامة مستديمة تقلل من كفاءته على العمل بنحو ٢٠ - ٣٠ ٪. وبتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٥٦ قررت غرفة الاتهام بأحالة الدعوى إلى محكمة أبنوب لمحكمة المتهمين بعقوبة اللجنة الأول بالمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات والباقيين بالمادة ١/٢٤٢ من نفس القانون. ومحكمة أبنوب قضت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. فاستأنفت النيابة ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت بهيئة استئنافية بتأييد الحكم المستأنف، ثم تقدمت النيابة إلى محكمة أسيوط الابتدائية بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ تطلب إليها تعيين المحكمة المختصة وهذه قضت بعدم اختصاصها بنظر الطلب المتقدم ذكره تطبيقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية. فطمن السيد الحامي العام لدى محكمة استئناف أسيوط في هذا الحكم بطريق التماس ... الخ.

المحكمة

... من حيث إن حاصل ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه هو الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله، وقالت في بيان ذلك إن مفاد نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه إذا انحصر الاختصاص في جهتين

تابعين لمحكمة ابتدائية واحدة قضت كل منهما باختصاصها أو بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، فإن دائرة الجنح المستأنفة في هذه المحكمة هي التي تتولى الفصل في هذا النزاع في مسألة الاختصاص طالما أنه انحصر داخل دائرة هذه المحكمة أما إذا تعداها وكان بين جهتين تابعيتين لمحكمتين ابتدائيتين أو كان بين محاكم الجنائيات أو كان بين محكمة عادية وأخرى استثنائية أو بين محكمتين ابتدائيتين ، فإن الطلب يرفع إلى محكمة النقض وانتهت النيابة إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة أسبوط الابتدائية للفصل في الطلب مجددا من هيئة أخرى — ومن باب الاحتياط اعتبار هذا الطعن بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت أولا في قضية اللجنة رقم ١٧٩٥ سنة ١٩٥٤ أنبوب بتهمة الضرب العمد المطبقة على المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات فلما ثبت للمحكمة الجزئية أن إصابة أحد المجنى عليهم قد تخلف عنها عاهة مستديمة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وتولت النيابة العمومية التحقيق ، ثم طاب من غرفة الاتهام بمحكمة أسبوط الابتدائية إحالة المتهمين إلى محكمة الجنائيات ، فصدر قرار الغرفة بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٦ بالإحالة إلى المحكمة لمعاقتهم على أساس عقوبة الجمعة ، ومحكمة جنح أنبوب قضت بتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٦ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، فقضت محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة أسبوط الابتدائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بالرفض وبتأييد الحكم المستأنف . وفي أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ طلبت النيابة العمومية من دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة أسبوط الابتدائية تعيين غرفة الاتهام باعتبارها الجهة المختصة بنظر الدعوى للأمر بإحالتها إلى محكمة الجنائيات استنادا إلى أن هناك تناقضا بين قرار غرفة الاتهام السابق صدوره بالإحالة إلى المحكمة الجزئية وبين الحكم الصادر من محكمة الجنح المستأنفة بتأييد حكم المحكمة الجزئية القاضي

بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعدم الاختصاص وأست النيابة طلبها هذا على مقتضى المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن محكمة الجنح المستأنفة المعروض عليها الطلب بعد أن استعرضت الأدوار التي مر بها هذا النزاع ، انتهت بحكمها المطعون فيه إلى أن المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق في مسألة الاختصاص دون المادة ٢٢٦ من هذا القانون وأست قضاءها . أولا — على أن مجال تطبيق المادة ٢٢٦ . ج ينحصر في حالة ما إذا كانت جهتان من جهات التحقيق أو الحكم ، تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة قررت كل منهما نهائيا باختصاصها أو بعدم اختصاصها وكان الاختصاص منحصر فيهما وأن ظاهر هذا النص يشير إلى وجوب أن تكون كلتا الجهتين درجة أولى من درجات التقاضى بالنسبة للمحكمة الابتدائية حتى يرفع الطلب إلى تلك المحكمة وليس الحال كذلك في خصوص الطلب المعروض هاها إذ التناقض قائم بين قرار غرفة الاتهام وحكم من دائرة الجنح المستأنفة وكلتا الجهتين تكون محكمة ابتدائية من درجة الهيئة المعروض هاها الفصل في التناقض الحاصل بين قراريهما . ثانيا — إن ما تطلبه النيابة من تعيين غرفة الاتهام للأمر بإحالة القضية إلى محكمة المنايات يتعارض مع مبدأ قوة الأمر المقضى فيه بعد أن أصبح قرار الغرفة السابق نهائيا بالإحالة إلى المحكمة الجزئية . ثالثا — إنه للنيابة العمومية طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية — أن ترفع طلبها بتعيين الجهة المختصة إلى محكمة المقض إذا ما تعارض قرار غرفة الاتهام مع حكم من دائرة الجنح المستأنفة — وبذلك انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بعدم اختصاص دائرة الجنح المستأنفة المعروض هاها الطلب بالفصل فيه .

وحيث إنه لما كان القرار الصادر خطأ من غرفة الاتهام في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٦ بالإحالة إلى المحكمة الجزئية بمعاينة المتهمين على أساس عقوبة الجنحة قد أصبح نهائيا ولم تطعن فيه النيابة رغم سبق الحكم في الدعوى بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظرها وكان لزاما على محكمة الجنح بذلك — جزئية واستئنافية — أن تقضى بعدم جواز نظرها للدعوى بعد أن حكمت فيها نهائيا أيضا بعدم الاختصاص ومن هنا ثار للتنازع الذي رسم القانون الطريق لتلافي نتائجه . وكان لا يشترط لأختبار التنازع

فأما أن يقع لزما بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع بين جهتين إحداهما من جهات الحكم والأخرى من جهات التحقيق . لما كان ذلك وكان مؤدى المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين الجهة المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين وكانت غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطعن في قراراتها أمام دائرة الجنح المستأنفة التي هي الأخرى إحدى دوائر هذه المحكمة وكانت محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام النزاع ولو كان واقعا بين محكمتين إحداهما مادية والأخرى استئنائية ، فإن الاختصاص بالفصل في الطلب المعروض ينعقد لهذه المحكمة العليا باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطعن في قرارات غرفة الاتهام أمامها وهي إحدى الجهتين المتنازعتين — عندما يصبح الطعن قانونا . ومن ثم فإن ما انتهت إليه دائرة الجنح المستأنفة بمحكها المطعون فيه — من عدم اختصاصها بالفصل في تعيين جهة الاختصاص يكون سديدا في القانون .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون ما تنعاه النيابة على الحكم المطعون فيه على غير أساس ويتعين الأخذ بما التمسته على سبيل الاحتياط واعتبار هذا الذمى مجرد طلب يقدم إلى محكمة النقض لتعيين الجهة المختصة تطبيقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقبول هذا الطلب وتعيين محكمة جنابات أسبوط للفصل في موضوع الدعوى .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، والسيد أحمد مغبني ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٦٨)

طعن رقم ١٧٥١ سنة ٢٧ ق :

الاختصاص . تنازع الاختصاص . وقوع تنازع بين جهة من جهات الحكم وجهة من جهات التحقيق . اختصاص محكمة النقض بالفعل فيه . م ٢٢٧ ا . ج .

لا يشترط لاعتبار التنازع قائماً ومنتجاً أثره أن يقع لزماً بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يتم بين جهتين إحداهما من جهات الحكم والأخرى من جهات التحقيق ، فإذا حدث ذلك ، كانت محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية في تعيين الجهة المختصة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاماً : ١ - رمضان محمد عبد الله الشهير بالأقرع و ٢ - أحمد محمد الأقرع و ٣ - بشير محمود علي و ٤ - محمد حسين سليمان بأنهم : أولاً : المتهمان الأول والثاني ضربا عمداً أحمد محمد قناوى فأحدثا له الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً . وثانياً : المتهمون الأول والثالث والرابع ضربوا محمد أحمد محمد قناوى فأحدثوا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً . ثالثاً : المتهم الثالث ضرب عمداً سليمان حسن اسماعيل فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً . وطلبت عقابهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قضا الجزئية ، قضت

حضوريا بسدم الاختصاص بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التحقيق المختص لإجراء شؤنه فيها. أحيلت الدعوى إلى غرفة الاتهام بمحكمة قنا الابتدائية التى أسرت بإحالتها إلى محكمة الجناح المختصة للفصل فيها على أساس عقوبة الجناحة ومعاينة المتهمين ١ — رمضان محمد عبد الله و ٢ — بشير محمود على و ٣ — أحمد محمد عبد الله طبقا للمادتين ١/٢٤٠ — ٢ و ١/٢٤٢ — ٢ من قانون العقوبات لأنهم فى الزمان والمكان المذكورين أولا — المتهمان الأول والثانى ضربا عمدا بحسن محمد قنارى فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلفت لديه من جراء إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى إعاقة فى حركة مثنى الإصبع السبابة ليده اليسرى والتى تقدر بنحو ٦ — ٧. وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن يتسبب الفبة وعقدما العزم على الاعتداء عليه والتطراء بمكان وفى وقت توقعه سروره فيه وفاجأه بالاعتداء. ثانيا — المتهم الثانى أيضا ضرب عمدا سليمان حسن اسماعيل فأحدث به الإصابة المبينة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد. ثالثا — المتهمان الأول والثالث ضربا عمدا أحمد محمد قنارى فأحدثا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى والتى تقرر له — علاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد. أحيلت الدعوى إلى محكمة جناح مركز قنا الجزئية وقضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٤٢ — ٢ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات — بحبس كل منهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ وذلك على اعتبار أن الواقعة المنسوبة للمتهمين هى إحداث إصابات تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما وقد نفت المحكمة سبق الإصرار والترصد. استأنف المتهمون والنيابة هذا الحكم. ومحاكمة قنا الابتدائية قضت فى الاستئناف حضوريا بقبولها شكلا وفى الموضوع وإجماع الآراء : أولا — بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم انتهائيا بعدم الاختصاص من محكمة الدرجة الأولى. وثانيا — بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لمعاينة المتهمين طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام المقدم من النيابة العامة وعلى هذه الأخيرة إرسال الأوراق إلى المحكمة المحالة إليها الدعوى .

نظمت المتهمون فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت أولا بتهمة الضرب المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وأثناء سير الدعوى تخلفت بأحد المجنئ. عليهم عاهة مستديمة فقضت محكمة الجناح في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضي التحقيق المختص لإجراء شؤونه فيها وبعد تحقيقها أحالتها غرفة الاتهام إلى محكمة الجناح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنبعة، ولم تظمن النيابة في هذا القرار. وبمجلس ٣ من مارس سنة ١٩٥٤ أصدرت محكمة الجناح الجزئية حكما يقضى بمعاينة كل من الطاعنين بالحس شهرًا مع الشغل. فاستأنفت النيابة هذا الحكم، كما استأنفه المحكوم عليهم، فقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء: أولا — بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم انتهائيا بعدم الاختصاص من محكمة الدرجة الأولى. وثانيا بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لمعاينة المتهمين طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام المقدم من النيابة العامة وعلى هذه الأخيرة إرسال الأوراق إلى المحكمة المحالة إليها الدعوى. فظمن المطعون ضدهم في هذا الحكم بالنقض وقضى في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٦ بنقض الحكم فيما قضى به من إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات ورفض الطعن فيما عدا ذلك وقالت في أسباب حكمها إنه لما كانت المادة ١٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن الجريمة من اختصاص محكمة الجنايات تحكم بعدم الاختصاص، أما إذا كان الفعل جنائية وكانت الدعوى قد تم تحقيقها أمام سلطة التحقيق أو أمام محكمة أول درجة ورأت أن الأدلة كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته تحميلها على محكمة الجنايات وتقوم النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فورا وإذا لم يكن قد تم تحقيقها تحميلها إلى النيابة العمومية وإذا رأت أن الأدلة غير كافية تصدر أمرا بأن لاوجه لإقامة الدعوى وكانت هذه المادة إنما تنطبق في الحالة التي تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لا بعد أن يكون قد صدر حكم انتهائى بعدم اختصاص

محكمة الجنج بنظرها فان الحكم المطعون فيه إذ قضى في شقة الثاني بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وعندئذ رأت النيابة أن تتقدم إلى محكمة الجنج الاستئنافية طالبة تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى إعمالا لنص المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية فقضت تلك المحكمة في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بقرارها المطعون فيه برفض هذا الطلب وأسست قضاءها على ما قالته من تخلف شروط تطبيق المادة ٢٢٦ المشار إليها ومنها أن يكون النزاع واقعا بين جهتين من نوع واحد لا أن تكون إحداهما جهة تحقيق والأخرى جهة حكم كما هو الحال في هذه الدعوى غير أنها قالت في موضع آخر إن النزاع بفرض وجوده وقع بين محكمة الجنج المستأنفة وبين محكمة الجنايات مما يلزم على ألا تكون الأولى هي المختصة بتعيين الجهة صاحبة الاختصاص وقالت كذلك مأموداه أن تخلف الطعن في قرار غرفة الاتهام الصادر بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنج للفصل فيها على أساس عقوبة اللجنة يتمتع به إعمال حكم المادة ٢٢٦ سالف الذكر وانتهى إلى أن الاختلال بشروط تطبيق هذه المادة يترتب عليه القضاء برفض الطلب وأدى ذلك إلى إفلات المتهمين من العقاب . لما كان ذلك وكان يؤخذ من تبعم الخطوات التي مرت بها الدعوى أن محكمة الجنج قضت فيها نهائيا بعدم اختصاصها بنظرها ، فلما أحيلت الدعوى إلى غرفة الاتهام بعد تحقيقها أمرت خطأ بإحالتها إلى محكمة الجنج للفصل فيها على أساس عقوبة اللجنة ولم تطعن النيابة في هذا القرار فأصبح بدوره نهائيا بحيث إذا أحيلت الدعوى من جديد إلى غرفة الاتهام بعد أن نقض حكم محكمة الجنج المستأنفة في شطره القاضي بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات فإنه يجب عليها بمقتضى القانون أن تقضى بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها بالقرار السابق صدوره منها بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنج وهو القرار الذي أصبح نهائيا بعدم الطعن فيه ، ومن هنا يبدو النزاع الذي رسم القانون الطريق لتلافي نتائجه . لما كان ما تقدم وكان لا يشترط لاعتبار النزاع قائما ومتجاا أنه يقع لزما بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع بين جهتين

إحداهما من جهات الحكم والأخرى من جهات التحقيق كما حدث في هذه الدعوى وكانت محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى عند قيام النزاع ولو كان واقعا بين محكمتين إحداهما قادية والأخرى استثنائية . ولما كان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين ، وكانت غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطمئن في قراراتها أمام دائرة الجنح المستأنفة التي هي إحدى دوائر هذه المحكمة — فان الاختصاص بالفصل في الطلب المعروض ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطمئن في قرارات غرفة الاتهام أمامها — وهي إحدى الجهتين المتنازعتين عند ما يصح الطعن قانونا ، ومن ثم فإن دائرة الجنح المستأنفة قد أصابت فيما انتهت إليه من عدم إدعائها الحق لنفسها في تعيين الجهة المختصة بالفصل في هذه الدعوى . لما كان كل ذلك وكان قرار دائرة الجنح المستأنفة الصادر برفض الطلب لم تتوفر له مقومات الحكم المقابل للطعن بالنقض فوق أنه صحيح في نتيجته ، فانه يتمين الأخذ بما جاء بالتقرير الثانى للنيابة واعتباره طلبا مقدما إلى محكمة النقض لتعيين الجهة المختصة تطبيقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقبول هذا الطلب وتعيين محكمة جنابات قنا للفصل في الدعوى .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٥٨

رئاسة السيد حسن داود المستشار ، و بحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومهان رمزي ، والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(٦٩)

طعن رقم ١٨١٤ سنة ٢٧ ق.

تفتيش . دفع . الدفع ببطلان التفتيش او الأمر الصادر به . ممن يقبل ؟

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان تفتيش منزل بعينه أو ببطلان الأمر الصادر بتفتيشه لا يقبل من غير حائزه الذي يملك الانحدث عن حرمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — رؤوف لبيب بشاره و ٢ — بشرى لبيب بشاره و ٣ — وديده لبيب بشاره و ٤ — مهنى سليم سيداروس الشيخ (الطاعن) بأنهم المتهمون الأربعة أحرزوا وحازوا مواد مخدرة (حشيشا) المينة الوصف بالمحضر وذلك بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٧ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول نمرة ١ المرفق فأسرت بذلك وفي أثناء نظر الدهوى أمام محكمة جنايات أسبوط دفع الحاضر مع المتهم الأول ببطلان القبض والتفتيش كما دفع الحاضر مع المتهم الرابع — ببطلان إذن التفتيش و بطلان إجراءاته ، والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ الملحق به وذلك بالنسبة إلى المتهمين الأول والرابع

أولا — بمعاقبتهما بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة ورفضت الدفع المقدم منهما — وثانيا ببراءة كل من المتهمين الثاني والثالث .
فطن المتهمان الأول والرابع في هذا الحكم بطريق النقض وقضى بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الأول شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية بالنسبة إلى الطاعن الثاني إلى محكمة جنايات أسبوط لتحكم فيها مجددا دائرة أخرى . أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها وفي أثناء نظرها دفع الحاضر مع المتهم مهني سليم سيداروس ببطلان الإذن الصادر بتفتيش منزله وكذا باقي المنازل الصادر عنها الإذن لأنه لم تسبقه تحريات جدية ، وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت بحضوريا أولا — برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش وبصحته وثانيا — بمعاقبته المتهم مهني سليم سيداروس بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطن الطاعن لمرّة ثانية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الطاعن دفع أمام محكمة الجنايات ببطلان أمر التفتيش بالنسبة إليه لأنه لم تسبق صدوره تحريات جدية في تحقيق مفتوح ، فرفضت المحكمة هذا الدفع قولا منها إن الدفع ببطلان أمر التفتيش لا يقبل إلا من حائز المسكن الذي صدر الأمر بتفتيشه وهو شخص آخر غير الطاعن ولو كان لصاحب الدفع مصلحة في دفعه كما قالت إنها تستدل على جدية التحريات بالنتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، وكلا القوائين مردود بأن لكل ذي مصلحة أن يدفع بالبطلان ، ولو لم يكن حائزا للتلز الذي تم تفتيشه ، لأن قيام المصلحة — وهي مصلحة مباشرة هو الذي يتولد عنه حق الدفع فمسلان أن باقي المتهمين في الدعوى — وهم أصحاب المساكن سبق أن تمسكوا مع الطاعن بهذا الدفع عند نظر القضية في مرحلة المحاكمة الأولى التي انتهت بصدر الحكم المنقوض وهو دفع من النظام العام تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها . أما استدلال المحكمة على جدية التحريات بالنتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، فهو استدلال فاسد لأنه تدليل بالنتيجة على سلامة المقدمة ولأن تقدير الجدية إنما يجب أن يكون سابقا على صدور الأمر

لأن هذا التقدير هو الذى يسوغ إصداره أو الامتناع عن إصداره ، والقول بغير ذلك فيه إهدار لقيمة الرقابة التى فرضها القانون على الإجراءات المسوغة للتفتيش ، ويجعل الواقعة المادية التى يسفر عنها التفتيش الباطل مساوية فى المرتبة لتلك التى يسفر عنها التفتيش الصحيح ، هذا إلى أن المحكمة استندت بين ما استندت إليه فى إدانة الطاعن إلى شهادة البكاشى كامل مازن رئيس مكتب المخدرات التى تضمنت إيمانه على ضبط المخدرات ، وتحرياته عن نشاط الطاعن فى الاتجار فيها رغم أنها أفصححت فى حكمها عن إصدار محضر التفتيش الذى أبراه الضابط المذكور تنفيذا لقضاء محكمة النقض مع أن هذا الإصدار يستلزم أطراح كل ما تضمنته شهادة هذا الشاهد وما ترتب عليها — واستبعاد كل من قاموا باستصدار الأذن وباشروا التفتيش . كذلك استندت المحكمة فى إدانة الطاعن إلى الأقوال الأولى للييب بشاره ورلديه بشرى ووديد ولييب بشاره وأقوال المحكوم عليه رءوف ولييب الذين قرروا أن الطاعن هو صاحب المخدرات المضبوطة فى مسكنهم الخاص بهم ، مع أن هؤلاء عدلوا عن أقوالهم الأولى ونفوا كل صلة بين الطاعن والمضبوطات وقرروا أنهم أكرهوا على الإدلاء بأقوالهم الأولى ، وأن هذا الإكراه شمل تهديد وجمال البوليس لهم بالسجن المؤبد — والتحريض على اتهام الطاعن والاعتداء على بعضهم ، وعرض الدفاع بالجلسة الأخيرة لهذا الإكراه — ولكن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع الجوهرى ولم ترد عليه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على كل من : ١ — رءوف ولييب بشاره و ٢ — بشرى ولييب بشاره و ٣ — وديد ولييب بشاره و ٤ — مهنى سليم سيداروس الشيخ (الطاعن) بوصف أنهم أحرزوا مادة مخدرة (حشيشا) بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وبعد أن نظرت الدعوى أمام محكمة جنابات أسيوط قضت بجماعة ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببراءة المتهمين الثانى والثالثة وإدانة المتهمين الأول والطاعن ، فطعن هذان الأخيران بطريق النقض فى هذا الحكم وقضت محكمة النقض بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لاتهم الأول لعدم تقديم أسباب لطعنه وبقبول الطعن بالنسبة للطاعن مهنى سليم سيداروس — ونقض

الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنائيات أسيوط لإعادة محاكمته من جديد وذلك تأسيساً على قولها " إن الثابت في الحكم المطعون فيه أن الكونستابل واثنين من المخبرين قد دخلوا مسكن مهني سليم سیداروس وظلوا في داخله وأن الضابط الذي نذب شخصياً لإجراء التفتيش ولم يحضر إلى المنزل إلا بعد مرور فترة على هذا الدخول ، فإن إجراءات التفتيش الذي ختم بها هذا الدخول الباطل تكون باطلة أيضاً ولا يصح الاستناد إلى نتيجتها في إدانة الطاعن ويتمين لذلك نقض الحكم .. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في إدانة الطاعن على أدلة أخرى غير الدليل المستمد من التفتيش ، منها شهادة والدي المتهم الأول رؤوف لبیب بشاره واعتراف هذا المتهم على الطاعن وكان تقدير كفاية هذه الأدلة أو عدم كفايتها للنقض بالادانة — مما يدخل في ساطعة محكمة الموضوع فإنه يتمين مع نقض الحكم إحالة القضية لنظرها بالنسبة إلى الطاعن الثاني بمحكمة من دائرة أخرى " ثم أضيفت محاكمة الطاعن وأصدرت محكمة الجنائيات بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ حكمها المطعون فيه وهو ينقض بادانة الطاعن وقالت بياناً لواقعة الدعوى إنها تحصل في " أن اليوزباشي كامل مزين رئيس فرع إدارة المخدرات بأسيوط استصدر إذناً من النيابة بتاريخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٣ بتفتيش منزل المتهم مهني سليم سیداروس الشيخ ، ومنزل لبیب بشاره ومنزل أخرى تدعى فهيمة مبخائيل زخاري ، وتنفيذاً لهذا الإذن انتقل معه قوة من رجاله فاصعدوا المنازل الصادر الاذن بتفتيشها وكلف الكونستابل أحمد طه كريم والمخبرين عبد اللاء عبد الرحيم وعبد العال بالحفظ على منزل المتهم الحين انتهائه من تفتيش منزل لبیب بشاره ، وبفتيش المنزل المذكور عثر بالحجرة التي في مواجهة الداخل تحت دكة خشبية كان ينام عليها رؤوف لبیب على حقيبة من الورق — كيس أسمنت — بها ثلاثة عشر تربة من الحشيش موضوعة في أكياس من القماش وقد قرر له هذا الأخير أن المتهم مهني سليم سیداروس أحضرها له في الصباح ليحفظها عنده ، وبعد أن أتم تفتيشه هذا انتقل إلى منزل المتهم حيث عثر في أحد الدواليب الموجودة بإحدى الحجرات على حقيبة كبيرة من الجلد بداخلها حقيبة أخرى من المشمع بها تربتان من الحشيش وميزان

وصنجان ومطواة صغيرة وبعض أوراق السلوفان الشفافة وكيس صغير
مما يستعمل في تغليف الحشيش وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق
الطاعن أدلة منحصرة في التحريات التي أجراها رئيس مكتب المخدرات
وفي اعتراف رهوف لييب بشاره — شقيق زوجة الطاعن في تحقیقات النيابة
بأن الطاعن يتجبر في المواد المخدرة وأنه أحضر له في صباح يوم التفتيش طرب
الحشيش التي ضبطت في غرفة نومه ليحفظها وادبعة عنده وفيما قرره لييب بشاره —
والد زوجة الطاعن في التحقیقات تأييدا لهذا الاعتراف من أنه يعلم بأن الطاعن
يتجبر في المخدرات وأنه في الصباح الباكر من يوم التفتيش سمع حوارا بين ابنه
رهوف وبين آخر ولما استفسر عن ذلك أخبره رهوف بأن المتحدث معه هو
الطاعن وأن هذا الأخير أحضر معه حقيبة طلب إليه حفظها لديه ، وما شهدت به
وهيبه أباديرفلتس حمة الطاعن من أنها علمت في يوم الحادث من ابنه رهوف
بأن الطاعن أودع عنده حقيبة هي التي ضبطها رجال البوليس بعد إيداعها وأن
الطاعن كان يتجبر في المواد المخدرة ، كما أورد الحكم تعزيزا لهذه الأدلة شهادة
البكاشي كامل مازن رئيس مكتب مكافحة المخدرات بجلسة المحاكمة ومحصلها
أنه علم من تحرياته السابقة على استصدار الأمر بتفتيش الطاعن أنه من كبار
مجار المواد المخدرة وأنه وردت إليه في صباح يوم الحادث كمية منها فنقلها
إلى منزل لييب بشاره بمساعدة الضابط إلى تفتيش منزل هذا الأخير قبل البدء بتفتيش
منزل الطاعن ، فضايط في منزل لييب كمية من المخدرات أقر رهوف لييب بشاره
بأن الطاعن هو الذي أحضرها له لحفظها عنده ، ولما كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد عرض لمساعدته الطاعن من بطلان تفتيش مسكن لييب بشاره
ورد عليه بقوله ” إن الحاضر عن المتهم (الطاعن) دفع ببطلان الإذن الصادر
بتفتيش منزله وكذا يناق المنازل الصادرة عنها الإذن لأنه لم تسبقه تحريات جدية ،
وهذا الدفع مردود بأنه بالنسبة للإذن الصادر بتفتيش منزل المتهم فإن الدفع
ببطلانه غير ذي موضوع بعد أن قضت محكمة النقض ببطلان إجراءات
التفتيش وكل ما ترتب عليه أما بالنسبة للدفع ببطلان هذا الإذن لباقي المنازل
الصادرة الإذن بتفتيشها على أساس أن لاتهم مساعدة في ذلك وهو بطلان ما ترتب

هل ذلك فإنه من المتفق عليه أن الدفع ببطلان التفتيش أو الإذن الصادر به في هذه الحالة لا يقبل من غير حائز المنزل إذ أنه يكون من الغير تطفلا غير موقوف ولا يغير من ذلك شيئا أن يكون المنعك بالبطلان صاحب مصلحة في الحكم كما لو كان منهما آخر في الدعوى لأن هذه المصلحة لا تعود إليه مباشرة بل عن طريق التبعية “ وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ويصح الاستناد إليه في رفض الدفع ، إذ أن الدفع ببطلان تفتيش منزل بعينه أو ببطلان الأمر الصادر بتفتيشه لا يقبل من غير حائز الذي يملك التحدث عن برئته وهو ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، على أن محكمة الجزاءات وقد استبعدت الدليل المستعمل من التفتيش — وأنسبته في حكمها عن أن ما قام لديها من الأدلة الأخرى المنفصلة عن إجراءات التفتيش والمستقلة عنها يكفي للاقتناع بثبوت إدانة الطاعن وهي الأدلة المستفادة من اعتراف رءوف أبيب بشاره وأقواله والذيه أبيب بشاره ووجهه أبادير فإن الدفع ببطلان أمر التفتيش أصبح غير منتج ولا مفيد لاستقلال هذه الأدلة بذاتها وعدم اتصالها بتلك الإجراءات هذا إلى أن المحكمة استعطرت في ردها إلى القول بأن “تقدير كفاية التحريات وجديتها وترك لسلطة التحقيق تحت إشراف المحكمة وترى المحكمة مما أسفرت عنه هذه التحريات أنها تحريات جدية فالإذن الذي بنى عليها صحيح “ ومفاد ذلك أن المحكمة اقتنعت بجدية التحريات التي تقدم بها الضابط وأقرت سلطة التحقيق على كفايتها لإصدار أمر التفتيش ، أما استشهادها بالنتيجة التي أسفرت عنها تلك التحريات فهو تزيد منها يستقيم الحكم بدونه ، ولما كان الواضح من الحكم أن المحكمة لم تأخذ من شهادة الضابط — في سبيل تعزيز أدلة الثبوت القائمة قبل الطاعن إلا بالشرط الخاص بالتحريات والوقائع السابقة على تفتيش سكنه ولم تتعرض للنتيجة التي أسفرت عنها هذا التفتيش المفحى ببطلانه بل استبعدتها في عبارات صريحة لا خفاء فيها فإن استدلالها إذن يكون سليما لا مطعن عليه ولما كان مقرا أن المحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول أدلى به الشهود أو المتهمون في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة ، وأن تدع قولا آخر لهم في المراحل الأخرى لأن ذلك من إطلاقاتها المسلمة ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة

أن الطاعن أو المدافع عنه أثار بالجلسة أن الأقوال التي أدلى بها الشهود أو المتهمون في حق الطاعن كانت وليدة إكراه وقع عليهم من رجال البوليس ، فليس له أن ينسب على المحكمة أنها لم تعرض لهذا الدفاع ولم ترد عليه ، فضلا عن أنها أخذت بما قرره الشهود في أقوالهم الأولى واطرحت عدولهم عنها وعملت هذا العدول ، مما يفيد ضمنا أنها لم تصدق ما ورد ذكره على السدّتهم بعد ذلك . لما كان كل ذلك فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسي
بحندى ، والسيد احمد عفيفى ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(٧٠)

طعن رقم ١١٥ سنة ٢٧ ق .

تزوير أوراق رسمية . إثبات . إجراءات . جواز ادعاء المتهم بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى
ولو لم يسلك طريق الطعن بالتزوير .

ان المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة
في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبة — ولو كانت الورقة من الأوراق
الرسمية — بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير وإلا اعتبرت الورقة صحيحة
فيما تشهد به عليه فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص عنها
في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب السيد السيد زايد عمدا بآلة حادة "شرشرة"
خلف عنقه فأحدث به الإصابة الميمنة بتزوير الصفة التشريعية ولم يقصد من ذلك
قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة
الجنایات لحما كنهه بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وقد
ادعى منصور السيد زايد بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له قبله بمبلغ مائة
جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنایات المنصورة قضت بحضوريا عملا بمادة
الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وبالزامه بأن يدفع إلى المدعى
المدنى منصور السيد زايد مبلغ خمسين جنيها على سهيل التعويض والمصاريف
المدنية المناسبة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما يتعمد الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع بأن لم يستجب إلى ما طلبه من سماع رجال الحفظ الذين يشهدون بأن المنجني عليه قد فقد النطق على أثر إصابته بجرح لم يكن يستطيع أن يثمه خلافا لما شهد به السيد المغاوري ولما أثبتته الضابط في محضره مما أخذ به الحكم واستند إليه في قضائه بالادانة وقد رد الحكم على هذا الطالب بما لا يصلح ردا بأن قال : « إن المحكمة لا ترى داعيا لإجابته لافتناعها بصحة أقوال شهود الإثبات ولأنه ليس في التحقيق نقص يدعو لسؤال مزيد من الشهود فكان هذا بمثابة حكم سابق بكذب شهود لم تسمعهم المحكمة » .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال في رده على طلب سماع شهادة رجال الحفظ « وكذلك لا ترى المحكمة داعيا لمناقشة رجال الحفظ الذين جاء ذكرهم في عريضة المتهم المذكور لافتناع المحكمة بصحة أقوال الشهود الذين أخذت بأقوالهم حسبا سبق الحديث ولأن التحقيق ليس فيه نقص يدعو لسؤال مزيد من الشهود » . واستطرد الحكم قائلا : « وحيث إنه بالنسبة للطعن بالتزوير في محضر الضابط حسين كامل المحرر يوم الحادث فإن المتهم لم يتخذ إجراءات الطعن المنصوص عنها في المادة ٢٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية وما يليها مع عدم قيام ما يمنعه من اتخاذ هذه الإجراءات » . لما كان ذلك وكان القانون وإن رسم الطريق التي يسلكها المتهم في إعلان الشهود الذين يرى لنفسه مصلحة في سماعهم أمام المحكمة بحيث إذا لم يسلكه كما فعل الطاعن فإن المحكمة تكون في حل من إجابة طلبه أو رفضه إلا أن ما رسمه القانون من ذلك إن هو إلا بعض ما وضعه لتنظيم إجراءات المحاكمة أمام محاكم الجنائيات حتى لا يتأخر الفصل في القضايا وهو لم يقصد به الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التي تقوم على أن المعول عليه بصفة أصلية يجب أن يكون هو التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود إثباتا ونفيا فإذا ما بررت المحكمة رفضها لطلب سماع شهود الطاعن بافتناعها بصحة أقوال شهود الواقعة وبأنه ليس في التحقيق نقص يدعو لسؤال مزيد من الشهود فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع

إذ أن ذلك منها بمثابة حكم سابق بكذب الشهود الذين يطلب الطاعن سماعهم وهو تنفيذ لشهادتهم مقدما بأقوال شهود الاثبات وقد يكون الواقع غير ما افترضته المحكمة كما أن الحكم في التحقيق الشفوي هو أن تقدر المحكمة شهادة الشهود لا بالقول المجرد الذي يصدر عنهم وحده ولكن بكيفية أدائهم للشهادة أيضا وموقفهم ومسلكتهم منها — لما كان ما تقدم وكانت المحكمة قد اتخذت من عدم طعن المتهم بالتزوير في محضر الضابط الذي أثبت فيه استجوابه للجنة عليه سنداً يظاهرها فيما ذهبت إليه من عدم جدوى سماع شهود النفي فإنها تكون قد فهمت القانون على وجهه الصحيح ذلك لأن المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبته — ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرته الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه إذ أن مناط الاثبات في المواد الجنائية بحسب الأصل وفيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية هو اقتناع القاضى واطمئنانه إلى ذات الدليل المقدم إليه ومن ثم فإنه يجب ألا يتقيد في تكوين عقيدته بأي قيد من القيود الموضوعة للأدلة في المواد المدنية ، وإذن فمتى كان المتهم قد ادعى بالتزوير وإن لم يسلك طريق الطعن به — فقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع كما تحقق سائر الدفوع وأن تقول كلمتها فيه وما دامت هي لم تفعل في ظروف تدل على أنها رأت نفسها مقيدة بغير حق بمسألة قانونية فإن ذلك يكون بالاضافة إلى ما سبق خطأ يوجب نقض الحكم بغير حاجة إلى بحث الشطر الثاني من وجه الطعن مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات .

جلسة ١٠ من مارس، سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم الصمغلي ، ومحمود
محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمود علي خاطر المستشارين .

(٧١)

طعن رقم ١٢١ سنة ٢٧ ق

(١) دعوى مدنية . تمويض . متى يكون المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ؟ م ١٧٤ مدني .

(ب) نقض "سبب جديد" دعوى مدنية . حضور محامي الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية
جميع جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية دون أن يذكر شيئاً من تغيير صفة مدير
الشركة . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

١ — يكفي لمسائلة المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع
أن تكون هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت أن التابع
ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة
ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق
الاساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها ويستوى كذلك أن يكون
خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن
يكون التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متبوعه — يستوى كل ذلك ما دام
التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو لم يكن ليفكر في ارتكابه لولا الوظيفة .

٢ — متى كان الثابت أن الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية حضر عنها
من يمثلها أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية من غير أن يذكر شيئاً
عن تغيير صفة مدير الشركة ، فلا يجوز لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام محكمة
النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - أحمد عبد السلام النشار ٢ - عبده عبده الكراكل - بأنهما تسببا بغير قصد ولا تعمد في إصابة عبد العزيز أحمد فرج (المطعون ضده) بالاصابات الموضحة بالكشف الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم مراعاتهما للوائح بأن قاد الأول السيارة دون أن يكون حائزا على رخصة قيادة ولم يلتم الجانب الأيمن للطريق أثناء السير وبأن قاد الثاني السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته واحتك بسيارته السيارة التي كان يقودها الأول وتسبب عن احتكاك السيارتين إصابة المجنى عليه الذي كان يركب في السيارة التي كان يقودها المتهم الأول وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى عبد العزيز فرج بحق مدني قبل المتهمين متضامين ومحمد محمود الرئيس بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية مع المتهم الثاني وكذلك شركة الشرق للتأمين بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ألقى جنيته بصفة تعويض . ومحكمة الميزة الجزئية قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام براءة المتهم الأول وحبس المتهم الثاني ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزام المدعى عليه عبده عبده الكراكل ومحمد محمود الرئيس بأن يدفعوا إلى عبد العزيز محمد فرج المدعى بالحق المدني مبلغ ثلاثمائة جنيه والمصاريف المناسبة ورفضت ما هذا ذلك من الطلبات فاستأنفت النيابة هذا الحكم - كما استأنفه المتهم الثاني واستأنفه أيضا المسئول المدني عن الثاني والمدعى المدني . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية طلب المدعى المدني إدخال السيد فايز لطفي بصفته مديراً لشركة مسكة حديد وجه بحرى مسئولا عن الحقوق المدنية مع المتهم الأول كما طلب تنازله عن دهواه المدنية قبل شركة الشرق للتأمين وطلب أيضا تعديل مبلغ التعويض إلى خمسة آلاف جنيه قبل المتهمين والمسئولين عن الحقوق المدنية بصفة تعويض . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها أولا - بعدم جواز استئناف النيابة العامة بالنسبة للاثمين . ثانيا - بقبول استئناف المتهم الثاني شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . ثالثا - لإثبات تنازل المدعى بالحق المدني عن دهواه

المدينة قبل شركة الشرق للتأمين وألزمته بمصروفاتها . رابعا - قبول الاستئنافين المتقدمين من المدعى بالحق المدني والمستول عن الحقوق المدنية شكلا وفي الموضوع وبإجماع الرأي وبالنسبة للإدعاء المدني إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول والمستول عن الحقوق المدنية وتعديله بالنسبة للمتهم الثاني والمستول عن الحقوق المدنية وإلزام المتهمين بالتضامن مع المسئولين عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما هذا ذلك من الطلبات بلا مصاريف جنائية . فطعن الأستاذ فايز لطفي بصفته رئيسا لمجلس إدارة شركة مسكك حديد وجه بحرى باعتبارها مسئولة عن الحقوق المدنية عن المتهم الأول بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في البيان ذلك أنه قضى بمسئولية الشركة الطاعنة عن فعل تابعها طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني في حين أن نص هذه المادة يوجب أن يكون الفعل الضار قد وقع من التابع حال تأديته وظيفته أو بسببها وقد أثبت الحكم أن المتهم الأول كان ناظرا لمحطة سيارات أوتوبيس تنحصر وظيفته في مراقبة سير السيارات ومواعيدها فهو لم يكن منوطا به قيادة السيارة التي أحدثت الضرر بل كان لها قائدها الخاص الذى كان غائبا ولم ينتظر المتهم عودته فقاد السيارة لمقابلته عند ناحية المصافرة وبتصرفه هذا يكون قد خرج عن حدود وظيفته ولم يعرض الحكم إلى أن قيادة السيارات تدخل في حدود وظيفة ناظر المحطة وما قاله الحكم من أن المتهم الأول أقر بأنه قاد السيارة بناء على أمر صدر له من الشركة الطاعنة ليس له سند من الأوراق كما أن الحكم رفع مبلغ التعويض الذى قضت به محكمة أول درجة من ٣٠٠ ج إلى ٦٠٠ ج دون أن يبين الأسباب الداعية إلى ذلك هذا إلى أن الحكم شابه بطلان في الإجراءات فقد وجه المدعى المدني طلباته أصلا إلى السيد جوزيف كفورى بصفته ممثلا للشركة الطاعنة والذي زالت صفته في شهر مارس سنة ١٩٥٥ وحل محله السيد ابراهيم محمد ابراهيم

ومع ذلك فإن المدعى المدنى لم يعلن هذا الأخير في الدعوى وبذلك يكون سير الخصومة قد انقطع بحكم القانون وفقا لنص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات مما يترتب عليه بطلان الحكم الابتدائي بالنسبة للشركة الطاعنة برغم قضائه برفض الدعوى المدنية الموجهة إليها . وكذلك بطلان الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى وبالتالي بطلان الحكم المطعون فيه طبقا لنص المادة ٢٩٧ من قانون المرافعات . كما أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ أضاف تهمة جديدة إلى المتهم الأول لم توجه إليه كلية فقد رفعت ضده الدعوى أصلا بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة المجنى عليه وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة دون أن يكون حائزا على رخصة قيادة ولم يلتزم الجانب الأيمن للطريق أثناء سيره ومع ذلك فقد نسب إليه الحكم المطعون فيه أنه قاد سيارة بسرعة كبيرة وبحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تعلن المتهم بتلك التهمة الجديدة وكذلك المسئول مدنيا ليتمكن من مناقشة تلك التهمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة الدعوى وناقش الأدلة القائمة قبل المتهم الأول أحمد عبد السلام الدشار انتهى إلى قوله "ومن حيث إنه يخلص من كل ما تقدم أن المتهم الأول كان يقود السيارة الأمنيوس رقم ٨٠ ملك شركة سكة حديد وجه بحرى (الطاعنة) بدون رخصة قيادة بدلا من قائدها الأصل وكان يقودها بسرعة كبيرة جدا محاولا أن يسبق السيارة الأمنيوس الأخرى المملوكة لشركة درويش وقاطعا عليها الطريق وغير مفسح لها أى مجال للافلات منه ولذلك كان يسير بالسيارة تارة بوسط الطريق وأخرى على اليمين ولدى وصوله بمكان الطريق الذى يباغ عرضه ست ياردات أى مكان ضيق حيث توجد قناة وبريخ تعترضان سير الطريق إذ به تقابل مع سيارة نقل تسير بسرعة هى الأخرى فيصطدمان سويا وينتج عن ذلك إصابة المجنى عليه بكسر ذراعه الأيسر" ثم تحدث الحكم عن مسئولية الشركة (الطاعنة) فقال "ومن حيث إنه عن مسئولية الشركة عن أعمال مستخدميها فإن المتهم الأول يعمل بلا شك لدى الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية كناظر محطة ومن مهمته مراقبة سير السيارات في ميادينها فإذا

تأخر أحد قائديها عن ذلك فله أن يتصرف في حدود وظيفته بحيث يؤدي إلى وصول الركاب بالسيارة إلى مكان وصولهم في الموعد المحدد. وفي دعوانا الحالية تأخر قائد السيارة فما كان من ناظر المحطة بعد أن هاج الركاب لعدم قيام السيارة في الميعاد إلا أن قائد السيارة وهي سيارة مملوكة للشركة المسئولة مدنيا قادها بصفتها مستخدما لديها أي تابعا لها فهو يعمل في حدود وظيفته لكي يسلمها في مكان ما إلى قائدها فإذا ادعت الشركة أنها لا تسأل عن أعمال هذا التابع فإن قولها هذا لا تلتفت إليه هذه المحكمة لكونه قولاً منها غير مقبول ولا سديد ولم يبدل إلا للتفصل من المسئولية في مجال لا يتطرق أي شك في تحملها إياها خصوصاً وقد قام المتهم بذلك العمل بناء على أمر صدر له من الشركة نفسها كما يقرر ذلك في أقواله .

ومن حيث إنه بالنسبة للمسئولية عن الدعوى المدنية فإنها تنعقد في نطاق مسئولية المتبوع عن فعل التابع طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على المتهم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه إصابة المجنى عليه أنه قاد السيارة بدون وخيمة قيادة ، ولم يلتزم بالحساب الأيمن للطريق وهو ما ورد بوصف الواقعة التي أقيمت بها الدعوى . وكان هذا الخطأ وحده كافياً لإقامة الحكم فلا محل لما تثيره الطائفة من أن الحكم أضاف أوجه خطأ أخرى لم ترد في وصف التهمة . لما كان ذلك وكانت الحوادث قد وقع في ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨. أي في ظل القانون المدني القديم ، وكانت المادة ١٥٢ من هذا القانون تنص على أنه " يلزم السيد بتعويض الضرر الناشئ عن أفعال خدومه متى كان واقفاً متهم في حال تأدية وظائفهم " — ثم صدر القانون المدني الجديد ونصت المادة ١٧٤ فقرة أولى منه على أنه " يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها " وهذا النص لم يستحدث جديداً بل اقتصر على تسجيل الأحكام التي أقرها القضاء والآن اطردت على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ

أو ما كان يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة . ويستوى أن يتحقق ذلك من طريق تجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق التغلها . يستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به علم به أو لم يعلم كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متبوعه . يستوى كل ذلك مادام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو لم يكن ليفكر في ارتكابه لولا الوظيفة . لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن المتهم الأول يعمل ناظرا لمطة سيارات أوتوبيس لدى الشركة للطاعنة وكانت وظيفته هذه قدهيات له قيادة السيارة التي ارتكب بها الحادث بدلا من سائقها الغائب ، مل فرض أن الطاعنة لم تصدر له أمرا بقيادة هذه السيارة ولم يكن هذا المتهم يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة فتكون الطاعنة مسئولة عن خطئه باعتباره تابعا لها ، ولو لم تكن قيادة السيارات من أعمال وظيفته ذاتها . هذا ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الشركة الطاعنة حضر عنها من يمثلها أمام محكمة أول درجة حتى جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ التي صدر فيها الحكم دون أن يثير أمام المحكمة شيئا بشأن تغيير صفة مدير هذه الشركة وأمام المحكمة الاستئنافية قرر محامي المدعى المدني بجلاسة ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦ أنه يوجه دعواه المدنية إلى الأستاذ فايز لطفى رئيس مجلس إدارة شركة سكة حديد وجه بحرى الطاعنة — ثم حضر عن هذه الشركة من يمثلها في الجلسات التالية ودفع بعدم جواز استئناف النيابة لأنها لم تطلب توقيع أقصى العقوبة بالنسبة إلى المتهم الأول واستمر حضوره عن الشركة الطاعنة حتى جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ التي حجزت فيها القضية للحكم من غير أن يذكر شيئا عن تغيير صفة مدير الشركة . فلا يجوز للطاعنة أن تشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان كل ما تقدم وكان الحكم قد أثبت على المتهم ارتكاب الجريمة التي ثبت عليها المحكمة قضاءها بالتعويض وكان لا يعيب حكمها أنها لم تذكر موجبات ما حكمت به ورأته مناسبا من هذا التعويض إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون مل غير أساس ويتعين رفضه موضوعا وإلزام الطاعنة بالمصروفات المدنية والحكم عليها بالغرامة طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٣٠٥ لسنة ١٩٥٦ .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المنشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، واحمد زكي كامل ، ومحمود حلى خاطر المنشاوي .

(٧٢)

طعن رقم ١٢٥٣ سنة ٢٧ ق .

مقوبة . أسباب الإباحة وسوانح العقاب . دفاع شرعى . ظروف مخففة . عدم الارتباط بين تطبيق م ١٧ ع وبين المادة ٢٥١ ع . متى يجب على المحكمة أن تعد المتهم معذورا طبقا لمادة ٢٥١ ع ؟

لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالمعذر القانونى المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى ، وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التى وقعت وفى حدود هذا التقيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظرا لما استبانته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضى التزول بالعقوبة. إلى مادون هذا الحد فعندئذ فقط يكون عليها أن تعده معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعاً وعشرين ساعة .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه : - أولا - قتل عطيات عبد الحافظ محمد عقلانى عمدا بأن أطلق عيارا ناريا صوب أحمد عباس عبد العليم قاصدا قتله فأخطاه وأصاب المجنى عليها فأحدث بها الإصابات المبهنة

بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتها - ثانيا - شرع في قتل كل من أحمد عباس عبد العليم وعبد الله موسى إبراهيم وناجي توني زيان بأن أطلق عبارا ناريا صوب الأول قاصدا قتله فأخطاه وأصاب كلا من المجنى عليهما الثاني والثالث فأحدث بهما الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه هو عدم إحكام الرماية بالنسبة للأول وإسعاف كل من الثاني والثالث بالعلاج. وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لها كته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات. فقررت بذلك. ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم محمد حسن بالحس مع الشغل لمدة سنتين. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن ينفي كل الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والتخاذل والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحاضر عنه تمسك بمجلسة المحاكمة بأن العيار انطلق عفوا نتيجة ضرب المجنى عليه له بالعصا وتلقى الضربات على البندقية التي كان يحملها مما أدى إلى تحريك الزناد وانطلاق المذوف وإنه مع التسليم باطلاقه العيار عمدا فإن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي عن النفس تبيح له القتل ، دفع الطاعن بهذا ولكن المحكمة لم تحقق دفاعه ولم ترد عليه بما ينفيه كما أنها دأته بتهمة القتل العمد والشروع فيه استنادا إلى أقوال المجنى عليه وشهوده ، ثم أخذت في ذات الوقت بأقوال الطاعن وشاهدي نفيه محمود وضوان وأحمد حسن فرج ومؤدى شهادتهم أن العيار انطلق عفوا فتكون بذلك قد جمعت بين أقوال متعارضة يهدم بعضها بعضا مما يعيب حكمها بالتناقض والتخاذل هذا فضلا عن قصور الحكم في التدليل على نية القتل وخطئه في القضاء بالحس لمدة سنتين مع إعمال المادة ٢٥١ من قانون العقوبات وكان يتعين أن تنزل بالعقوبة إل أدنى من الحبس ستة شهور المقررة في حكم المادة ١٧

من قانون العقوبات لحماية القتل العمد التي دين بها الطاعن لأن المادة ٢٥١ من قانون العقوبات لا تطبق إلا حيث يراد التزول بالعقوبة إلى أقل من الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة ١٧ من ذلك القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله : "إن الواقعة تحصل في أنه في صباح يوم ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بدائرة مركز ملوى ضرب المتهم المجنى عليه أحمد عباس عبد العليم بالعصا بمقولة إنه وجدته في زراعة ذرة مملوكة له وقبل غروب شمس هذا اليوم بقليل قفل المتهم راجعا من زراعته إلى منزله على ظهر دابة وحاملا ببندقية خرطوش مرخصة باسمه وعندما اقترب من قنطرة هند مدخل الناحية هاجمه المجنى عليه المذكور بعصا كانت معه وبادره بالضرب وعندئذ وأثناء تماسكهما أطلق عليه المتهم شيارا ناريا قاصدا قتله فأخطاه وأصاب المجنى عليهم وأودى بحياة عطيات عبد الحافظ وأحدث بالباقيين إصابات بسيطة واستند الحكم في إثبات الواقعة التي استخلصها من عناصر الدعوى المطروحة أمامه إلى أقوال المجنى عليه أحمد عباس عبد العليم وباقي شهود الإثبات وإلى التقرير الطبي الشرعي الخاص بإصابات المجنى عليهم وبفحص البندقية المضبوطة ، كما استند في إثبات واقعة انطلاق المذروف من بندقية الطاعن وإصابة المجنى عليهم منها إلى أقوال الطاعن نفسه وأقوال شاهده محمود رضوان وأحمد حسن فوج وأورد من أقوالهم ما يتفق والواقعة التي استشهد هم عليها . ثم عرض الحكم بعد ذلك لدفاع الطاعن من أن العيار انطلق هفوا فنفاه ودلل على توافرية القتل لديه في قوله : "وحيث إن المحكمة تستخلص واقعة انطلاق النار عمدا على أحمد عباس عبد العليم بنية قتله وإزهاق روحه من أقوال أحمد عباس عبد العليم من أنه صوب البندقية نحوه وأطلقها عليه بقصد قتله ولولا أنه نحى نفسه عن طريق المذروف لأصابه وأودى بحياته ، ولو أن المتهم كان يهدف إلى مدم إزهاق روح المجنى عليه لأطلق العيار عاليا في القضاء بدلا من إطلاقه في مستوى منخفض حتى أصاب المجنى عليهم الذين كانوا على مقربة منهم وخاصة المجنى عليها التي قضت نحبا وعمرها ثمانى سنوات وكانت واقفة

يجوز باب منزلها والذي تستخلصه المحكمة مما تقدم من استعمال المتهم آلة قاتلة بطبيعتها وهي البندقية وتصويبها على المجنى عليه في مستوى منخفض حتى أصابت المجنى عليهم بالشكل سالف الذكر ومن بحث وقائع الدعوى وتفصى ظروفها — المتهم قصده بلا شك في قتل المجنى عليه وإزهاق روحه ولولا ابتعاده عن طريق سير المذوف لأصابه وأودى بحياته “ — كما تحدثت المحكمة عن حالة الدفاع الشرعى فأثبتته كما أثبت تجاوز الطاعن له فقال : “وحيث إن الثابت من أقوال المتهم ومحمود رضوان وأحمد حسن فرج أن أحمد عباس عبد العليم هو الذي بادى المتهم بالاعتداء بالضرب وأن الأخير كان يدفع عن نفسه الاعتداء بتلقى الضربات على بندقيته وقد تأيد دفاع المتهم وأقوال هذين الشاهدين بما ثبت من التقرير الطبى من وجود كدمات بكتف المتهم الأيمن والأصبع الوسطى ليدى اليسرى ينتجان من مصادمة جسم صلب راض كالعصا وما جاء بتقرير الطبيب الشرعى من فحص البندقية من وجود انخساف بماسورتها يجوز حدوثه من مصادمة عصا فليظة . وحيث إنه متى كان ذلك ، وكان للثابت أن أحمد عباس عبد العليم هو الذى هاجم المتهم وبادره بالضرب فإن الأخير يكون فى حالة دفاع شرعى عن نفسه تبيح له استعمال القوة اللازمة لرد هذا الاعتداء الذى لم يتخلف عنه سوى كدمات بسيطة وهذه القوة ما كانت تتطلب منه أن يطلق النار على خصمه بقصد إزهاق روحه إذ لم يكن فى حالة تجعل تخوفه من أن يصيبه الموت أو جراح بالغة فى عمله إنه كان يحمل بندقية يمكنه أن يادل بها أحمد عباس الاعتداء وكأنها عصا ، كما كان فى وسعه أن يطلق النار فى الهواء وإلى أعلى إرهاباً ومن ثم ترى المحكمة مما تقدم ومن بحث وقائع الدعوى وتفصى ظروفها أن المتهم تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله لإياه دون أن يكون قاصداً إحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع وترى المحكمة أن تعده معذوراً وأن تحكم عليه بالحبس بدلاً من العقوبة المقررة فى القانون وذلك عملاً بنص المادتين ٢٤٥ و ٢٥١ من قانون العقوبات “ لما كان ذلك ، وكان يبين مما أورده الحكم أنه لم ينف قيام حالة الدفاع الشرعى نفياً تاماً وإنما قال بأن الطاعن تجاوز حدود حقه فى الدفاع وأورد أسباباً سائغة لهذا التجاوز وكان البت فيها إذا كان المدافع قد تجاوز أو لم يتجاوز حدود الدفاع الشرعى هو من الأمور

الموضوعة يخضع التقدير فيها لسلطة محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت
قد استندت في هذا التقرير إلى أسباب سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى
النتيجة التي رتبها عليها وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه
بحيث ينفي بعضها ما يثبت به البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة
وكان الحكم قد خلا من هذا التناقض وكان الارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من
قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالعدر
القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو
أن تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت وفي حدود
هذا القيد يكون للحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد
المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظرا لما استبانته
من أن التجاوز كان في ظروف تقتضي الزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد فعندئذ
يخطئ يكون عليها أن تعدد معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة
الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعاً وعشرين ساعة — لما كان ذلك ، وكان
الحكم قد أثبت فوق هذا أن الطاعن أخطأ من أراد إصابته وأصاب من لا شأن له
بالحادث وهو ما سلم به الطاعن في دفاعه وأشار إليه الحكم ، مما تتحقق به جريمة
القتل الخطأ في ذاتها مجردة من نية القتل وبافتراض عدم تجاوز حدود حق الدفاع
الشرعي لأن إباحة القتل للدافع هي إباحة في وجه من يهاجمه ولا تتعداه إلى
إلحادار دم سواء ممن لا شأن لهم بالمعتدى سواء أكان ذلك عمدا أم خطأ وبناء
على ذلك يكون الوصف الصحيح قانونا لقتل المجنى عليها هو أنه قتل خطأ
ولا يؤثر في سلامة الحكم أن الحكم اعتبره متجاوزا لحدود الدفاع ما دامت العقوبة
التي أوقعتها على الطاعن في الحدود المقررة لجريمة القتل الخطأ في المادة ٢٣٨
من قانون العقوبات . ومن ثم فلا محل لما أثاره الطاعن بشأن نية القتل أو تجاوزه
حق الدفاع الشرعي . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن
لم يطلب إلى المحكمة طلبا جازما بتحقيق إمكان انطلاق البندقية من تلقاء نفسها
إذا قرعت بالعصا وإنما قال : " إن تحقيق هذه المسألة يهمه " ومع ذلك
فإن هذا الطلب قد سبق تحقيقه بالدليل الفني وقد أورد الحكم ما فيه فناء ، لما
كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون هل غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يحيى
جندى ، والسيد أحمد عفيفي ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(٧٣)

طعن رقم ٢٠٣٢ سنة ٢٧ ق

دعوى مدنية . قتل وإصابة خطأ . مناط مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية .
م ١٧٨ مدني .

متى كان الحكم قد انتهى في منطق سليم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما
وأن الخطأ من جانب المجني عليه وحده ، فإن ذلك يكفي بذاته للقضاء ببراءة
المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية ، وذلك
لأن مناط المسئولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون
المدني هو ألا يكون الضرر راجعا لسبب أجنبي لا يد "للحارس" فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد في
إصابة محمد عبد العزيز خطاب بالإصابات الميمنة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا
عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن قاد سيارته بحالة ينجم عنها الخطر
إذ كان مسرعا ولم يتخذ الجانب الأيمن ولم يستعمل آلة التلييه فصدم المجني عليه
فأحدث إصاباته وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى
محمد عبد العزيز خطاب بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له قبله والدكتور
جرجس بشارة بصفته مسئولاً مدنياً متضامنين بمبلغ ٢٠٨٥ جنيهاً و ٤٠٠ مليم.

بصفة تعويض ونظرت محكمة ما بدين الجزئية الدعوى وقضت حضوريا ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها بالمصروفات . فاستأنف كل من النيابة والمدعى بالحقوق المدنية وقيد هذان الاستئنافان برقم ١٩٠٢ سنة ١٩٥٤ ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا . أولا — بعدم جواز استئناف النيابة للدعوى العمومية . وثانيا — بقبول استئناف المدعى المدني شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى بالمصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن محمد عبد العزيز خطاب (المدعى بالحق المدني) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة مصر الابتدائية لتفصل فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية وألزمت المستأنف بالمصروفات المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض (لثاني مرة) ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن محصل الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ القانون وأخل بحق الدفاع ذلك أنه نفى مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية لثبوت خطأ المدعى المدني (الطاعن) مع أن عدم توافر أركان الجريمة وإن كان يؤدي إلى حكم البراءة إلا أنه لا يمنع من القضاء بالتعويض . وكان يتعين على الحكم أن يبين ما إذا كان خطأ الجاني يجب خطأ الطاعن أم لا . وقد استند الحكم فيما ذهب إليه إلى نص المادة ١٧٨ من القانون المدني مع أنها لا تشترط لقيام المسئولية توافر الخطأ من جانب (الحارس) المسئول عن الحقوق المدنية إذ هو مفترض في حقه وتكتفى فقط بحصول الضرر للجاني عليه هذا إلى أن الطاعن طلب بجلسة المحاكمة إحالته إلى الطبيب الشرعي لتوقيع الكشف عليه لبيان ما إذا كانت إصابته نشأت عن إصطدامه بالسيارة من الخلف كما يدعى المتهم أو أنها صدمته بمقدمتها . وقررت المحكمة بجلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦

ضم مذكرة له في هذا الشأن ولكنها لم تظم ولم تجب المحكمة الطاعن الى طلبه مخالفة بذلك ما قضى به حكم محكمة النقض السابق صدوره وفضت في الدعوى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية دون أن تتيح للطاعن فرصة إبداء دفاعه في موضوعها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أوضح الأسباب التي بني عليها براءة المتهم (المطعون ضده) بالاضافة الى أسباب حكم محكمة الدرجة الأولى عرض لطلب الطاعن الخاص بإحالة الى الطبيب الشرعي في قوله "وحيث إن المحكمة لا ترى داعيا لإجابة هذا الطلب بعد اقتناعها بأن الإصابة كانت من مؤخر السيارة استنادا الى ما ثبت من المعاينة وأقوال شاهد الإثبات في التحقيق الابتدائي على نحو ما سالت بيانه وحتى لو فرض جدلا أن الإصابة كانت من مقدم السيارة فلن يغير ذلك من الأمر شيئا طالما لم يثبت خطأ في جانب المتهم وأن الخطأ كان من جانب المجنى عليه وحده" ثم استورد الحكم تعرض لمسئولية المسئول عن الحقوق المدنية وقرر بانتفائها بعد أن ثبت أن إصابة المدعى بالحق المدني ترجع الى خطئه وحده وذلك عملا بنص المادة ١٧٨ من القانون المدني .

وحيث إنه لما كان مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيه ردا على طلب الطاعن وما تضمنته باقي مدوناته من أن المتهم (المطعون ضده) لم يرتكب خطأ ما إذ كان يقود السيارة يبطء عند اقترابه من إشارة المرور وبدليل عدم وجود أثر فرامل بحمل الحادث وأن الخطأ من جانب الطاعن وحده حين حاول عبور الطريق قبل أن يتأكد من خلوه فلم ير السيارة . هذا الذي أورده الحكم واستخلصه في منطق سليم يكفي بذاته للقضاء ببراءة المتهم ورفضه الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية ذلك لأن مناط المسئولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ألا يكون الضرر راجعا بسبب أجنبي لا يد "للخارج" فيه وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الضرر راجع إلى خطأ المجنى عليه "الطاعن" وحده . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تتح

له فرصة الدفاع في موضوع الدعوى فير صحيح إذ المحكمة لم تفصح في قرارها الذي حجزت بتمتضاء الدعوى للحكم أن حكمها سيكون قاصرا على الطلب الخاص بإحالة الطاعن إلى الطيب الشرعى والأصل أن صاحب الشأن عليه أن يبدى وجوه الدفاع التى يستند إليها جميعا . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في الوجهين السابقين يكون لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل ذلك أن المحكمة بعد أن حجزت للقضية للحكم بجلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ فى غيبة المتهم (المطعون ضده) وانصراف محامى الطاعن ، أعادت الدعوى للرافعة على أثر حضور المتهم وسمعت دفاعه كما أنها كانت ستقضى فى الدعوى لولا إصرار الطاعن على تأجيلها ونتيجة لذلك قضت فى الدعوى بحكم معيب .

وحيث إن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه فير سديد ذلك لأن المحكمة ملزمة بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن تعيد نظر الدعوى إذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة حتى ولو صدر حكم فيها . لما كان ذلك وكان الطاعن يسلم فى أسباب طعنه أنه كان حاضرا عند إعادة نظر الدعوى وأنه أصرا على طلب التأجيل ومن ثم فلا أثر يرب على المحكمة إذا هى اتبعت ما نص عليه القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بومته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٧٤)

طعن رقم ٢٠٣٤ سنة ٢٧ ق

(١) وصف التهمة . غرفة الاتهام . نيابة عامة . سلطة ممثلها في أن ييـدئ لغرفة الاتهام
ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المستندة إلى المتهم .

(ب) غرفة الاتهام . وصف التهمة . سلطة غرفة الاتهام في فكيف الجريمة المطروحة
أمامها . م ١٧٩ ج .

١ - من المقرر أن النيابة العامة حق إبداء ما يمين لها من طلبات أمام
المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام مختصة بمباشرة إجراءات الدعوى
العمومية وهي في ذلك لا تتجزأ ومن حق ممثلها أن ييـدئ لغرفة الاتهام ما يراه
بشأن الوصف المعطى للتهمة المستندة إلى المتهم والذي يرى أنه هو ما يصح
أن تحال به الدعوى إلى المحكمة .

٢ - لم يقيد الشارع غرفة الاتهام بالوصف المفيدة به الدعوى بل أجاز لها
كما هو مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية فكيف الجريمة
المطروحة لتنظرها وإحالتها بالوصف الذي تراه ولها في سبيل ذلك - حتى بغير
طلب من سلطة الاتهام - أن تجري أى تعديل في هذا الوصف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : الأول - ضرب عمدا محمد محمد عبد الصمد
بعضا على رأسه فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى وتقرير
م (١٨) ج .

الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفنى إلى موته -
والثاني - ضرب محمد محمد على فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي
الشرعي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد بعظمة قبوة الرأس
سوف لا يمتلئ بنسيج عظمي واق ويعتبر وجوده مصدر خطر مستمر على حياته
إذ قد يعرضه مستقبلا لمؤثرات ما كان ليحس بها وهو سليم فضلا عما قد يطرأ
عليه بسببه من مضاعفات خطيرة كالإلتهابات السعائية والحمية والأمراض
المعدية والصرع والجنون مما يقلل من كفاءته على العمل بنسبة مئوية ليس
من المتيسر تحديد مداها نظرا لحسامة ما قد ينجم عن وجود هذه العاهة
من مضاعفات خطيرة قد تؤدي بحياته - والثالث - أولا - ضرب عمدا
على عبد الجواد محمد غنيمه بعصا على يده اليسرى فأحدث به الإصابات الموصوفة
بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي التام
معيب في كسر سبابة اليد اليسرى وعسر في حركة ثديه مما يقلل من كفاءته
على العمل بما لا يتجاوز واحد إلى ٢/١ وثانيا. ضرب عمدا مصطفى عبد الجواد
محمد غنيمه بعصا على إبهام يده اليسرى فأحدث به جروحا نشأ عنها مرض زادت
مدته على عشرين يوما . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات
لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٦ و ٢٤٠ و ٢٤١/١ من قانون العقوبات ، فقررت ذلك
ومحكمة جنايات بنى سوييف قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام مع تطبيق
المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لاتهم الثالث بمعاينة الأول
بالسجن لمدة خمس سنين وبمعاينة الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنين وبمعاينة
الثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن طعن الطاعنين الأول والثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .
وحيث إن محصل هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان
في إجراءات إحالة الدعوى على محكمة الجنايات كما شابه الفساد في الاستدلال

والقصور ، ذلك بأن النيابة العامة طلبت في الجلسة تعديل وصف التهمة من جناية مائة مستديمة إلى جناية الضرب المفضي إلى الموت وكان مقدم الطلب هو وكيل النيابة وهو غير مختص بتوجيه الدعوى العمومية في الجنايات ولا يقبل منه ما تطل به من أن رئيس النيابة قد ندبه لطلب هذا التعديل ، ذلك إلى أن الحكم استند في إدانة الطاعنين إلى أقوال المجنى عليهما في محضر ضبط الواقعة وفي تحقيقات النيابة في حين أن المجنى عليه الأول لم يسأل إلا في محضر ضبط الواقعة ولم يكن مصابا إلا في الأذن اليمنى وأجاب بأنه لا يعرف الأداة التي ضرب بها فضلا عن التناقض في أقواله أمام النيابة ، أما المجنى عليه الثاني فلم يكن مصابا إلا بإصابة واحدة في رأسه عندما مثل أمام البوليس ثم ظهرت به إصابات أخرى ولم تبين المحكمة في حكمها على أى أقواله اعتمدت رغم تعارض هذه الأقوال في سراحل التحقيق ، وأخيرا فإن الدفاع طلب مماع المحكمين وقالت المحكمة ما يستفاد منه أن الشهود كاذبون وما كان لها أن تحكم على شهادتهم قبل سماعها ، كما أنها لم تناقش دفاع الطاعنين المتعلق بشهود النفى .

وحيث إن ما يقوله الطاعن في الوجه الأول مردود بأن من المفرد أن للنيابة العامة حق إبداء ما يعن لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام مختصة بمباشرة إجراءات الدعوى العمومية وهي في ذلك لا تتجزأ ومن حق ممثلها أن يبدى لغرفة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة إلى المتهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تحال به الدعوى إلى المحكمة كما أن الشارع لم يفيد غرفة الاتهام بالوصف المقيدة به الدعوى بل أجاز لها كما هو مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تكليف الجريمة المطروحة لنظرها وإحالتها بالوصف الذي تراه ولها في سبيل ذلك — حتى بغير طلب من سلطة الاتهام أن تجري أى تعديل في هذا الوصف — ولما كانت الغرفة المذكورة قد أحالت الطاعنين الأول والثاني بوصف أولهما مرتكبا لجناية الضرب المفضي إلى الموت وثانيهما مرتكبا لجناية المائة المستديمة ، وكان ذلك بعد اطلاعها على الأوراق التي ثبت منها — كما يتضح من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه — أن وفاة المجنى عليه الأول محمد عبد الصمد من إصابة نشأت عن التهاب سحائي صديدي جاء مضاعفا

لتلك الحالة الإصابية . ولما كان الدفاع عن الطاعن الأول لم يبد أمام محكمة الموضوع اعتراضا ما على الوصف الذي أحيل به المتهم الأول (الطاعن الأول) إلى محكمة الجنايات . لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المجهنى عليه الأول عهد عهد الصمد قد قرر في محضر البوليس أن الطاعن الأول هو الذى ضربه على رأسه بعصا وأنه أعاد هذا الدول أمام وكيل النيابة المحقق وكان الطاعن المذكور لم يذكر في أسباب طعنه أن محضر جمع الاستدلالات قد خلا من اتهامه على لسان المجهنى عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص إدانة الطاعنين من أقوال المجهنى عليه التى أوردتها استخلاصا سائفا لا أثر للتناقض فيه ، وكان لا يقدح في سلامة الحكم أن تكون المحكمة قد اطرحت من أقوال الشاهد رواية لم تطعن إليها أخذه بالرواية الأخرى التى اطمأنت إلى صدقها ، وهى غير ملزمة في ذلك بأن تذكر في أسباب حكمها أو أن تشير إلى العلة التى دعت بها إلى الأخذ بما أخذت به أو اطراح ما اطرحته لأن ذلك يدخل في سلطة التقدير التى خولها لها القانون . لما كان ذلك وكان الحكم قد تعرض لدفاع المتهمين ورد عليه ردا سائفا بما يفنده وكان مما قاله في ذلك : «إن المحكمة لا تطعن إلى ما احتواه محضر الصلح الذى باشره المحكون واستندت في ذلك إلى الأسباب والاعتبارات السائغة التى أوردتها في حكمها والتى تبرر ما رآته . لما كان جميع ما تقدم فإن ما يشير الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثانى على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يمينى جندى ، والسيد أحمد عفيفى ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(٧٥)

طعن رقم ٢٠٤٠ سنة ٢٧ ق

تسوير جبرى . توفر الجريمة ولو كان الامتناع عن البيع جزئيا . ق رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠

إن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا ولا محل للقول بأن المتهم عندما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس — فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : امتنع عن بيع سلعة مسخرة "أرز" ، وطلبت عقابه بالمواد ٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ . ومحكمة الجناح المستعجلة بالقاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الانهاى بتفريم المتهم . جنيا والمصادرة وشهر مخصص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة شهر . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتفريم المتهم عشرين جنيا والمصادرة وشهر مخصص الحكم على واجهة المحل لمدة شهر بلا مصاريف .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث ان الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون —
ذلك أن الوقائع التي أوردها الحكم لا تكون جريمة امتناع إذ أن الطاعن لم يمنع
عن البيع بتاتا بل عرض على الشاهد أن يبيعه كمية من الأرز وهي وإن كانت أقل
من الكمية التي طلب شراءها إلا أن الطاعن لم يقصد من وراء ذلك إلا تنظيم
عمله والموازنة بين احتياجات العملاء حتى تكفى الكمية الموجودة لديه لأكثر
عدد من العملاء مما لا يمكن وصفه بأنه امتناع بالمعنى المفهوم في القانون .

وحيث ان الحكم المطعون فيه — بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الدليل
عليها عرض لما يثيره الطاعن في طعنه فقال ”وحيث ان المستأنف أبدى دفاعه
أمام هذه المحكمة بأن الامتناع كان جزئيا وليس امتناعا بالمعنى المقصود في القانون .
وحيث ان هذا الدفاع من جانب المتهم مردود بأن الكميات التي ضبطت لديه
كبيرة ولا تبرر بحال هذا الامتناع حتى ولو كان جزئيا إذ ليس له أن يفرض رغبته
وتحكمه في السوق وأن يمتنع عن البيع إذا كان المشتري قد طلب قدرا معينا
من الأرز“ .

وحيث انه متى ثبت ذلك فإن المحكمة لا ترى فيما أباه المتهم ما ينفى وقوع
الجريمة ولما كان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع
في صورة واقعة الدعوى ويكون الحكم إذ دان الطاعن لم يخطئ في شيء .
ولا محل للقول بأن الطاعن كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين
حاجيات الناس . فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده إن شاء نظمته
كما فعل في المادة ٢/٥ من القانون المذكور . إذ نص على أنه يجوز لوزير
التجارة والصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير الآتية : ... (ثانيا) تعيين

المقادير التي يجوز شرائها أو تملكها أو حيازتها من أية سلعة “ — ولما يصدر هذا القرار بشأن الأرز — لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استظهرت امتناع الطامن عن بيع سلعة مسعرة رغم وجود كميات كبيرة في محل تجارته أو في مخزنه وذكرت الأدلة التي استخلصت منها ذلك — فإن ما يشير الطامن على الصورة الواردة في طعنه لا يخرج في جملة من الجدل في تقدير الدليل مما لا شأن للمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى
جندى ، والسيد احمد عفيفى ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(٧٦)

طعن رقم ١١٧ سنة ٢٨ ق

تنقض . "سلطة محكمة النقض" . قوة الأمر المقتضى . قانون . الطعن فى الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . نص الطعن عليه وحده . اعتبار الحكم الابتدائى حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه إذا تبين أن الاستئناف رفع بعد الميعاد . عدم جواز التعرض لما يشوبه من ميبوب أو نقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها .

حتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الغيابي بعدم قبول الاستئناف شكلا - فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائى الذى يجوز قوة الشيء المحكوم فيه - إذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد ، ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من ميبوب أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . لم يتم بتوريد حصة الحكومة من القمح فى الميعاد القانونى . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥ و ١٥ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٣ وقرار وزارة التتوين رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة جناح الصنف قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش وغرامة مائة جنيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم (بعد الميعاد) ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف

محكلا لرفعه بعد الميعاد. فعارض المتهم. وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

الحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب إذ صدر - قبل أن يصبح الحكم نهائيا - قرار يجعل الواقعة غير معاقب عليها - وقد خلا الحكم المطعون فيه من تسبيب لقضائه برفض المعارضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه - قضى بتأييد الحكم الغيابي بعدم قبول الاستئناف شكلا فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنته الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه - إذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - قد أيد الحكم الاستئنافي الغيابي لأسبابه مما يفيد أنه قد اعتنى هذه الأسباب وأخذها أسبابا لحكمه وقضاؤه في ذلك سليم - فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه لعدم دور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها. ومن ثم يتعين الحكم برفض الطعن.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وعثمان دمرزي المستشارين .

(٧٧)

طعن رقم ١٨٥٨ سنة ٢٧ ق

تحقيق . محضر التحقيق . متى يسوغ للحق نذب آخر غير كاتب المحكمة ؟

متى استشعر المحقق حرجا من الاستعانة بكاتب من كتاب المحكمة على مظنة
احتمال المساس بحسن سير التحقيق أو الاضرار بمصلحة العدالة على أية صورة
من الصور لاعتبارات تتعلق بموضوع التحقيق وظروفه أو زمانه أو مكانه جاز
نذب غيره لهذه المهمة تأسيسا على أن هذا النذب هو ضرورة تستقيم بها المصلحة
العامة ، إذ المراد بالضرورة في هذا الموطن هو العذر الذي يبيح ترك الواجب
دفعاً للخروج عن الحق وسدا للحاجة التي تقتضيها مصلحة التحقيق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) دون مسوغ
قانوني . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد
١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١)
فقرة ١ و ١٢ المرفق . فقررت بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات
دمشق دفع الحاضر مع المتهم أولا — ببطلان محضر تحقيق النيابة الذي بني عليه
إذن التفتيش . وثانيا — ببطلان إذن التفتيش لصدوره ممن لا يملكه . والمحكمة
المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمقابلة المتهم بالأشغال الشاقة

المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها هل الدفعين قائلة بأنهما في غير محلهما . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، وولوع بطلان في الإجراءات ، والقصور في تسبيب الحكم ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعن دفع ببطلان محضر التحقيق المفتوح الذي انبنى عليه الأمر بالتفتيش لقيام كونستابل البوليس أنور راشد بتحريره مع أنه شاهد لإثبات في الدعوى ، على خلاف ما تنقضى به المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب استعانة المحقق بكاتب من كتاب المحكمة في جميع إجراءات التحقيق ، وكان نذب الكونستابل لأداء هذه المهمة لا مسوغ له لوجود كتاب المحكمة والنيابة بدار المحكمة وقت تحرير المحضر ولم يشر المحقق في محضره صراحة ولا ضمنا إلى الضرورة التي سوغت له هذا النذب ، لتكون تمت نظر القضاء ومحل تقديره ، ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع مستندة في ذلك إلى أسباب غير سديدة ومبذية على فروض واحتمالات جدلية إذ قالت إن المصلحة من هذا الإجراء قد تكون تغاды إفشاء اسم الشخص المطلوب الإذن بتفتيشه إذا كان كاتب المحكمة على صلة أو صداقة بهذا الشخص ، مع أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الفروض والاحتمالات ، كذلك خالف الحكم المطعون فيه نص المادة ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء التي تحول لرئيس النيابة حق نذب أحد أعضاء النيابة بالدائرة للقيام بعمل عضو آخر بتملك الدائرة عند الضرورة ، إذ أن أمر التفتيش في الدعوى الحالية لم يصدر من وكيل النيابة الجزئية المختص — نيابة المحمودية — التي يقيم المتهم بدائرتها ولكن الذي أصدره هو وكيل أول نيابة دمنهور الكلية وهو لا يملك إصداره إلا إذا كان قائما بأعمال رئيس النيابة أو كان رئيس النيابة قد ندبه للقيام بهذا الإجراء ، ولذلك طالب الدفاع عن الطاعن إلى المحكمة أن تتحقق من أن وكيل النيابة الكلية الذي أصدر

الأمر بالتفتيش كان مفوضا من رئيس النيابة بإصداره ، وأن تحقق السبب في عدم توجه الضابط إلى وكيل نيابة المحمودية المختص لاستصدار الأمر منه ، ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطاب ولم تبين ملة ذلك ، يضاف إلى ما تقدم أن الطاهن دفع بعدم جدية التحريات التي بنى عليها أمر التفتيش ، ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع أيضا اعتمادا على ما أسفر عنه التحقيق وما شهد به رئيس مكتب المخدرات ووكيله والكونستابل وعلى ضبط الطاعن ومعه المخدر ، مع أن السهين الأولين يجب استبعادهما لأنهما تدليل على وقائع سابقة بوقائع لاحقة ، وهو أمر غير جائز سيما وأن الأمر بالتفتيش صدر على أساس ما أجراه وكيل النيابة في محضر التحقيق المفتوح لا على أساس شهادة الشهود الذين سمعوا بعد ذلك في التحقيق وأمام المحكمة ، ولا على أساس ضبط المواد المخدرة التي لم تضبط إلا في اليوم الخامس من صدور الأمر ، كما أن محضر التحقيق جاء قاصرا لا يشمل إلا على أسئلة شكلية تقليدية عن صدق التحريات ومصدرها .

وحيث إنه لا وجه لكل ما يثيره الطاعن في طعنه إذ عرض الحكم المطعون فيه للدفع ببطلان التحقيق وما بنى عليه لإسناد مهمة تحرير المحضر إلى أحد رجال مكتب المخدرات ورد عليه بقوله إن هذا الدفع مردود عليه "بأنه لما كان الأصل في الإجراءات الصحة وكان يجوز في حالة الضرورة ندب من عدا كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق ، وكان تقدير هذه الضرورة موكولا لسلطة التحقيق ، ولا بد أنها قدرت هذه الضرورة لما فيه مصلحة التحقيق ، وقد تكون هذه المصلحة هي تفادي إفشاء اسم المطلوب الإذن بتفتيشه لو أن كاتب المحكمة هو الذي كان كاتب التحقيق لعلاقة أو صداقة بينه وبين المطلوب تفتيشه مثلا ، والمحكمة إذ تقر هذا الحق لوكيل النيابة في ندب من عدا كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق لضرورة قدرها هو لا ترى فيما اتخذته في هذا السبيل ثمة ما يعيب هذا الإجراء " . ما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون وقضاء هذه المحكمة مستقر عليه ، إذ المراد بالضرورة في هذا الموطن هو العذر الذي يبيع ترك الواجب دفعا للمخرج عن المحقق وسدا للحاجة التي تقتضيها مصلحة التحقيق ، فمضى استشعر المحقق حرجا من الاستعانة بكاتب من كتاب المحكمة على مظنة احتمال المساس

بحسن سير التحقيق أو الإضرار بمصلحة العدالة على أية صورة من الصور لاعتبارات تتصل بموضوع التحقيق وظروفه أو زمانه أو مكانه جاز له نذب فيره لهذه المهمة تأسيسا على أن هذا النذب هو ضرورة تستقيم بها المصلحة العامة ولما كانت محكمة الموضوع قد أثرت سلطة التحقيق على صحة النذب لما وقع في نفسها من أن الغاية منه هو رعاية تلك المصلحة وكان الطاعن لا يدعى في طاعنه أن مادون بالمحضر يخالف ما أملاه المحقق على من قام بتدوينه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع لا يكون قد أخطأ ، ولا يغير من ذلك عدم إشارة المحقق صراحة في محضره إلى العذر الذي دعاه إلى نذب غير كاتب المحكمة ، كما لا يقدح في سلامة الحكم إirاده على سبيل المثال صورة من صور الضرورة التي تبيح الالتجاء إلى هذا النذب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان أمر التفتيش لصدوره من وكيل النيابة الكلية وإعدام جدية التحريات التي بنى عليها بقوله " إن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة النيابة الكلية التي هم تابعون لها ، ومن ثم فإن الإذن الصادر من وكيل أول النيابة الكلية بدمنهوور بتفتيش المتهم الأول (الطاعن) وزوجته ومترهما ومتجرهما ومن يوجد معهما وقت التفتيش بناحية المحمودية التي هي من أعمال مركز المحمودية مديرية البحيرة وهي واقعة في دائرة نيابة دمنهور الكلية يكون صحيحا صادرا عن يملكه وحيث إنه عن الدفع الثالث فردود عليه بأن الثابت من التحقيق ومن أقوال رئيس مكتب المخدرات ووكيله والكونستابل الممتاز أنور محمد راشد أنهم قاموا بتحريات جدية متواصلة حتى علموا بأن المتهم الأول يحرز المواد المخدرة للأنجار فيها وأعد تعريشة بشارع السوق لتوزيع المخدرات بها بمساعدة زوجته فتجبه وأنه لكي يخفى إعداد التعريشة من أجل هذا الغرض جعلها لبيع بعض الخضروات ، وقد تبين صدق هذه التحريات وجديتها من ضبط المتهم الأول ومعه تلك الكمية الكبيرة من الحشيش بداخل هذه التعريشة ، وكانت معه زوجته وصهره المتهم الثاني . ومن ثم يبين من أن التحريات التي هي أساس إذن النيابة كانت جدية لاشكالية " ولما كان هذا الذي قرره الحكم سديدا ويصح الاستناد إليه في رفض المدعين المشار

إليهما آنفا لأنه من المسلم أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة يختصون قانونا بكافة أعمال التحقيق في الجرائم التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، ولأن تقدير جدية التعرييات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كان الثابت من الحكم أن المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد اقتنعت واطمأنت إلى جدية الاستدلالات التي جمعت واتخذت أساسا لإصدار أمر التفتيش ورات أنها كافية لإصداره وأقرت النيابة على تصرفها فلا معقب عليها فيما قدرته وأتته إليه ، ومجادلتها فيه لا تكون مقبولة لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن فيما تقدم لا يكون له أساس ، أما ما أورده الحكم للاستدلال به على جدية التعرييات من أن التفتيش قد أسفر فعلا عن ضبط المخدر فهو تزيد يستقيم الحكم بدونه ولا يؤثر في سلامته .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، ومحمد عطيه اسماعيل ، فهيم يمين جندى المستشارين .

(٧٨)

طعن رقم ١٥١٤ سنة ٢٧ ق .

(١) محلات عمومية . قار . قانون . صدور القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ قبل الحكم
نهائيا على المتهم بجريرة ارتكبا في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ . وجوب تطبيق
احكام القانون الأول فيما هو اصلح للتم .

(ب) محلات عمومية . مسئولية جنائية . افتراض علم مستغل المحل ومديره والمشرع على أعماله
من أية مخالفة لأحكامه . عدم قبول اعتذار أحد منهم بعدم علمه . م . م . من
ق ٣٧١ سنة ١٩٥٦ .

١ - متى كان المتهم قد ارتكب جريمة سمح له للغير بلعب القمار في ملهى
في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ ، وقبل
الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الذي ألغى القانون السابق
وقضى بخلق المحل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلا من الغلق نهائيا ،
فان القانون الأخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصلح للتم .

٢ - إن المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ نصت على مساءلة
مستغل المحل ومديره والمشرع على أعمال فيه من أية مخالفة لأحكامه ، وهي
مسئولية أقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو
لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها ، فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر
بعدم علمه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سمح بلعب القمار في مقهاه المبين بالمحضر .
وطلبت عقابه بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤
وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة البلدية الجزئية دفع الحاضر عن المتهم ببطلان
التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضورها عملا بالمسواد ١٩ و ٤/٣٥
و ٢/٣٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨
لسنة ١٩٥٥ - أولا : برفض الدفع ببطلان التفتيش وصحته - وثانيا : بحبس
المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ وتغريمه خمسمائة
قرش والمصادرة والغلق بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا
الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت في هذا الاستئناف حضوريا بقبوله
شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين
مع الشغل وتأيد به فيما عدا ذلك بلا مصاريف .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن الطاعن ينحى في الوجه الثاني من طعنه على الحكم المطعون فيه
خطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإغلاق محل الطاعن نهائيا مع أن المادة ٣٨
من قانون المحال العامة رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ حددت المدة حتى في حالة العود .
ثم صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ومعدل المادة ٣٨ المذكورة ، وبعد ذلك
صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ونصت المادة ٤٥ منه على إلغاء القانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وكل نص يخالف القانون الجديد ، وإذا كان القانون
الأخير يحدد مدة الإغلاق بشهرين فهو أصح للتميم ويجب تطبيق حكمه في حق
الطاعن عملا بالمادة ٥ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة اتهمت الطاعن بأنه في ليلة
١٩٥٦/١٠/٣٠ بدائرة قسم الأزبكية سمح بلعب القمار في مقهاه وطلبت عقابه

بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ، وقضت المحكمة الجزئية حضوريا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وتغريمه خمسمائة قرش والمصادرة والإغلاق . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وتأيبده فيما حدا ذلك .

وحيث إن المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ كانت تنص على عقوبة الإغلاق لمدة لا تزيد على شهرين في حالة مخالفة حكم المادة ١٩ من ذلك القانون وهي المنطبقة على واقعة الدعوى ، فلما عدلت هذه المادة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ جعل الشارع الإغلاق نهائيا غير مؤقت بمدة ، وبتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ ونشر في عدد الوقائع الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، ونص في المادة ٤٦ منه على أن يعمل به بعد أربعة شهور من تاريخ نشره ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٦ على أنه في حالة مخالفة حكم المادة ١٩ (المنطبقة على الواقعة المسندة إلى الطامن) يحكم باغلاق المحل مدة لا تتجاوز شهرين ، وكذلك قضى الشارع في المادة ٤٥ من هذا القانون بإلغاء القانون السابق رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، وكذلك إلغاء كل نص يخالف أحكام القانون الجديد . ومما تقدم يبين أن القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ قد بدأ العمل به منذ ٣ من مارس سنة ١٩٥٧ أى قبل صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ فكان هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصلح للمتهم ، ومن ثم يكون قضاء المحكمة الاستئنافية بعقوبة الإغلاق مطلقة من تحديد مدتها ، يكون قضاء المحكمة بذلك مخالفا لما تقضى به المادة ٣٦ من القانون الجديد ، وهو خطأ في تطبيق القانون يعيب الحكم بما يستوجب نقضه في خصوص ما قضى به من إغلاق المحل نهائيا وتصحيح هذا الخطأ بتحديد مدة الإغلاق وجعلها شهرين .

وحيث إن الطامن يعيب على الحكم كذلك أنه جاء قاصرا في التدليل على ركن العلم وهو صاحب المقهى وليس مديرا له ولا يدري أن أحدا فيه يلعب القمار .

وحيث إنه مع ملاحظة أن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ينص في المادة ٤ منه ، كما كان ينص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ في المادة ١/٣٦ منه ، على أن يكون مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه مسئولين معا عن أية مخالفة لأحكامه ، وهي مسئولية أقامها الشارع واقتضى لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ، مع ملاحظة ما ينص عليه القانون من ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه قد أثبت استنادا إلى ما أخذه من أقوال الشهود بمحضر ضبط الواقعة أن المتهم (الطاعن) عند دخول الضابط المقهى كان واقفا بجوار منضدة اللعب يراقب اللاعبين وقد قرروا في هذا المحضر أنهم كانوا يلعبون لعبة "الكونكان عشرة كارت" وكانوا يدفعون للطاعن قرشين عن كل دور وأنه تقاضى من كل منهم ثلاثين قرشا قبل بداية اللعب ، وقد ضبط محرر المحضر أوراق اللعب ومبلغا من النقود وفيشة خضراء ، وأنهى الحكم استنادا إلى ما تقدم أن لعب القمار كان يعلم الطاعن وتحت إشرافه خلافا لما يزعمه في طعنه من أنه ما كان يعلم بما يجري في مقهاه . لما كان ذلك فإن ما جاء بهذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس ويتمين رفضه .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور العادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، وفهيم يسى جندى ، ومحمد طه اسماعيل المستشارين .

(٧٩)

طعن رقم ١٥٣٢ سنة ٢٧ ق .

أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . صرورة واقعة لا تتوفر فيها حالة الدفاع الشرعى .
إن إلقاء الحجني عليه بعض التراب نحر المعتدين على والده لا يعد اعتداء يبرر
الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - محمد محمد خاطر (الطاعن) و ٢ - على محمد
مخاطر بأنهما : الأول ضرب ابراهيم عبد العزيز خاطر فأحدث به الاصابات
الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة هى إزالة جزء
من عظم الجدارية اليسرى مساحته ٤ x ٣ سم مما يعرض حياته للخطر مستقبلا
والثانى - ضرب عبد العزيز محمد خاطر فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير
الطبى والتي لا تحتاج لعلاج ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم الى محكمة
الجنايات - لمحاكمتهم الأول بالمادة ١/٢٤٠ والثانى بالمادة ١/٢٤٢ من قانون
العقوبات . فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور يا عملا
بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للاول
والمادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للثانى - أولا -
بمعاينة المتهم محمد خاطر بالحس مع الشغل لمدة ستين وثانيا - براءة على محمد
مخاطر مما أسند إليه .

نظمت الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث أن الطاعن يبنى طعنه على ما يقوله من أن الحكم المطعون فيه يشوبه القصور ذلك بأن واقعة الدعوى كما حصلها الحكم ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعى في جانب الطاعن وكان يتعين على المحكمة أن تتصدى لبحث هذه الحالة ، كما أنها اعتمدت في إدانة الطاعن على أقوال والد المجنى عليه مع تعدد الروايات التى أدلى بها في التحقيق وإسناده الاتهام في بعضها الى الطاعن وشقيقه .

وحيث إن ما أثبتته الحكم المطعون فيه بما لنا لواقعة الدعوى هو "أن المجنى عليه إبراهيم عبد العزيز محمد شاهد المتهمين محمد محمد خاطر (الطاعن) وعلى محمد خاطر يتشاجران مع والده عبد العزيز محمد خاطر بسبب عده ساقية ، فالتقط قليلا من التراب وقذف به المتهمين فضربه المتهم الأول بقطعة من الخشب بترس على رأسه أحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعى والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة ... " .

ولما كانت الواقعة على هذه الصورة التى حصلها الحكم تحصيلها سليما من أقوال المجنى عليه ووالده لا ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعى إذ أن إلقاء المجنى عليه بعض التراب نحو المعتدين على والده لا يعد اعتداء يبرر الدفاع ، ولما كان الطاعن لم يثر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أنه كان في حالة بمن حالات الدفاع الشرعى ، لما كان ذلك فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون سديدا ولما كان الحكم قد أخذ بما شهد به والد المجنى عليه في التحقيقات من أنه لما تشاجن مع أخويه المتهمين أقبل ابنه المجنى عليه نحوهما للدفاع عنه فأنبرى له المتهم الأول (الطاعن) وضربه بترس الساقية على رأسه ، وكان للمحكمة الموضوع أن تعمل على رواية بعينها للشاهد دون غيرها مما يقوله متى اطمأنت إليها ، وكان الطاعن من جهته لا يجادل في صحة الرواية التى نقلها الحكم من أقوال والد المجنى عليه أو أن الحكم أخطأ في إسنادها إليه ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تلتفت إليه هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكن الطعن على غير أساس متعيئا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، وفهم يني جندى ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(٨٠)

طعن رقم ١٥٤٢ سنة ٢٧ ق

(ا) إثبات . شهادة . دفاع . تصريح المحكمة لاتهم باملان شهود نفى . عدم حضور
الشهود رغم اعلانهم وتمسك الاتهم بسماعهم . عدم اجابته الى طلبه . إخلال بحق
الدفاع .

(ب) إثبات . شهادة . عدم جواز الحكم على أقوال الشاهد قبل سماعه .

١ - متى كانت المحكمة قد صرحت لاتهمة باعلان شهود نفى فأعلنت اثنين
منهم ولكنهما لم يحضرا وتمسك الدفاع بسماعهما مبدئيا في مرافقته أهمية
أقوالهما بالنسبة لمركز موكلته في الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تجبه لطلبه تكون
قد أخالت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة
غير ملزمة أصلا بإجابة المتهم الى طلب سماع شاهدها لأنها لم تتقدم بهما
في الميعاد القانوني ما دام أن المحكمة قد صرحت لها باعلانهما وقامت فعلا
بذلك .

٢ - إن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وعندئذ يحق للمحكمة أن تبدي
ما تراه في شهادته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : أحزرت جواهر مخدرة حشيشا في غير
الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها على محكمة

الجنایات لها كتبها طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به فصدر قرارها بذلك .
ومحكمة جنایات اسکندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاوية
أم ابراهيم علي الحبشي بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريدها ثلاثة آلاف جنيه
وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما تنمى الطاعة على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقوقها في الدفاع
فذلك أنها طلبت بلسان المدافع عنها بجلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٦ التصريح لها
بإعلان شهود قى فأجابتها المحكمة إلى طلبها وأجلت نظر الدعوى بجلسة ٢٨ من
يونيه سنة ١٩٥٦ وبأدلت الطاعة بإعلان شاهدين من شهودها إعلانا قانونيا
ولما لم يحضرا رغم إعلانهما شخصيا طلب الدفاع إلى المحكمة مسدور أمرها
بإحضارهما إذ قبض عليهم رجال مكتب المخدرات وحالوا بذلك دون حضورهما .
ولكن المحكمة رفضت إجابة الدفاع إلى طلبه بمقالة لأنها كانت في حل من عدم
إجابته أصلا . هذا فضلا عن أن أقوال هذين الشاهدين الواردة بحضور اللجنة
التي ضمت بناء على طلب الدفاع لا تفيد شيئا في موضوع الدعوى الحالية — وهو
قول معيب ينطوي على التناقض إذ بعد أن صرحت المحكمة للطاعة بإعلان شهود
قوى نتيجة لاقتناعها بأن سماعهم منتج في مجال الإثبات تعود فتقرر في أسباب
حكمها أنه لا جدوى من سماع الشاهدين اللذين أعلنتهما الطاعة مع أنه من المحتمل
أن تبين شهادتهما مؤيدة لدفاع الطاعة إذا ما نوقشوا فيها بتفضيل أوفى مما هو
وارد بالقضية المنضمة .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة بتاريخ
٢٣ يونيه سنة ١٩٥٦ أن المحكمة أصدرت قرارها بالتصريح للطاعة بإعلان
شهود قى وأجلت نظر الدعوى بجلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٦ وفي هذه الجلسة
الآخيرة قال الدفاع إنه أعلن شاهدين ولكنهما لم يحضرا وأنه متمسك بسماعهما

ولكن المحكمة قررت نظو الدعوى قترافع الدفاع ملعا في طلب سماع أقوال شاهدي النفي لأهميتها في إظهار أن الطاعة كانت ضخية مؤامرة بين أحد تجار المخدرات المدعو اسماعيل سيد أحمد وبين رجال مكتب المخدرات — لما كان ذلك وكانت المحكمة قد صرحت للطاعة بإعلان شهود نفي — فأعلنت اثنين منهم ولكنهما لم يحضرا وتمسك الدفاع عن الطاعة بسماعهما مبديا في صرافته أهمية أقوالهما بالنسبة لمركز موكلته في الدعوى فإن المحكمة إذ لم تجبه لطلبه تكون قد أخلت بحق الطاعة في الدفاع ولا محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن أقوال هذين الشاهدين غير منتجة في الدعوى إذ أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وعند ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته . وذلك لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي تسميها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة تغاير تلك التي ثبتت في عقيدتها من قبل سماعه ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة غير ملزمة أصلا بإجابة الطاعة إلى طلب سماع شاهديها لأنها لم تتقدم بهما في الميعاد القانوني مادام أن المحكمة قد صرحت لها بإعلانهما وقامت فعلا بذلك ، كما أن مناقشة الدفاع عن الطاعة لأقوال هذين الشاهدين في التحقيقات لا يسقط حقها في طلب سماعهما وهو الطلب الذي أصر عليه الدفاع عند بدء صرافته وفي ختامها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا لإخلاله بحق الدفاع بما يستوجب نقضه وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسي جندى ،
والسيد أحمد موني ، ومحمود حلمي خاطر المستشارين .

(٨١)

طعن رقم ١٥٤٥ سنة ٢٧ ق

إثبات . الإثبات بوجه عام . حكم " تسبب مسبب " . استناد الحكم في إدانة المتهم على
دليل ظني . قصور .

متى كان الدليل الذي ساقه الحكم وحوّل عليه في إدانة المتهم هو دليل ظني
مبنى على مجرد الاحتمال ، مع أن الأحكام الصادرة بالادانة يجب ألا تبنى إلا
على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين فإن الحكم يكون معيبا مستوجبا
للنقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قتلّا سمير حامد كيلاني عمدا وكان ذلك
مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتله وأعدا لذلك سلاحا ناريا " مسدسا " و
" عصا " وترصداه في طريق هودته إلى منزله حتى إذا ما ظفرا به ضربه
ثانيهما بعصا من الخلف ثم أطلق عليه الأول هيارا ناريا قاصدين من ذلك قتله
فحدثت به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته .
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لما كتبتهم بالمواد ٢٣٠
و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج
قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات
بمعاينة كل من المتهمين عبد المحسن عثمان كيلاني وعثمان عيسى عوض بالأشغال
الشاقة المؤبدة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينعم الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه "امتند في قضائه بإدانة الطاعنين إلى ما قرره ضابط المباحث بنجيت الديب إبراهيم والمراكبي إدريس أحمد من أنهما معهما بأن الطاعنين استقلا عقب الحادث مركبا وفرا بها، وهو دليل احتمالي لا يصح الاستناد إليه في الإدانة .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في إدانة الطاعنين من بين ما اعتمد - على ما قرره ضابط المباحث بنجيت الديب إبراهيم من أنه عقب التبليغ عن الحادث قام معه بعض رجال البوليس لضبط الطاعنين وتوجه مع بعض رجال القوة إلى منزلها فلم يجدوها . أما الباقيون فقد قصدوا إلى شاطئ النيل الغربي ، فلما عاد إليهم الضابط وجدهم يطلقون النار نحو مركب في النيل متجهة إلى الناحية الشرقية وكان ركابها يجاوبونهم بالمثل . وقيل ان الطاعنين فورا بهذا المركب ، ولما استفسر الضابط عن ذلك من صاحب المركب إدريس أحمد أجابه بأنه ربط مركبه كعادته عند الشاطئ الغربي في غروب يوم الحادث ، وفي الصباح وجدها عند الشاطئ الشرقي وسمع أن الطاعنين هما اللذان استقلاها وفرا بها إلى الشاطئ المذكور ، ولما كان هذا الدليل الذي ساقه الحكم وعول عليه في إدانة الطاعنين هو دليل ظني مبني على مجرد الاحتمال ، مع أن الأحكام الصادرة بالإدانة يجب ألا تبني إلا على صحيح قطعية الثبوت نفيد الجزم واليقين مما يجعل الحكم معيبا مستوجبا للنقض دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨

بماعة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور المادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، وفهم يمين جندى ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(٨٢)

طعن رقم ١٥٥٠ سنة ٢٧ ق .

خيانة الأمانة . اختلاس أشياء محجوزة . حكم "تسليم مبيع" . عدم تحقق المحكمة
من علم المتهم بالوزم المحدد للبيع . قصور .

يشترط للمقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما
علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم ،
فإذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع إلى أوراق المحضر
أو بغير ذلك من طرق التحقيق ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المبيعة وصفا وقيمة بالمحضر
والمحجوز عليها قضائيا لصالح طه سلامه وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة
لحراستها فاختلصها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه حالة كونه مالكا للمحجوزات .
وطلبت عقابه بالمواد ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة طائنا الجزئية
قضت غيابيا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة
٣٠٠ قرش أوقف التنفيذ بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه في الحكم الغيابي
وقضى في معارضته برفعها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف المتهم
هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت بحضوره وتأيد الحكم المستأنف
وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم هل أن يكون شاملا
لجميع الآثار الجنائية المترتبة عليه بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأه بجرمة التهديد دون أن يرد على دفاعه الذى أبداه أمام محكمة ثانى درجة من أن الأشياء المحجوز عليها لم تبدد وان عدم تقديمها يوم البيع راجع إلى عدم علمه بذلك اليوم بعد أن تأجل البيع أخيرا إلى يوم ٥ من يناير سنة ١٩٥٥ - فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر جلسة المحكمة الاستئنافية المؤرخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ يبين أن الدفاع عن الطاعن دفع أمام المحكمة بعدم علمه باليوم الذى حدد أخيرا للبيع فالتفتت المحكمة عن هذا الدفاع ولم ترد عليه ورفضت بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها ولم تنصف عليها شيئا - لما كان ذلك وكان يشترط للمقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى ذلك اليوم ، وكانت المحكمة لم تحقق علم الطاعن باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع إلى أوراق الجرز أو بغير ذلك من طرق التحقيق - فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من وجهى الطعن .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨

بمشاركة السيد حسن داروالمستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
والسيد أحمد مفتي ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٨٣)

طعن رقم ١٥٥٤ سنة ٢٧ ق

هتك عرض . صورة واقعة يتوفر فيها الركن المادى لجنابة هتك العرض .

متى كان الفعل المادى الذى قارفه المتهم هو مباغنة المجنى عليها بوضع يدها
الممدودة على قبله من خارج الملابس ، فإن هذا للأفعل هو مما يتخذه حياء المجنى
عليها العرض وقد استطل إلى جسمها وبلغ درجة من الفحش يتوافر بها الركن
المادى لجنابة هتك العرض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبد الحميد السيد الغيطانى بأنه هتك بالقوة عرض رابحه
عبد الله أبو غزه التى لم يبلغ سنها ست عشرة سنة كاملة بأن أمسك بيدها ووضعها
على قضيبه أثناء مدها له لأخذ نصف قرش تبرع به لها . وطلبت إحالته إلى
محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٦٨/١-٢ من قانون العقوبات . فقررت
بذلك . ومحكمة جنايات بورسعيد قضت غيابيا عملا بالمادة ٢٧٨ من قانون
العقوبات بمعاذرة عبد الحميد السيد الغيطانى بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر
وذلك على اعتبار أن المتهم فى الزمان والمكان الميدين يصدر هذا الحكم فعل
برابحه عبد الله أبو غزه علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء بأن قابلها فى مكان عام
مفناء مبنى مصلحة التليفونات " وأخذ بيدها ووضعها على قبله .

نطعن الطاعنة (النيابة العامة) فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعة تأخذ على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض في الأسباب إذ انتهى إلى أن القيد بين جريمتي هتك العرض والفعل الفاضح الذي يقع على غير عورة من جسم المجنى عليها هو في جسامته للفعل ودرجة فحشه ، فإذا كان فاحشا يتخذه الحياء العرضي اعتبر هتك عرض ، وإن لم يكن كذلك اعتبر فعلا فاضحا . وخلص بعد وضع هذا المقياس إلى أن ما قارنه المتهم المطعون ضده لم يبلغ من الفحش ما يكفي لاعتباره جناية هتك عرض معلا الأمر بأن المتهم لم يكشف عن سوءته ولم تقع يد المجنى عليها عند الملامسة التي تعد إحداثها مع جسمه عاريا ، وهذا الشرط الذي أشار إليه الحكم لم يستلزمه المشرع .

وحيث إن واقعة الدعوى — كما أثبتها الحكم المطعون فيه — تخلص في أن المجنى عليها رابحة عبد الله أبو غزه التي لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة خرجت في الصباح الباكر لتجمع أعقاب السجائر من مبنى مصلحة التليفونات بالاسماعيلية فقابلها المتهم — المطعون ضده — وأخرج قرشا من جيبه وناداهم وقدم لها القرش كهدية فلما مدت يدها لتتناوله أخذها المتهم ورضعها على قبله من خارج الملابس فأمرعت المجنى عليها بسحب يدها منه وولت هاربة مستعجدة فقابلها العسكري حساين الشحات البدوي فروت له ما كان من أمر المتهم معها وكان المتهم يسير في الشارع فقبض عليه العسكري واقتاده والمجنى عليها إلى القسم —

لما كان ذلك ، وكان الفعل المسمى الذي أثبت الحكم أن المطعون ضده قد قارنه وهو بموافقة المجنى عليها بوضع يدها الممدودة لتناول القرش على قبله من خارج الملابس يتخذش حياء المجنى عليها العرضي وقد استطال إلى جسمها وبلغ درجة من الفحش يتوافر بها الركن المسمى لجناية هتك العرض — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار هذا الفعل مكونا لجنحة الفعل الفاضح العاني الذي يقتصر الأمر فيه على خدش حياء الأذن والعين يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجنايات غيابيا فيتعين مع نقض الحكم الإحالة .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وفهيم يسي جندى ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(٨٤)

طعن رقم ١٢٢ سنة ٢٨ ق

- (ا) قهض . مواد مخدرة . اعتراف المتهم لرجل البوليس باحرازه مخدرا . استصحاها
له الى اقرب مأمور من مأمورى الضبطية القضائية . صحيح .
- (ب) تفتيش . الاذن به . اعتراف المتهم بإخفاء المخدر فى مكان خاص من جسمه .
إذن النيابة باستخراج المخدر من مكانه . صحيح .
- (ج) تفتيش . تنفيذه . قيام الطبيب باستخراج المخدر من المكان الذى أخفاه فيه المتهم
المأذون بتفتيشه . صحيح .

١ - متى كان الثابت من بيان واقعة الدعوى أن المتهم اعترف لرجل
البوليس الملكى بإحرازه المخدر وإخفائه فى مكان خاص من جسمه ، فاستصحاها
باعتبارهما من رجال السلطة العامة إلى اقرب رجل من رجال الضبطية القضائية ،
فإنه لا يصح القول بأنهما تعرضا لحريته بغير حق .

٢ - إن الإذن الصادر من النيابة باستخراج المخدر الذى اعترف المتهم
بإخفائه فى مكان خاص من جسمه هو إذن صحيح واستخراج المخدر من مكانه
بناء على ذلك يكون صحيحا أيضا .

٣ - إن قيام الطبيب باستخراج المخدر من المكان الذى أخفاه فيه المتهم
المأذون بتفتيشه لا تأثير له على سلامة الإجراءات ، ذلك أن الطبيب إنما قام به
بوصفه خيرا ولا يلزم فى القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية
أو أن يباشر عمله تحت إشراف أحد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة " أفبونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ و ٢/٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند (١) من الجدول المرفق . فقررت بذلك . وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنايات أسيوط دفع الحاضر عن المتهم ببطلان القبض وإذن التفتيش وعملية التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند (١) من الجدول رقم ١ الملحق - أولا - برفض الدفع ببطلان القبض وإذن التفتيش وعملية التفتيش وبصحتها جميعا . وثانيا - بمماقبة نصر مسعود على بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

.. وحيث إن مبنى الطاعن هو الخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان القبض عليه وبطلان الإذن الصادر به ، ذلك من النيابة بتفتيشه تأسيسا على أن الطاعن لم يكن في حالة تلبس فلم يكن من حق رجل البوايس الملكي - وهما من غير رجال الضبطية القضائية أن يجريا القبض عليه - ولكن المحكمة رفضت الدفع بمقولة إن الطاعن كان في حالة تلبس لما بدا عليه من أوتباك عند سؤاله بمعرفة رجل البوايس الملكي عند المحطة التي ركب منها القطار ومن تظاهره بالمرض ومن اعترافه لها بوجود المخدر معه مخبأ في مكان ما يجسمه في حين أن ما ذكره الحكم عن الطاعن لا يؤدي لقيام حالة التلبس لأن أحدا لم يشهد مع الطاعن مخدرا كما رفض الحكم الدفع ببطلان إجراءات التفتيش الحاصل من طبيب المستشفى لحصوله بدون إذن من الطاعن وفي غير حضور الشهود على ما تقضى به المادة ٥١ من قانون

الاجراءات الجنائية هذا بالإضافة إلى أنه ليس من رجال الضبطية القضائية - وقد وقع لحكم - وهو في سبيل التدليل على قيام حالة التلبس في خطأ في الاسناد - إذ قال إنه ورد في أقوال الضابط والمخبرين أن الطاعن كان في حالة إعياء وشفثاء جافتان ويبدو عليه العطش والارتباك في حين أن رجل البوليس الملكي لم يذكر شيئاً في التحقيقات ولا أمام المحكمة عن تلك الأعراض - كما اعتمد الحكم في إدانة الطاعن على أقوال الشهود الذين أجروا القبض والتفتيش الباطل فسرى فساد الرأي في هذا الفهم إلى الحكم في الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه بينما كان المخبران كامل عبد الله وأبراهيم عبد الظاهر عائدين بالقطار من المنيا لأسبوط جلسا مصادفة في مقعدين مقابلين للمعد الذي يجلس به المتهم نعمر مسعود على وكان يخفى وجهه متظاهراً بالمرض ويبدو عليه الارتباك فلما سألاه عما به كشف عن وجهه فعرفاه إذ أنه من تجار المخدرات المعروفين لهما فاستفسرا منه عن الجهة التي قدم منها فأخذ يتخبط في إجابته ثم اعترف لهما أنه يخفى في شرجه أنبوبتين بهما أفيون وأبدى استعداده لإخراجهما وتسليمهما لهما على أن يتغاضيا عن تحرير محضر له - ولما وصل القطار لأسبوط أمسكا به وتصادف وجود السيد رئيس مكتب المخدرات بالمحطة فسلماه له ولما سأله اعترف له باخفائه مخدرا في شرجه داخل أنبوبتين وطلب منه أن يصحبه إلى مكان منزول لإخراجهما فاصطحبه لأحد الفنادق إلا أنه عاد فبدل فاقناده لقسم البوليس وحرره محضرا وعرض الأمر على السيد وكفى النيابة الذي انتدب السيد طبيب أول المستشفى لفحص شرج المتهم فأخرج منه بمعارضة زميل له أنبوبتين بهما أفيون واستدل بالحكم على ثبوت الواقعة بأقوال اليوزباشي وهيب صادق رئيس مكتب مكافحة المخدرات بأسبوط والمخبرين كامل عبد الله وأبراهيم عبد الظاهر والعائدين صبرى جورج عطية وأيوب جرجس المصرى ومن نتيجة تحليل المادة المخدرة ثم عرض الحكم للدفع ببطلان القبض وإذن التفتيش وما تلاهما بقوله "ومن حيث إنه ثبت من أقوال الضابط والمخبرين أن المتهم كان في حالة إعياء ظاهر وكانت شفثاء جافتين ويبدو عليه العطش والارتباك وهي المظاهر الخارجية لمن يحمل مواد

مخدرة في شرحه على ما سلف تفصيله في أقوال القضايط ولما ناقشه المخبران عن الجهة التي قدم منها أجابهما إجابة مضطربة ثم اعترف لهما بعد ذلك أنه يخفى أفئونا في شرحه كل هذا مجتمعا يكون حالة التلبس التي تجوز القبض على المتهم فالقبض قد تم صحيحا والإذن الصادر بالتفتيش وقع باطلا لأن المتهم كان في حالة غيبوبة فإن ذلك بفعل المتهم وعدم تعاونه مع الطبيين في ذلك مما اضطررنا إلى تحذيره لإخراج ما معه من ممنوعات محظورة جازتها من ناحية وحرصا على حياته من ناحية أخرى.

وحيث إن ما قاله الحكم بصدد بيان واقعة الدعوى يفيد أن المتهم اعترف لرجل البوليس الملكي بأحرازه المخدر وإخفائه في مكان خاص من جسمه فإذا كان رجلا البوليس الملكي قد استوقفاه — باعتبارهما من رجال السلطة العامة من واجبهما التبليغ عن الجرائم واستمعاهما إلى أقرب رجل من رجال الضبطية القضائية — فلا يصح القول بأنهما تعرضا لحريته بغير حق — لأن اعترافه لهما بأحراز المخدر — قد أباح لهما أن يستحضراه في الحال إلى من يمكنه الحصول منه على الايضاحات اللازمة في شأن هذه الواقعة والتثبت من صحة تفاصيل هذا الاعتراف ويكون القبض الحاصل عليه بعد ذلك — بمعرفة القضايط قبضا صحيحا قانونا ثم إن الإذن الصادر من النيابة باستخراج المخدر بعد اطلاعها على محضر ضبط الواقعة واقتناعها مما جاء فيه بأن ثمت دلائل قوية على أن المتهم يحوز في جسمه مخدرا هو إذن صحيح واستخراج المخدر من مكانه بناء على ذلك يكون صحيحا أيضا — ومتى كان الأمر كذلك فلا يصح الطعن على الحكم من جهة استشهاده على المتهم بالدليل المستمد من الإجراءات التي تمت على هذا الأساس — فيكون الحكم قد أصاب في رفض ما تمسك به الطاعن من بطلان القبض والإذن بالتفتيش الصادر من وكيل النيابة — لما كان ذلك — وكان الثابت من أقوال طبيب المستشفى أن الطاعن رفض إخراج المخدر طواعية واختيارا مما اضطرهما إلى استعمال البنج في استخراجه — فما وقع على الطاعن من إكراه بسبب عدم إذعان المتهم — إنما كان بالقدر اللازم لتمكين الطبيب من استخراج المخدر من المكان الذي أخفاه فيه الطاعن ولا تأثير لذلك على سلامة الإجراءات

٢٠ (٢٠) ج

وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان ما قام به الطيب فلا يصح له إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض — ومن ناحية أخرى فإن قيام الطيب بإخراج المخلد من المكان الذي أخفاه فيه الطاعن إنما قام به بوصفه خيرا ولا يلزم في القانون أن يكون الخبر من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله تحت إشراف أحد — وكان ما ذكره الحكم من أقوال الشهود بشأن حالة الطاعن الصحيحة — له أصله الثابت في الأوراق — وقد أورد مؤدى أقوال كل منهم تفصيلا فدل بذلك على أنه كان ملما بها مدركا لها ولم تنسب عنه حقيقةهما فيما خلص إليه من نتائج — لما كان ذلك فإن الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم السماعيل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وفهم بنى جندى ، ومهد عطيه اسماعيل المستشارين .

(٨٥)

طعن رقم ١٢٧ سنة ٢٨ ق :

أسباب الإباحة رموان العقاب . دفاع شرعى . حكم "تسبب معيب" . إيراد الحكم من الوقائع
ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى . التزام الحكم ببحث حالة الدفاع الشرعى ولو لم يدفع
المتهم بقيامها .

إذا كان ما أورده الحكم يفيد أن المبنى عليه توجهه على رأس فريق من أنصاره
إلى مكان الجدار الذى كان المتهم يجرى إقامته وتعرضوا له وهدموا جزءا منه
واعتدى المبنى عليه وزميله على المتهم اعتداء وصفه الحكم بالقسوة وأثبت الكشف
الطبي أنه فى مقتل وخطير ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تبحث حالة الدفاع
الشرعى فتثبت قيامها أو تنفيها ما دامت الوقائع كما أوردها الحكم ترشح لها ولولم
يدفع المتهم بقيامها ، فإذا لم تفعل كان حكمها مشوبا بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - أحمد رفاعى أحمد الشهير بسيد و ٢ - على
سعيد عبد السيد و ٣ - رشاد إبراهيم محمد بأنهم : الأول والثانى شرعا فى قتل
رشاد إبراهيم محمد البحرأوى وعباس محمد النمرى عمدا ومع سبق الإصرار بأن
انتويا قتلهم وقصدا معا إلى محل الحادث يحمل أولهما سكينا واعتدى بها على المبنى
عليهما سألنى الذكر - كما اعتدى المتهم الثانى بالضرب بالعصى على المبنى عليه
رشاد إبراهيم محمد البحرأوى قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثا بكل منهما الإصابات
المبينة بال تقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهما فيه هو إسعاف

المجنى عليهما بالعلاج والأول والثاني أيضا — ضربا إبراهيم إبراهيم البحرأوى
فأحدثا به إصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة أقل من عشرين
يوما وكان ذلك مع سبق الإصرار والأول أيضا — ضرب إبراهيم بحيرى إبراهيم
الشهير بزفلول فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة
أقل من عشرين يوما وذلك مع سبق الإصرار والثالث مع آخر توفى هو بحيرى
إبراهيم محمد أحدثا به إصابات الميمنة بالتقرير الطبي ولم يقصدا
من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته : وضربا على سعيد عبد السيد
على رأسه فأحدثا به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة
مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة الواقعة للمخ — فى مساحة
أبعادها حوالى ٥ و ٣ × ١ سم بالجدارية اليسرى مما يترك المخ معرضا للتأثرات
الجوية كالحرارة والبرودة والصدمات الخفيفة التي ما كانت تؤثر فيه وهو عوى
بالمظام — كما يعمل المصاب أكثر تعرضا للضاعفات الخفيفة كالالتهابات
السعائية والخفية والشلل والصرع والجنون وما أشبه وهي تقلل من كفاءته وجلده
على العمل بنسبة يصعب تقديرها عدديا نظرا لتعرضه المستمر للضاعفات سالفة
الذكر . وطابت من خرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم
طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والجنايات المنصوص
عليها فى المادة ٢/٢٤٢ عقوبات و ١/٢٣٦ و ١/٢٤٠ من قانون العقوبات
لثالث . فقررت بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمواد
٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات للأول والمادة ١/٢٤٢ من القانون
المذكور للثاني والثالث مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للأول —
أولا — بمعاينة رفاعى أحمد الشهير بسيد بالحسن مع الشغل لمدة ستين .
وثانيا — بمعاينة كل من على سعيد عبد السيد ورشاد إبراهيم محمد بالحسن مع الشغل
لمدة ثلاثة أشهر وثالثا — براءة رشاد إبراهيم محمد من تهمة الضرب المفضى إلى الموت
المسندة إليه عملا بالمادتين ٣٠٤ — ١ و ١/٢٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .
فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الثابت من التحقيقات أن المجنى عليه على سعيد عبد السيد وآخر من فريقه ابتدرا الطاعن بعدوان شديد أثبتته التقرير الطبي ووصفته المحكمة في حكمها بالقسوة وأقامت النيابة المرمومة الدعوى الجنائية قبلهما بأنهما شرعا في قتل الطاعن مع سبق الإصرار وأنه وإن كانت المحكمة قد انتهت إلى استبعاد ظرف سبق الإصرار وأدانت "المجنى عليه" بتهمة ضرب الطاعن كما أدانت زميله أحمد رفاعي أحمد بتهمة الشروع في قتله إلا أن ذلك لا ينفي أن الطاعن حين ضرب المجنى عليه (على سعيد عبد السيد) في الظروف التي أشار إليها الحكم إنما كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه تجعل فعله مباحا — ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ القانون حين دان الطاعن .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استظهر واقعة الدهوى بما حصله أن الطاعن أقام جدارا حول أرض فضاء مجاورة لمنزله يدعى ملكيتها فاءترضه المجنى عليه "على سعيد عبد السيد" وآخرون من أتباعه مما اضطر معه الطاعن إلى تبليغ البوليس الذي اكتفى بتحرير مذكرة عن الموضوع وقد تدخل البعض لإجراء الصلح بين الطرفين ولكن مساعهم لم ينته إلى نتيجة . وفي اليوم التالي ذهب على سعيد عبد السيد "المجنى عليه" وأحمد رفاعي أحمد على رأس فريق من أتباعهما لمكان الجدار الذي كان الطاعن يجري بناءه وهدموا جزءا منه وقامت معركة بين الفريقين اعتدى فيها كل من أحمد رفاعي أحمد وعلى سعيد عبد السيد "المجنى عليه" على الطاعن رشاد إبراهيم محمد بأن طعنه الأول بسكين ثلاث طعنات أثبتتها التقرير الطبي الشرعي ووصفها بأنها جميعا في مقتل وأن إحداها نفذت إلى التجويف الصدري وهي خطيرة . وضربه الثاني بعصا فأحدث به ثلاثة جروح رضية لفروة الرأس ووصفها التقرير الطبي بأنها تعجز المصاب عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد عن العشرين يوما . كما أصيب على سعيد عبد السيد بثلاث إصابات نشأت عن إحداها حادة مستديمة واتهم في إحداها الطاعن وآخر توفي وأقامت

النيابة العمومية الدهوى على كل من أحمد رفاعى أحمد وعلى محمد عبد السيد بتهمة الشروع فى قتل الطاعن وآخر عمدا ومع سبق الاصرار — كما أقامت الدهوى قبل الطاعن بأنه مع آخر توفى ضربا "على سعيد عبد السيد" فأحدثا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى والتي نشأت عنها عاهة مستديرة وقد انتهت محكمة الجنايات فى حكمها إلى استبعاد ظرف سبق الاصرار من تهمة الشروع فى القتل وأدانت أحمد رفاعى أحمد بتهمة الشروع فى قتل الطاعن وزميله كما أخذت كلا من على سعيد عبد السيد والطاعن رشاد إبراهيم محمد بالقدر المتيقن فى حق كل منهما وأدانتهم وفقا لنص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما كان هذا الذى أوردته الحكم المطعون فيه يفيد أن المجرى عليه "على سعيد عبد السيد" توجه على رأس فريق من أنصاره إلى مكان الجدار الذى كان الطاعن يجرى إقامته وتعرضوا له وهدموا جزءا منه واعتدى المجرى عليه وزميله أحمد رفاعى أحمد على الطاعن اعتداء وصفه الحكم بالقسوة وأثبت الكشف الطبى أنه فى مقتل وخطير ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تبحث حالة الدفاع الشرعى فتتبع قيامها أو تنفيها ما دامت الوقائع كما أوردتها الحكم تشرح لها حتى ولو لم يدفع الطاعن بقيامها — أما وهو لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وفهيم يسى جندى ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(٨٦)

طعن رقم ١٥٤٦ سنة ٢٧ ق

(١) إثبات . قرائن . استنباط المحكمة صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء .
جائز .

(ب) جريمة . توافق المتهمين على ارتكابها . جواز وقوعه بغاية في اللحظة التي تسبق وقوعها .

(ج) مسئولية جنائية . مجرد توافق المتهمين على ارتكاب الجريمة . عدم مساءلة كل من
المتهمين إلا عن نتيجة فعله .

١ - لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد
ذكره على السنة ببعض الشهود وإنما يكفي أن يكون مستنبطاً بطريق الاستنتاج
والاستقراء ما دام ذلك سائماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق .

٢ - التوافق على ارتكاب الجريمة إنما يقع بين المتهمين بغاية في اللحظة التي
تسبق وقوعها ولا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وبين التوافق على ارتكاب
الجريمة .

٣ - مجرد التوافق وإن كان لا يرتب في صحيح القانون تضامناً بين المتهمين
في المسئولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة فعله الذي ارتكبه ،
إلا أنه إذا أثبت الحكم في حق كل من المتهمين أنه ساهم في إحداث الإصابات
التي أدت إلى وفاة المجنى عليه ودانتهما على هذا الاعتبار فإنه يكون قد طبق
القانون تطبيقاً صحيحاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — نادى يونس عبد الله و ٢ — طه حمزه أمين و ٣ — دويدار بدوى غنوم و ٤ — مرغنى محمد غنوم بأنهم : المتهمان الأول والثانى — قتل ايس محمد عبد العال عمدا بأن انهالا عليه ضربا بعضا وباطله قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته والمتهمون الثانى والثالث والرابع ضربوا حسلية محمد عبد العال عمدا فأحدثوا بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما. وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لما كتبتهم الأول والثانى بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والثانى أيضا والثالث والرابع بالمادة ١/٢٤٢ من القانون المذكور : فقررت بذلك . وادعت حسلية فايز محمد "زوجة القتل" بحق مدنى قدره مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين الأولين . متضامنين . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات للأول والمادتين ١/٢٣٤ ، ١/٢٤٢ من القانون المذكور مع تطبيق المادة ٢/٣٢ منه أيضا للثانى والمادة ٢٤٢ من نفس القانون المذكور للثالث والرابع بمعاقة كل من نادى يونس عبد الله وطه حمزه أمين بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا إلى المدعية بالحق المدنى حسنيه فايز محمد مبالغ مائة جنيه والمصاريف المدنية وخمسة جنيهات أتعابا للمحاماة وبمعاقة كل من دويدار بدوى غنوم ومرغنى محمد غنوم بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة .

فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى من تقريرى الطعن هو القصور وفساد الاستدلال ذلك أن الحكم دلى على توفرية القتل لدى الطاعنين من تعدد

الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه مع احتمال أن تكون بعض هذه الإصابات حدثت من آخرين بل أنه في أقوال الشاهدين اللذين اعتمد الحكم على أقوالهما وهما حسنية أخت المجنى عليه والشاهد كمال عبد الحق طنطاوي ما يقطع بأن آخرين قد ساهموا في هذا الاعتداء حيث ذكرنا أن الطاعن الأول لم يضرب المجنى عليه بعصاه أكثر من ضربتين وإن الطاعن الثاني ضربه بسن البيلطة لأبرأها ولا بعصاها وبذلك تكون الضربات التي أحدثها هذا الطاعن لا تتجاوز عدد الإصابات القطعية التي وجدت بجسم المجنى عليه وقد أثبت التقرير الطبي الشرعي أن يجسم المجنى عليه نحو ثلاثين إصابة بين قطعية ورضية ومن هذه الإصابات جروح قطعية في غير مقتل كالغخذ الأيسر والشفة العليا . هذا إلى أن الحكم جاء بواقعة جديدة لم يرد لها ذكر في الأوراق ولم يلفت الدفاع إليها وهي اتجاه إرادة الطاعنين قبل ارتكاب الجريمة على قتل المجنى عليه وأنهما بإشرا بأنفسهما تنفيذ هذا الاتفاق وهو ما لم يقل به أحد ولا دلالة عليه في الأوراق بل أن في ظروف الدعوى ووقائعها ما يشير إلى أن إعتداء الطاعنين على المجنى عليه كان وليد المصادفة بمناسبة خروج المجنى عليه وأخته إلى الحقل بحثا عن أخيهما الذي قيل بأن أعيرة أطلقت عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله ” من حيث أن واقعة الدعوى حسبا استبان للحكمة من التحقيقات وما دار بالجلسة يتحصل في وجود عداء بين آل غنوم وآل عبد المال من ناحية طرشوب من أعمال مركز ببا . وحدث منذ حوالي شهر سابق على تاريخ الحادث موضوع الدعوى الحالية أن قتل محمد غنوم وهو والد المتهم الرابع صرغني محمد غنوم وعم المتهم الثالث دويدار بدوي غنوم — وقريب المتهم الأول نادى يونس عبد الله وابن عمه المتهم الثاني طه حمزه أمين واتهم في قتله محمود محمد عبد المال أخويس محمد عبد المال وحسنه محمد عبد المال المجنى عليهما في الدعوى الحالية — وحدث في صباح يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٥٥ أن أطلقت أعيرة نارية على محمود محمد عبد المال وهو في طريقه من الغيط إلى البلدة واتهم في إطلاقها عليه اثنان من أقارب محمد غنوم وترامى إلى سمع يس وحملته المجنى عليهما في الدعوى الحالية أن أخاهما محمود محمد عبد المال

قد أطلقت عليه أميرة نارية وهو في غيظه فهب من دارهما لنجدته وجرى يس ومن خلفه أخته حسنية ولدى مرورهما على دار المتهم الأول نادى يونس عبد الله الطاعن الأول تصدى لهما المتهم المذكور وضرب يس بعصا فليظه في رأسه ثم أعقبها بضربة أخرى في رأسه كذلك فسقط يس على أثرها في الأرض وجاء المتهم الثاني طه حمزه أمين وفي يده بلطة وانهاى بها ضربا على يس وهو ملق على الأرض وانكفأت حسنية على أخيها يس لتحميه من ذلك العدوان وكان أن أصيبت من البلطة والمتهم الثاني يهوى بها على أخيها يس ثم جاء المتهمان الثالث والرابع دويدار بدوى فنوم ومبرقنى محمد فنوم واعتديا على حسنية بالضرب وكانت النتيجة أن لفظ يس أنفاسه في نفس يوم الحادثة في المستشفى بسبب إصاباته وتقرر لعلاج حسنية مدة لا تزيد على عشرين يوما ، ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات والتقارير الطبية وحصل شهادة الشاهدة حسنية أخت القتيل من أنها خرجت تجري هي وأخوها المجنى عليه على أثر سماعهما بمقتل أخيها محمود محمد عبد العال ولدى مرورهما بمنزل الطاعن الأول رأياه وانفا أمامه فتصدى لهما وضرب المجنى عليه بعصا فليظه على رأسه مرتين سقط على أثرهما مفشيا عليه وجاء الطاعن الثاني وهو ابن عم الأول وفي يده بلطة وانهاى بها ضربا على المجنى عليه وهو ملق في الأرض وأيد الشاهدة حسنية في أقوالها كل من عبد الحق طنطاوى وحسن نصر حسين ونافع عثمان إبراهيم أما التقرير الطبي فقد ثبت به أن المجنى عليه مصاب بكسر شرخى بعظمة الجبهة وجروح رضية متعددة بفروة الرأس وكسور بالاضلاع السفلية ورض شديد بالبطن نتيجة لضرب بجسم صلب راض ، وجروح قطعية بالفخذ الأيسر نتيجة للضرب بجسم صلب وكسر بالفك العلوى وجرح قطعى بالشفة العليا وأورى الطيب الشرعى أن بجسم المجنى عليه نحو ثلاثين ضربة في رأسه ووجهه وصدره وبطنه وذراعيه وتغذيه وأن أغلب إصاباته من جسم صلب راض كالعصا أو ما شابهها وبعضها من آلة راضة ذات حافة حادة كسفن أو قرون فأس أو بلطة أو ما شابه ذلك وأن الوفاة نشأت عن حالة ارتجاج دماغى مع صدمة مصيبة مضاعفة لكسور عظمية دماغية وجبهية وضلعية ويهوية

مع تكدم رؤوى وما صاحب ذلك من نزيف والتسكابات دموية بصفة غزيرة ظاهرا وباطنا نتيجة مجموعة العلامات الإصابية الموجودة به وأنه ليس في مقدور أى من كافة تلك العلامات الإصابية بمفرده إحداث الوفاة — أما الإصابات القطعية الرضية فلأنها بمفردها لا تكفى وحدها لحصول الوفاة ولكنها ساهمت في التعجيل بحصول الوفاة بما أضافته إلى المأزق الصعوى الخارج من الزيادة في إضعاف المقاومة الحيوية الجسمانية حيث ناء المجنى عليه بحمل مجموعها ومن ثم كانت مفارقة الحياة ، ثم دلت الحكم على توافرية القتل لدى الطاعنين فقال :
 «وحيث إن نية القتل لدى المتهمين الأول والثاني ثابتة من التحيقات ومن استعمال المتهم الأول عصا فليظة وضربه بها المجنى عليه في رأسه ضربتين سقط على أثرهما في الأرض مغشيا عليه ومن استعمال المتهم الثاني بلطة وضربه بها المجنى عليه في عدة مواضع من جسمه وإحداثهما به تلك الإصابات العديدة المبينة بتقرير الطبيب الشرعى والتي أودت بحياته بعد بضع ساعات من إصابته وألقى استخلاصته المحكمة مما تقدم ومن مقتضى وقائع الدعوى وظروفها أن المتهمين الأول والثاني (الطاعنين) كل منهما قصد بلا شك قتل المجنى عليه وإزهاق روحه حيث بادره المتهم الأول بالضرب بعصا فليظة في رأسه ضربتين هدتا قواه فسقط في الأرض مغشيا عليه وأقدم المتهم الثاني وإنهال عليه ضربا بالبلطة ووقائع الدعوى وظروفها تدل على أن المتهمين المذكورين اتحدت إرادتهما واتفقت نيتهما على قتل المجنى عليه وباشر الاثنان الاعتداء عليه على الوجه السابق بيانه تنفيذا للغرض الإجرامى الذى اتفقا عليه وشهادة حسنية التى تطعن إليها المحكمة قاطعة في أن المتهمين المذكورين هما الضاربان لأخيها المجنى عليه دون غيرهما وترى المحكمة أن تعدد الإصابات الرضية بجسم المجنى عليه يشير إلى أن المتهم الثاني كان يضرب بسن البلطة أحيانا وأحيانا برأسها وأحيانا بيدها — ويدها عبارة عن عصا مركب في طرفها قطعة الحديد المعينة بالبلطة — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التى دان الطاعنين بها وكانت الأدلة التى أخذ بها الحكم وعول عليها في الإدانة سائغة مقبولة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى خلص إليها

وكان لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة بعض الشهود وإنما يكفي أن يكون مستنبطا بطريق الاستنتاج والاستقراء ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق وكانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشاهدة حسنية أن الطاعنين دون غيرهما هما اللذان أحدثا إصابات المجنى عليه وأن الطاعن الثالث كان يضرب أحيانا بسن البلطة وأحيانا برأسها أو بيدها — وكان ما قاله الحكم سائفا في استخلاص نية القتل المعمد لدى الطاعنين وصحيفا في القانون — لما كان ما تقدم وكان الحكم قد أثبت وجود الطاعنين معا قبل الحادث ونحروجهما للاقتداء على المجنى عليه لدى رؤيته وقيام الضغينة بينهما وبينه وصلة القرى التي تربطهما واستخلاص من ذلك كله اتحاد إرادتهما على قتل المجنى عليه قبل مقارفة الجريمة وكان ذلك منه استخلاصا سائفا إذ التوافق على ارتكاب الجريمة إنما يقع بين المتهمين بغاية في اللحظة التي تسبق وقوعها ولا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وبين التوافق على ارتكاب الجريمة . ومجرد التوافق وإن كان لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه إلا أن الحكم أثبت في حق كل من الطاعنين أنه ساهم في إحداث الإصابات التي أدت إلى الوفاة ودانهما على هذا الاعتبار — لما كان ما تقدم وكان باقى ما يثيره الطاعن في التقرير الثانى لا يعدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، والسيد أحمد مفيى المستشارين .

(٨٧)

طعن رقم ١٨١٣ سنة ٢٧ ق

غرفة الاتهام . متى يجوز للفرقة إحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ؟

لا يجوز عملاً بالمادتين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يصدر من غرفة الاتهام أمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إلا إذا وُت أن الجناية قد اقترنت بأحد الأعدار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح ، فإذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجناية المنسوبة لانهم لا يمكن النزول بها تطبقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد السجن إذا اقترنت الواقعة بظروف مخففة فإن الأمر إذا قضى بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة يكون قد خالف القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة إبراهيم شاخ قاسم بأنه : أولاً — أحرز سلاحاً نارياً «فرد خرطوش» غير مششخن بدون ترخيص — وثانياً — أحرز طلقة — خرطوش عيار ١٦ مما تستعمل في سلاح ناري بدون ترخيص . وطلبت إحالة القضية إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ١٦/١ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

والجدول المرفق رقم ٢ . فأمرت غرفة الاتهام بمحكمة الجيزة الابتدائية حضوريا بإحالة الدعوى إلى محكمة جناح العياط الجزئية لمحاكمة المتهم على أساس عقوبة الجنحة ووفقا للقيد والوصف الواردين بتقرير اتهام النيابة وعلى النيابة اتخاذ الإجراءات اللازمة قانونا . فطعنت الطاعنة (النيابة العامة) في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن غرفة الاتهام خالفت نص المادتين ١٥٨ ، ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية بأن أمرت بإحالة الدعوى في جناية إلى محكمة الجناح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة في حين أن العقوبة المقررة لها في القانون هي عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة فإذا ما اقترنت الجناية بظروف مخففة مما تقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن ذلك ليس من شأنه تخفيض العقوبة إلى حدود الجناح بحيث يمكن لمحكمة الجناح أن تقضى فيها .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن المطعون ضده اتهم فيما اتهم به بإحراز سلاح ناري فيرمششخن بغير ترخيص وأنه سبق الحكم عليه نهائيا بحرime سرقة بالحبس أسبوعين فتكون العقوبة المقررة لحرime طبقا للمادتين ٧ ج و ٢٦/١ و ٣ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٥ والجدول رقم ٢ المرافق له هي الأشغال الشاقة المؤبدة — لما كان ذلك وكان لا يجوز عملا بالمادتين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يصدر من غرفة الاتهام أمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إلا إذا رأت أن الجناية قد اقترنت بأحد الأعدار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجناح . ولما كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجناية المنسوبة للتهم لا يمكن النزول بها تطبيقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد عقوبة السجن إذا ما اقترنت الواقعة بظروف مخففة كالتى قدرتها غرفة الاتهام

في هذه الدعوى — لما كان ما تقدم وكانت عقوبة السجن هي من العقوبات المقررة للجنايات طبقا للمادة ١٠ من قانون العقوبات فإن مؤدى ذلك أن الظروف المخففة التي اقترت بهذه الجناية لم يكن من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب ومن ثم فإن الأمر المطعون فيه إذ قضى بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنب للفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك نقضه وإعادة القضية إلى غرفة الاتهام لإحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ٧ ج و ١/٢٦ — ٣ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرافق له .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، وفهم يسى جندى ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(٨٨)

طعن رقم ١٢٤ سنة ٢٨ ق

(١) تموين . متى يعنى المتهم من وجوب الإخطار عن البيانات المطلوبة بموجب القرار
رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ؟

(بأ) تموين . قانون . قانون أصلح . صدور القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧
المعدل للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ . مد أجل الإخطار من البيانات
المطلوبة . وجوب استعادة المتهم منه .

(ج) النيابة العمومية . دعوى جنائية . تموين . تعليمات وزارة التموين إلى موظفيها بالتغاضي
عن بعض المخالفات التوينية . عدم التزام النيابة العامة بها .

١ — إن الفقرة الأخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد أضيفت من إرسال
البيان المنصوص عليه في هذا القرار عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافدا
ولم يتم خلالها أى تعاقد على استيراد بشرط أن يكون صاحب الشأن قد أشار
إلى ذلك في آخر بيان أرسله ، ومن ثم فإذا كان المتهم لم يشر إلى نفاذ الصنف
في آخر بيان أرسله فالجريمة تعتبر قائمة في حقه .

٢ — متى كان القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزاري
رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ والمعمول به في ١٩٥٧/٥/٢٩ قد مد أجل الإخطار

من البيانات المطلوبة حتى ١٩٥٧/٦/٢٩ فإنه يكون قد رفع التأييم من الفعل في تلك الفترة وإذا كان المتهم قد حوكم خلال تلك الفترة فإنه يجب أن يستفيد من ذلك .

٣- إن تعليمات وزارة التكوين إلى موظفيها بالتغاضي عن بعض المخالفات - بفرض صدورها - لا تلزم النيابة العامة وهي الهيئة التي تقوم وحدها دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية في الأخذ بها ولا تؤثر في صحة رفع الدعوى الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يخطر مراقبة التكوين عن حركة محله التجاري من شهر أغسطس سنة ١٩٥٦ في الموعد القانوني . وطلبت عقابه بالقرارين ٥٤ و ٥٨ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة الجناح المستعجلة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتفريم المتهم مائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا بلا مصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت في هذا الاستئناف حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع - وفي بيان ذلك يقول الطاعن - إن الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أخطأ في تطبيق القانون إذ دانه في تهمة عدم إخطار مراقبة التكوين عن حركة الأسهم بمتجره عن شهر أغسطس سنة ١٩٥٦ في الموعد القانوني - إذ دانه تأسيسا على أن القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ ألوجب الإخطار سواء كان لدى الطاعن كميات من الأسهم أم لم يكن لديه شيء منه - ما دام أن صاحب

م (٢١) ج

الشان لم يشر إلى نفاذ الصنف في آخر بيان أرسله للرقابة . وهو شرط لا محل له بعد صدور القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ في ١٩٥٦/٥/١ كما أخطأ إذ التفت عما أصدرته وزارة التموين من تعليمات إلى موظفيها بالتناهي عن مثل هذه المخالفة — وهي تعليمات ترقى إلى مرتبة اللائحة وكان يتعين الأخذ بها باعتبارها أصلح للتميم طبقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات — هذا وقد أخل الحكم بحق الطاعن في الدفاع — إذ ضمن مذكرته الختامية — التي صرح له بتقديمها — أمام المحكمة الاستئنافية — طلبا بضم دفاتر المصنع لإثبات أنه لم يستورد أى كمية من الأسمنت خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥٦ ولم يتعاقد على استيراد شيء منه خلال ذلك الشهر ، إلا أن المحكمة أغفلت هذا الدفاع الهام ولم ترد عليه بما يبرر رفضه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٦/٩/١٠ بدائرة قسم بولاق — لم يخطر مراقبة التموين من حركة الأسمنت لتجبره عن شهر أغسطس سنة ١٩٥٦ في الموعد القانوني وطلبت علمابه بالقرارين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٥٦ و ٥٨ لسنة ١٩٥٦ . فتمضت محكمة الجناح المستعجلة الجزئية بإدائته . واستأنف الطاعن الحكم وقضى من محكمة القاسمة الابتدائية — ” منعقدة بهيئة استئنافية ” بتأييد الحكم الابتدائي — لأسبابه ولما أضاف عليها من أسباب جديدة — ورد حكم محكمة أول درجة على دفاع الطاعن بشأن وجوب الإخطار في قوله ” وحيث إنه من دفاع المتهم في محضر الجلسة ويحصل في أنه لم يقم بالإخطار بدعوى أنه لم يكن لديه أسمنت فهو قول مردود إذ القرار أوجب الإخطار عليه لإثبات كمية المواد التي حينها الجداول المرفق سواء كان لديه منها أو نفذت من عنده ” . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد أعفت من إرسال البيان المنصوص عليه في هذا القرار عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافدا ولم يتم خلالها أى تعاقد على استيراد بشرط أن يكون صاحب الشان قد أشار إلى ذلك في آخر بيان أرسله ، وكان الطاعن لا يدعى أنه أشار إلى نفاذ الصنف في آخر بيان أرسله — فالحرية قائمة في حق الطاعن — ولا وجه للتمسك بقرار وزير

التموين رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١/٥/١٩٥٦ لأن مجال هذا القرار هو مجرد حظر التصرف في نوع معين من الأسمت بغير ترخيص سابق من وزارة التموين فيما تنتجه المصانع من القاهرة والإسكندرية من الأسمت دون أن يمتد إلى إهفاء الشأن بنصوص القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ — وكانت تعليمات وزارة التموين إلى موظفيها بالتغاضي عن مثل هذه المخالفة — بفرض صدورها — لا تلزم النيابة العامة — وهي الهيئة التي تقوم وحدها دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية — في الأخذ بها ولا تؤثر في صحة رفع الدعوى الجنائية ، فلا يكون هناك محل لما يتعمد الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص . فإذا كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك في مذكرته الجنائية بضم دفاتر المصنع ليثبت أنه لم يستورد أى كمية من الأسمت ولم يتعاقد على استيراد شيء منه خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥٦ وكان ما يرى الطاعن إلى إثباته لا يؤدي إلى نفي الفعل المكون للجريمة على ما سبق بيانه — فمثل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا — وفي إغفالها التحدث منه ما يفيد بالضرورة أنها أطرحته وأنها وجدته غير جدير بالاعتبار لما أوردته من أسباب الإدانة . ولما كان القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ والمعمول به في ٢٩/٥/١٩٥٧ قد مد أجل الإخطار عن البيانات المطلوبة حتى ٢٩/٦/١٩٥٧ وبذا يكون قد رفع التائم عن الفعل في الفترة التي حوكم فيها المتهم فإن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك — ويتمين نقض الحكم والقضاء ببراءته عملا بالمادة ٢٥٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وأحمد ذكي كامل ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمد علي اسماعيل المستشارين .

(٨٩)

طعن رقم ٥٦٦ سنة ٢٧ ق

تزوير . استعمال ورقة مزورة . جريمة . متى تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية فيها ؟

من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة
المتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط
الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ
صدور الحكم بتزويرها ، ومن ثم فإذا ظل المتهم متمسكا بالسند المزور إلى
أن حكم نهائيا بتزويره في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فإن الحكم إذ قضى برفض
الدفع بانهضاء الدعوى العمومية بمضي أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحا ،
ولا يغير من ذلك أن وصف التهمة الذي رفعت به الدعوى هل المتهم أن جريمة
الاستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ارتكب تزويرا في سندانين حرفيين منسوب
صدورهما إلى محمود حسن الشلقاني وذلك بأن أحدث تغييرا فيهما في رقم الآحاد
ومبينا بتقرير الخبير ، كما استعمل هذين السندانين بأن قدمهما في القضية المدنية
رقم ١٨٧ سنة ١٩٤٨ المحمودية وتمسك بهما في جلسة المرافعة مع علمه بتزويرهما .
وطلبت عقابه بما تقضى به المادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وادعى بحق
مدني محمود حسن الشلقاني وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ عشرين جنيها مل

سهيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة كرموس الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام المذكورة بحبس المتهم شهرا واحدا بالشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية خمسمائة قرش على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ، ورفضت ما هذا ذلك من الطلبات . فاستأنف المحكوم عليه وأمام محكمة الاسكندرية الابتدائية التي نظرت استئنافه دفع المحكوم عليه بانقضاء الدعوى العمومية في جريمة التزوير واستعمال الورقتين تأسيسا على القول بأن الخنعة قد وقعت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ كما هو واضح من قيد النيابة ، ومن ثم يكون قد مضى على وقوعها إلى حين نشر قانون الاجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أكثر من أربع سنوات ونصف ، وتكون قد سقطت ويتمين الحكم بانقضاء الدعوى العمومية عنهما عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية والفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات — وبعد أن أنهت المحكمة سماع الدعوى قضت حضوريا أولا : بقبول الاستئناف شكلا . وثانيا : بقبول الدفع بانقضاء الدعوى العمومية في جريمة التزوير وبراءة المتهم من هذه التهمة . وثالثا : برفض الدفع بانقضاء الدعوى العمومية في جريمة استعمال السندين المزورين وفي الموضوع بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وتأيد الحكم المستأنف فيما حدا ذلك وألزم المتهم بالمصروفات المدنية الاستئنافية وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم تطبيقا للمادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات المعدلتين بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ . نطمن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني هو الخطأ في تطبيق القانون ووقوع بطلان في الاجراءات أثر في الحكم ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعن دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة استعمال المحررين المزورين بمضى المدة طبقا للفقرة الأخيرة المضافة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية لأنه مضى

على وقوع تلك الجريمة من تاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٤٧ — وهو التاريخ الوارد بوصف التهمة كما رفعت به الدعوى — إلى تاريخ نشر القانون المذكور مدة تزيد على أربع سنوات ونصف سنة ، شأنها في ذلك شأن جريمة التزوير التي قضى المحكم بسقوطها ، ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع ، وقضت على الطاعن بالعقوبة على الرغم من أن محكمة أول درجة لم تدخل أى تعديل على تاريخ وقوع جريمة الاستعمال ، ولا يؤثر على صحة هذا الدفع كون النيابة العامة ذكرت في وصف التهمة أن المتهم قدم السندين في القضية المدنية وتمسك بهما في جلسة المرافعة ، لأن النيابة قصرت دعوها الجنائية على فعل الاستعمال الذي تم في جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ وحصل فيها التقرير بالطعن بالتزوير ، ولم تشأ رفع الدعوى بالنسبة للمدة التالية على هذه الجلسة إلى أن قضى في دعوى التزوير الفرعية برد السندين وبطلانها ، أخذا بالرأى القائل بأن جريمة الاستعمال كجريمة مستمرة تنتهى بالطعن بالتزوير في المحرر ، على أنه كان في وسع محكمة أول درجة إن لم تر الأخذ بهذا الرأى أن تعدل تاريخ الجريمة فتجعله شاملا للمدة التي حصل فيها التمسك بالسندين ، أما وهي لم تفعل ، فما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تعدل وصف التهمة الذي رفعت به الدعوى وجرت عليه المسألة أمام محكمة أول درجة ، كذلك لم تدخل المحكمة الاستئنافية أى تعديل في تاريخ الجريمة أو في وصفها ، ولم تنبه المتهم إلى هذا التعديل كما يقضى بذلك القانون .

وحيث إنه لما كان مقررا أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها ، وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها ، أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، وكان الحكم المطعون فيه حين قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة استعمال المحررين المزورين قال في بيان ذلك إن المتهم (الطاعن) ظل متمسكا بالسندين المزورين إلى أن قضى بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ في الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الذي قضى بالرفض وتأييد الحكم المستأنف ، ولم يكن قد مضى من هذا التاريخ إلى يوم ١٥/١٠/١٩٥١ الذي يطبق فيه قانون

الإجراءات الجنائية فيما هو أصحح للتم من نصوبه مدة أربع سنوات ونصف، فإنه لذلك يكون الدفع على غير أساس متعينا رفضه ، ولما كان يبين من ذلك أن الطاعن بقى متمسكا أمام المحكمة المدنية بالورقتين إلى أن حكم نهائيا بتزويرهما في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فإن مدة انقضاء الدعوى الجنائية في جريمة الاستعمال لا تحتسب إلا من هذا التاريخ ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . ولما كان الواضح من وصف التهمة الذي رفعت به الدعوى على الطاعن أن جريمة استعمال الورقتين المزورتين بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ -- وهو تاريخ تقديمهما للمحكمة في القضية المدنية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٤٨ المحجورية -- كما هو ثابت بمذكرات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه -- وأنه ظل متمسكا بهما في جلسة المرافعة ، فإن ذلك ينطوي على معنى قيام حالة استمرار الجريمة بدلالة ورود الوصف بصيغة مرسلة تفيد العموم والاطلاق ، مما يجعل الحكم واقعا على ذات الوصف القانوني الذي رفعت به الدعوى دون تغيير أو تعديل أو إضافة ، على أنه على فرض أن محكمة أول درجة أقرت تعديلا في وصف التهمة ، فليس للطاعن أن ينهى على المحكمة الاستئنافية أنها أقرت هذا التعديل دون أن تنبه إليه ما دام أنه استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدائته على أساس هذا التعديل إنما يفيد عليه به ، وأبدي دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس أيضا دون أن يعترض على هذا التعديل ، كما هو ظاهر من محاضر الجلسات -- لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن فيما تقدم لا يكون له سند من القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الطاعن تمسك في المذكرتين المقدمة منه إحداها للمحكمة أول درجة والأخرى لمحكمة ثاني درجة بطلب استئنافه واستئناف المدعى بالحقوق المدنية ومضاهاة خطيهما على الخط الذي كتب به السندان بواسطة خبير أو قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ، حتى إذا ما تبين أن عبارة "بعد مضي مدة" الواردة قبل تاريخ ١٧/٧/١٩٤٦ في السند الأول هي بخط المدعى بالحقوق المدنية ، فلا يكون ثمة تزوير ، لأن السند يكون بذلك مستحقا في تاريخ إنشائه ، أي وقت الطلب ، خلافا لما يدعيه

المدعى المذكور من أن السند محرر أصلا في يولييه سنة ١٩٤٤ ، وأنه مستحق السداد في ١٣/٥/١٩٤٥ ، ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ، وذلك منها إخلال بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ورد عليه بقوله : ” إن المتهم دفع التهمة بأمور ... (٢) إن السندين حورا بخط المدعى بالحق المدني خلافا لما قرره بالتحقيقات بأنهما بخط المتهم ... فسواء كانت بخط أيهما فقد ثبت من تقرير الطبيب الشرعى أن رقم الآحاد حصل به تغيير بالتزوير على الصورة المبينة في التقرير ، لا يؤثر في ذلك صيغة الخط الذى حرره به السند ، فقد تبين أن التغيير بخط غير الخط المحور به السند ، إذ تبين أن أرقام التاريخ الواردة في أسفل السند بخط - درجته من خط السند بما فيها عبارة (بعدمضى مدة) ودلالة ذلك أن التغيير حصل بخط يغير خط محرر السند ، ومن ثم لا يتغير الوضع في تحقيق كاتب السند بعد أن ظهر في التقرير أن التغيير والتزوير بخط يخالفه ” مما يفيد أن المحكمة في حدود سلطاتها في تقدير الدليل قد اقتضت بما أثبتته الطبيب الشرعى في تقريره من أن التزوير بطريق التغيير حدث بخط آخر يغير الخط الذى حرر به السندان مما لم تراعى المحكمة معه أنها بحاجة إلى مزيد من التحقيق في هذه المسألة التى وضحت لديها الحقيقة فيها وضوحا كافيا ، فهى بعد لا تكون ملزمة قانونا بالاستجابة إلى طلب إجراء تحقيق آخر فيها غير مجد ولا مفيد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتمين رفضه موضحا .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد مهنى ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(٩٠)

طعن رقم ٥ سنة ٢٨ ق .

أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . حالة الضرورة . تقدير قيامهما . موضوع .
عدم التزام الحكم بالتحدث عن كل ركن من أركانها في عبارة مستقلة .

إن تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالتى الدفاع الشرعى والضرورة أو عدم قيامهما من الأمور الموضوعية التى تستقل بمحكمة الموضوع بالفصل فيهما ، ولا يشترط فى القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حالة الضرورة وحالة الدفاع الشرعى في عبارة مستقلة ؛ بل يكفى أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملابسات طبقا للواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - منصور جويده عيسى و ٢ - فرج عبد المولى مسعود و ٣ - ناجى عمر حفيظة و ٤ - حميد عبد عيسى و ٥ - صالح حسن جمعه و ٦ - عبد الرازق صالح و ٧ - عبد السلام مفتاح و ٨ - السيد عبيده محمد عبد الله (الطاعن) بأنهم أولا - المنهون السبعة الأول اشتركوا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص مهدد للسلم والنظام العام وكان الغرض منه ارتكاب الجرائم وقد استعمل المتجمعون القوة والعنف فوقعت بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر الجرائم الآتية : أولا - قتلوا عبيده محمد عبد الله بأن أطلق عليه المنهم الأول عيارا ناريا وانهاى عليه المنهمان الثانى والثالث

صربا بالعصا ، الخليفة على رأسه قاصدين من ذلك قتله ، فأحدثوا به الإصابات المبهنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وثانيا — شرعوا في قتل كل من السود عبيده محمد عبد الله ومستور عبيدة عبد الله وعبد الرؤف محمد وفرج عبد القادر عبد الله وقنديل عبد الرؤف عمدا بأن أطلقوا عليهم أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو إسعاف الجاني عليهم بالعلاج . وثالثا — المتهم الثامن حاز بدون ترخيص سلاحا ناريا وبندقية نحرطوش — وحطبت النيابة إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمناقبتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٢ و ٤٥ : ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات للصفة الأول وبالمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول الملحق به لتهمة السب ، فصدر قرارها بذلك . وادعى السيد عبيدة محمد عبد الله بحق مدني وطلب الحكم له قبل المتهمين السبعة الأول بمبلغ قرش صاغ على سهيل التمويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا . أولا — ببراءة كل من منصور جويده عيسى وفرج عبد المولى مسعود وتاجي عمر حفيظه وحديد عيسى وصالح حسن جمعه وعبد الرازق صالح عبد الرازق وهب السلام مفتاح جمعه مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية لمرفوعة قبلتهم وإلزام وافعها السيد عبيدة محمد عبد الله بمصاريفها وذلك عملا بالمادة ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية . وثانيا — بحبس السيد عبيدة محمد عبد الله ثلاثة شهور مع الشغل وبتغريمه خمسة جنيهات وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وبمصادرة البندقية المضبوطة وذلك تطبيقا للواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الظعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه التصور ذلك بأن الطاعن دفع التهمة المسندة إليه بأنه حين حمل البندقية الخاصة بعمه وأطلق

منها النار للارهاب إنما كان لرد اعتداء وقع عليه وعلى بعض أهله ومنهم والده الذى توفى نتيجة لهذا الاعتداء — وأنه لذلك كان فى حالة ضرورة ودفاع شرعى عن النفس تجعل فعله مباحا وفقا لنص المادتين ٦١ و٢٤٦ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الحكم حين دان الطاعن قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ولا يبنى فى هذا المقام ما أورد من عبارة قاصرة تتضمن أن المحكمة لا تمتد بدفاع الطاعن لأن ظروف الحال لا تختمله وليس من مقتضاها ، دون أن توضح ماهية هذه الظروف ، وتبين كذلك الأركان القانونية لحالات الضرورة والدفاع الشرعى ومدى انطباقهما على الظروف التى كان فيها الطاعن .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه تتحصل فى أن نفرا من قبيلة الطاعن اعتدوا بالضرب على أحد أفراد قبيلة أخرى بينهما خصومة ومشحوا سيارته ، فهاجم ذلك أفراد قبيلة المجنى عليه الذين هبوا لبعده ، وبلغ ذلك مسامع قبيلة الطاعن فتوجسوا خيفة من انتقام خصومهم وأعدوا عدتهم لملاقاتهم ، ورأوا أن يكونوا البادئين بالعدوان حتى لا يأخذهم أفراد القبيلة الأخرى على غرة ، فبرزوا إليهم بترجمهم الطاعن وأبوه وأخ له ، وكان يحمل كل من الأول والثانى بندقية واحتشد الفريقان فى صعيد واحد وبدأ الطاعن وأبوه الحركة فأطلقا عدة مقذوفات نارية ، ووقعت الواقعة التى انجبت عن إصابة الطاعن وأبيه وأخيه وآخرين وغيرهم ، ومات الوالد متأثرا بجراحه ، وبادر رجال البوليس إلى مكان الحادث حيث وجدوا الطاعن إلى جوار أبيه يحمل بندقية اعترف أنها لعمه وأنه أخذها من قبل الحادث مباشرة وأطلق منها أربع طلقات وأنه غير مرخص له بحملها . وقد دل الفحص الفنى على أن البندقية صالحة للاستعمال — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى على النحو المتقدم وعرض للأدلة التى استخلص منها ثبوتها وهى تؤدى إلى ما رتبته

الحكم عليها ، رد على دفاع الطاعن بقوله : " ولا تمتد المحكمة بما أثاره الدفاع عنه من القول بأنه كان في حالة ضرورة أو دفاع شرعى ، ذلك أن ظروف الحال لا تحمل هذا الدفاع وليس من مقتضاها قانونا " . وكانت ظروف الحال كما بينها بالحكم تؤدي إلى نفي حالة الدفاع الشرعى والضرورة . لما كان ما تقدم ، وكان تهديد الوفاء المؤدية لقيام إحدى الحالتين أو عدم قيامها من الأمور الموضوعية التي تستقل بمحكمة الموضوع بالفصل فيها ، وكان لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم من كل ركن من أركان حالة الضرورة وحالة الدفاع الشرعى في عبارة مستقلة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملايسات طبقا للواقعة الثابتة في الحكم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتمين رفضه .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٨

بإمامة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، واحمد زكي كامل ، والسيد أحمد صفي ، ومحمد عطية امينال مستشارين .

(٩١)

طعن رقم ١٢ سنة ٢٨ ق .

(١) اختلاس . متى يعتبر المتهم متدوبا للحصول في حكم المادة ١١٢ ع ؟

(ب) مربة السندات المودعة . الخراط أن يكون الفاعل هو الحافظ للأوراق المسروقة .
فيلزم م . ١٥١ ع .

١ - من المقرر أن مندوب التحصيل يشمل كل شخص يوكل إليه عادة أو مرضا تحصيل الأموال ، فإذا اختلسها وكانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته فإنه يكون مرتكبا لجريمة المشار إليها في المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ ، ومن ثم فإذا كان المتهم حين ارتكب جريمة الاختلاس كان يعمل كاتباً بجلصة محكمة الجناح وأن المبلغ الذي اختلسه قد وصل إلى يده بسبب وظيفته ، فإنه ليس بلام لازم بعد ذلك أن يدلل الحكم على أنه ممن ورد ذكرهم بالمادة ١١٢ عقوبات .

٢ - لا يلزم لتطبيق المادة ١٥١ من قانون العقوبات أن يكون الفاعل هو الحافظ للأوراق المسروقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ابراهيم محمود عبداق بأنه : أولا - بصفته من مأموري التحصيل المندوبين له - كاتب جلصة جناح الرمل - المنوط به تحصيل رسوم الادعاء المدني الذي يتم بالجلاسة أثناء انعقادها : اختلس مبلغ تسعة عشر جنيها

هو رسم الإدعاء المدني في قضية اللجنة رقم ١٨١٣ سنة ١٩٥٠ منتره المسلم إلى
سبب وظيفته من الأستاذ عبد المنعم الشرقاوى المحامى بصفته وكيلًا من المدعى
بالحق المدني في تلك القضية . وثانياً : سرق أوراق مرافعة قضائية (أربعة
محاضر جلسات) من ملف القضية رقم ١٨١٣ سنة ١٩٥٠ جنح المنتره حالة كونه
الحافظ لها ، وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً
للواد ١١٢ و ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات ، فصدر قرارها بذلك . ومحكمة
جنايات الاسكندرية قضت بحضور يا بحبس المتهم سنة مع الشغل وبرد مبلغ
تسعة عشر جنيهاً قيمة ما اختلسه وبعزله من وظيفته وأمرت بوقف تنفيذ حقوق
الحبس المقضى عليه بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وذلك تطبيقاً للواد ١٢
و ٤٠/٢ و ٤١ و ١٥١ و ١٥٢ و ٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ و ٢٧ من قانون العقوبات
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المسألة

... حيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى من طعن المحكوم عليه ابراهيم محمو
عبد الله هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور
فإن الطاعن بالجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل
تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، مع أن الطاعن دفع في جلسة
المحاكمة بأنه باعتبار كآب جلسة لا يعتبر من مأمورى التحصيل أو المندوبين له ،
فلم تعرض المحكمة لهذا الدفع ، ولم ترد عليه في أسباب حكمها ، وإذ دان الحكم
الطاعن بجريمة الاشتراك مع مجهول بطريق الاتفاق على سرقة بعض محاضر جلسات
قضية اللجنة المدعى بمحصون الادعاء المدني فيها ، دون أن يبين الأدلة على قيام
هذا الاتفاق إلا في قوله إن الطاعن صاحب المصلحة في فقد هذه الأوراق ،
مع أن مصلحته إنما تتحقق في وجودها لخلوها مما يفيد تسلمه رسوم الادعاء
المدنى ، وأغفل الحكم أيضاً التحدث عن أحد أركان الجريمة المنطبقة على
المادة ١٥١ من قانون العقوبات والتي دان الطاعن بالاشتراك في ارتكابها ،
وهو أن يكون الفاعل الأصل حافظاً على الأوراق المذكورة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى ، أورد الأدلة التي استند إليها في إدانة الطاعن فقال : " وحيث إنه يبين مما تقدم جميعه أن المتهم المذكور (الطاعن) كان كاتباً بجلسة جنح الرمل في ١٣/١٢/١٩٥١ حيث تم الادعاء مدنيا وتسلم الرسم . يؤيد ذلك - أولا - ما أقر به المتهم بالتحقيق على أثر مواجهته أن رول يوم جلسة ٢٣/١٢/١٩٥١ محرر بخطه من أنه كان كاتباً بجلسة الجنح في اليوم المذكور ، ولا عبرة بإنكاره بسد ذلك وادعائه بجلسة المرافعة أنه غير متذكر ، إذ ظاهر من ذلك أنه يحارل درء الاتهام عن نفسه - ثانيا - ما ثبت من الاطلاع على رول حضرة قاضي المحكمة المذكورة بما يقطع بأن الادعاء مدنيا قد تم بجلسة ١٣/١٢/١٩٥١ ، وأن القضية قد أجلت إلى جلسة أخرى لإدخال مستول بالحق المدني - ثالثا - ما ثبت من مطالعة صحيفة إعلان المستول بالحق المدني حيث سجل الأستاذ المحامي أنه دفع الرسم المدني في تلك الجلسة (١٣/١٢/١٩٥١) ، وهذا الإعلان كان قد قدم للمتهم (الطاعن) نفسه وأشير عليه بتوريد رسم ٢٠٠ مليم مخالفاً بذلك تأشيرة رئيس القلم الجنائي ومتجاوزاً اختصاصه في ذلك ، وكل هذا يقصد تعمد إخفاء اختلاسه . رابعا - ما أقر به المتهم بجلسة المرافعة من أنه لو لم يكن هناك ادعاء مدني وأن الرسم فيه لم يورد ، لمسا أشير بتوريد رسم ٢٠٠ مليم على الإعلان ما لم يذكر . خامسا - ما شهد به الأستاذ عبد المنعم الشرقاوي من أنه ادعى مدنيا بجلسة ١٣/١٢/١٩٥١ وسلم رسم الادعاء وهو مبلغ ١٩ جنيتها إلى كاتب الجلسة الذي كان يمارس عمله " . وتحدث الحكم عن تهمة اشتراك الطاعن في سرقة محاضر جلسات قضية اللجنة ١٨١٣ سنة ١٩٥٠ المنتزعة في قوله : " ويلين أيضا أن المتهم (الطاعن) وقد اختلس مبلغ الرسم وقدره ١٩ جنيتها هو صاحب المصلحة في سرقة تلك المحاضر لإخفاء جريمته - والقدر المتيقن في حقه أنه اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق في سرقة تلك المحاضر في المدة المذكورة لإخفاء دليل اختلاسه ، ولم يكن لدى المحكمة ما يدل على أن السرقة قد تمت في الوقت الذي كانت تلك القضية بعهدته وحافظا لها " - ثم خلاص الحكم بعد ذلك إلى أن عقاب الطاعن ينطبق على المواد ١١٢ و ٤٠ و ٤١ و ١٥١

و ١٥٢ من قانون العقوبات — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بيانا كافيا مشتملا على كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، ثم أثبت الحكم على الطاعن أنه حين ارتكب جريمة الاختلاس كان يعمل كاتبا بجملة محكمة الجنح ، وأن المبلغ الذي اختلسه قد وصل إلى يده بسبب وظيفته ، وكان الطاعن لا ينكر أنه كان يعمل كاتبا للجملة ، فليس بلازم بعد ذلك أن يدلل الحكم على أنه ممن ورد ذكرهم بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، لأنه بصفته بادية الذكر يعد من المندوبين للحصول ، إذ من المقرر أن مندوب الحصول يشمل كل شخص يوكل إليه عادة أو هرضا الحصول الأموال ، فإذا اختلسها وكانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته ، فإنه يكون مرتكب الجريمة المشار إليها في المادة سائفة الذكر — لما كان ما تقدم وكان الحكم قد دال على اشتراك الطاعن مع مجهول بطريق الاتفاق في سرقة محاضر جلسات قضية اللجنة بأنه صاحب المصلحة في وقوع هذه السرقة ، وكان الاشتراك بالاتفاق يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخل لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، ويكون للقاضي الجنائي إذا لم يرقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما شا كل ذلك أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، وكان لا يلزم أن يكون الفاعل هو الحافظ للأوراق المسروقة . وقد نفى الحكم هذه الصفة عن الطاعن ، مما مفاده أنه أنزل عليه العقاب بمقتضى المادتين ١٥١ و ١/١٥٢ من قانون العقوبات ، وإن كان الحكم قد أخفل بيان الفقرة الواجبة التطبيق من المادة الأخيرة ، فإن ذلك لا يعيبه ما دام أنه وصف الفعل المسند إلى الطاعن وبين الواقعة المسترجعة للعقوبة بيانا كافيا ، وقض بالعقوبة في حدود ماورد بالفقرة المذكورة ، ومن ثم فإن ما جاء بهذين الوجهين من طعن الطاعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع هو أن الحكم جاء مشوبا بالتناقض وفساد للتدليل ، إذ دان الطاعن بالمادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات

على الرغم من قيام التعارض بين نصوصهما — كما استدل الحكم على توافر جريمة
مرفقة محاضر جلسات القضية من عدم وجودها ، مع أن ذلك لا يؤدي حتما
إلى هذه النتيجة . واستند الحكم أيضا في قيام جنائية الاختلاس إلى ما أثبتته
القاضي في رول الجلسة من تأجيل القضية لادخال مسئول عن الحقوق المدنية
مع أن ذلك لا يدل بذاته على أن رسم الادعاء قد تسدد ، هذا فضلا عن أنه ليس
في تأخير الطالب على طلب إعلان المسئول عن الحقوق المدنية بتحصيل مبلغ
٢٠٠ مليم ما يشير إلى أن الطاعن يقصد إخفاء الاختلاس ، وأضاف الطاعن
أن الحكم استند في إدانته إلى أنه قد أقر بجلسة المحاكمة بأنه لو لم يكن هناك
ادعاء مدني لما أشر بتوريد رسم قدره ٢٠٠ مليم على طلب إعلان المسئول
مدنيا ، مع أن ذلك لم يكن ضمن أقواله أمام المحكمة ، ومن ثم يكون الحكم قد
أخطأ في الاسناد مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم إذ طبق في حق الطاعن المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون
العقوبات لا يكون قد أخطأ في شيء لعدم قيام تعارض بين نصيهما إذ أنهما
مكثتان لبعضهما . ولما كان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى
الخطأ في الإسناد مردودا بأنه يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن
الطاعن قال صراحة بأنه إذا كان قد أطلع على قضية اللجنة وتبين له أن المدعى
بالحق المدني لم يدفع رسم الادعاء ، لما أشر بتوريد رسم الإعلان — ومؤدى
ما أثبتته الحكم منسوبا إلى الطاعن يتفق وما جاء بأقوال هذا الأخير بجلسة المحاكمة .
لما كان ذلك ، وكان باقى ما ينعاه الطاعن على الحكم لا يعدو أن يكون جدلا
في واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما تستقل بتقديره محكمة الموضوع ، ولا يجوز
إثارته أمام محكمة النقض ، فإن ما يثيره الطاعن بهذين الوجهين من طعنه يكون
غير سديد .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن المقدم من المحكوم عليه على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا .

عن التقرير المقدم من النيابة

من حيث إن مبنى الطعن من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ أغفل توقيع غرامة مساوية لقيمة المبلغ المختلس إعمالاً لنص المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالمرسوم بقانون ٢٩ لسنة ١٩٥٣ والتي دان بها المحكوم عليه .

وحيث إنه لما كان نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٣ يقضى فوق ما قضى به الحكم المطعون فيه بتوقيع غرامة مساوية لقيمة المبلغ المختلس — وكان الحكم إذ دان المطعون ضده بالمادة المذكورة قد أغفل توقيع هذه الغرامة ، وهو خطأ أقرب به الحكم وأشار إليه في أسبابه ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بتفريم المحكوم عليه (المطعون ضده) مبلغ ١٩ جنيهاً بالإضافة إلى العقوبات المقررة بها .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن وارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٩٢)

طعن رقم ١٤ سنة ٢٨ ق

خيانة الأمانة . اختلاس أشياء محجوزة . القضاء ببراءة المتهم لعدم علمه باليوم المحدد لبيع رقم اترافه بتصرفه فيها . خطأ .

إن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس الأشياء أو التصرف فيها أو هرقلة التنفيذ، ومن ثم فإذا كان الحكم قد قضى بالبراءة لعدم علم المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوزات مع اترافه بتصرفه فيها فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الماطعون ضده بأنه بدد المحجوزات المبينة قيمتها بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المنقورة إضرارا بالدائنة الحاجزة وكانت قد سلمت إليه باختياره حارسا عليها حالة كونه المالك لها ، وطلبت عقابه بالمواد ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة نجم حمادى الجزئية قضت غيابيا ببراءة المتهم مما أسند إليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاء ومعاقبة المتهم بمادتي الاتهام ، ومحكمة قنا الابتدائية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المتهم من جريمة تبديد الأشياء المحجوزة استنادا إلى عدم علمه باليوم المحدد لبيعها ، في حين أنه معترف في التحقيقات بتصرفه فيها ، وهو ما يكفي للقضاء بالإدانة بغير حاجة إلى بحث علمه باليوم المحدد للبيع ، أو عدم علمه به . . .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالبراءة على أن الطاعن لا يعلم باليوم المحدد لبيع الأشياء المحجوزة — وكان الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون الأشياء المحجوزة ما زالت موجودة ، وأنه لم يقصد حرقلة التنفيذ ، وكان الطاعن قد اعترف في التحقيقات — على ما أثبتته المحكمة — بأنه تصرف في المحجوزات ، ولم يدع أمام محكمة الموضوع بوجودها — لما كان ما تقدم ، وكانت جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تحقق باختلاس الأشياء أو بالتصرف فيها أو حرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة لعدم علم المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوزات مع اعترافه بتصرفه فيها يكون قد أخطأ في القانون — ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين مع القضاء بنقض الحكم إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، واحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٩٣)

طعن رقم ١٣٦ سنة ٢٨ ق

استئناف . ملطة المحكمة الاستئنافية . متى يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية للمحكمة
أول درجة ؟

لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية للمحكمة أول درجة
إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب
عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد
خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات أن تصحح هذا
البطلان وتحكم في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : زرع ارزا في غير المناطق المحددة بقرار
وزارة الأشغال بدون ترخيص - وطابت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون
رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة طوخ الجزئية قضت غيابيا بتفريم المتهم ثلاثمائة
ونمسة وسبعين جنيتها تطبيقا ل مواد الاتهام سالفة الذكر . فعارض ، وقضت
المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ومحكمة بنها الابتدائية قضت
حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير
بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والتناقض ، والخطأ في تطبيق القانون ، والإخلال بحقوق الدفاع . ذلك أن الطاعن تقدم إلى المحكمة الاستئنافية بشهادة مرضية تفيد مرضه وقت صدور الحكم حتى تاريخ التقرير بالاستئناف ، وقد رفضت المحكمة الأخذ بها ، مما كان يتعين معه الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، ولكن المحكمة قبلت الاستئناف شكلا دون أن تبين حلة قضائها هذا ، أو تشير إلى الشهادة المرضية التي قدمها ، وحلة أطرافها مما ينم عن التفتتها عن بحث الواقع ، وينطوي على خطأ في تأويل القانون ، ما دام أن محكمة أول درجة ما كان لها أن تقضى في المعارضة إذا كان عدم حضور المعارض جلسة المعارضة واجبا إلى عذر قهري ، وكان يتعين حل المحكمة الاستئنافية وقد قبلت الاستئناف شكلا ، أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد — هذا إلى أن المحكمة الاستئنافية قد أخلت بحقه في الدفاع ، إذ رفضت الأخذ بالشهادة المرضية ، لحالت بينه وبين إبداء دفاعه في موضوع الدعوى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في يوم ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بدائرة مركز طوخ زرع أرزا في غير المناطق المحددة بقرار وزارة الأشغال بدون ترخيص . وطلبت عقابه بأقصى العقوبة المقررة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ ، فرفضت محكمة طوخ الجزئية فيأبى بتغريم المتهم — الطاعن — ثلاثمائة وخمسة وسبعين جنيها ، فعارض المحكوم عليه ، ورفضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا ، وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصروفات ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ونظر استئنافه بجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧ ، وبهذه الجلسة قدم شهادة مرضية ، فرفضت المحكمة الأخذ بها ، وأبدى المتهم دفاعه ، ثم قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم

المستأنف — لما كان ذلك ، وكان لا مصلحة للطاعن في الطعن على الحكم بقبول استئنافه شكلا ، وكان الشارع لم يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى . أما في حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم ، فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى ، وكان الطاعن قد توافرت لديه فرصة المعارضة ، وقضت المحكمة في موضوعها ، وبفرض بطلان حكمها لصدوره في غيبته على الرغم من قيام حذر منعه من حضور جلسة المعارضة فإن الشارع لم يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة — ولما كان للطاعن قد حضر أمام المحكمة الاستئنافية ، وسمعت المحكمة دفاعه ، ولم تحرمه من إبداء ما يعرض له من أوجه الدفاع ، فإن قضاء هذه المحكمة يكون سائما مطابقا للقانون ويكون الطعن برمته على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : ، مصطفى كامل ، وفهيم يمين جليلي ،
والسيد أحمد مهنى ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٩٤)

طعن رقم ٣٥ سنة ٢٨ ق

سرقة . اشتراك . حكم "تسبب مريب" . إدانة المتهم بصفته فاعلا أو شريكا في السرقة
لمجرد وجوده مع غيره وقت ارتكابها . عدم بيان اتفاقهم على السرقة . تصور .

لا يكفي لإدانة شخص بصفته فاعلا أو شريكا في جريمة السرقة بمجرد حضوره
مع غيره وقت ارتكابها إلا إذا كانوا جميعا متفقين على السرقة ، ومن ثم فإذا اعتمدت
المحكمة في إدانة المتهم في جريمة السرقة إلى القول بأن المتهم وهو سائق سيارة
ضبط في الصباح الباكر من يوم الحادث يسير بسيارته سيرا مضطربا وكان فيها
شخصان وبها ملابس مسروقة وضعاها برضائه في السيارة دون أن يعتذر عن
حملها ، وكان الحكم لم يبين قيام صلة سابقة بين المتهم وغيره من المتهمين ، وكان
ما ذكره من وقائع تالية في ترتيبها الزمني على السرقة لا يؤدي إلى النتيجة التي
انتهى إليها في الإدانة ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه ما دام لم يثبت
أن نية المتهم كانت معقودة مع غيره من المتهمين على السرقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - أحمد حسن زكي و ٢ - محمد حسن
السواح (الطاهن) بأنهما في يوم ٤ من يونيو سنة ١٩٥٦ بدائرة قسم الدوب
الأحمر محافظة القاهرة سرقا الملابس المينة الوصف والقيمة بالمحضر لعبد المنعم
أحمد حامد ومحمود إبراهيم صالح وآخرين من مكان مسكون حالة كون الأول
طائفا وسبق الحكم عليه بثماني عقوبات مقيدة للحرية في سرقات إحداها

بالأشغال الشاقة المؤقتة ثلاث سنوات ، وطلبت من غرفة الاتهام إختامها على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١/٤٩ و ٥١ و ١/٣١٧ — هـ مع الاول والجنحة المنصوص عليها في المادة ١/٣١٧ — هـ عقوبات للثاني فأمرت الغرفة بذلك ، ومحاكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام بمعاقة المتهم الأول (أحمد حسن زكي) بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين ومعاقة المتهم الثاني (محمد حسن السواح) بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه معيب بفساد الاستدلال والنقصور في التمهيد ، ذلك أنه اعتمد في إدانة الطاعن في جريمة السرقة الى القول إن الطاعن وهو سائق سيارة ضبط في الصباح الباكر من يوم الحادث يدير بسيارته سيرا مضطربا وكان يركبها شخصان وبها ملابس مسروقة وضعهاها يرضائه في السيارة دون أن يعتذر عن حملها أو يبالغ عن سرقتها مع أن التحقيقات خلومما يفيد اضطرابه في السير وهو في سيره يميناً وشمالاً إنما يحقق رغبة الراكبين معه ليحصل منهما على أجرة وأنه فيما صدر منه كان حسن النية ولم يشتهه في الأمر إلا بعد أن ركب الشخصان السيارة ولحظ هو أثناء السير أن الشخص الذي كان يركب خلفه يحاول تفتيش الملابس أثناء سير السيارة فأوقف السيارة في الحال وأبلغ رجال البوليس بما ساوره من شك وارشد عن مكان السرقة مما يدل على سلامة موقفه وأنه ليس فيما أورده الحكم ما يفيد مساهمة المتهم في ارتكاب الجريمة مما يعيبه ويستوجب بطلانه .

وحيث إن واقع الحال أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخر (أحمد حسن زكي) بأنهما سرقا الملابس المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لعبد الممنع أحمد حامد ومحمود إبراهيم صالح وآخرين من مكان مسكون حالة كون

المتهم الآخر قائلا ... وقال الحكم في صدد بيان الأدلة التي اعتمد عليها في إدانة الطاعن ما يأتي :

« أما بالنسبة للمتهم الثاني «الطاعن» فإن التهمة ثابتة قبيله من ضبطه في الصباح الباكر يسير سيرا مضطربا مسافة طويلة بسيارة يركبها شخصان يعتقد هو نفسه انهما سرقا ملابس ووضعاهما بسيارته برضائه دون إن يعتذر عن حملها أو يبلغ بسرقتها ... وحيث إن قول الدفاع عن المتهم الثاني إنه ركب المتهم الأول وزميله الذي كان يجلس بجواره دون أن يعلم بالجريمة معتقدا بحسن نيته أن تلك الملابس كانت لمريض أو لزيارة المقابر مردود عليه بأنه لم يجر العرف بأن تحمل الملابس للرضى أو المقابر مبعثرة ومحمولة في الأيدي في الصباح الباكر بل لقد قرر المتهم الثاني نفسه أنه كان يعتقد أن تلك الملابس مسروقة للظروف التي أحضرت فيها ولما بدا من المتهم الأول وزميله الذي كان يركب إلى جوار المتهم الثاني «لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المتهم الطاعن هو سائق سائق سيارة وهو بحكم مهنته مكلف بتأدية طلبات كل طارئ ما دام أن مربته موجودة بالموقف لهذا الغرض وكان الحكم لم يبين قيام صلة سابقة بين الطاعن وفيره من المتهمين وكان ما ذكره من وقائع تالية في ترتيبها الزمني على السرقة لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في الإدانة ما دام أن الحكم لم يثبت أن نية الطاعن كانت معقودة مع غيره من المتهمين على السرقة ولا يكفي لإدانة شخص بصفته فاعلا أو شريكا في جريمة السرقة بمجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها إلا إذا كانوا جميعا متفقين على السرقة. وإذن فالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان العناصر الواقعية لتكوين الجريمة التي دين بها الطاعن بيانا تتمكن معه محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما أثبتها الحكم ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السيد : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وهنان رمزي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٩٥)

طعن رقم ١٦٤٨ سنة ٢٧ ق

نقد ، المقصود بتاريخ دفع القيمة في حكم المادة ٢/١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨

إن المقصود بتاريخ دفع القيمة في المادة ٢/١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ هو تاريخ الدفع بالعملة الأجنبية المفرج عنها المصدر الخارجي بغير طريق الاعتماد المفتوح ، لأنه في هذا التاريخ — كما هو الحال بالنسبة لتاريخ استعمال المستورد للاعتماد — ينقص رصيد الدولة من العملات الأجنبية فيتمتع على المستورد ضمانا لعدم التعايل على تهريب النقد الأجنبي ومن ثم فإذا كان المتهم قد حصل على اعتماد مفتوح من البنك واستعمله في استيراد البضائع فإن الميعاد يحسب في حقه من تاريخ هذا الاستعمال دون تاريخ قيامه بدفع قيمة الاعتماد للبنك إن لم يكن قد سدده من قبل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يقدم المستندات الدالة على ورود البضائع التي أفرج له عن عملة أجنبية من أجل استيرادها في الموعد القانوني . وطلبت عقابه بأقصى العقوبة المنصوص عليها في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقوانين رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ وقرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . ومحكمة الأريكة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بتفريم المتهم مائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم

الذى يصبح فيه الحكم نهائيا . فاستأنف منهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بحضورها بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى في الوجه الأول من الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون بقوله إن ميعاد الستة شهور المنصوص عليه في المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ كحد أقصى لتقديم الشهادة القيمة لا يبدأ إلا من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو من تاريخ دفع كامل ثمنها والتخليص عليها وأنه يبين من كتاب إدارة النقد المؤرخ ٢٢ يناير سنة ١٩٥٥ والمرسل للنيابة متضمنا البلاغ ضد الطاعن والاذن برفع الدعوى الجنائية قبله أن قيمة البضائع لم تكن قد سددت حتى تاريخ التبليغ ومن ثم فإن ميعاد الستة شهور لم يكن قد بدأ ، وبالتالي لم تقع الجريمة المسندة إليه وأنه فضلا عن ذلك قد قام بالسداد في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ حين خالص على البضائع استخراج الشهادة القيمة في اليوم ذاته وقد حصل على شهادة تفيد ذلك من جمر ك الاسكندرية . ثم نعى الطاعن في الوجهين الثاني والثالث أنه إذ تعذر عليه الحصول على الشهادة القيمة المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ لأنه لم يسدد قيمة البضاعة إلا في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ لأنه لم يكن حتى هذا التاريخ قد خالص على البضاعة أو دفع كامل قيمتها وإذ كان الثابت بظهور الاستمارة موضوع التهمة أن مصلحة الجمارك لا تصدر الشهادة القيمة الجمركية إلا بعد التخليص على البضاعة أي بعد دفع كامل قيمتها والرسوم المقررة للإفراج عنها من الجمر ك فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ استندت في حكمها المطعون فيه إلى شهادة موظف إدارة النقد الذي شهد بأنه كان في قدرة الطاعن الحصول على شهادة من الجمر ك بمجرد إيداعه البضاعة بمخازن الاستيداع وأو قبل التخليص عليها وقبل دفع كامل ثمنها وأن إدارة النقد تكتفى بهذه الشهادة . ذلك أن هذا القول يخالف قوانين

مصلحة الجمارك وتعليماتها وإجراءات تخزين البضائع واستخراج الشهادات القيمة فلا تعطى الشهادة المذكورة إلا حين التخليص على البضاعة ، الأمر الذى لا يتم إلا بعد دفع كامل قيمتها والرسوم المقررة عليها ، وأن إدارة النقد والقرار الوزارى سالف الذكر يتطلبان تقديم شهادة قيمة لا مجرد شهادة بوصول البضاعة . واستطرد الطاعن بقول فى الوجه الرابع إنه بمجرد أن قام بالتخليص على البضاعة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ أرسلت إدارة الجمارك الشهادة القيمة المطلوبة فى الميعاد القانونى لحفظت إدارة النقد أوراق المخالفة المسندة إليه وكتبت لبنك مصر بأن موضوع الاستمارة محل النعمة قد اعتبر منتهيا وقد أرفق هذا الكتاب بحافظة مستنداته لدى محكمة الموضوع ولكن على الرغم من ذلك استمرت النيابة فى إجراءات الدعوى العمومية حتى صدر الحكم بإدانتها .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الثانية من القرار الوزارى رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ قد نصت على وجوب تقديم شهادة الجمرى القيمة فى ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لنغطية قيمة الواردات إلى مصر أو من تاريخ دفع قيمتها ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه إذ ذاك الطاعن قد أثبت فى حقه أنه استعمل الاعتماد فى ١١ مارس سنة ١٩٥٣ ولم يقدم فى الميعاد القانونى شهادة الجمرى القيمة وكان مؤدى استعمال الطاعن للاعتماد المفتوح له إن البنك الخارجى قد دفع لأصدر قيمة البضاعة المستوردة بعد أن تلقى من البنك فى مصر ما يفيد خصم القيمة من حسابه بصرف النظر عن موعد سداد الطاعن ذاته قيمة البضاعة للبنك المصرى الذى فتح له الاعتماد لأن المشرع حين اعتبر بدء ميعاد الستة شهور هو تاريخ دفع قيمة البضاعة أسوة بتاريخ استعمال الاعتماد ، قصد من ذلك مواجهة حالة الدفع بغير طريق الاعتماد كالدفع مقدما باستعمال الحوالات المصرفية الخارجية أو الدفع عند التسليم ، ومن ثم يكون المقصود بتاريخ دفع القيمة فى المادة ٢/١ من القرار الوزارى ٧٥ سنة ١٩٤٨ هو تاريخ الدفع بالعملة الأجنبية المفرج عنها للأصدر الخارجى بغير طريق الاعتماد المفتوح ، لأنه فى هذا التاريخ — كما هو الحال بالنسبة لتاريخ استعمال المستورد للاعتماد — ينقص رصيد الدولة من العملات الأجنبية فيتعين على المستورد إثبات استيراده بضاعة

تصادل قيمة ما نقص من الرصيد وذلك ضمانا لعدم التعايل على تهريب النقد الأجنبي . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حصل على اعتماد مفتوح من البنك وامتدحه في استيراد البضائع فإن الميعاد يحتمسب في حقه من تاريخ هذا الاستعمال دون تاريخ قيامه بدفع قيمة الاعتماد للبنك إن لم يكن قد سدد من قبل ، أما عبارة لم يسدد التي يقول الطاعن بورودها في مذكرة إدارة النقد المتضمنة التبليغ والإذن برفع الدعوى الجنائية فلاها لا تنصرف إلى أكثر من أنه لم يسدد الاستمارة ٣١٣٥ التي يقدم عليها المستورد طابيات شراء ما يلزم من عملة أجنبية لدفع ثمن البضائع المستوردة أي أنه لم يقدم شهادة بقيمة البضائع الأجنبية المبينة بالاستمارة ومن ثم يكون الوجه الأول من الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه من الوجهين الثاني والثالث فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على ما أثاره الطاعن من تعذر حصوله على الشهادة القيمة في الميعاد القانوني بما استخلصته المحكمة استخلاصا سائفا من أقوال الشاهد الموظف بمراقبة النقد وكان القول من جانب الطاعن بأن الشهادة القيمة لا تمنع إلا بعد التخليص على البضائع لا يعفيه من الالتزام بتقديمها في الميعاد ما دام التخليص وليد تصرفه وإرادته فلا يصلح عذرا للإعفاء من المسؤولية الجنائية ، فضلا عن أن المحكمة من التشريع وهي إحكام الرقابة على النقد الأجنبي تتنافى مع جعل التزام المستورد بتقديم الشهادة القيمة معلقا على إرادته ومشيئته في الوقت الذي يروق له لتخليص البضاعة لما كان ما تقدم جميعه وكانت الجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ تقع بمجرد مضي الستة الشهور من تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع القيمة دون تقديم شهادة قيمة عن البضاعة المستوردة والمفرج للمستورد من أجلها عن عملة أجنبية — وهو ما أثبتته الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه حصوله في حق الطاعن — وكانت دلالة كتاب إدارة النقد إلى البنك باعتبار موضوع الاستمارة منتها لا ينصرف إلى أكثر من إفادة البنك بوصول الشهادة القيمة إليها والكف عن مطالبة الطاعن بتقديم هذه الشهادة وتسييد الاستمارة مما لا يؤثر في مسئولية الجنائية ، فإن الطعن برمته يكون غير سديد متعينا رفضه موضوعا .

فهرس هجائى

للأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

العدد الأول — السنة التاسعة

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<u>نقابات</u>
		حقوبة :
١	١	العفو عن الحقوبة . أثره
		محاماة :
١	١	مدور عفو شامل من العقوبات المحكوم بها على طالب القيد في جدول المحامين . بقاء أمره على تقدير السلطة التي تفصل في طلبه
١	٢	خلو الجدول من اسم المحامى أمام المحاكم المختلطة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . امتناع نقل اسمه إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إثبات : (تابع)
		الشهود والبيئة . (تابع) :
١١٨	٣٣	استناد الحكم إلى أقوال لبعض الشهود منقولة عن شهود آخرين . جوازه
٢٠٦	٥٩	حكم "تسيب كاف" . نسبة الحكم أقوال الشاهد إلى تحقيق النيابة في حين أنه أدلى بها في الجلسة . لا عيب ...
٢٩١	٨٠	شهادة . دفاع . تصريح المحكمة لاتهم بإعلان شهود نفى . عدم حضور الشهود رغم إعلانهم وتمسك المتهم بسماعهم . عدم إجابته إلى طلبه . إخلال بحق الدفاع
٢٩١	٨٠	شهادة . عدم جواز الحكم على أقوال الشاهد قبل سماعه ...
		الخبرة :
٧٣	١٨	خبير . دفاع . رفض المحكمة طلب المتهم مناقشة الخبير لأسباب تبرره . لا إخلال بحق الدفاع
٢٢٢	٦٤	خبير . رأيه . تقليد أختام الحكومة . انتهاء المحكمة إلى عدم توافر ركن التقليد . مخالفة هذا التقدير لما رآه الخبير الفني . لا عيب
		الإثبات بالقرائن :
٣٠٩	٨٦	استنباط المحكمة صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء . جائز

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجراءات: (ر . ر . أيضا . تحقيق . سرقة):
٤٨	١٠	شفوية المرافعة . إصرار المتهم على حضور الشاهد . عدم إجابة المحكمة هذا الطلب وامتنادها إلى أقواله في إدانة المتهم . خطأ
٦٦	١٦	شفوية المرافعة . تأسيس المحكمة حكمها بإدانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون سماع أي شاهد في الدعوى . بطلان الحكم
١١١	٣١	استجواب المتهم . إجابة المتهم بمحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة . عدم اعتراض المدافع عنه . دفعه بعد ذلك ببطلان الإجراءات . غير جائز
١١٨	٣٣	محضر الجلسة . حكم . اعتبار الحكم مكملا لمحضر الجلسة في اثبات إجراءات المحاكمة
١٣٤	٣٨	شهادة . حكم "تسييب كاف" . محكمة الجنائيات . عدم اتباع المتهم الإجراءات التي رسمتها المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ أ . ج . عدم استجابة المحكمة إلى طلب المتهم سماع شهود وعدم ردها على دفاعه المستند إلى هذا الأساس . لا عيب
١٦٢	٤٦	محضر الجلسة . قصور محضر الجلسة عن ذكر سن الشهود ومحال إقامتهم . لا عيب

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختصاص :
٢٣٦	٦٧	تنازع الاختصاص . غرفة الاتهام . تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام ودائرة الجنح المستأنفة . اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه
٢٤١	٦٨	تنازع الاختصاص . وقوع تنازع بين جهة من جهات الحكم وجهة من جهات التحقيق . اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه
		أرز : (مر . قانون) .
		أسباب الإباحة وموانع العقاب :
		دفاع شرعى :
٢٠٢	٥٨	حكم . "تسبب معيب" . إنكار الحكم في بعض أسبابه حق المتهم في الدفاع الشرعى وذكره في موضع آخر أن المتهم في حل من الذود عن ماله . قصور
٢٦٢	٧٢	ظروف مخففة . عدم الارتباط بين تطبيق المادة ١٧ ع و بين المادة ٢٥١ ع . متى يجب على المحكمة أن تعد المتهم معذورا طبقا للمادة ٢٥١ ع ؟
٢٨٩	٧٩	صورة واقعة لا تتوفر فيها حالة الدفاع الشرعى
٣٠٥	٨٥	حكم "تسبب معيب" . لإيراد الحكم من الوقائع ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى . التزام الحكم يبحث حالة الدفاع الشرعى ولو لم يدفع المتهم بقيامها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أسباب الإباحة وموانع العقاب . (تابع) :
		دفاع شرعى . (تابع) :
٣٢٧	٩٠	دفاع شرعى . حالة الضرورة . تقدير قيامهما . موضوعى . عدم التزام الحكم بالتحدث من كل ركن من أركانها فى عبارة مستقلة
		استجواب المتهم : (سر . إجراءات) .
		استئناف :
١٥٧	٤٥	دعوى مدنية . متى يجوز لتهم استئناف الدعوى المدنية بغير تقييد بنصب معين ؟
		أثره :
		استئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة . عدم تجاوزه ما قضى به فى المعارضة . تصدى المحكمة لموضوع الدعوى . غير
١٤٥	٤١	جائز
		سلطة المحكمة الاستئنافية :
١٨٠	٥١	سلطة المحكمة الاستئنافية
		متى يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول
٣٣٩	٩٣	درجة ؟
		ميعاده :
		وجود مانع قهرى حال بين المعارض وبين حضور جلسة المعارضة . عدم سريان ميعاد الاستئناف إلا من يوم إعلانه
٥٨	١٣	أو عليه رسميا يصحجر الحكم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اشتباه : (سر . مشردون ومشتبه فيهم) .
		اشتراك : (سر . أيضا . سرقة) :
٢٩	٨	الاشتراك بالاتفاق والمساعدة . متى يتحقق ؟
٢٩	٨	قبض بدون وجه حق . حكم "تسبب معيب" . استناد الحكم في إدانة المتهم بالاشتراك في جريمة القبض على المجني عليه وتعذيبه إلى ومسايطه في إعادة المجني عليه وقبض القدية . قصور...
		(ت)
		تجهيز :
٢٠٩	٦٠	مسئولية جنائية . متى يسأل الأشخاص الذين يتألف منهم التجهيز عن الجريمة التي ترتكب ؟
		تحقيق :
٦٨	١٧	معاينة . استناد الحكم إلى المعاينة التي أجريت في التحقيق في غيبة المتهم . لاهيب
٩٩	٢٧	إجراءات . استدعاء النيابة الشاهد لسماع أقواله بناء على طلب المتهم . اعتذاره بإشارة تليفونية لعدم وجود معلومات لديه . لاهيب
٢٨٠	٧٧	محضر التحقيق . متى يسوغ للمحقق ندب آخر غير كاتب المحكمة ؟ ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		محقق (تابع) :
		تفتيش : (ر . أيضا . إثبات "اعتراف") :
٥٤	١٢	اقتياد رجل البوليس المتهم إلى قسم البوليس . قيام الضابط بتفتيشه بعد اعترافه بأن ما معه ليس مملوكا له . هو تفتيش صحيح
٨٤	٢٢	ضبطية قضائية . وجود دلائل كافية على اتهام المتهم بحريمة إحراز مخدر . سلطة مأمور الضبطية القضائية في تفتيشه . اعتبار التفتيش صحيحا ولو لم يسفر التحقيق عن ثبوت صحة اسناد الجريمة إلى المتهم
٩٧	٢٦	عدم وقوع التفتيش على المتهم أو متزله . دفعه بطلان التفتيش . خبر جائز
٢٤٦	٦٩	دفع . الدفع بطلان التفتيش أو الأمر الصادر به . ممن يقبل ؟
		الأذن به :
٢٣٠	٦٦	إحالة الأمر بالتفتيش في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم على المحضر المرفق . ورود الأسماء في هذا المحضر بأرقام متسلسلة على صورة متظمة . توقيع وكيل النيابة على هذا المحضر في ذات التاريخ الذي صدر فيه . صحة الأمر بالتفتيش
٣٠٠	٨٤	اعتراف المتهم بإخفاء المخدر في مكان خاص من جسمه . إذن النيابة باستخراج المخدر من مكانه . صحيح

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تحقيق : (تابع) .
		تفتيش : (تابع) :
		تنفيذه :
٢٣٠	٦٦	صدور أمر بتفتيش منزل المتهم . مساكنه مع أخيه في منزل واحد . دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش .
		إجراء سليم
٣٠٠	٨٤	قيام الطبيب بإخراج المخدر من المكان الذي أخفاه فيه المتهم المأذون بتفتيشه . صحيح
		تلبس :
٨٤	٢٢	صورة واقعة يتوافر فيها التلبس
١٤١	٤٠	أثره . رشوة . قيام حالة التلبس بجريمة الرشوة تنفيذا لاتفاق سابق بين المتهم والمجنى عليه . عدم اعتبارها وليدة الإجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي . لكل من شاهدها تسليم المتهم لرجال السلطة العامة
٢١٣	٦١	مواد مخدرة . صورة واقعة لا تتوفر فيها حالة التلبس
		قبض :
١٤٨	٤٢	تفتيش . متى يسوغ للضابط القبض على المتهم استعمالا للحق الذي خوله له القانون في المادة ٣٤ ا . ج . ٩ مثال
٣٠٠	٨٤	مواد مخدرة . اعتراف المتهم لرجل البوايس بإحرازه مخدرا . استصحابهما له إلى أقرب مأمور من مأموري الضبطية القضائية . صحيح

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تزوير :
		استعمال ورقة مزورة :
٣٢٢	٨٩	جريمة . متى تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية فيها ؟ ...
		تزوير أوراق رسمية :
٢٥٣	٧٠	إثبات . جواز ادعاء المتهم بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى ولولم يسلك طريق الطعن بالتزوير
		تسكير جبرى :
٢٧٥	٧٥	توفر الجريمة ولو كان الامتناع عن البيع جزئيا
		تعويض : (سر . دعوى مدنية) .
		تموين : (سر . أيضا . نيابة عامة) :
١٥٤	٤٤	قانون . مخالفة المتهم لأحكام القرار رقم ١٣١ سنة ١٩٥٣ بعدم إرساله للبيانات الخاصة بالكاوتشوك . صدور القرار رقم ٥٤ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ سنة ١٩٥٧ بمد أجل إرسال البيانات . استفادة المتهم من ذلك . م . ع
٣١٨	٨٨	متى يعنى المتهم من وجوب الإخطار عن البيانات المطلوبة بموجب القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ؟
		قانون . قانون أصلح . صدور القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ . مد أجل الإخطار عن البيانات المطلوبة . وجوب استفادة المتهم منه
٣١٨	٨٨	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		توافق المتهمين : (سر جريمة . مسئولية جنائية) .
		(ج)
		جريمة : (سر . أيضا . تزوير " استعمال ورقة مزورة ") :
		توافق المتهمين على ارتكابها . جواز وقوعه بغاية في اللحظة
٣٠٩	٨٦	التي تسبق وقوعها
		(ح)
		حكم : (سر . أيضا . إجراءات) :
		بياناته :
		خطأ الحكم في المادة المنطبقة . انتهائه إلى النتيجة
٨	١	الصحيحة . لا عيب .
		إشارة الحكم إلى المواد التي طلبت النيابة معاقبة المتهمين بها
		وإلى إطلاعها على تلك المواد . كفاية ذلك في بيان نصوص
٢٩	٥	القانون الذي طبقته المحكمة
		حقوبة . ظروف مخففة . إنزال المحكمة حكم المادة ١٧ ع
٣٦	٧	دون الإشارة إليها . لا عيب
		تسبيب كاف : (سر . إثبات " اعتراف " و " الشهود
		والبيئة " . إجراءات . خيانة الأمانة " اختلاس أشياء محجوزة " .
		ضرب . قتل عمد . قتل وإصابة خطأ . محكمة الموضوع) :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم : (تابع) .
		تسبيب معيب : (سر . إثبات " الإثبات بوجه عام " . و " الشهود والبيئة " . أسباب الإباحة وموانع العقاب " دفاع شرعى " . اشتراك . خيانة الأمانة " اختلاس أشياء محجوزة " . سرقة " اشتراك " . دفاع) .
		حكم حضورى اعتبارى : (سر . أيضا . معارضة) :
١٧١	٤٨	متى تجوز المعارضة فيه ؟
		(خ)
		خخير : (سر . إثبات " الخيرة ") .
		خيانة الأمانة :
		اختلاس :
		متى يعتبر المتهم مندوبا للحصول فى حكم المادة ١١٢
٣٣١	٩١	عقوبات ؟
		اختلاس أشياء محجوزة :
٦٠	١٤	حجز إدارى . متى ينقصد ؟
		استناد الحكم فى إدانة المتهم بالتبديد إلى عدم نقله المحجوزات
١١٥	٣٢	إلى السوق بناء على تعهده بذلك . خطأ
		حكم " تسبيب كاف " . ذكر الحكم أن المتهم لم يقدم
		المحجوزات فى يوم البيع مع مله بالجز . تحدته بعد ذلك عن نية
١٩٢	٥٥	التبديد . غير لازم

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		خيانة الأمانة . (تابع) .
		اختلاس أشياء محجوزة : (تابع) :
٢٩٦	٨٢	حكم "تسييب معيب" . عدم تحقق المحكمة من علم المتهم باليوم المحدد للبيع . قصور
٣٣٧	٩٢	القضاء ببراءة المتهم لعدم علمه باليوم المحدد للبيع رغم اعترافه بتصرفه فيها . خطأ
		(د)
		دهوى جنائية : (سر . نيابة عامة) .
		دهوى مدنية : (سر . أيضا . استئناف . نقض " أسباب جديدة ") :
٥١	١١	تعويض . متى ينتقل التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء عليه إلى الغير ؟
١٥٧	٤٥	تقدير قيمتها . تعويض . تقدير قيمتها دائما بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف بأنه مؤقت
١٦٢	٤٦	رفعها على المتهم القاصر . غير جائز
٢٥٦	٧١	تعويض . متى يكون المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ؟
٢٦٧	٧٣	قتل وإصابة خطأ . مناط مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية
		دفاع : (سر . أيضا . إثبات ، " الشهود والبيئة ") :
٥١	٢	خلو الملف المطبوع من ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجدت بملابس المتهم . لا إخلال بحق الدفاع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دفع : (تابع) :
		طلب المعاينة . حكم "تسييب معيب" . طلب المتهم من المحكمة إجراء معاينة لتحقيق من حالة الضوء بنفسها . عدم ردها
٩١	٢٤	على هذا الطلب . قصور
		محام . إعادة القضية إلى المرافعة وإجراء تحقيق فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الأول . إخلال بحق الدفاع...
١٧٣	٤٩	
		دفع شرعى : (ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب . نقض "المصلحة في الطعن") .
		دفوع : (ر . تفتيش . محكمة الموضوع) .
		(ر)
		رشوة : (ر . أيضا . تلبس) :
		نقض "المصلحة في الطعن" . انعدام مصلحة المتهم من
١٧	٣	التحدى بأنه لم يطالب الرشوة لنفسه . م ١٠٣ ع
		وجوب اختصاص المرشئ بجميع العمل المتعلق بالرشوة .
١٧	٣	غير لازم
		(س)
		سرقة :
		شروع . صورة واقعة يتوافر فيها شروع في السرقة ...
٦٨	١٧	إجراءات . تسليم المسمروقات للجنى عليه بعد معاينتها وقبل
٦٨	١٧	الحكم في الدعوى . لا عيب

رقم القائمة	رقم الصفحة
	سرقة . (تابع) :
١٧٧	سرقة بالإكراه . الاعتداء الذي تتوفر به جريمة السرقة بالإكراه . اعتبار كل من ساهم فيها فاعلا في الجريمة ... ٥٠
٢١٧	سرقة بالإكراه . طعن المتهم المجني عليه بمطوأة لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المسروق . توفر ظرف الإكراه ... ٦٢
	اشتراك :
٢٤٢	حكم "تسبيب معيب" . إدانة المتهم بصفته فاعلا أو شريكا في السرقة لمجرد وجوده مع غيره وقت ارتكابها . عدم بيان اتفاقهم على السرقة . قصور ... ٩٤
	سرقة السندات المودعة :
٢٣١	اشتراط أن يكون الفاعل هو الحافظ للأوراق المسروقة . غير لازم ... ٩١
	سرقة بالاكراه : (س . سرقة) .
	(ش)
	شروع : (س . سرقة) .
	شهادة : (س . إاثبات "الشهود والبيئة" . إجراءات) .
	شيك :
٢٣٢	حل الشيك تاريخا واحدا . عدم قبول ادعاء المتهم أن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله ... ١٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ض)
		تضرب :
٢٢٠	٦٣	حكم "تسبب كاف" . استفادة توفر القصد الجنائي في الضرب من عبارة الحكم . كفايته
		(ظ)
		ظروف مخففة : (م.م. حكم "بياناته") .
		(ع)
		عقوبة : (م.م. أسباب الإباحة وموانع العقاب "دفاع شرعي" . حكم "بياناته") .
		(غ)
		غرفة الاتهام : (م.م. أيضا . اختصاص . نقض "إجراءات الطعن") :
١٢٦	٣٥	محكمة عسكرية . قضاء المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . الترام غرفة الاتهام بإحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات ...
٢٧١	٧٤	وصف التهمة . نيابة عامة . سلطة ممثلها في أن يبدى لغرفة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة إلى المتهم ...
٢٧١	٧٤	وصف التهمة . سلطة غرفة الاتهام في تكييف الجريمة المطروحة أمامها
٣١٥	٨٧	مضى يجوز للغرفة إحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنبنة ؟

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ق)
		قانون : (سر . أيضا . تموين . محلات عمومية . نقض "سلطة محكمة النقض") :
		أوز . اعتبار القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ ملغى بالقانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ في الحدود التي غاير فيها القانون الجديد
١٨٨	٥٤	قانون أصلح : (سر . تموين) .
		قبض : (سر . اشتراك . تحقيق) .
		قتل عمد :
		حكم "تسبيب كاف" . عدم تحدث الحكم عن طريقة القتل ما دام قد ثبت وقوع القتل . لا عيب
٤٣	٩	نية القتل . استعمال سلاح ناري وإلحاق إصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه . عدم إفادته حتما قصد إزهاق الروح
٧٩	٢٠	قتل وإصابة خطأ :
		ركن الخطأ . حكم "تسبيب كاف" . انتهاء الحكم بأن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده . عدم تحدثه بعد ذلك عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم أو تعرضه لباقي صور الخطأ المشار إليها في المادة ٢٣٨ ع . لا عيب
١٢٩	٣٦	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		قرار : (ر . أيضا . محلات عمومية) :
١٨٣	٥٢	محلات عمومية . الألعاب الواردة في م ١٩ من ق ٣٨ سنة ١٩٤١ هي على سبيل التمثيل . جواز تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب قوة الأمر المقضى : (ر . نقض "سلطة محكمة النقض") .
		(ك)
		كفالة : (ر . نقض "إجراءات الطعن") .
		(م)
		متشردون ومشتبه فيهم :
٢٣	٦	عود للاشتباه . القضاء ببراءة المتهم استنادا إلى أن الجريمة المتخذة أساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر المتهم . صحيح .
١٢٢	٣٤	اشتباه . عود للاشتباه . تعدد الجرائم . وجوب توقيع الجزاء على حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه
١٩٨	٥٧	اشتباه . عود للاشتباه . اعتبار المتهم هائدا للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في م ٥ من ق ٩٨ سنة ١٩٤٥ . القول بانصراف الحكم الصادر على المتهم باعتباره هائدا لحالة الاشتباه إلى كل ما سبقه من وقائع . غير صحيح

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		مجرمون أحداث :
١٠٥	٢٩	سلطة المحكمة في التحقق من حالة المتهم الصغير الاجتاهية . م ١٣٤٧ ج
٢٢٦	٦٥	شرط إعادة النظر في الحكم الصادر على الحدث وفقا لنص المادة ١٢/٣٦٢ ج
		محام : (س . دفاع) .
		محقق التحقيق : (س . تحقيق) .
		محقق الجلسة : (س . إجراءات) .
		محكمة الجنايات : (س . إجراءات) .
		محكمة الموضوع :
٢٥	٤	دفع . حكم "تسبيب كلف" . الدفع بشروع التهمة . علم استلزامه ردا خاصا من المحكمة
		محكمة عسكرية : (س . غرفة الاتهام) .
		محلات عمومية : (س . أيضا . قمار) :
٢٨٥	٧٨	قار . قانون . صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ قبل الحكم نهائيا على المتهم بجريمة ارتكبها في ظل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . وجوب تطبيق أحكام القانون الأول فيما هو أصلح للمتهم
٢٨٥	٧٨	مسئولية جنائية . اقتراض علم مستغل المحل ومديره والمشرع على أعمال من أية مخالفة لأحكامه . عدم قبول اعتذار أحد منهم بعدم علمه . م ٤٠ من ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مسئولية جنائية : (ر . أيضا . تجهر . محلات همومية) :
٢٠٩	٨٦	بمجرد توافق المتهمين على ارتكاب الجريمة . عدم مساءلة كل من المتهمين إلا عن نتيجة فعله
		معارضة : (ر . أيضا . حكم "حكم حضوري اعتباري") :
١٤٥	٤١	حكم . حكم حضوري اعتباري . متى لا يجوز للتهم الطعن بالمعارضة في الحكم الحضوري اعتبارا ؟
		مواد محلولة : (ر . تحقيق "تلبس" و "قبض") .
		(ن)
		نقد :
٣٤٥	٩٥	المقصود بتاريخ دفع القيمة في حكم المادة ٢/١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨
		نقض :
		إجراءات الطعن : (ر . أيضا . نقض "مبدأ الطعن") .
٧٦	١٩	من له حق الطعن . غرفة الاتهام . الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأمر الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الطعن
١٣٢	٣٧	كفالة . عدم إيداع الطامن الكفالة . عدم قبول طعنه ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		نقض (تابع) :
		ميعاد الطعن :
٨٢	٢١	صدر الحكم على المتهم باعتباره معارضته كأن لم تكن وهو مقيد الحرية . عدم افتتاح ميعاد الطعن إلا من يوم علمه رسمياً بصدور ذلك الحكم
٨٨	٢٣	اعتبار المدون الثلاثي على بور سعيد من حالات القوة القاهرة . امتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها ...
١٨٠	٥١	متى يبدأ ميعاد الطعن بالنقض من النيابة في الحكم الغيابي الصادر بعدم جواز استئنافها ؟
١٨٦	٥٣	الشهادة التي يعتمد عليها للاعتفاء بالمهلة . هي التي ترد على السلب
		أسباب الطعن :
١٨٨	٥٤	خطأ الحكم بعدم إقامة العقوبة التبعية على المتهم . عدم استفاد النيابة في طعنها إلى ذلك . تعارض مصلحة المتهم مع تطبيقه . عدم جواز تصحيحه
		أسباب جديدة :
٦٣	١٥	اعتراض المتهم على الإجراءات التي تمت أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ...
٩٤	٢٥	بطلان تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . فير مقبول

رقم الصفحة	رقم القاعده	نقض . (تابع) :
٢٥٦	٧١	دهوى مدنية . حضور محامي الشركة المستولة عن الحقوق المدنية جميع جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية دون أن يذكر شيئاً عن تغيير صفة مدير الشركة . إثارة فلك لأول مرة أمام محكمة النقض . فيرجاثر
١٣٧	٣٩	المصلحة في الطعن : (س . أيضا . رشوة) : دفاع شرعى . تعدد الجرائم . قصر المتهم دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعى على تهمة الجنحة . تطبيق الحكم المادة ٣٢ ع وتوقيعه العقوبة الأشد وهى المقررة لجنابة الشروع فى القتل . نفيه على الحكم عدم تعرضه لحالة الدفاع الشرعى . لامصلحة ...
٢٧٨	٧٦	سلطة محكمة النقض : قوة الأمر المقضى . قانون . الطعن فى الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . قصر الطعن عليه وحده . اعتبار الحكم الابتدائى حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه إذا تبين أن الاستئناف رفع بعد الميعاد . عدم جواز التعرض لما يشوبه من عيوب أو نقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها ...
١٩٤	٥٦	آثار النقض : سلطة محكمة الإحالة بعد نقض الحكم
٣١٨	٨٨	نيابة عامة : (س . أيضا . خرفة الاتهام) : دهوى جنائية . تموين . تعليمات وزارة التموين إلى موظفيها بالتناضى عن بعض المخالفات التموينية . عدم التزام النيابة العامة بها

رقم الصفحة	رقم المادة	
		(أ)
		هتك عرض :
٢٩٨	٨٣	صورة واقعة يتوفر فيها الركن المادي لجناية هتك العرض ...
		(و)
		وصف التهمة : (سر . خرفة الاتهام) .
		وقاع :
١٠٢	٢٨	متى تتوافر جريمة الوقاع ؟ م ١/٢٦٧ ع

This image shows a single sheet of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There is no handwriting or other markings on the paper.

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة للبحوث والدراسات
في ٨ من جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ الموافق (١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨)

عبد الفتاح حمور
عضو مجلس الإدارة المطبوع



Bibliotheca Alexandrina



0542311